جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

إشكاليات نظام الحكم وولاية العهد في عصر دولة المماليك البحرية (648ـ784هـ/1250ـ1382م)

إعداد
أحمد مصطفى رشيد عمارنة

إشراف
د. محمد الخطيب

قدمت هذه الاطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التاريخ بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

2020م

إشكاليات نظام الحكم وولاية العهد في عصر دولة المماليك البحرية (648ـ784هـ/1250ـ1382م)

إعداد

أحمد مصطفى رشيد عمارنة

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2020/02/04م، وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
1. د. محمد الخطيب/مشرفاً ورئيساً	....
2. د. جلال سلامة / ممتحناً خارجياً	....
3. د. عدنان ملحم / ممتحناً داخلياً	....

الإهداء

إلى والديّ العزيزين، إلى أخوتي جميعاً، إلى زوجتي التي تحملت معي كل التعب والمصاعب خلال فترة الدراسة والبحث، إلى أبنتي ميس (قمري)، إلى أبني عمر(شمسي)، إلى أصدقائي جميعاً.

أحمد مصطفى رشيد عمارنه

الشكر والتقدير

بعد أن تم إنجاز هذا البحث، ووقوفاً لقول الرسول محمد صلى الله عليه وسلم: "من لم يشكر الناس لا يشكر الله" ، أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى أستاذي ومرشدي الدكتور محمد الخطيب، على ما قدمه لي من نصح وإرشاد طيلة فترة إشرافه على هذا البحث، كما أتقدم بالشكر والاحترام إلى الدكتور عامر القبج لما قدم لي من علم وإرشاد، وكذلك للدكتور عدنان ملحم، والدكتور أمين أبو بكر، لهم مني جميعاً خالص الشكر والتقدير.

أحمد مصطفى رشيد عمارنه

الإقرار

أنا الموقع أدناه، مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

إشكاليات نظام الحكم وولاية العهد في عصر دولة المماليك البحرية (648ـ784هـ/1250ـ1382م)

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة كاملة، أو أي جزء منها لم يُقدم من قبل لنيل أي درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's Name: **اسم الطالب:**

Signature: **التوقيع:**

Date: **التاريخ:**

قائمة المختصرات والرموز

أــأشير للمصادر والمراجع في الهوامش حسب النمط الآتي:

1ــيُشار للمصادر كالآتي: اسم المؤلف أو شهرته، وأول كلمتين من اسم كتابه، ثــم الجــزء(إن وجد له أجزاء)، ثم رقم الصفحة، مثال:

ــ المقريزي، السلوك لمعرفة، ج3، ص44.

ــ ابن أيبك، كنز الدرر، ج8، ص22.

2ــيُشار للمراجع كالآتي: اسم الشهرة أو اسم العائلة، ثم الاسم الأول للمؤلف، ثم أول كلمتــين من اسم كتابه، ثم الجزء(إن وجد له أجزاء)، ثم رقم الصفحة، مثال:

ــ العبادي، أحمد، قيام دولة، ص44.

ــ سليم، محمود، موسوعة عصر، ج1، ص39.

بــالرموز الآتية تعني:

ــ ص، صفحة.

ــ ج، جزء.

ــ ط، طبعة.

ــ ت، توفى.

ــ هــ، هجري.

ــ م، ميلادي.

ــ (د، ب)، دون بلد الناشر

ــ (د، ت)، دون تاريخ النشر.

ــ تح، تحقيق.

ــ (د،ط)، دون طبعة.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	ج
الشكر والتقدير	د
الإقرار	هـ
مختصرات الرموز	و
فهرس المحتويات	ز
الملخص	ي
المقدمة	1
الفصل الأول: دراسة في المصادر التاريخية والفقهية	**4**
دراسة في المصادر التاريخية	5
ـ " نهاية الأرب في فنون الأدب "، للنويري (ت733 هـ/1333م)	5
ـ "كنز الدرر وجامع الغرر"، لابن أيبك الدواداري (ت736 هـ/1432 م)	6
ـ" مسالك الأبصار في ممالك الأمصار " لشهاب الدين العمري (ت749 هـ/ 1349م)	7
ـ "السلوك لمعرفة دول الملوك"، لتقي الدين المقريزي (ت845 هـ/1441 م)	9
ـ "النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة"، و "المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي"، لجمال الدين ابن تغري برد (ت874 هـ/1470 م)	11
دراسة في المصادر الفقهية	12
نظرة الفقهاء إلى مفهوم السلطنة	12
الماوردي (364ـ450هـ/974ـ1058م)	19
الجويني (419ـ478هـ/1028ـ1085م)	24
الغزالي (450ـ505هـ/1058ـ1111م)	28
الطرطوشي (451ـ520هـ/1059ـ1126م)	33
ابن تيمية (661ـ728هـ/1263ـ1327م)	36
ابن جماعة (639ـ733هـ/1241ـ1333م)	40
ابن خلدون (732ـ808هـ/1332ـ1406م)	45
الفصل الثاني: المماليك في الدولة الأيوبية	**50**
أصل المماليك	51

الموضوع	الصفحة
ظهور المماليك في الدولة الأيوبية	56
المماليك ومواجهة الحملة الصليبية السابعة (647هـ/1249م)	66
دور المماليك في إضعاف الدولة الأيوبية وإسقاطها	71
الفصل الثالث: تطور مفهوم السلطنة عند المماليك البحرية	**77**
نشأة مؤسسة السلطنة وتطورها في عصر المماليك البحرية (648ـ784هـ/ 1250ـ1382م)	78
مرحلة تأسيس سلطنة المماليك البحرية (648ـ658هـ/1250ـ1260م)	83
السلطان عز الدين أيبك (648ـ655هـ/1250ـ1257م)	84
السلطان نور الدين علي (655ـ657 هـ/1257ـ1259م)	89
السلطان المظفر سيف الدين قطز (657ـ658 هـ/1259ـ1260م)	91
الفصل الرابع: السلطنة في مرحلة قوة دولة المماليك البحرية (658ـ741هـ/ 1260ـ1341م)	**94**
السلطان الظاهر ركن الدين بيبرس (658ـ676هـ/1260ـ1277م)	95
السلطان السعيد بركة خان (676ـ678هـ/1277ـ1279م)	98
السلطان العادل سلامُش (678 هـ/1279م)	103
السلطان سيف الدين المنصور قلاوون (678ـ689 هـ/1279ـ1290م)	105
السلطان الأشرف خليل بن قلاوون (689ـ693 هـ/1290ـ1293م)	109
السلطان الناصر محمد بن قلاوون (693ـ694 هـ/1293ـ1294م)، (السلطنة الأولى)	114
السلطان العادل زين الدين كتبغا (694ـ696 هـ/1294ـ1296م)	116
السلطان المنصور حسام الدين لاجين (696ـ698 هـ/1296ـ1298م)	118
السلطان الناصر محمد بن قلاوون (698ـ708 هـ/1298ـ1308م)، (السلطنة الثانية)	123
السلطان المظفر بيبرس الجاشنكير (708ـ709 هـ/1308ـ1309م)	126
السلطان الناصر محمد بن قلاوون (709ـ741 هـ/1309ـ1340م)، (السلطنة الثالثة)	130
الفصل الخامس: السلطنة في مرحلة ضعف دولة المماليك البحرية (741ـ784 هـ/1340ـ1382م)	**136**

الموضوع	الصفحة
مرحلة أولاد السلطان الناصر محمد بن قلاوون (741ــ762 هـ/1340ــ1361م).	137
السلطان المنصور أبو بكر (741 هـ/1340ــ1341م)	137
السلطان الأشرف علاء الدين كجك (742 هـ/1341م)	139
السلطان الناصر شهاب الدين أحمد (742 هـ/1341م)	141
السلطان الصالح عماد الدين إسماعيل (743ــ746 هـ/1342ــ1345م)	142
السلطان الكامل سيف الدين شعبان (746 هـ/1345م)	144
السلطان المظفر سيف الدين حاجي (747 هـ/1346م).	146
السلطان الناصر حسن (748ــ752هـ/1347ــ1351م)،(السلطنة الأولى)	147
السلطان الصالح صلاح الدين (752ــ755هـ/1351ــ1354م)	149
السلطان الناصر حسن (755ــ762 هـ/1354ــ1361م)،(السلطنة الثانية)	151
مرحلة أحفاد السلطان الناصر محمد بن قلاوون (762ــ784هـ/1361ــ1382م)	153
السلطان المنصور صلاح الدين محمد بن حاجي(762ــ764هـ/1361ــ1363م)	153
السلطان الأشرف نور الدين شعبان (764ــ778 هـ/1363ــ1376م)	154
السلطان المنصور علاء الدين علي(778ــ782 هـ/1376ــ1381م)	157
السلطان الصالح زين الدين حاجي(783ــ784 هـ/1381ــ1382م)	158
الفصل السادس: ولاية العهد في عصر دولة المماليك البحرية	**160**
ولاية العهد لغةً واصطلاحاً	161
ولاية العهد عند المماليك البحرية	163
ولاية العهد عند السلطان الظاهر بيبرس(658ــ676 هـ/1260ــ1277م)	165
ولاية العهد عند السلطان المنصور قلاوون(678ــ689 هـ/1279ــ1290م)	169
ولاية العهد عند السلطان الناصر محمد بن قلاوون(693ــ741هـ/1293ــ1340م)	173
ولاية العهد عند أولاد السلطان الناصر محمد بن قلاوون وأحفاده(741ــ784 هـ/1340ــ1382م)	175
النتائج	**177**

الصفحة	الموضوع
179	**قائمة المصادر والمراجع**
196	**الملاحق**
b	**Abstract**

إشكاليات نظام الحكم وولاية العهد في عصر دولة المماليك البحرية

(648ـ784هـ/1250ـ1382م)

إعداد

أحمد مصطفى رشيد عمارنة

إشراف

د. محمد الخطيب

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تتبع الإشكاليات التي واجهت نظام الحكم، وولاية العهد في دولة المماليك البحرية (648 هـ784 هـ/1250 مـ1382 م)، ومحاولة تفسيرها والوقوف على أسبابها، فقد حاول المماليك السير وفق نظام ولاية العهد والوراثة، إذ أوصى معظم سلاطين المماليك البحرية بتسليم ولاية العهد لأبنائهم، ولكنّهم لم يصلوا بالضرورة إلى سُدّة الحكم والسلطنة؛ بسبب الصراع على هذا المنصب.

وقد أشارت الدراسة إلى المماليك في مصر زمن الدولة الأيوبية، الذين تولوا مناصب إدارية في الدولة والجيش، والدور الذي لعبوه في ترسيخها واستمرارها، لكنَهم في المقابل كانوا سبباً رئيساً في إضعافها عندما أرادوا ذلك.

وتطرقت الدراسة إلى مواقف وآراء نخبة من الفقهاء والعلماء تُجاه الخلافة والسلطنة، كأمثال: الماوردي (ت 450هـ/1058م) والجويني (ت 478هـ/1085م) والغزالي (ت 505هـ/1111م) والطرطوشي (ت 520 هـ/1126 م) وابن تيمية (ت 728 هـ/1327 م) وابن جماعة (ت 733 هـ/1332 م) وابن خلدون (ت 808 هـ/1405 م)، إذ تباينت وجهات نظرهم حول مبدأ الغَلَبة والحكم للأقوى، فنرى ابن جماعة على سبيل المثال يبرر للمماليك مسلكهم تجاه ذلك.

كما سلَطت الدراسة الضوء على نشأة مؤسسة السلطنة المملوكية من حيث أسباب النشأة وظروفها، وكذلك فترة قوة السلطنة، ومحاولة المماليك إحاطة حكمهم بالشرعية والقوة، لذلك

أعادوا إحياء الخلافة العباسية بمصر، وقد رافق نشوء الدولة المملوكية نشوء الصراعات التـــي أدت في نهاية المطاف إلى ضعفها وانهيارها، وقيام دولة المماليك الثانية (الجركسية)ــوهي فترة السلاطين الضعفاء ــ، ورصدت الدراسة الحياة السياسية وظروف تولّي هؤلاء السلاطين سُـدَّة الحكم، والظروف التي أدت إلى قتل بعضهم وعزل البعض.

أخيراً ناقشت الدراسة ولاية العهد من حيث اللغة، والاصطلاح، والظروف التي رافقت البَيْعة لوُلاة العهد، بدءاً من ولاية العهد عند السلطان الظــاهر بيبــرس (658ـــ676 هــــ/ 1260ــ1277 م) الذي بذل جهداَ وأخذ البيعة لابنه السعيد بركة خان (676ــ678هــ/ 1277-1279م)، وولاية السلطان المنصور قلاوون (677ــ688 هــ/1279ــــ1290م)، والســلطان الناصر محمد بن قلاوون، وانتهاءً بولاية أولاد السلطان الناصر محمد بن قلاوون وأحفاده.

المقدمة

تُعَدّ الدولة المملوكية في مصر والشام من أهم الدول الإسلامية التي حكمت العالم الإسلامي، سواءً من حيث الإنجاز العسكري الذي حققته المتمثل بمواجهة المغول، والانتصار عليهم في معركة عين جالوت عام (658 هـ/1260 م)، أو إنهاء الوجود الصليبي في بلاد الشام، وإخراجهم من عكا عام (690 هـ/1291 م)، على يد الأشرف خليل بن قلاوون، أو الإنجاز الحضاري الكبير في الجوانب المختلفة والذي ما زال شاهداً على ذلك.

والمتتبِّع للتاريخ المملوكي يرى أنهم ساروا وَفْقَ نظام ولاية العهد، ونظام الوراثة مع وجود خصوصية لوضع المماليك، والظروف التي أحاطت بحكمهم، فأغلب السلاطين المماليك قد أوصوا بولاية العهد لأبنائهم، إلا أن ثمة مبدأين حكما عملية انتقال الحكم المملوكي، الأول: مبدأ (المُلك العقيم) بمعنى أنّه ليس بالضرورة أن يرث ابن السلطان أباه، والمبدأ الثاني هو: مبدأ (الغلبة) في الحوز على هذا المنصب، كما أن استمرارية هذه السلطة اقترنت بقوة شخصية الحاكم "السلطان"، وقوة أتباعه والموالين له من الأمراء والجند.

وهكذا يبدأ التداخل بين شرعية الحكم في المنظور السياسي الإسلامي، وشرعية الحكم في المنظور السياسي لحكام مصر في عصر سلاطين المماليك، إذ إنه من المتفق عليه أن سلطة الخلافة أو الإمامة تتمثل في صيغة تعاقدية بين الحكام والمحكومين (عقد بين الأمة والخليفة)، وهذا العقد ينعقد بالاختيار والتراضي، إما عن طريق أهل الحل والعقد، أو عن طريق عهد من الخليفة بعد مشاورة أهل الحَلّ والعقد.

بينما نرى أن نظام الحكم المملوكي في مصر كان يجلس فيه السلطان على العرش ويحكم البلاد بمنطق القوة والغَلَبة التي تستند إلى واجهة دينية تفرّغ المفهوم الصحيح للخلافة وشروطها من مضمونها الشرعي القائم على مبدأ الشورى في اختيار الحاكم.

والسؤال الذي يطرح نفسه ما هي الأسس الدينية والفقهية التي اعتمدها سلاطين المماليك في الوصول إلى الحكم؟

ولكي نجيب عن هذا التساؤل لا بُدّ من معرفة الأسس الدينية، والفقهية التي استند إليها سلاطين المماليك في توليتهم العرش، وفي توريث الحكم لمن بعدهم، ولا بد من تسليط الضوء على آراء الفقهاء التي اتكؤوا عليها وهذا ما سيتم مناقشته ضمن حيثيات الدراسة.

وبناءً على ذلك سيتم مناقشة هذا الموضوع من خلال هذه الدراسة وَفْق المخطط الآتي:

وسيتطرق الفصل الأول إلى دراسة المصادر التاريخية والفقهية وتتبُّع ظهور مفهوم الخلافة والسلطنة في الفكر السياسي الإسلامي، وموقف بعض الفقهاء من ذلك، مثل: الماوردي (ت 450 هـ/1058 م) والجويني (ت 478 هـ/1085 م) والغزالي (ت 505 هـ/1111 م) والطرطوشي (ت 520 هـ/1126م) وابن تيمية (ت 728 هـ/1327 م) وابن جماعة (733 هـ/1332 م) وابن خلدون (ت 808 هـ/1405 م).

سيتحدث الفصل الثاني عن المماليك في الدولة الأيوبية من حيث أصلهم، وظهورهم في الدولة الأيوبية، وجهدهم في مواجهة الحملة الصليبية السابعة (647 هـ/1249 م)، وأخيراً دورهم في إضعاف الدولة الأيوبية وإسقاطها.

وسيسلط الفصل الثالث الضوء على تطور مفهوم السلطنة عند المماليك البحرية من حيث نشأة مؤسسة السلطنة وتطورها، ومرحلة تأسيس سلطنة المماليك البحرية (64ـ658 هـ/ 1250ـ1260 م).

وسيتطرق الفصل الرابع إلى السلطنة في مرحلة قوة دولة المماليك البحرية (658ـ741 هـ/1260ـ1341 م)، من حيث فترات السلطان الظاهر بيبرس(658ـ676 هـ/ 1260ـ1277م)، والسلطان المنصور قلاوون (678ـ689 هـ/ 1279ـ1290 م)، والسلطان الناصر محمد بن قلاوون (693ـ741 هـ/ 1293ـ1340 م).

وسيتناول الفصل الخامس السلطنة في فترة ضعف دولة المماليك البحرية، مرحلة أولاد السلطان الناصر محمد بن قلاوون (741ـ762 هـ/1341ـ1361 م)، ومرحلة أحفاد السلطان الناصر محمد بن قلاوون (762ـ784 هـ/1361ـ1382 م).

وسيتطرق الفصل السادس إلى الحديث عن ولاية العهد في عصر دولة المماليك البحرية، من حيث معناها لغةً واصطلاحاً، وإبراز ولاية العهد عندهم، والتركيز على ولاية العهد في أسرة الظاهر بيبرس وأسرة قلاوون، ثم ولاية العهد عند السلطان الناصر محمد بن قلاوون، وصولاً إلى ولاية العهد عند أولاد السلطان الناصر محمد بن قلاوون وأحفاده.

وستختتم الدراسة بإثبات أهم النتائج التي تم التوصل إليها، مع ذِكْر المصادر والمراجع التي تم الاعتماد عليها.

الفصل الأول

دراسة في المصادر التاريخية والفقهية

دراسة في المصادر التاريخية

ـ " نهاية الأرب في فنون الأدب "، للنويري

شهاب الدين، أحمد بن عبد الوهاب بن محمد بن عبد الدائم[1]، القرشي التيمي[2]، البكري[3]، أبو العباس[4]، ولد سنة (677 هـ/1278 م) في بلدة نويرة من أعمال قوص[5] في مصر[6]، وتوفي في القاهرة سنة (733 هـ/1333م)[7]، سمع على الشريف موسى بن علي بن أبي طالب، ويعقوب بن احمد الهذباني، وزينب بنت المنّجا، وقاضي القضاة ابن جماعة، وغيرهم[8].

عمل النويري عند السلطان الناصر محمد بن قلاوون بالديوان[9]، إذ تولى ناظر الديوان في الدقهلية، والمرتاحيّة في مصر[10]، ثم عمل ناظراً للجيش في طرابلس[11]، صنّف النويري كتاب "نهاية الأرب في فنون الأدب" والذي يُعد موسوعة أدبية تاريخية، وقد طُبِع في ثلاث

---

(1) الصفدي، أعيان العصر، ج1، ص281. ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة، ج1، ص231. ابن تغري بردي، المنهل الصافي، ج1، ص381. كحالة، عمر، معجم المؤلفين، ج1، ص306. الزركلي، خير الدين، الأعلام، ج1، ص165.

(2) الزركلي، خير الدين، الأعلام، ج1، ص165.

(3) ابن تغري بردي، المنهل الصافي، ج1، ص381. كحالة، عمر، معجم المؤلفين، ج1، ص306. الزركلي، خير الدين، الأعلام، ج1، ص165.

(4) كحالة، عمر، معجم المؤلفين، ج1، ص306.

(5) قوص: مدينة قبطيّة قديمة تقع جنوب مصر بالقرب من أسوان، شرق نهر النيل، ليست بعيدة عن البحر الأحمر، كانت محطة تجار اليمن(عدن)، تتميز بجوها الحار حيث تفصلها الصحراء عن أسوان، البكري، المسالك والممالك، ج2، ص618. ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج4، ص413.

(6) الصفدي، أعيان العصر، ج1، ص281. كحالة، عمر، معجم المؤلفين، ج1، ص306. الزركلي، خير الدين، الأعلام، ج1، ص165.

(7) الصفدي، أعيان العصر، ج1، ص282. ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة، ج1، ص232. ابن تغري بردي، المنهل الصافي، ج1، ص381. كحالة، عمر، معجم المؤلفين، ج1، ص306. الزركلي، خير الدين، الأعلام، ج1، ص165.

(8) الصفدي، أعيان العصر، ج1، ص281. ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة، ج1، ص231.

(9) الصفدي، أعيان العصر، ج1، ص281. ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة، ج1، ص231. كحالة، عمر، معجم المؤلفين، ج1، ص306. الزركلي، خير الدين، الأعلام، ج1، ص165.

(10) الصفدي، أعيان العصر، ج1، ص282. الزركلي، خير الدين، الأعلام، ج1، ص165.

(11) الصفدي، أعيان العصر، ج1، ص282. ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة، ج1، ص231. الزركلي، خير الدين، الأعلام، ج1، ص165.

وثلاثون جزءاً، واستفاد الباحث من جزئه التاسع والعشرين، الذي تحدث فيه عن نهايات الدولة الأيوبية، وتتبّعِ ظهور المماليك في الدولة الأيوبية، وإضعافهم للدولة الأيوبية، وإسقاطها، و بداية مرحلة تأسيس دولة المماليك البحرية، وأما الجزء الثلاثون والحادي والثلاثون والثاني والثلاثون فقد أفاد الباحث في الحديث عن مرحلة قوة السلطنة المملوكية، وتتـابع السـلاطين المماليـك، والصراع الجاري بينهم، ومن نصوص تفويض ولاية العهد خاصة زمـن السـلطان الظـاهر بيبرس، والسلطان المنصور قلاوون، وتكمن الأهمية في هذا الجزء أنّه كـان معاصـراً لهـذه الأحداث فترة دولة المماليك البحرية، وأما الجزء الثالث والثلاثون فقد انتهى به إلى أحداث سنة (73 هـ/1329 م)، وهي فترة السلطان الناصر محمد بن قلاوون.

ـ "كنز الدرر وجامع الغرر"، لابن أيبك الدواداري

أبو بكر بن عبد الله بن أيبك الدواداري[1]، وجدهُ الدواداري كان صاحب صرخد[2] فـي أواخر الدولة الأيوبية[3]، ويلحظُ أنّ كُتَب التراجم في القرن الثامن الهجـري/الخـامس عشـر الميلادي قد سكتت عن ترجمته، وهو لم يذكر الكثير عن نفسه وأسرته في كتبه التاريخيـة إلا بعض الإشارات القليلة[4]، فتاريخ ولادته ووفاته غير معروفة[5]، إلا أنهُ يُستدّل على سنة وفاتـه أنهُ أنهى الجزء التاسع من كتابه كنز الدرر في مستهل سنة (736 هـ/1432 م)[6]، لذلك قيـل أنهُ تُوفِيَ بعد سنة (736 هـ/1432 م).

ولد ابن أيبك في القاهرة، وعمل والدهُ في إمارة المنطقة الشرقية والعربان، في الفتـرة المملوكية البحرية من سنة (699 هـ/1299 م) إلى سنة (710 هـ/1310 م)، ثم انتقل مـع

---

[1] ابن أيبك، مقدمة كنز الدرر، ج6، ص8. الزركلي، خير الدين، الأعلام، ج2، ص66.

[2] صرخد: بلدة تقع بالقرب من منطقة حوران (جنوب سوريا اليوم)، كانت تابعة لنيابة دمشق، وأرضها واسـعة، وبهـا حصن منيع، ومشهورة بالخمر، ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج3، ص401.

[3] ابن أيبك، مقدمة كنز الدرر، ج6، ص8.

[4] ابن أيبك، مقدمة كنز الدرر، ج6، ص8.

[5] ابن أيبك، مقدمة كنز الدرر، ج6، ص8. الزركلي، خير الدين، الأعلام، ج2، ص66.

[6] الزركلي،خير الدين، الأعلام، ج2، ص66.

والدهُ إلى الشام[1]، توفي والدهُ سنة (713 هـ/1313 م) في الشام[2] بمنطقة عجلون[3]، عكف الدواداري على الأدب والتصنيف[4]، ومن الكتب التي صنفها: "كنز الدرر وجامع الغرر" والذي يُعَدُّ أوسع مؤلفاته، وقد طُبِع في تسعة أجزاء، وهو مهم في دراسة العصر الأيوبي وبدايات العصر المملوكي حتى سنة (736 هـ/1432 م)، ومنها أيضاً "درر التيجان وغرر تواريخ الزمان"، و" أمثال الأعيان وأعيان الأمثال "، و "حدائق الأحداق ودقائق الحذاق"[5].

وتكمن أهمية كتاب كنز الدرر خاصّةً الجزء السابع "الدر المطلوب في أخبار ملوك بني أيوب " أنهُ أفاد البحث في معلومات مهمة عن أواخر الدولة الأيوبية، وعلاقة المماليك بها، ودورهم في إضعاف الدولة الأيوبية وإسقاطها.

وأما الجزء الثامن منهُ "الدرة الزكية في أخبار الدولة التركية " فتكمن أهميته بوفرة مادته، رغم ما شابها من عدم اتصال وركاكة لغتها ومعلوماتٍ بسيطة، فهي مفصلة لمرحلة تأسيس سلطنة المماليك البحرية، ومرحلة قوة دولة المماليك البحرية، ويُعتَبَرُ ابن أيبك معاصر لهذه المرحلة من تاريخ المماليك البحرية وشاهد عليها.

ويركز الجزء التاسع منهُ "الدر الفاخر في سيرة الملك الناصر" على سيرة السلطان الناصر محمد بن قلاوون، فقد رصد الأحداث التي وقعت أيام السلطان الناصر محمد بن قلاوون،كونهُ شاهد عيان على ذلك، وهو من الذين عملوا على إعادته إلى سلطنته الثالثة.

ـ" مسالك الأبصار في ممالك الأمصار " لشهاب الدين العمري

أبو العباس أحمد بن يحيى بن فضل الله بن المجلي بن دعجان بن خلف بن نصر بن منصور بن عبيد الله العمري العدوي القرشي [6]، والعمري نسبة إلى عمر بن

---

[1] ابن أيبك، مقدمة كنز الدرر، ج6، ص9.

[2] ابن أيبك، مقدمة كنز الدرر، ج6، ص10. الزركلي،خير الدين، الأعلام، ج2، ص66.

[3] عجلون: مدينة ببلاد الشام (الأردن اليوم) على الطريق إلى دمشق، وهي مدينة حسنة بها أسواق كثيرة، وقلعة خطيرة، يمر منها نهر(الأردن) مياهُ عذبه، ابن بطوطة، رحلة ابن بطوطة، ج1، ص256.

[4] الزركلي، خير الدين، الأعلام، ج2، ص66.

[5] الزركلي، خير الدين، الأعلام، ج2، ص66.

[6] الصفدي، الوافي بالوفيات، ج8، ص163. ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة، ج1، ص393. ابن تغري، المنهل الصافي، ج7، ص387. كحالة، عمر، معجم المؤلفين، ج2، ص204. الزركلي، خير الدين، الأعلام، ج1، ص268.

الخطاب[1]، ولد أبو العباس سنة (700هـ/1301 م) في دمشق[2]، وتوفي سنة (749 هـ/ 1349م)[3]، أخذ علوم العربية عن كمال الدين بن قاضي شهبة، والفقة عن الشيخ برهان الدين بن الفركاح، وشهاب الدين بن المنجد، وأخذ الأحكام الصغرى عن ابن تيمية، وأخذ الأدب عن شمس الدين بن الصائغ، وابن الزملكاني وغيرهم[4].

عمل العمري عند عدد من سلاطين المماليك البحرية أمثال السلطان الأشرف خليل بن قلاوون، والسلطان المنصور حسام الدين لاجين، والسلطان الناصر محمد بن قلاوون، في ديوان الإنشاء، وهو أول من تولى كاتب السر في مصر[5]، وهذه المكانة جعلت ابن فضل الله العمري، يورد كثيراً من التقاليد بالسلطنة وولاية العهد، والوثائق الرسمية والمراسلات بين السلطان والملوك والأمراء المماليك[6].

ألف العمري عدداً من المؤلفات في مجال التاريخ والأدب والإنشاء، منها: كتاب "مسالك الأبصار في ممالك الأمصار" وقد طُبِع في سبعة وعشرين جزءاً وهو يُعَدُّ موسوعة تاريخية جغرافية أدبية، وكتاب "التعريف بالمصطلح الشريف" وهو يتحدث عن الوظائف ونظام الحكم في دولة المماليك البحرية، وكتاب "فواضل السّمر في فضائل آل عمر"، وكتاب "صبابة المشتاق" الذي كُتِبَ في المدائح النبوية، وكتاب "يقظة الساهر"، وكتاب "نفحة الرّوْض "، وكتاب "دمعة الباكي" الذي صُنّف في الأدب وغيرها[7].

---

[1] الصفدي، الوافي بالوفيات، ج8، ص163. ابن تغري، المنهل الصافي، ج7، ص387. كحالة، عمر، معجم المؤلفين، ج2، ص204.

[2] الصفدي، الوافي بالوفيات، ج8، ص174. ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة، ج1، ص395. السيوطي، حُسن المحاضرة، ج1، ص465. ابن العماد، شذرات الذهب، ج6، ص161.الزركلي، خير الدين، الأعلام، ج1، ص268.

[3] الصفدي، الوافي بالوفيات، ج8، ص174. ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة، ج1، ص395. ابن تغري بردي، المنهل الصافي، ج7، ص387. ابن العماد، شذرات الذهب، ج6، ص161. كحالة، عمر، معجم المؤلفين، ج2، ص204. الزركلي، خير الدين، الأعلام، ج1، ص268.

[4] الصفدي، الوافي بالوفيات، ج8، ص164. ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة، ج1، ص393.

[5] ابن تغري بردي، المنهل الصافي، ج7، ص387ـ ص388.

[6] الصفدي، الوافي بالوفيات، ج8، ص165. ابن تغري بردي، المنهل الصافي، ج7، ص388.

[7] الصفدي، الوافي بالوفيات، ج8، ص164ـص165. ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة، ج1، ص395. كحالة، عمر، معجم المؤلفين، ج2، ص204. الزركلي، خير الدين، الأعلام، ج1، ص268.

وتكمن أهمية كتابه "مسالك الأبصار في ممالك الأمصار" أنهُ كان شاهِدٌ علــى أحــداث دولة المماليك البحرية وعاصرها، وبسبب قرب العمري من مركز الحكم والسلطنة فــإنّ ذلــك جعلهُ يطّلِع على الوثائق الرسمية، والكتب والمراسلات بين مركز السلطنة في مصر والشــام،إذ أفاد الكتابُ الباحثَ بالإخبار عن أواخر الدولة الأيوبية، وظهور المماليك فيها، ودور المماليــك في إضعاف الدولة الأيوبية وإسقاطها، وكذلك مرحلة تأسيس الســلطنة المملوكيــة البحريــة، و السلطنة في مرحلة القوة، وكذلك السلطنة في بداية الضعف، وصولاً إلى حديثه عن ولاية العهد والأمور المرتبطة فيها.

ــ "السلوك لمعرفة دول الملوك"، لتقي الدين المقريزي

أبو العباس [1] أحمد بن علي بن عبد القادر بن محمد بن إبراهيم بن محمد بن تميم بــن عبد الصمد[2]،والمقريزي نسبة إلى حارة المقارزة في بعلبك[3]، ولد سنة (766 هــــ/1365 م) في القاهرة[4]، ومات فيها سنة (845 هــ/1441 م)[5]، جَدّ المقريزي في طلب العلم، فقيــل إنّ عدد شيوخهُ وصل إلى ستمائة شيخ [6]، فقد أخذ الفقه عن جده لأمه شمس الــدين محمــد بــن الصّائغ، والشيخ برهان الدين الآمدي، والشيخ سراج الدين عمر البلقيني، والشيخ الحافظ زيــن

---

[1] السخاوي، الضوء اللامع، ج2، ص21. الشوكاني، البدر الطالع، ج1، ص79. كحالة، عمر، معجــم المــؤلفين، ج2، ص11. الزركلي، خير الدين، الأعلام، ج1، ص177.

[2] ابن تغري بردي، المنهل الصافي، ج1، ص415. السخاوي، الضوء اللامع، ج2، ص21. ابن العماد، شذرات الذهب، ج9، ص370. الشوكاني، البدر الطالع، ج1، ص79. كحالة، عمر، معجم المؤلفين، ج2، ص11. الزركلي، خير الــدين، الأعلام، ج1، ص177.

[3] السخاوي، الضوء اللامع، ج2، ص21. الشوكاني، البدر الطالع، ج1، ص79. الزركلي، خير الــدين، الأعــلام، ج1، ص177.

[4] ابن تغري بردي، المنهل الصافي، ج1، ص416. السخاوي، الضوء اللامع، ج2، ص21. الشوكاني، البــدر الطــالع، ج1، ص79.كحالة، عمر، معجم المؤلفين، ج2، ص11. الزركلي، خير الدين، الأعلام، ج1، ص177.

[5] ابن تغري بردي، المنهل الصافي، ج1، ص415. السخاوي، الضوء اللامع، ج2، ص25. ابن العماد، شذرات الذهب، ج9، ص371. الشوكاني، البدر الطالع، ج1، ص81. كحالة، عمر، معجم المؤلفين، ج2، ص11. الزركلي، خير الــدين، الأعلام، ج1، ص177.

[6] الشوكاني، البدر الطالع، ج1، ص81. كحالة، عمر، معجم المؤلفين، ج2، ص11.

الدين العراقي، وغيرهم[1]، وسمع الحديث في مكة عن شهاب الدين الأذرعي، وجمال الدين الإسنوي، وابن سكّر وغيرهم[2]، تولى حِسبة القاهرة زمن السلطان الظاهر برقوق، وعرض عليه الأمير الناصر بن برقوق قضاء دمشق فرفض[3]، واتُّهم بأنهُ ظاهري المذهب نسبة لابن حزم الظاهري الأندلسي[4].

صنّف المقريزي عدداً من المصنفات، منها: كتاب "المواعظ والاعتبار بذكر الخطط و الآثار"، وكتاب "السلوك لمعرفة دول الملوك"، وكتاب "البيان والإعراب عَمّا بأرض مصر من الأعراب"، وكتاب "الضوء الساري في معرفة تميم الداري"، وكتاب "إمتاع الأسماع"، وكتاب "تجريد التوحيد المفيد"، وكتاب "اتعاظ الحنفاء بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفاء"، وكتاب "رسائل المقريزي"، وكتاب "مختصر الكامل في الضعفاء"، وغيرها من المصنفات[5].

وقد طُبِع كتاب المقريزي "السلوك لمعرفة دول الملوك" في ثمانية أجزاء، وتكمن أهميتهُ في أنهُ رَصَدَ أواخر دولة المماليك البحرية، فشمل كثيراً من التفاصيل المتصلة بالسلاطين، وطرق توليهم وعزلهم، وأنهُ أكمل الفترات التاريخية التي وقفت عندها المصادر السابقة لهُ، فلا يمكن لباحث في تاريخ المماليك بشكل عام والبحرية بشكل خاص الاستغناء عن هذا المصدر المهم، وقد استفاد الباحث في ظهور المماليك بالدولة الأيوبية، ودورهم في إضعاف الدولة الأيوبية وإسقاطها، ومرحلة تأسيس دولة المماليك البحرية، وفترة قوة السلطنة المملوكية، وفترة ضعفها، وكذلك قضية ولاية العهد عند المماليك البحرية.

---

[1] ابن تغري بردي، المنهل الصافي، ج1، ص416. السخاوي، الضوء اللامع، ج2، ص25ـــص26. ابن العماد، شذرات الذهب، ج9، ص370. الشوكاني، البدر الطالع، ج1، ص79.

[2] ابن تغري بردي، المنهل الصافي، ج1، ص415. السخاوي، الضوء اللامع، ج2، ص25. ابن العماد، شذرات الذهب، ج9، ص371.

[3] ابن تغري بردي، المنهل الصافي، ج1، ص416ـــص417. ابن العماد، شذرات الذهب، ج9، ص370.

[4] ابن العماد، شذرات الذهب، ج9، ص370. الشوكاني، البدر الطالع، ج1، ص79.

[5] ابن العماد، شذرات الذهب، ج9، ص371. كحالة، عمر، معجم المؤلفين، ج2، ص11. الزركلي، خير الدين، الأعلام، ج1، ص177ـــص178.

ـ "النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة"، و "المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي"، لجمال الدين ابن تغري برد

أبو المحاسن[1] يوسف بن تغري بردي [2]، ولد سنة (813 هـ/1410 م) في القاهرة[3]، وتوفي فيها سنة (874 هـ/1470 م) [4].

جّد ابن تغري بردي في طلب العلم، فحفظ القرآن الكريم وهو صغير [5]، وأخذ الفقه عن شمس الدين محمد الروميّ، والعيني[6]،وكذلك عن التقي الحصّني، والتاج السبّكي[7] وغيرهم، وأخذ النحو عن التّقي الشّمنّي، والصرف عن علاء الدين الروميّ [8]، وأخذ البيان والحساب عن ابن هاني اللخميّ [9]، وغيرهم من الشيوخ والعلماء، وأخذ التاريخ عن المقريزي والعيني وابن حجر العسقلاني[10].

صنّف ابن تغري بردي عدداً من المصنفات، منها: كتاب "مورد اللطافة في من ولي السلطنة والخلافة"، وكتاب "المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي" والمستوفى بعد الوافي استكمالاً للوافي بالوفيات للصفدي، وكتاب "حوادث الدهور في مدى الأيام والشهور"، وهو

---

[1] ابن العماد، شذرات الذهب، ج9، ص472. الشوكاني، البدر الطالع، ج2، ص351. كحالة، عمر، معجم المؤلفين، ج13، ص282. الزركلي، خير الدين، الأعلام، ج8، ص222.

[2] السخاوي، الضوء اللامع، ج10، ص305. حاجي خليفة، كشف الظنون، ج1، ص304. ابن العماد، شذرات الذهب، ج9، ص472. الشوكاني، البدر الطالع، ج2، ص351. كحالة، عمر، معجم المؤلفين، ج13، ص282. الزركلي، خير الدين، الأعلام، ج8، ص222.

[3] السخاوي، الضوء اللامع، ج10، ص305. الشوكاني، البدر الطالع، ج2، ص351. كحالة، عمر، معجم المؤلفين، ج13، ص282. الزركلي، خير الدين، الأعلام، ج8، ص222.

[4] حاجي خليفة، كشف الظنون، ج1، ص304. ابن العماد، شذرات الذهب، ج9، ص472. الشوكاني، البدر الطالع، ج2، ص352. كحالة، عمر، معجم المؤلفين، ج13، ص282. الزركلي، خير الدين، الأعلام، ج8، ص222.

[5] السخاوي، الضوء اللامع، ج10، ص305.

[6] ابن العماد، شذرات الذهب، ج9، ص472.

[7] الشوكاني، البدر الطالع، ج2، ص352.

[8] ابن العماد، شذرات الذهب، ج9، ص472.

[9] الشوكاني، البدر الطالع، ج2، ص352.

[10] السخاوي، الضوء اللامع، ج10، ص305. كحالة، عمر، معجم المؤلفين، ج13، ص283.

استكمالٌ لكتاب "السلوك لمعرفة دول الملوك" للمقريزي[1]، وكتاب "حيلة الصفات في الأسماء والصناعات"، وكتاب "النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة"، وقد استفاد الباحث منهُ كثيراً، حيث يُعد موسوعة تاريخية شاملة في تاريخ مصر، خاصة أنّ ابن تغري بردي كان قريب عهد من دولة المماليك البحرية، وكانت معظم المعلومات التي أوردها مشابهة إلى حد بعيد بمادة المقريزي في كتابه "السلوك لمعرفة دول الملوك"، وقد أفاد البحث في ظهور المماليك في الدولة الأيوبية، ودور المماليك في التصدي للحملة الصليبية السابعة على مصر، ودور المماليك في إضعاف الدولة الأيوبية وإسقاطها، وكذلك في فترة تأسيس السلطنة المملوكية البحرية وقوتها وضعفها، وكذلك في قضية ولاية العهد عند المماليك.

أما كتاب "المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي "، فإنه أفاد البحث كثيراً في ترجمة الشخصيات الواردة في البحث، خاصة أن معظمها شخصيات مملوكية، وهي شخصيات متشابهة في الأسماء والألقاب.

دراسة في المصادر الفقهية

نظرة الفقهاء إلى مفهوم السلطنة

ظهر تعدي بعض الولاة، والحكام، والسلاطين واغتصابهم لمقاليد الحكم والسلطة في العالم الإسلامي منذ بدايات القرن (الرابع الهجري/العاشر ميلادي)؛ نتيجة التغيرات السياسية المرتبطة بظهور القوى الجديدة غير العربية[2]، لذا برز النقاش والحوار بين العلماء والفقهاء المسلمين[3]، لإيجاد مبررات شرعية وفقيهة تسوّغ ذلك.

وقد أشار الشهرستاني (ت 548 هـ/1153 م)، إلى أن الصراع على الإمامة كان من أبرز ما تم الاختلاف عليه من قبل المسلمين، فقال" وأعظم خلاف بين الأمة خلاف الإمامة، إذ ما سُل سيف في الإسلام على قاعدة دينية مثل ما سُل على الإمامة في كل زمان"[4].

---

[1] حاجي خليفة، كشف الظنون، ج1، ص304.

[2] علقم، أسامه، تطور السلطنة، ص37.

[3] السرحان، خضر، نظام السلطنة، ص16.

[4] الشهرستاني، الملل والنحل، ج1، ص22.

ودفع التسلط على الخلافة علماء المسلمين السنة إلى صياغة نظرية سياسية إسلامية جديدة تصف الواقع خصوصاً عند ظهور الدولة السلجوقية السنية (447ـــ590 هـــ/ 1055ـــ1193 م)، على حساب دولة البويهيين الشيعة [1] (334ـــ447 هـــ/945ـــ1055م) التي أقامت حكماً لها في بغداد و قُضي عليها السلاجقة، كذلك لأن نظرية الحكم السياسي عند الشيعة تختلف اختلافاً كلياً عن نظيرتها عند أهل السنة [2].

ويبدو أن الفقهاء قد خرجوا بالنظريات السياسية في الحكم بعد سلطة الأمر الواقع التي تغلّب أصحابها على الخلافة الإسلامية في أطراف الدولة الإسلامية[3].

اتجه الفقهاء المسلمون نحو حماية المجتمع الإسلامي، والحفاظ على مؤسسات الحكم ووحدة المسلمين بشرعنة مصطلح السلطنة الجديد الذي حلّ مكان مصطلح الخلافة السابق، اللتين لم يكن لهما قواعد وأصول ثابتة في القرآن الكريم والسنة النبوية[4]، ولكن على أساس القاعدة الفقهية "الضرورات تبيح المحظورات"، وغض الفقهاء الطرف عن تجاوزات السلطان من أجل الحفاظ على هيبة الدولة الإسلامية، والدفاع عنهُ[5] ووصل الأمر لدرجة أن السلاطين والأمراء تسلطواعلى منصب الخلافة[6]، وركزوا على ضرورة الحفاظ على وجود الدولة الإسلامية خوفاً من الفتنة، ومن بطلان والأحكام الشرعية والمعاملات المرتبطة بها[7]، والتي لا تتحقق إلا بوجود الدولة والحاكم، وذهبوا باتجاه الحديث عن واجبات الإمام والخليفة والسلطان، المتمثلة بحماية الدين[8].

---

[1] شلق، الفضل، الفقيه والدولة، ص92.علقم، أسامه، تطور السلطنة، ص39.

[2] جب، هاملتون، دراسات في حضارة، ص202، ص203.

[3] ابن الطقطقي، الفخري في الآداب، ص139. شلق، الفضل، الفقيه والدولة، ص91، ص92. السرحان، خضر، نظام السلطنة، ص16. عبد الله، زكي، مؤسسة الخلافة، ص100.

[4] رسلان، صلاح الدين، الفكر السياسي، ص171. علقم، أسامه، تطور السلطنة، ص37.

[5] رسلان، صلاح الدين، الفكر السياسي، ص172. الجالودي، عليان، تطور مفهوم، ص 209.

[6] علقم، أسامه، تطور السلطنة، ص37. السرحان، خضر، نظام السلطنة، ص16. الجالودي، عليان، تطور مفهوم، ص209.

[7] عبد الله، زكي، مؤسسة الخلافة، ص100. الجالودي، عليان، تطور مفهوم، ص210.

[8] الماوردي، الأحكام السلطانية، ص40. أبو يعلي الفراء، الأحكام السلطانية، ص27. السرحان، خضر، نظام السلطنة، ص16.

ومع مرور الوقت تحولت الخلافة إلى مؤسسة دينية يشرف عليها الخليفة بعد أن تم تجريده من الشؤون السياسية والإدارية، وانتقلت باقي المهام الأخرى إلى عُهدة السلطان، وحاول الفقهاء والعلماء تصوير الخليفة على أنهُ يرمز إلى وحدة الأمة، وأنه يجب على السلاطين والأمراء أن يخضعوا لسلطة الخليفة في تنصيبهم حفاظاً على تماسك الأمة[1].

إضافة إلى القوة والتغلب استفاد السلطان من مجابهته للأخطار الخارجية المهددة للدولة الإسلامية[2]، وبذلك فرض نفسهُ كحامي للدولة الإسلامية ومدافع عن شعوبها ووحدة أراضيها.

فقد برز دور السلطان فكان صلاح الدين الأيوبي كرمز إسلامي شكّل رأس حربة في مواجهة الصليبيين، وسار على هذه السياسة المماليك البحرية في مواجهة الصليبيين والمغول (التتار)، مما أعطاهم المكانة التي حصل عليها الأيوبيون فيما مضى.

ومع مرور الزمن وترسُّخ مفهوم السلطنة على أرض الواقع عاد بعض الفقهاء للتمييز بين مفهومي الخلافة والسلطنة، ما أوجد اختلافاً بين مؤسسة السلطنة وبين آراء الفقهاء الحديثة التي سلبت منهم بعض الشرعية [3].

ويُعد الماوردي (ت 450 هـ/1058 م) أحد أوائل من كتب في الأحكام السلطانية وأبرزهم، ويُعد كتابه مصدراً رئيساً للنظرية السياسية الشرعية للدولة الإسلامية [4]، وشرّع الماوردي إمارة الاستيلاء التي ظهرت تحت سلطة الأمر الواقع، ولحق به الفقهاء الذين جاؤوا بعده، كالإمام الجويني (ت 478 هـ/1085 م)، والغزالي (ت 505 هـ/1111 م)، وابن جماعة (ت 733 هـ/1333 م)، وابن خلدون (ت 808 هـ/1405 م)[5].

---

[1] الجالودي، عليان، تطور مفهوم، ص209.

[2] الأصبهاني، الفتح القسي، ص182. أبو شامه، الروضتين في أخبار، ج3، ص177. السرحان، خضر، نظام السلطنة، ص17. عبد الله، زكي، مؤسسة الخلافة، ص100.

[3] السرحان، خضر، نظام السلطنة، ص18. عبد الله، زكي، مؤسسة الخلافة، ص101.

[4] الدوري، عبد العزيز، النظم الإسلامية، ص69.علقم، أسامه، تطور السلطنة، ص39.

[5] الجالودي، عليان، تطور مفهوم، ص201.

وتكمن أهمية الماوردي في أنه مارس السياسة ممارسة فعلية، حينما اضطربت الأوضاع السياسية في بغداد إبّان مجيء السلاجقة لطرد البويهيين، ويبدو أنهُ لعب دوراً للتقريب بين الطرفيين من أجل إيجاد مخرج للربط بين السلطنة ومنصب الخلافة للحفاظ على سلامة الدولة الإسلامية، ووحدة أراضيها [1].

تناول الفقهاء والعلماء مسائل متعددة من أجل الحفاظ على الشريعة الإسلامية [2]، وحفظ النفس والعقل والنسل و المال إذ لا يمكن الحفاظ عليها إلا بوجود الحاكم سواء دُعى خليفة أو سلطاناً، وهذا ما ذهب إليه الإمام الجويني (ت 478 هـ/1085 م) بضرورة الاجتهاد والاستنباط بقوله: " أنا لا أبتدع، ولا أخترع شيئا، بل ألاحظ وضع الشرع، وأستثير معنى يناسب ما أراه، وأتحرّاه، وهكذا سبيل التصرف في الوقائع المستجدَّة التي لا توجد بها أجوبة العلماء معدة، ولم يجد الصحابة في الكتاب والسنة سوى نصوصا معدودة وأحكاما محصورة" [3].

بمعنى أن هذه المستجدَّات لم تكن موجودة عند الصحابة ولم يعطِ فيها الفقهاء رأياً، ومع ذلك قدم الجويني اجتهاده حول هذه القضية.

وعلى نفس المنوال سار الإمام الغزالي (ت 505 هـ/1111 م) بضرورة جلب المنفعة ودفع الضرر من أجل الحفاظ على مقاصد الشريعة الإسلامية وهي: الدين والنفس والعقل والنسل والمال، والذي يصب في مصلحة الأمة الإسلامية، وحول ذلك يقول " فكل ما يتضمن حفظ هذه الأصول الخمسة فهو مصلحة، وكل ما يفوت هذه الأصول فهو مفسدة ودفعها مصلحة" [4].

وكذلك يذهب ابن تيمية (ت 728هـ/1328م) بتوضيح الحالات التي يجوز بها الخروج عن سير الخلفاء ومخالفة ما هو متفَق عليه تاريخياً حول موضوع الخلافة، فيقول: " وعلى هذا

---

(1) شلق، الفضل، الفقيه والدولة، ص91.

(2) عبد الله، زكي، مؤسسة الخلافة، ص101.

(3) الجويني، غياث الأمم، ص266. السرحان، خضر، نظام السلطنة، ص18.

(4) الغزالي، المستصفى، ص174. السرحان، خضر، نظام السلطنة، ص18، ص19. عبد الله، زكي، مؤسسة الخلافة، ص101.

الأصل يُبنى جواز العدول أحياناً عن بعض سُنة الخلفاء، كما يجـوز تـرك بعـض واجبـات الشريعة، وارتكاب بعض محظوراتها للضرورة، ذلك فيما إذا وقع العجز عن بعض سـنتهم، أو وقعت الضرورة إلى بعض ما نهوا عنهُ بأن تكون الواجبات المقصودة بالإمارة لا تقوم إلا بمـا مَضرّتهُ أقل"[1].

وبناءً على ما سبق يظهر أن الفقهاء والعلماء قد جاروا السلاطين والواقع الجديد كثيراً، وذهب بعضهم أبعد من الفقهاء السابقين، حيث أجازوا تولي السلطان المتغلب الحكم، والفاسـق لولاية القضاء، والإمارة، وتجاوزوا بعض شروط الإمامة في حال عدم انعقـاد إمامتـه فتنـه، وإراقة الدماء ودمار البلاد وخرابها، والأصل في ذلك المصلحة، لا كالذي يني قصـراً ويهـدم مصراً [2]، ودعا الغزالي إلى الوقوف إلى جانب السلطان المتغلّب وقتال المناوئين لهُ [3].

وأجاز ابن جماعة إمارة المتغلب حتى لو كان جاهلاً وفاسقاً، وليس هذا فقط، بل إنه إذا استولى المتغلب على السلطة وجاء متغلب ثانٍ واستولى عليها، فإنها تجوز لهُ البيعة، ويصـبح إماما لما فيه من مصلحة الأمة[4]، وبذلك يقول " فإذا خلا الوقت عن إمام فتصدى لها مَن هو مِن أهلها، وقهر الناس بشوكته وجنوده بغير بيعة أو استخلاف، انعقدت بيعتهُ، ولزمـت طاعتـه، لينتظم شمل المسلمين وتجتمع كلمتهم، ولا يَقدح في ذلك كونه جاهلاً أو فاسقاً في الأصح، وإذا انعقدت الإمامة بالشوكة والغلبة لواحد ثم قام آخر فقهر الأول بشوكته وجنـوده انعـزل الأول وصار الثاني إماماً؛ لما قدمناه لمصلحة المسلمين وجمع كلمتهم"[5].

حاول العلماء والفقهاء كما أشرنا سابقاً إلى إيجاد حلول وسطية تجمع بين واقع منصب الخلافة المتعارف عليه بين واقع الخلافة، وبين الواقع الجديد وهو السلطنة، ونجد أن معظم من كتب في فقه السياسة الشرعية والأحكام السلطانية كـان لـهُ علاقـة قويـة بأنظمـة الحكـم

---

[1] ابن تيمية، مجموع الفتوى، ج35، ص29.

[2] ابن مكي، غمز عيون، ج4، ص111. رضا، محمد، الخلافة، ص44. عبد الله، زكي، مؤسسة الخلافة، ص101.

[3] الأشعري، مقالات الإسلاميين، ص451، ص452. الغزالي، فضائح الباطنية، ص169، ص170. الجالودي، عليـان، تطور مفهوم، ص 217.

[4] الجالودي، عليان، تطور مفهوم، ص 221.

[5] ابن جماعة، تحرير الأحكام، ص55.

والسلاطين[1]، فهم يتقربون من السلطة بتقديم مؤلفاتهم للسلاطين والملوك، فالمـــاوردي يمتثـــلُ لأوامر من لَزِمت طاعتهُ [2]، وصاحب الطاعة أما الخليفة العباسي القادر بالله[3] (381ــــ422 هــ/991ــ1031 م)[4] أو ابنهُ الخليفة القائم[5] بأمر الله [6] (422ــ467 هــ/1031ــ1075 م)، وألف إمام الحرمين الجويني (ت 478 هــ/1085 م) كتابهُ " غياث الأمم في التياث الظلم " [7]، وقدمهُ خدمه لنظام المُلك [8] الوزير السلجوقي[9] (ت 485 هــ/1092 م).

وسلك الغزالي (ت505 هــ/1111م) نهج سابقيه، فقد ألف كتابهُ " فضـــائح الباطنيـــة " بإيعاز من الخليفة العباسي المستظهر[10] بالله (487ــ512 هــ/1094ــ1118 م)وتوجيهـــه [11]

[1] السرحان، خضر، نظام السلطنة، ص20. عبد الله، زكي، مؤسسة الخلافة، ص102.

[2] الماوردي، الأحكام السلطانية، ص13. جب، هاملتون، دراسات في حضارة، ص199.السرحان، خضر، نظام السلطنة، ص20. عبد الله، زكي، مؤسسة الخلافة، ص102.

[3] القادر بالله العباسي: أبو العباس، أحمد بن إسحاق بن المقتدر بالله بن المعتضد بالله العباسي، ولد في بغداد ســنة (336 هــ / 947 م)، بويع بالخلافة العباسية سنة (381ــ422 هــ / 991ــ1031 م)، وكانت مدتهُ 41 سنة، توفي سنة (422 هــ / 1031 م)، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج5، ص61. الذهبي، سير اعلام، ج15، ص127ــص137.

[4] جب، هاملتون، دراسات في حضارة، ص200.

[5] القائم بأمر الله العباسي: أبو جعفر، عبد الله بن أحمد القادر بالله بن إسحاق بن المقتدر بالله العباسي، ولد ببغــداد ســنة (391 هــ / 1000 م)، تولى الخلافة العباسية بعهد من أبيه القادر بالله في سنة (422ــ467 هــ / 1031ـــــ1075 م)، في زمنه عظم شأن الفاطميين، وهو الذي استدعى قائد الترك السلاجقة طغرلبك لمقاتلة البساســيري، وبــذلك بــدأ نفــوذ السلاجقة،توفي سنة (467 هــ / 1075 م)، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج11، ص47. الذهبي، سير اعــلام، ج15، ص127ــص141.

[6] جب، هاملتون، دراسات في حضارة، ص200.عبد الله، زكي، مؤسسة الخلافة، ص102.

[7] الجويني، غياث الأمم، ص340، ص364، ص376، ص383. السرحان، خضر، نظام الســلطنة، ص20. عبــد الله، زكي، مؤسسة الخلافة، ص102.

[8] نظام المُلك: أبو علي، قوام الدين الحسن بن علي بن إسحاق الطوسي، ولد بطوس سنة (408 هــــ / 1018 م)، وزر للسلطان ألب أرسلان ولأبنه السلطان ملكشاه فيما بعد، حسن السيرة، وأحب العلم وقرب العلماء ورفع المظالم، صــاحب المدارس النظامية في بغداد ونيسابور، قتل على يد الفرقة الإسماعيلية الشيعية بنهاوند سنة (485 هــــ /1092 م)، ابــن خلكان، وفيات الأعيان، ج2، ص128ــص131. الذهبي، سير اعلام، ج19، ص94ــص98.

[9] الجويني، غياث الأمم، ص12. البغدادي، أحمد، الإمامة عند الجويني، ص428.

[10] المستظهر بالله العباسي: أبو العباس، أحمد بن المقتدي بأمر الله بن القائم بأمر الله، ولد ببغــداد ســنة (470 هــــ / 1077م)، وهو الخليفة العباسي الثامن والعشرون، تولى الخلافة سنة (487ــ512 هــ / 1094ــ1118 م)، كانت فتــرة غير مستقرة، وفيها سيطر الصليبيين على سواحل الشام وبيت المقدس، توفي سنة (512 هــ / 1118 م)، ابن الجــوزي، المنتظم في تاريخ، ج9، ص200. الذهبي، سير اعلام، ج19، ص396ــص411.

[11] الغزالي، فضائح الباطنية، ص6، ص169، ص170، ص179، ص181، ص194.

وكذلك ألف الغزالي كتابهُ " التبر المسبوك في نصيحة الملوك " لصالح السلطان محمد بن ملـــك شاه السلجوقي[1] (464ــ485 هــ/1072ــ1092 م)، ووصفهُ بسلطان العالم[2].

وتذكر المصادر التاريخية أمثلة على تقريب أصحاب السلطة للفقهاء والأئمة أن الإمـــام أبو بكر الطرطوشي (ت 520 هــ/1126 م) الذي عاصـــر الخلافـــة الفاطميـــة قـــد تعـــرض لمضايقات الوزير الفاطمي الأفضل[3] بن بدر الدين الجماليّ (ت 515 هـــــ/1121 م)، الـــذي تخوف من إثارة الطرطوشي لعامة الناس، لذلك استدعاه وأسكنهُ القاهرة غصباً وخوفاً[4]، وقـــد ألف الطرطوشي كتابه " سراج الملوك " سنة (516 هــ/1123 م) [5] وقدّمهُ للوزير المأمون[6] البطائحي (ت 519 هــ/1125 م)[7]،الذي قدم خلالهُ النصح والإرشـــاد للحكـــام والأمـــراء[8]،

---

(1) محمد بن ملكشاه: أبو الفتح، محمد ملكشاه بن ألب أرسلان، جلال الدولة، السلطان السلجوقي التركي، ولد في أصفهان سنة (446 هــ / 1055 م)، تولى السلطنة السلجوقية بعهد من أبيه ألب أرسلان، وكان وزيرهُ نظام المُلك، عاصر الخليفة العباسي المقتدي بالله ولم يكن لهُ معهُ غير الاسم، نظم الدولة السلجوقية، وضبط طريق الحج، وكان كثير الجيوش والفتوح واتسعت دولتهُ كثيراً إلى ما وراء النهر، قيل أنهُ مات مسموماً سنة (485 هــ / 1092 م)، ابن خلكان، وفيات الأعيـــان، ج5، ص283ــص289. الذهبي، سير اعلام، ج19، ص54ــص58.

(2) الغزالي، التبر المسبوك، ص30، ص36، ص42.

(3) الأفضل الجماليّ: أبو القاسم، شاهنشاه بن بد الدين الجماليّ، أرمني الأصل،عُرف والدهُ بأمير الجيـــوش فـــي الدولـــة الفاطمية، وأخذ اللقب من والدهُ، أستأثر بالتحكم بالخلفاء الفاطميين، وكان عظيم الشأن والترتيب فـــي الدولـــة الفاطميـــة، واستطاع الخليفة الفاطمي الآمر بأحكام الله التخلص منهُ وقتله سنة (515 هــ / 1121 م)، ابن خلكان، وفيات الأعيـــان، ج2، ص448، ص449. الذهبي، سير اعلام، ج19، ص507، ص508.

(4) المقري، نفح الطيب، ج2، ص88. الشيال، جمال، أبو بكر الطرطوشي، ص55.

(5) الشيال، جمال، أبو بكر الطرطوشي، ص57.

(6) المأمون البطائحي: أبو عبد الله، المأمون بن عبد الله بن البطائحي، أصلهُ من العراق، كان فقير ويعمل حمالاً ثم رفعـــهُ الوزير الأفضل بن بدر الجماليّ، تولى الوزارة للخليفة الآمر بأحكام الله الفاطمي بعد قتل الوزير الأفضل بن الجماليّ، وهو الذي أعان الخليفة على التخلص من الوزير الأفضل بن الجماليّ، ولكنهُ حاول الاستبداد بأمور الخلافة فقام الخليفة الأمـــر بأحكام الله بالقبض عليه وقتله سنة (519 هــ / 1125 م)، الذهبي، سير اعلام، ج19، ص553. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج5، ص229.

(7) الطرطوشي، سراج الملوك، ص4.الذهبي، سير أعلام، ج19، ص492. الصفدي، الـــوافي بالوفيـــات، ج5، ص115. الشيال، جمال، أبو بكر الطرطوشي، ص57.

(8) السرحان، خضر، نظام السلطنة، ص45.

خاصة للوزير البطائحي (ت 518 هـ/1125 م) الذي فك إقامتهُ الجبرية التي وضعهُ فيها الوزير الفاطمي الأفضل بن بدر الدين الجمّالي[1] (ت 515 هـ/1121 م).

ولم تذكر المصادر التاريخية والفقهية أن ابن تيمية قد ألف أيّةً من كتب السياسة الشرعية لأحد من الأمراء أو السلاطين على خلاف الفقهاء والعلماء السابقين، وكذلك الحال بالنسبة لابن جماعة.

وسنحاول أن نتناول بعضاً من العلماء والفقهاء المسلمين الذي ألفوا في مجال الأحكام السلطانية والسياسة الشرعية.

الماوردي (364-450هـ/974-1058م)

أبو الحسن، محمد بن علي بن حبيب، ولد بالبصرة ومات في بغداد[2]، ونسبتهُ إلى ماء الورد[3]، يُعد الماوردي من الفقهاء البارزين، وصاحب التصانيف الكثيرة[4]، ووُلّي القضاء في كثير من البلدان، وهو أول من أخذ لقب قاضي القضاة في الدولة العباسية[5].

عاش الماوردي في فترة عصيبة، تَعُج بالأحداث السياسية المتقلبة، تمثلت بسيطرة البويهيين على سلطة الحكم في بغداد عاصمة الخلافة العباسية، مع إبقائهم على الخليفة كواجهة شرعية لضمان سيطرتهم على السلطة، وإضفاء الشرعية لهم أمام عامة الناس [6]، كما أن هذه المرحلة شهدت تمدداً للدعوة الفاطمية الشيعية في مناطق متعددة من مصر وبلاد الشام والعراق، وسيطرتهم الفعلية على أجزاء كثيرة من العالم الإسلامي غير بعيدة عن بغداد حاضرة العباسيين

---

[1] ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج2، ص448.الشيال، جمال، أبو بكر الطرطوشي، ص83.

[2] ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج3، ص282. الذهبي، سير أعلام، ج18، ص64. الزركلي، خير الدين، الأعلام، ج4، ص327. كحالة، عمر، معجم المؤلفين، ج7، ص189.

[3] الزركلي، خير الدين، الأعلام،ج4، ص327.

[4] الذهبي، سير أعلام، ج18، ص64.

[5] ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج8، ص47. الزركلي، خير الدين، الأعلام، ج4، ص327. الدوري، عبد العزيز، النظم الإسلامية، ص69.

[6] شلق، الفضل، الفقيه والدولة، ص91. عبد الله، زكي، مؤسسة الخلافة، ص110.

إضافة إلى ظهور قوة السلاجقة السنيين في المشرق، الأمر الذي دفع الخليفة العباسي القائم بأمر الله (422ـ467 هـ/1031ـ1075 م) إرسال الماوردي رسولاً إلى السلاجقة عام (436 هـ/1044 م)[1] لتنسيق الموقف ضد الضغط الفاطمي البويهي [2].

لاحظ الماوردي (ت 450 هـ/1058 م) الصراع القائم، وما وصلت إليه الخلافة العباسية من ضعف، وتحكّم بني بويه بها، والتي لم تعد قادرة على التأثير في الأحداث السياسية والإدارية، وأنها لن تستطيع إعادة أمجادها السابقة، لذلك عرف أن الطريقة الوحيدة القادرة على المحافظة على مكانتها الدينية الرمزية، هو إيجاد قاسم مشترك لتقاسم السلطة بين الخلافة و البويهيين عن طريق إجازة حكم المتغلب وتسويقه لعامة الناس وخاصتهم، وحماية منصب الخلافة، والدين[3]، فيقول الماوردي " يكون الأمير باستيلائه مستبداً بالسياسة والتدبير، والخليفة بإذنه منفذاً لأحكام الدين؛ ليخرج من الفساد إلى الصحة ومن الخطر إلى الإباحة....."[4].

ونرى عند الماوردي في كتابة " الأحكام السلطانية والولايات الدينية " الازدواجية في دلالات عنوان كتابه، من خلال الربط بين الخلافة وإمارة الاستيلاء[5].

إذ ميّز في نفس الوقت بين مجالين للعمل، الأول سياسي، والثاني ديني، ولم يحاول الماوردي إيجاد نظرية لواقع غير موجود " الخلافة " بل حاول إعادة بناء الدولة ضمن المستجدات الموجودة على أرض الواقع، منها: ضعف الخلافة، وسيطرة السلطنة الفعلية على الوضع السياسي[6].

---

[1] ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج8، ص47.

[2] رسلان، صلاح الدين، الفكر السياسي، ص21، ص22. السرحان، خضر، نظام السلطنة، ص29.

[3] الماوردي، الأحكام السلطانية، ص66. القلقشندي، مآثر الإنافة، ج1، ص76. السرحان، خضر، نظام السلطنة، ص29.

[4] الماوردي، الأحكام السلطانية، ص66. القلقشندي، مآثر الإنافة، ج1، ص76.

[5] شلق، الفضل، الفقيه والدولة، ص92.عبد الله، زكي، مؤسسة الخلافة، ص110.

[6] شلق، الفضل، الفقيه والدولة، ص92.

ويعلق "هاملتون جب" على ذلك أن الماوردي لم يضع نظرية حكم جديدة في كتابه " الأحكام السلطانية " بل كان ينقل الواقع السياسي ويُفسره، وأنه حاول تقديم الآراء المختلفة ليلائم بين نظرية الحكم عند المسلمين الأوائل وبين الظروف التي عاشها، المتمثلة بتحكم بني بويه بالحكم[1].

تناول الماوردي الإمامة، وعرّفها بأنها: " موضوعة لخلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا"[2]، ويورِد أن وجوب الإمامة بالعقل أو الشرع، ويذكر الرأيين دون أن ينكر أحدهما، والأهم عندهُ أنها واجبة[3]، ولكن بعض الباحثين يذهب إلى أن الماوردي يرى وجوب الإمامة بالشرع وليس بالعقل[4] وربما هذا الذي يعطي نظرية الحكم السنية المرونة اللازمة، لاستيعاب التغيرات الحاصلة على الواقع السياسي، على عكس نظرية الإمامة عند الشيعة التي تُعتبر بها الإمامة واجبة شرعا دون العقل[5].

ويقسّم الماوردي الإمارة إلى اثنتين الأولى: إمارة الاستكفاء، وتنعقد عن اختيار الخليفة لأمير على إقليم معين[6]، والثانية: إمارة الاستيلاء ويستولي عليها الأمير بالقوة والشوكة، فيكون الأمير" السلطان " صاحب الشؤون السياسية، والخليفة صاحب الشؤون الدينية[7].

ظهرت إمارة الاستيلاء في العالم الإسلامي في النصف الثاني من القرن (الثالث الهجري/ التاسع ميلادي)، على يد أحمد بن طولون (254ـ270 هـ/868ـ884 م) باستيلائه على مصر وبلاد الشام[8]، واستقل غيره في بلاد المشرق الإسلامي[9]، وفيما بعد أصبحت

---

(1) جب، هاملتون، دراسات في حضارة، ص186.

(2) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص15. شلق، الفضل، الفقيه والدولة، ص93.

(3) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص15، ص16.

(4) جب، هاملتون، دراسات في حضارة، ص204. الدوري، عبد العزيز، النظم الإسلامية، ص70.

(5) جب، هاملتون، دراسات في حضارة، ص204.

(6) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص62. شلق، الفضل، الفقيه والدولة، ص96. الجالودي، عليان، تطور مفهوم، ص227.

(7) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص66. الجالودي، عليان، تطور مفهوم، ص227.

(8) ابن العبري، مختصر تاريخ، ص147.

(9) المقدسي، البدء والتاريخ، ج6، ص125. السرحان، خضر، نظام السلطنة، ص31.

ظاهرة في أطراف الدولة العباسية، خاصة أنها لم تشكل خطراً على الدولة العباسية؛ لبعدها عن مركز الخلافة، وهكذا نشأت الإمارات المستقلة إلى جانب الدولة العباسية في الشرق والغرب[1]، ولم تتبلور نظرية إمارة الاستيلاء إلا في نهايات القرن (الرابع الهجـري/ العاشـر مـيلادي)، وبدايات القرن (الخامس الهجري/ الحادي عشر ميلادي)[2]، ونتيجة لذلك حاول العلماء والفقهاء ومنهم الماوردي استيعاب التغيرات الجديدة بعدم بطلان إمارة الاستيلاء[3].

ويُلاحَظ أن الماوردي قد اختلف عن غيره من الفقهاء السابقين بعدم إغفال قضية إمارة الاستيلاء، بل حاول أن يكون فقيهاً عملياً بإيجاد توليفة شرعية لقضية الاستيلاء، ووضع حلولاً للوضع الراهن، وما سيكون عليه في المستقبل القريب من إصباغ الشرعية على إمارة التسـلط" الاستيلاء " فحاول تنظيم علاقة الخلافة مع الأمراء السنيين السـلاجقة دون المسـاس بـبعض واجبات الخليفة، وبما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية[4]، وهو يرى أن يكون نوعاً من الحرية وبصلاحيات أوسع للأمراء البعيدين عن مركز العاصمة، على عكس الأمراء القريبين من مركز الخلافة[5].

ويتماهى الماوردي مع النظرية السنية للإمامة، ويسقِط شرط النسب القرشي، أو يسكت عنهُ [6]، وقد اعتمد على موقف الصحابة، من حادثة سقيفة بني ساعدة عنـدما قـال الأنصـار للمهاجرين: منا أمير ومنكم أمير، أو أنتم الأمراء ونحن الوزراء [7] لأن هذا الشرط من أعقـد الشروط في الإمامة وأخطرها، وربما سلك ذلك من أجل قطع الطريق على النظريـة الشـيعية" الإمامية " والفاطمية[8].

---

(1) البغدادي، أحمد، الإمامة عند الجويني، ص423.

(2) رسلان، صلاح الدين، الفكر السياسي، ص325، ص326. شلق، الفضل، الفقيه والدولة، ص101.

(3) رسلان، صلاح الدين، الفكر السياسي، ص326.

(4) جب، هاملتون، دراسات في حضارة، ص213. الدوري، عبد العزيز، النظم الإسلامية، ص74، ص75.

(5) جب، هاملتون، دراسات في حضارة، ص213، ص214.

(6) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص20. جب، هاملتون، دراسات في حضارة، ص204. الدوري، عبد العزيـز، الـنظم الإسلامية، ص70.

(7) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص20.

(8) الدوري، عبد العزيز، النظم الإسلامية، ص70، ص71.

وتنعقد الإمامة عند الماوردي بطريقتين: إحداهما، بأهل الحل والعقد[1]، مع الإشارة إلى اختلاف العلماء حول عدد من تنعقد بهم الإمامة، فبعضهم يقول تنعقد بطائفة من أهل الحل والعقد، والقول الثاني بخمسة أشخاص، والقول الثالث لشخص وأحد كما فعل العباس بن عبد المطلب (ت 32 هـ/652 م) عندما بايع علي بن أبي طالب[2] (ت 40 هـ/661 م)، وهو بذلك يعارض قول الشيعة بمبدأ الوصاية[3]، وربما أراد أن يبرر مبدأ التعيين الذي سيكون فيما بعد[4].

ويناقش الماوردي مسألة طاعة الإمام، بأنها واجبة، ولا يُجيز الخروج عليه وعزله من منصبه حتى في حال عدم قيامه بواجباته تجاه الأمة، ويرى أن الإمام يمكن عزلهُ إذا فسق أو أصابهُ نقص في الجسد والبدن، وبهذا يكون محاسبة الإمام على شخصه، لا على انجازاته وأعماله، وعليه لا يجيز عزل الإمام والخروج عليه خوفاً من الفتنة والشقاق بين الأمة[5].

وتخضع سلطة المتغلب لمعيارين عند الماوردي، فالأول ألا يلغي المتسلط شرعية الإمام "الخليفة " ولو من الناحية الشكلية فقط، والثاني أن تكون تصرفاتهُ قائمة على مبدأ الدين والشريعة، وإذا تم خرقهما فلا شرعية لهُ [6].

وبذلك يُعد الماوردي صاحب الفضل الأول بإخراج نظرية الحكم السنّية في موضوع الخلافة من الركود والخمول وعدم قدرتها على مجارات المستجدات على الساحة السياسية، من تدخل الشعوب غير العربية وسيطرتهم على الحكم والسلطنة، (البويهيين والسلاجقة)، وسنرى في الوقت نفسه كيف أدت معالجات الماوردي لموضوع الخلافة إلى انحدار نظرية أهل السنة تُجاه الخلافة، وكذلك في (العصر الأيوبي والمملوكي) على يد ابن تيمية، وابن جماعة، وابن خلدون.

---

[1] الماوردي، الأحكام السلطانية، ص21، ص22.جب، هاملتون، دراسات في حضارة، ص204.

[2] الماوردي، الأحكام السلطانية، ص21ـص24.

[3] جب، هاملتون، دراسات في حضارة، ص204.

[4] الدوري، عبد العزيز، النظم الإسلامية، ص71.

[5] شلق، الفضل، الفقيه والدولة، ص100.

[6] علقم، أسامه، تطور السلطنة، ص45.

الجويني (419ــ478 هــ/1028ــ1085م)

أبو المعالي، عبد الملك بن يوسف بن عبد الله بن يوســف بــن محمــد بــن حيويــة، الجويني[1]، وينسب[2] إلى بلدة جوين[3]، إمام الحرمين، شافعي المذهب[4]، عاش فــي (القــرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي)، فترة تشكل السلطنة واكتمالها كفكــر سياســي علــى أرض الواقع[5]، وتُعد هذه الفترة حاسمة في تاريخ الدولة العباسية التي تمثلت في التخلص مــن سيطرة البويهيين، والدخول تحت سيادة السلاجقة واعترافها بهم وبسلطنتهم[6].

ويعتبِر الجويني قضية الإمامة وحكم المسلمين جزء من الشريعة الإسلامية، حيث ألّــف كتابهُ " غياث الأمم في التياث الظلم "متوقعاً زوال الشريعة[7].

ويُعرف الجويني الإمامة أنها " رياسة تامة، وزعامة عامة، تتعلق بالخاصة والعامة، في مهمات الدين والدنيا، مهمتها حفظ الحوزة " البلاد " ورعاية الرعية " [8]، وهو بذلك قريب مــن نظرية أهل السنة في الإمامة، ويتفق والماوردي في تعريف الإمامة، وهو يرى أن الإمامة تجبُ بالشرع لا بالعقل، وأنها تتم بالاختيار لا بالنص [9]، وهنا يرد على أصــحاب الفكــر البــاطني والشيعي بقولهم أن الإمامة بالنص ولا اختيار بها.

---

[1] ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ، ج16، ص244. ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج3، ص167ــص 170. الذهبي، سير أعلام، ج18، ص468. الزحيلي، محمد، الإمام الجويني، ص41. الطبطبائي، محمد، قواعد في السياسة، ص130.

[2] ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ، ج16، ص244. الزحيلي، محمد، الإمام الجويني، ص41.

[3] جوين: بلدة مشهورة في خراسان تقع على الطريق بين بسطام ونيسابور، أطلق عليها أهل خراسان "كويان" وعُربــت فقيل "جوين"، ويتبع لها أكثر من 180 قرية، وينسب لها كثيراً من العلماء والفقهاء منهم إمام الحرمين الجــويني وغيــره، الإصطخري، المسالك والممالك، ص143. ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج2، ص192.

[4] ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج3، ص167.الذهبي، سير أعلام، ج18، ص468.

[5] ابن العماد، شذرات الذهب، ج5، ص339.

[6] ابن القلانسي، تاريخ دمشق، ص19. الزحيلي، محمد، الإمام الجويني، ص16، ص17.البغدادي، أحمد، الإمامة عنــد الجويني، ص423، ص427.

[7] الجويني، غياث الأمم، ص521.

[8] الجويني، غياث الأمم، ص22.

[9] الجويني، غياث الأمم، ص18، ص19.

يورد بعض الباحثين أن أهمية كتاب الجويني " غياث الأمم في التياث الظلم " تكمن في أنهُ أشمل كتاب في مجال أصول الدين والإمامة، من كتاب " الأحكام السلطانية " للمـــاوردي، و "السياسة الشرعية" لابن تيمية، وكتاب "تحرير الأحكام" لابن جماعة[1].

ويحاول بعض الباحثين الدفاع عن فكر الجويني في موضوع الإمامة ونظام الحكم بأنه لم يكن يسعى لجعل الحكم الشرعي تبعاً للواقع، كما حاول المستشرقون تصوير ذلك[2]، ويلاحظ أن الجويني يوضح هذا الإشكال بأن معظم مسائل الإمامة عندهُ ظنية وليست يقينية[3]، وعليـــه يمكن القول أن معظم الموروث في الإمامة والحكم عند المسلمين لم يرد في القرآن الكريم، ولا في السنة المشرفة، وهو عائد لاجتهاد الأمة، ووِفقاً لقاعدة الإجماع، وأن الأمة لا يمكن أن تُجمِع على خطأ وذلك بإدارة النقاش حول الطريقة الصحيحة التي يمكن أن يكون عليها نظام الحكـــم عند المسلمين، لذلك نرى المرونة في نظرية أهل السنة بالإمامة والحكم، وهكذا ســـار الشـــيعة عندما رأوا الجمود في نظريتهم " الإمامية " وجاءوا بولاية الفقيه حديثا؛ للتغلب علـــى جمـــود نظريتهم.

ويلحظُ من عنوان الكتاب " غياث الأمم " أن الجويني أراد أن ينقذ الأمة الإسلامية مـــن الفراغ الذي تعيش فيه، فيقول: " وكانت خطة الإسلام شاغرة، وأفواه الخطوب إليها فاغرة " [4]، وعليه فإن كتابهُ يعالِج الوضع السياسي الذي مرت به الأمة في تلك الفترة من خـــلال توضـــيح قواعد الإمامة وفق منهج أهل السنة والجماعة[5].

ويبدو أن الجويني أكثر صراحة وواقعية في مسألة الإمامة من غيره مـــن الفقهـــاء، أن معظم الأمور المتعلقة بالإمامة عندهُ ظنية[6]، فيقول: " ومعظم مسائل الإمامة عريّة عن مســـالك القطع، خليّة عن مدارك اليقين"[7].

---

[1] البغدادي، أحمد، الإمامة عند الجويني، ص429، ص430.
[2] الزبداني، عمر، فقه السياسة، ص49.
[3] الجويني، غياث الأمم، ص75.
[4] الجويني، غياث الأمم، ص14.
[5] الزبداني، عمر، فقه السياسة، ص45.
[6] الطبطبائي، محمد، قواعد في السياسة، ص139.
[7] الجويني، غياث الأمم، ص75.

ولا يشترط الجويني الإجماع، أو توفر مجموعة من أهل الحل والعقد في انعقاد الإمامة، بل يُرجّح إثبات الإمامة بمبايعة رجل واحد من أهل الحل والعقد إذا حصلت للإمام الشوكة والطاعة[1]، فيورد " أن أقرب المذاهب عندنا أن الإمامة تُثبَت بمبايعة رجل واحد من أهل الحل والعقد"[2].

والعدد عندهُ غير مهم بل الأهمية " للشوكة والقوة " من أجل الوصول للسلطنة، إذا استوفى الشروط اللازمة لذلك، وهذا ما يُفسّر فكر الجويني القريب من الواقع الذي عاش به من سيطرة الأمراء والسلاطين والقادة العسكريين، وهو أمر واقع لا يمكن تجاهلهُ[3].

ويسير الجويني على خُطى الماوردي في إمارة الاستيلاء وتصحيح الواقع الذي تمر به الخلافة، لكن على شرط أن يستوفي الشروط فيقول: " إن الافتقار إلى الإمام ظاهر، والصالح للإمامة واحد، وقد خلا الدهر عن أهل الحل والعقد، فلا وجه لتعطيل الزمان عن والٍ يَذُبّ عن بيضة الإسلام"[4]، ويبدو أن أهمية مصلحة الأمة لدى الجويني والتي لا تقوم مصالحها إلا بوجود الإمام والحاكم، وهنا تأتي نظرية المقاصد من الشرع التي كان للجويني الفضل في إخراجها من الخفاء إلى العلن، ووضع قواعدها.

ويتماهى الجويني مع النظرية السنّية للإمامة، فإنه لا يشترط القُرَشية، ولا يُصرّ عليها، فإذا خلا الزمان من شخص ليست به هذه الصفة لا يعني ذلك تعطيل المقاصد من الإمامة لنسب أو حسب[5]. بينما يشترط الجويني الأمور المتعلقة بالحواس والأعضاء والصفات المكتسبة مثل الكفاية والنجدة، والذكورة والحرية والعقل والشهامة والشجاعة[6].

ويعطي الجويني أهمية لصاحب الشوكة والقوة، فهو يمنح الأهمية للقوة العددية والمادية، وهذا يؤدي إلى استمرار الإمامة وبقائها، فيقول " فأما لو فُرِض رجل عظيم القدر، رفيع

---

(1) الطبطبائي، محمد، قواعد في السياسة، ص139.

(2) الجويني، غياث الأمم، ص69.

(3) الزبداني، عمر، فقه السياسة، ص46.

(4) الجويني، غياث الأمم، ص317. الزبداني، عمر، فقه السياسة، ص47.

(5) الجويني، غياث الأمم، ص308. الزبداني، عمر، فقه السياسة، ص69، ص70.

(6) الجويني، غياث الأمم، ص63.

المنصب، ثم صدرت منهُ بيعة لشخص صالح، وتأكدت الإمامة لهذا السبب بالشوكة العظمى، فلستُ أرى إبطال الإمامة، والحالة هذه قطعاً"[1]، وهذا يؤكد مبدأ الظن في مسائل الإمامة عند الجويني، كما أشرنا سابقاً.

ويعالج الجويني قضية نظام الحكم في الإسلام من خلال حديثة عن العلاقة بين الخلافة والسلطنة، وأورد ذلك في الفصل الثامن من كتابه " غياث الأمم في التياث الظلم " ويتحدث فيه عن الإمامة وخلو الزمان من الأئمة وولاة الأمة[2]، ويبدو أن الجويني قصد السلطنة وليس الإمامة[3]، والشاهد في ذلك توجيه أكثر من حديث وخطاب لنظام الملك الوزير السلجوقي، ثم يتحدث عن إمارة الاستيلاء والاستعلاء.

ويقسم الجويني إمارة الاستيلاء إلى ثلاثة أقسام الأولى: أن يكون المستظهر بالعدد والعدة مستوفياً لجميع شروط الإمامة، وأن يخلو الزمان من أهل الحل والعقد، فلا يكون ذلك سبباً لتعطيل الزمان من والٍ يدافع عن الإسلام وأهله[4]، وإذا كان هناك أهل حل وعقد، وامتنع صاحب الحل والعقد عن البيعة فإن بيعتهُ أو عدمها واحد فقد جازت الإمامة وهي صحيحة[5].

والحالة الثانية: ألا يكون المستظهر " المستولي بالقوة " فيه كل شروط الإمامة لكنه من أهل الكفاءة[6]، فإن الزمان إذا خلا ممن تتوفر به كل شروط الإمامة، وقام من يحمل أثقال المسلمين وأحمال العالمين وأعباء الدين، فإن الغاية جلب الصلاح لأهل الإيمان قدر الإمكان[7].

---

(1) الجويني، غياث الأمم، ص74، ص75.

(2) الجويني، غياث الأمم، ص307.

(3) عبد الله، زكي، مؤسسة الخلافة، ص114.

(4) الجويني، غياث الأمم، ص316.

(5) الجويني، غياث الأمم، ص318.

(6) الجويني، غياث الأمم، ص316، ص317.

(7) الجويني، غياث الأمم، ص374. السرحان، خضر، نظام السلطنة، ص36.

ويرى الجويني أن الأمور المنوطة بالسلطان في حال خلا الزمان من إمام هي نفسها المطلوبة والمنوطة من الخليفة على اعتبار مصلحة المسلمين" المصلحة العامة" وحماية الدين والشريعة الإسلامية[1].

والحالة الثالثة هي: خلو الزمان من إمام ومن سلطان ذي شوكة وقوة ودراية، فإن الأمر متروك للعلماء والفقهاء، وأنهُ وجب على كل بلد مسلم أن يقدم علماءه، وإذا كثر العلماء والمذاهب فيرى الجويني أن تتم القرعة بينهم، وأن يُستشار أهل المعرفة والفقه والشريعة والأصول في الدين[2].

وخلاصة الكلام أن الجويني كان واقعياً إلى أبعد الحدود في قضية الفكر السياسي والإمامة والسلطنة، فهو وضع فرضيات وحالات افترض فيها غياب الشروط والظروف والأشخاص والشواهد، فأعمل العقل، واستخدم الجدل في إيجاد حلول عملية تلامس الواقع الذي عاش فيه، من تبدد سيطرة الخلفاء على مقادير الحكم والإدارة.

الغزالي (450ـ505 هـ/1058ـ1111 م)

أبو حامد محمد بن محمد بن أحمد الطّوسي[3]، حجة الإسلام، الإمام، صاحب التصانيف العديدة الكثيرة[4]، والغزالي مشتق أسمهُ من غزل الصوف والقماش، وبلسان العرب نسبه للمهنة[5] يُعد من تلاميذ الإمام الجويني[6].

---

(1) الجويني، غياث الأمم، ص374.

(2) الجويني، غياث الأمم، ص391.

(3) سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج20، ص50. الذهبي، سير أعلام، ج19، ص322، ص323. ابن العماد، شذرات الذهب، 6، ص18. العثمان، عبد الكريم، سيرة الغزالي، ص41.

(4) الذهبي، سير أعلام، ج19، ص322. وللمزيد أنظر، العثمان، عبد الكريم، سيرة الغزالي، ص202ـص205.

(5) الذهبي، سير أعلام، ج19، ص343.

(6) سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج20، ص50. الذهبي، سير أعلام، ج19، ص323. العثمان، عبد الكريم، سيرة الغزالي، ص41، ص42.

عاش الغزالي الفترة الانتقالية العصيبة التي مرت بها الخلافة العباسية، فقد شهد العام (447 هـ/1055م)، انتهاء الصراع بين السلاجقة والبويهيين، بسيطرت السلاجقة على بغداد حاضرة الخلافة العباسية، وفي نفس السنة ظهر أمر البساسيري[1] وثورته، الذي اتصل مع الخلافة الفاطمية من أجل نشر دعوتهم بالعراق، ما حدا بالخليفة القائم بأمر الله (422ـ467هـ/ 1031ـ1075 م) بالاستنجاد بزعيم السلاجقة طغرلبك[2] (406ـ455 هـ/1016ـ1063م).

ويُلحظ أن الغزالي لم يكن واضحاً في طرح قضية السلطنة، والعلاقة بينها وبين الخلافة "الإمامة" فكان الفقهاء السابقين كالماوردي والجويني أوضح منهُ في طرحهما، فيكتفي الغزالي بإيراد إشارات متفرقة في مؤلفاته التي تناولت السياسة الشرعية، مثل كتاب " إحياء علوم الدين " و "الاقتصاد في الاعتقاد"، و "التبر المسبوك في نصيحة الملوك"، و "فضائح الباطنية" لكنهُ كان أكثر وضوحاً في كتابه "إحياء علوم الدين" في الحديث عن السلطان، وعلاقته بالخلافة، بطريقة مباشرة واضحة [3].

يعتبر الغزالي أن الإمامة واجبة شرعاً لا عقلاً[4]، وهو لم يعط تعريفاً واضحاً للإمامة، لكن يمكن استنباط تعريفها من خلال مؤلفاته أنها " نظام أمر الدين مقصود لصاحب الشرع عليه السلام قطعاً، وأنه لا يحصل نظام الدين إلا بإمام مطاع، ووجوب نصب الإمام"[5].

ويتذرع الغزالي بالمصلحة العامة، والحفاظ على ضروريات الإنسان وهي النفس، والدين، والأموال، من أجل أن يبرر أهمية إقامة السلطان[6]، ويعتبر أن السلطان ظل الله في

---

[1] البساسيري: أبو الحارث، أرسلان بن عبد الله البساسيري، تركي الأصل، كان وزير ومقدم بني بويه وخرج على الخليفة القائم بأمر الله العباسي، وخطب للخليفة الفاطمي المستنصر بالله، فبعث الخليفة العباسي بطلب أمير السلاجقة طغرلبك لمواجهة البساسيري الذي أخرج الخليفة العباسي القائم بأمر الله من بغداد، واستمر القتال بين طغرلبك والبساسيري مدة عام كامل حتى قُتل البساسيري سنة (451 هـ / 1059م)، ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج1، ص192. الذهبي، سير اعلام، ج18، ص132.

[2] ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ، ج15، ص348. ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج1، ص192. الذهبي، سير اعلام، ج18، ص132.

[3] الغزالي، إحياء علوم، ج2، ص140، ص141.

[4] الغزالي، الاقتصاد في الاعتقاد، ص127.

[5] الغزالي، الاقتصاد في الاعتقاد، ص127.

[6] الغزالي، الاقتصاد في الاعتقاد، ص128. فضائح الباطنية، ص171، ص172.

الأرض[1]، لكنهُ يربط الطاعة بالعدل والابتعاد عن الظلم، بحق الناس والعامة، ويعطـــي أمثلـــة على أنظمة الحكم السابقة للفرس والأقوام السابقة لظهور الإسلام[2]

ويُلحظ أنهُ يسير على نفس نهج الماوردي والجويني بأن الإمامة تجبُ بالشرع لا بالعقل، إلا أن العقل يستخدم لتوضيح البراهين على صحة نصب الإمام، وهو يرى في الإجماع مصدراً وبرهاناً في تبرير الإمامة.

وربما اختلف الغزالي عن الفقهاء السابقين في أنه غير متحمس للتصدي لقضية الإمامة والحُكُم، فيقول " النظر في الإمامة ليس من المهمات، وليس من فن المعقولات، ثم إنهـــا مثـــار للتعصبات والمعرض عن الخوض فيها أسلم من الخائض بها وإن أصاب، فكيف إذا أخطأ!"[3].

يعكس هذا القول عند الغزالي مدى صعوبة الوضع في ذلك الزمـــان بالنســـبة للخلافـــة والسلطنة وسيطرت الأمراء والقادة العسكريين على مقاليد الحكم، ويربط الغزالي الدنيا بالـــدين فيرى أن لا نفرّق بينهما، فإذا اشتغل الشخص بأحدهما خرب الأخرى، وهو يورد ذلك كقاعـــدة على أهمية إقامة الإمام والسلطان[4]،ويبدو أنهُ قد دخل في تناقض، لا نعرف هل هو مقصود أم لا، ففي كتابه " فضائح الباطنية "، يعود ليؤكد الإمامة على حساب السلطنة، وهو يـــرد تثبيـــت شرعية الخليفة، فيدعي أن الإمام الحق هو الخليفة المستظهر بالله العباسي[5]، ويرجع ويتحـــدث عن السلطان وعلاقته بالخليفة مرة أُخرى[6].

ويبدو أنهُ أراد بذلك الرد على فرق الباطنية والشيعة، خاصة الدعوة الفاطمية [7]، والرد على شروطهم ونظريتهم بالإمامة، بمعني أن الظروف الدينية والسياسية كانت وراء التنـــاقض والاختلاف في مؤلفات الغزالي في السياسة الشرعية.

---

[1] الغزالي، التبر المسبوك، ص43.

[2] الغزالي، التبر المسبوك، ص44.

[3] الغزالي، الاقتصاد في الاعتقاد، ص127.

[4] الغزالي، الاقتصاد في الاعتقاد، ص127.

[5] الغزالي، فضائح الباطنية، ص170، ص181.

[6] الغزالي، إحياء علوم، ج2، ص140، ص141.

[7] الغزالي، فضائح الباطنية، ص181.

ويرى الغزالي أن الشوكة والقوة والأنصار والأشياع والأتباع من أهم أسباب قيام الإمام والخليفة، وهو يرى أن أتْباع الإمامة العباسية، أكثر من أتْباع الباطنية الذين لن يصـــل عـــددهم عدد سكان بلدة من بلاد المسلمين حسب قولة [1]، ويبدو أنهُ شيء مبالغ فيه.

ويورد كذلك قضية أهل الحل والعقد ويكتفي بالموجودين في البلد الذي به الإمام، سواء كان عددهم عشرة أو خمسة، أو حتى شخص واحد تنعقد بهم الإمامة، ولا يمكن أن يطلب أجماع كل الناس حتى تكون البيعة صحيحة؛ لأن ذلك غير ممكن وغير مستطاع[2].

ويذهب إلى توضيح علاقة السلطان بالخليفة، ويعطي السلطان مكانة قوية ومميزة، وذلك بأسلوب جدلي فلسفي، فيرى أن النسب القرشي مهم جداً لمنصب الخلافة، لقول النبي" صلى الله عليه وسلم" الأئمة من قريش "، وهو يرى أن لا ينازع أحداً الخليفة العباسي هذا المنصب، ويرى أنه إذا تساوى مجموعة من قريش بشروط الإمامة؛ فإنه يتم اللجوء إلى ثلاثة طرق لعقد الإمام، الأولى:أن يتم الإشارة عليه من قبل الرسول" صلى الله عليه وسلم"، والثانية: بالتفويض وذلك أن يعهد الإمام بولاية العهد لأحد أبناءه أو أي شخص من قريش، والثالثة: الأهم، وهي التفويض من رجل قوي ذو شوكة ومنعة ويقتضي ذلك إتباعه وبالتالي البيعة والموافقة على تنصيب الإمام[3].

ويمكن اعتبار ذلك إقرار من الغزالي لذي الشوكة وليس المقصود هنا (النبي أو الإمام)، بل هو السلطان و (السلاجقة)، ويعني ذلك أنهُ أعطاهم حق تعيين الإمام بمـــا أنهـــم أصـــحاب الشوكة الفعلية القادرين على لم شمل الأمة، ومنع الفتن، و القتال، ويصرح أنهُ يـــتم دون أهـــل الحل والعقد[4].

ويصرح الغزالي أن صاحب الشوكة الذي يعترفُ للخليفـــة بالخطبـــة علـــى المنـــابر، ويضرب السكة باسمه؛ فهو سلطان نافذ الحكم والقضاء فـــي جميـــع أقطـــار الأرض التابعـــة

---

[1] الغزالي، فضائح الباطنية، ص173.

[2] الغزالي، فضائح الباطنية، ص175.

[3] الغزالي، الاقتصاد في الاعتقاد، ص128، ص129.

[4] الغزالي، الاقتصاد في الاعتقاد، ص129.

للخليفة[1]، وزاد الغزالي في تبرير حكم السلطان المتغلب، فيعتبر أن الرجل المُطاع وإن كانت فيه شروط الحكم دون شروط القضاء " العلم و الاجتهاد " إلا إن القرار يرجع إلى العلماء، بخلعة دون قتال، وإلا فإن إمامته جائزة لأن القصد جمع الشتات وحفظ ضروريات الشرع[2].

كما لعب عامل الخوف من الفتنة دوراً عند الغزالي في تحديد علاقة السلطنة بالخلافة، وهو يدرك ما آلت إليه حال الخلافة من تسلط الأمراء والسلاطين عليها، ويعرف أن قوة السلاطين لا يمكن مواجهتها أو القضاء عليها، لأن ذلك سيؤدي إلى الفتن والاقتتال، لذلك يورد " إنّا نراعي الصفات والشروط في السلاطين وصولاً إلى مزايا المصالح ولو قضينا ببطلان الولايات الآن لبطلت المصالح رأساً، فكيف يفوت رأس المال في طلب الربح، والولاية الآن لا تتبع إلا الشوكة فمن بايعه صاحب الشوكة فهو الخليفة"[3].

ويُلحظ الأثر الفارسي في مؤلفات الغزالي في السياسة الشرعية، فهناك تأثر ليس بقليل بالموروثات الفارسية في أنظمة الحكم عنده، فهو يعطي أمثلة عن الحكام والوزراء الفرس والهنود في معرِض حديثة عن الإمامة والسلطنة والوزارة[4]، ويربط كذلك بين التفكير الأخلاقي والسياسي ولا يفصل بينهما، فيبدأ الفصل عندهُ بتقرير المبدأ الأخلاقي ثم يورِد الأمثلة " المبدأ السياسي" من قصص الأقدمين حتى يُثبِت صحة المبدأ الأخلاقي عندهُ[5].

وبناءً على ما سبق يمكن القول أن الغزالي كان يسير في طريق الفقهاء الذين سبقوه في ثنائية الإمامة " الواقع النظري المثالي" وبين السلطنة " الواقع العملي الواقعي" رغم أنهُ كان يدافع عن الإمامة، ومرات أخرى يحاول تبرير السلطنة والواقع لكن بطرق غامضة بعض الشيء.

---

[1] الغزالي، إحياء علوم، ج2، ص141.

[2] الغزالي، الاقتصاد في الاعتقاد، ص129.

[3] الغزالي، إحياء علوم، ج2، ص141.

[4] الغزالي، التبر المسبوك، ص44، ص45، ص46، ص51، ص52، ص53، ص59، ص65، ص66، ص67، ص68، ص85، ص86، ص97، ص105، ص119، ص120.

[5] الشيال، جمال، أبو بكر الطرطوشي، ص88.

الطرطوشي (451ـ520 هـ/1059ـ1126م)

أبو بكر، محمد بن الوليد بن محمد بن خلف[1] بن أيوب الفهري[2]، وينسب الطرطوشي إلى مدينة طرطوشة [3] بالأندلس[4]، عاصر الخلافة الفاطمية بمصر، وعاش بهـا وكـان لـهُ علاقات متباينة مع وزراء الدولة الفاطمية، فمن علاقة سيئة متوترة مع الوزير الأفضـل بـن الجمّالي إلى علاقة قوية متينة مع منافسهِ الوزير المأمون البطائحي[5]، إذ ألف كتابـهُ " سـراج الملوك " وقدمهُ للبطائحي تقديراً منهُ لمواقفه[6].

ويعرِّف الطرطوشي الإمامة بأنها: عصمة للعباد وحياة للبلاد أوجبها الله لمـن خصّـه بفضلها وحمّله أعباءها فقرنها بطاعته وطاعة رسوله[7]، ويورد الآية الكريمة فقال تعالى: { يَـا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ}[8]، وأنهُ يجب علـى الرعيـة الطاعة فقط دون محددات تعتبره.

ويبدو أنهُ سبق ابن خلدون إلى علم الاجتماع وعلم الاجتماع السياسي وعلم العمران[9]، وذلك باعتراف ابن خلدون نفسه بذلك، فيقول: " وكذلك حوّم القاضي أبو بكر الطّرطوشيّ فـي كتاب " سراج الملوك " وبوّبه على أبواب تقرّب من أبواب كتابنا هذا ومسائله، لكنّه لم يصادف فيه الرّمية ولا أصاب الشّاكلة"[10]، فقد اعترف لهُ بالفضل، ثم انتقد أسلوبه، لأنه كـان يبـوب

---

[1] الضبي، بغية الملتمس، ص135. الذهبي، سير أعلام، ج19، ص490. المقري، نفح الطيـب، ج2، ص85. الشـيال، جمال، أبو بكر الطرطوشي، ص6.

[2] الضبي، بغية الملتمس، ص135. المقري، نفح الطيب، ج2، ص85. الشيال، جمال، أبو بكر الطرطوشي، ص6.

[3] طرطوشة: مدينة في شرق الأندلس وموقعها على البحر الأبيض المتوسط، بالقرب من مدينة بلنسية وقرطبة، مشهورة بالتجارة بسبب موقعها البحري، وبصناعة المراكب البحرية لاشتهارها بأشجار الصنوبر، ينسب لها عـدد مـن العلمـاء والفقهاء منهم أبو بكر الطرطوشي وغيره، ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج4، ص30. الحميري، صفة جزيرة، ص124.

[4] الذهبي، سير أعلام، ج19، ص490. الشيال، جمال، أبو بكر الطرطوشي، ص6.

[5] المقري، نفح الطيب، ج2، ص88. الشيال، جمال، أبو بكر الطرطوشي، ص83.

[6] الشيال، جمال، أبو بكر الطرطوشي، ص83.

[7] الطرطوشيّ، سراج الملوك، ص59.

[8] سورة النساء، آية 59.

[9] الشيال، جمال، أبو بكر الطرطوشي، ص84.

[10] ابن خلدون، تاريخ، ج1، ص52.

الفصول ثم لا يعالجها، ويعطي الأمثلة على الحكام الأقدمين من الفرس والهنود وغيـــرهم، دون إقناع أو الإتيان بالبراهين[1].

ولا يبحث الطرطوشيّ في أصل الدولة، بل يعطي مقارنات عن الواقع فقط، وهو يقفـــز عن أسئلة الأصل والنشأة وينظر إلى الدولة القائمة، ويحاول تبرير استمراريتها وبقائها من خلال الروايات والمأثورات التي يسوقها[2]، ويبدو أن ابن خلدون قد اختـــار التعليـــق علـــى مؤلـــف الطرطوشي " سراج الملوك " لما حصل عليه من صيت وشهرة في الفكر السياسي الإسلامي[3]، ولتأثيره في نفوس من ألّف بعدهُ في مجال الآداب السلطانية من المفكرين المسلمين؛ لأنهُ صاحب نظرية أخلاقية دينية يدّعم وجهة نظره بالصور والتشبيهات والخبرة الذاتية.

ولا يتناول الطرطوشيّ موضوع الإمامة مثل سابقيه من الفقهاء والعلماء الذين تنـــاولهم البحث، فهو لم يحاول مثلاً الدفاع عن الخلافة العباسية مقابل الشيعة، أو الدعوة الفاطمية.

وتُعَد كتابات الطرطوشيّ في السياسة الشرعية والآداب السلطانية نقطة فارقة؛ لأن لغـــة الطرح والخطاب جاءت مغايرة عن فلسفة الفقهاء وأسلوبهم في الفترات السابقة وخاصة الفتـــرة السلجوقية، فتحوَل في نظرية أهل السنة من الخلافة إلى الاستيلاء، ومن وصاحب الشوكة إلـــى واقع فقدت فيه الخلافة كثيراً لصالح السلطنة والسلاطين والأمراء، وإنمـــا أصـــبح ملكـــاً دون إشارات تُذكر عن الإمامة إلا في مناسبة واحدة أو اثنتين في كتاب " سراج الملوك"[4].

ويمكن اعتبار فكر الطرطوشيّ نقطة تحول[5] في النظرية السياسية عند أهل السنة، فهي مرحلة ما بين الخلافة والسلطنة في الفترة السلجوقية، وما بين الفترة الأيوبية والمملوكية فيما بعد سلطنة دون خلافة، أو خلافة.

---

[1] ابن خلدون، تاريخ، ج1، ص52. الشيال، جمال، أبو بكر الطرطوشيّ، ص84، ص85.

[2] عبد اللطيف، كمال، في تشريح أصول، ص29.

[3] عبد اللطيف، كمال، في تشريح أصول، ص29.

[4] الطرطوشيّ، سراج الملوك، ص59، ص139.

[5] عبد اللطيف، كمال، في تشريح أصول، ص91.

ويشترط الطرطوشيَ الذكورة في الإمامة، والنسب القرشي في الإمامة العظمى كما أسماها[1]، ولا يتوسع في شرح هذه الشروط خاصة النسب القرشي، بل يورد القصص والأخبار والموروث عن العرب.

ويعتبر الطرطوشيَ إقامة السلطان من الضروريات، فإن المُلك أو السلطان حاجة ضرورية، وهي نعمة من الله؛ لأنهُ لوها لفسدت الأرض، ولا أُقَيم عدل، ولتعدى الخَلْقُ على بعضهم، ولزاد الضعيف ضعفاً، وزاد القوي قوة، والسلطان العادل يُصلح الدارين الدنيا والآخرة[2]، وتدبَر الحرب، ويحفظ الأموال، والأنفس، ويصون الأعراض والسبيل[3].

ويتابع قوله أنه إذا فسد السلطان فسد المجتمع وانتقل إلى الدولة[4]، وهنا نجد أنهُ يركز على العوامل الاجتماعية في تصحيح مسار الدولة، وربما هذا ما دفع ابن خلدون لتأكيد أن الطرطوشيّ قد طرق باب علم الاجتماع قبلهُ.

ويسهب الطرطوشيّ في مسألة الطاعة، فيقول: يفضل طاعة المُحِب أكثر من طاعة الهيبة، والطاعة تخرج من الظلام إلى النور، وطاعة الأئمة فرض على الرعية، وطاعة السلطان مقرونة بطاعة الله، وزيادة على ذلك أن إجلال الله من إجلال السلطان عادلاً كان أم جائراً، وعصيان الأئمة يهدم أركان الملة[5]، ويتماهى الطرطوشيّ مع الحكام بشكل واضح، فيصرح أن ليس للرعية أن تعترض على الأئمة في تدبيرها وإن سولت لها أنفسها، بل عليها الانقياد وعلى الأئمة الاجتهاد[6].

ويختتم الطرطوشي كتابه بنصائح للسلاطين والملوك والأمراء والقضاة والوزراء؛ وقد جمعها من لدن الروم والفرس والسند والهند والعرب والمسلمين، ما يشبه توجيهات ونصائح عامة في الإدارة والسياسة والمعاملات[7].

---

(1) الطرطوشيّ، سراج الملوك، ص139.

(2) الطرطوشيّ، سراج الملوك، ص44.

(3) الطرطوشيّ، سراج الملوك، ص3، عبد اللطيف، كمال، تشريح في أصول، ص92.

(4) الطرطوشي، سراج الملوك، ص45، ص46.

(5) الطرطوشي، سراج الملوك، ص59.

(6) الطرطوشيّ، سراج الملوك، ص59.

(7) الطرطوشيّ، سراج الملوك، ص185ـص207.

ويُلحظ أنهُ قد تأثر بالرواسب الفارسية والهندية، فهو يستشهد بالفارسية كثيراً في كتابه " سراج الملوك " فنجده يعطي حِكَم وأمثلة فارسية متنوعة ومختلفة[1].

وعندما وصلت فكرة السلطنة إلى العصر المملوكي كانت ناضجة كاملة لا تشوّبها شائبة؛ نتيجة التراكمات الفقهية السابقة التي حاولت في البدايات إنقاذ ماء وجه الخلافة أمام السلطنة كما جاء عند الماوردي، والجويني، ثم رجحت كفة السلطنة على الخلافة عند الغزالي، والطرطوشيّ، وسنرى كيف تعامل فقهاء العصر المملوكي مع هذا الإشكال في فلسفة الحكم عند المسلمين.

ابن تيمية (661–728 هـ/1263–1327 م)

أبو العباس، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن تيمية الحرّاني[2]، شهد عصر ابن تيمية في (القرن السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي)، وبدايات (القرن الثامن الهجري/ الرابع عشر الميلادي)، ظروفاً غير طبيعية من تعدد الفرق والطوائف الإسلامية، وظهور الدويلات الإسلامية المتعددة، وما ترتب على ذلك من انقسام وتراجع في جميع نواحي الحياة الفكرية والاجتماعية والسياسية[3]، فكان عصر ابن تيمية عصر أهل البِدَع[4]، ومن هذه الظروف والصعوبات التي واجهها هذا العصر، غياب سلطة الخلافة الإسلامية ولو صُورياً قبل سقوطها على يد التتار سنة (658 هـ/1258 م)[5]، وما رافقها من تواجد للصليبيين في سواحل بلاد الشام وما تبع ذلك من فراغ في نظرية الحكم السياسي عند أهل السنة، وغياب الدمج بين الخلافة والسلطنة، كما طرح الفقهاء السابقين مثل: الماوردي، والجويني، والغزالي، والطرطوشيّ.

---

[1] الطرطوشيّ، سراج الملوك، ص54، ص87، ص88، ص104، ص120، ص121، ص156، ص173، ص185.

[2] ابن تغري بردي، المنهل الصافي، ج1، ص358. ابن حجر، الدرر الكامنة، ج1، ص168. أبو زهرة، محمد، ابن تيمية وعصره، ص17. النجار، عبد القادر، الإمامة عند ابن تيمية، ص215.

[3] أبو زهرة، محمد، ابن تيمية وعصره، ص124، ص125، ص126. النجار، عبد القادر، الإمامة عند ابن تيمية، ص216، ص217.سميحة، عربية، الفكر السياسي، ص18، ص19، ص20.

[4] لاووست، هنري، نظريات شيخ، ص70.

[5] ابن كثير، البداية والنهاية، ج13، ص233. النجار، عبد القادر، الإمامة عند ابن تيمية، ص216.

ويبدو أن ابن تيمية كان في كتاباته في السياسة الشرعية أكثر عقلانيـــة وتحـــرراً مـــن النظرية السنية الموروثة، خاصة أنهُ عاد في كتاباته إلى الأصول (القرآن والسنة)[1]، ويبدو أنهُ قد اطّلع على مؤلفات من سبقهُ من الفقهاء والعلماء الذين كتبوا في الأحكام السلطانية والسياســـة الشرعية[2]، ويلحظ أن ابن تيمية ذهب مذهب علم الكلام السني[3] فنجد أنهُ يســـتخدم الأســـلوب الصعب في طرح آرائه.

تناول ابن تيمية مسألة الإمامة، من وجهة نظر الرد على النظرية الإمامية عند الشيعة، ويصرح أن الأيمان بالله ورسوله أهم من مسألة الإمامة[4]، وهي ليست عندهُ من أصول الـــدين بل من الفروع[5]، ولا يعطي تعريفاً واضحاً جلياً لمفهـــوم الإمامـــة مثلمـــا فعـــل المـــاوردي، والجويني، والغزالي بتحديد مفهومها.

ويعتبِر ابن تيمية أن الخلافة " خلافة النبوة " محددة بثلاثين سَنة فقط، ويعتمد بذلك على السنّة والأحاديث النبوية الشريفة، ويورد حديثاً للرسول " صلى الله عليه وسلم " " خِلَافَةُ النُّبُـــوَّةِ ثَلَاثُونَ سَنَةً ثُمَّ تَصِيرُ مُلْكًا"[6].

وهو بذلك يعطي تفسيراً عقلياً منطقياً في هذا المجال إذ يعتبر أن النبوة غير مســـؤولة عما سيكون نوع الحكم بعدها، هل هو خليفة قوي أو ضعيف، أطاعه الناس أم لا، ثم بعد ذلـــك مرحلة المُلك[7]، كأنهُ يقر بمسؤولية الأمة والمجتمع عن الواقع السياسي لديهم، وبهذا يبعد نظرية الوصاية عن الأمة؛ لأن الدين قد اكتمل ولا يصح الاكتمال مع الوصاية.

---

[1] النجار، عبد القادر، الإمامة عند ابن تيمية، ص220.علقم، أسامه، تطور السلطنة، ص192.

[2] النجار، عبد القادر، الإمامة عند ابن تيمية، ص220.

[3] لاووست، هنري، نظريات شيخ، ص195.

[4] ابن تيمية، منهاج السنة، ج1، ص75.

[5] ابن تيمية، منهاج السنة، ج1، ص120، ص121.

[6] ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج3، ص406، ج4، ص478، ج35، ص18. والحديث يحمل أكثر من متن وبه اخـــتلاف بسيط.

[7] ابن تيمية، مجموع الفتاوى، 35، ص18.

وبناءً على ما سبق يمكن تفسير تجاهُل ابن تيمية موضوع الإمامة بشكل عـام، وهـو محاولته إثبات صحة خلافة الراشدين فقط[1]، دون غيـرهم، وبـذلك اعتبـر حكـم الأمـويين والعباسيين مُلك وليس خلافة للنبوة، وبهذا يكون قد عارض كثير من الفقهاء السـابقين الـذين حاولوا إثبات أحقية العباسيين بالخلافة وأنهم خلفاء للنبوة، وحاول ابن تيمية التمييز بين النبـوة كنبوة وخلافتها، وبين السلطان والملك[2].

ويُبرز ابن تيمية قضية جديدة وهي قضية الدولة الوظيفية العامة[3] "الولاية"، ويخالف بها الفقهاء السابقين أصحاب النظرية السنّية، وبالتالي جعل من النظرية السنّية أكثر مرونة[4] مـن نظرية الشيعة في الإمامة والتي أصابها الجمود، كما عرضها ابن المطهّر الحلّـي[5] (ت 726 هـ/1325 م) في كتابه " منهاج الكرامة في إثبات الإمامة"[6].

ويدافع ابن تيمية عن الولاية ويوضح ذلك بقوله: " يجب أن تعرف أن ولاية أمر الناس من أعظم واجبات الدين، بل لا قيام للدين ولا للدنيا إلا بها"[7]، يعزو ذلك إلى حاجة الناس عنـد اجتماعهم وتجمعهم إلى رأس يكون مسؤولا عنهم، ويورد حديث الرسول[8]" صـلى الله عليـه وسلم" "لَا يَحِلُّ لِثَلَاثَةٍ يَكُونُونَ بِفَلَاةٍ مِنْ الْأَرْضِ إِلَّا أَمَّرُوا عَلَيْهِمْ أَحَدَهُمْ"[9].

ويربط ابن تيمية بين القدرة والسلطان والولاية، فيعتبر ذوي السلطان أقدر من غيـره، والواجبات المناطه به أكبر من غيره، وهذا الواجبات مربوطة بالقدرة، ويربط جميع ذلك بالأمر

---

[1] كوناكاتا، حسن، النظرية السياسية، ص75ـص 78.

[2] ابن تيمية، السياسة الشرعية، ص133.

[3] ابن تيمية، السياسة الشرعية، ص129. لاووست، هنري، نظريات شيخ، ص195. كوناكاتا، حسن، النظرية السياسية، ص106.

[4] لاووست، هنري، نظريات شيخ، ص195. النجار، عبد القادر، الإمامة عند ابن تيمية، ص220.

[5] الحلَي: جمال الدين، الحسين بن يوسف بن المطهر، الأسديّ، الحلّي، ولد سنة (648 هـ / 1250 م)، من أشهر علماء الشيعة وأكثرهم تصنيفاً، لهُ مؤلف مشهور بالإمامة وإثباتها، توفي في الحلَة سنة (726 هـ / 1325 م)، الصفدي، الوافي بالوفيات، ج13، ص54، ص55.

[6] النجار، عبد القادر، الإمامة عند ابن تيمية، ص220.

[7] ابن تيمية، السياسة الشرعية، ص129.

[8] ابن تيمية، السياسة الشرعية، ص129.

[9] ابن حنبل، مسند الإمام، ج11، ص227.

بالمعروف والنهي عن المنكر، سواء بالولاية الكبرى مثل: نيابة السلطنة، أو الصغرى مثل: ولاية الحرب والحسبة وولاية المال[1].

وبناءً على ما سبق نجد أن لفظ الولاية الكبرى هي اللفظ الوحيد الصريح لابن تيمية، والمتمعن في هذه الجزئية يجد أنهُ تصريح واضح على أن حكم المماليك صحيح وجائز شرعاً بناءً على أنهم يملكون القدرة، ويقومون بالأمر بالمعرف والنهي عن المنكر، وهذا المنهج العقلاني في التفكير عند ابن تيمية دفعهُ لإيجاد حلول عملية تحافظ على القديم مع الأخذ بالتجديد، وتراعي الواقع، فقد ذهب باتجاه شرعنة سلطنة المماليك، وهذا ما يؤكد أن الخلافة عندهُ ثلاثين عاماً فقط، والباقي حكم ملكي.

ونرى أن ابن تيمية يوافق الواقع ويتحدث عن السلطان وليس عن الإمام أو الخليفة، ويقول أن السلطان ظل الله في الأرض، وأضاف أن ستين سنة من إمام جائر أصلح من ليلة واحدة دون سلطان، ويبدو أن التجربة، والواقع، والظروف هي من دفعت ابن تيمية لتبني ذلك، دون أن يسندها إلى راوٍ، ويصرح أن التجربة تبين صحة هذا الكلام[2]، وربما يقصد الفترة التي عاش فيها من تعدد السلاطين والملوك.

وجاء ابن تيمية بقضية جديدة وهي الإمارة، فالواجب اتخاذ الإمارة دينا، وقُربة يُتقرب بها إلى الله[3]، ثم يأتي بمصطلح آخر وهو الرّياسة ويعتبر أن من يريدها هم الفاسدون مثل فرعون وقارون، الذين يبحثون عن السيادة والمال[4].

وبناءً على ما سبق فإن ابن تيمية وقع في تناقضات عند حديثه عن الإمامة دون أن يعطيها تعريفا، ثم يتحدث عن الدولة الوظيفية، دون أن يحدد من رئيسها أو ماهيّتها، وتارة ثالثة يتحدث عن الإمارة، ويعتبرها مُلزَمة بالشرع والدين، وتارة رابعة يأتي بقضية الرّياسة، ويقول

---

[1] ابن تيمية، الحسبة في الإسلام، ص11.

[2] ابن تيمية، السياسة الشرعية، ص129.

[3] ابن تيمية، السياسة الشرعية، ص130.

[4] ابن تيمية، السياسة الشرعية، ص130.

أن من يبحث عنها يبحث عن السيادة والمال، ويربط ابن تيمية بين السلطان والمال، ويــرى أن إنفاق المال في سبيل الله يجب أن يكون بشكل عادل من قِبَل الســلطان، وأن يوجهــه الوُجهــة الصحيحة لما فيه صلاح الدنيا والدين، وأن الدين والسلطان لا ينفرد أي منهما عن الآخــر وإلا كان الفساد في الأرض[1].

ويُشير ابن تيمية إلى عدم عودة الخلافة التي كانت زمن الراشــدين، وبالتحديــد زمــن عثمان بن عفان (23ــ35 هــ/644ــ656 م)، فكان بذلك الفقيه الفَطِن الــذكي، ويضــيف أن الواجب على المسلم إذا تولى ولاية للمسلمين أن يجتهد ويعطي ما بوُسعه، فإذا كان هدفه طاعة الله، وإقامة الدين ومصلحة المسلمين وعمل واجباته لن يؤاخذ بما عجز عنهُ، وأضاف أن يتولى الأبرار خير للأمة من أن يتولى الفجار[2].

ويبدو أن ابن تيمية قد سار إلى الواقعية في فكره السياسي، وخرج بالدولة الوظيفيــة " الولاية " واتجه نحو الإصلاح الديني والاجتماعي، فالخلافة لم تعد واقع، بينما أصبحت السلطنة والمُلك واقع، فنجح ابن تيمية في الخروج من ثنائية الإمامة " الخلافة " والسلطنة، وهذا التراجع في نظرية أهل السنة في الحكم الذي بدأ من عهد الماوردي حتى وصل ابن تيمية، ولكن بأسلوب مختلف.

ابن جماعة (639ــ733 هــ/1241ــ1333 م)

بدر الدين، محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة بن علي، شافعي المذهب[3]، عاصر الدولة المملوكية الأولى، التي أصبحت فيه القاهرة حاضرة المماليك والمسلمين، وأصبحت بذلك دولة المماليك حقيقة واقعة، ولم يعد مشروع إعادة الخلافة كسابق عهدها أمــراً وارداً كســلطة مركزية فعلية، وتراجعت الخلافة لصالح السلطنة التي أصبحت أكثــر حضــوراً فــي الفكــر

---

[1] ابن تيمية، السياسة الشرعية، ص132.

[2] ابن تيمية، السياسة الشرعية، ص133.

[3] الصفدي، الوافي بالوفيات، ج2، ص15. ابن حجر، الدرر الكامنة، ج5، ص4.

والممارسة على أرض الواقع من خلال دولة المماليك[1]،التي حققت عدداً من الإنجازات المتمثلة في انتصارهم على التتار والصليبيين، وبذلك حصلوا على شرعية فعلية في نظر الأمة الإسلامية[2].

وقد بنى ابن جماعة موقفه من نظام الحكم والسلطنة بناءً على ظهور الدولة المملوكية كبديل حقيقي للدولة العباسية التي ضعفت، لذا اختلف موقف ابن جماعة من قضية نظام الحكم عن موقف كل من الماوردي والجويني والغزالي الذين عاصروا الخلافة العباسية، إذ أصبحت الدولة المملوكية حقيقة واقعة يجب التعامل معها بشكل مختلف، وبذلك فهو يتفق مع ابن تيمية في تبريره لقبول السلطة المملوكية، وعليه فقد شارك ابن جماعة الدولة المملوكية بتوليه منصب قاضي القضاة[3] الذي حافظ عليه فترة طويلة من الزمن[4].

يعتبر ابن جماعة أن كتابهُ " تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام " عبارة عن مجموعة من الأحكام السلطانية وقواعد الإسلام، ويقدمها لمن ولاه الله أمور المسلمين[5]، ويناقش ابن جماعة فيه وجوب الإمامة، بقوله: " ويجبُ نصب إمام بحراسة الدين، وسياسة أمور المسلمين، وكف أيدي المعتدين، وإنصاف المظلومين من الظالمين"[6]، ويخلص إلى وجوب الإمامة شرعاً وعقلاً.

وقبل أن يستشهد بالقرآن الكريم أو السنّة النبوية يستشهد بقول الفقهاء بقوله: " جور السلطان أربعين سنة خير من رعية مهملة ساعة واحدة"[7]، ويستشهد بعد ذلك بالقرآن الكريم، ثم يورد حديثاً موضوعاً ضعيفاً؛ ليؤكد على أهمية السلطان حتى لو كان ظالماً، فيورد قول

---

(1) شلق، الفضل، الفقيه والدولة، ص111. عبد الله، زكي، مؤسسة الخلافة، ص121.

(2) شلق، الفضل، الفقيه والدولة، ص111.

(3) ابن حجر، الدرر الكامنة، ج5، 5. شلق، الفضل، الفقيه والدولة، ص111. عبد الجواد، عبد الجواد، القاضي بدر الدين، ص52، ص53.

(4) عبد الجواد، عبد الجواد، القاضي بدر الدين، ص52.

(5) ابن جماعة، تحرير الأحكام، ص45.

(6) ابن جماعة، تحرير الأحكام، ص48.

(7) ابن جماعة، تحرير الأحكام، ص49.

الرسول عليه السلام " السلطان ظلُ الله في الأرض يأوي إليه كل مظلوم من عباده، فإذا عدل كان لهُ الأجر وعلى الرعية الشكر، وإن جار كان عليه الإصر وعلى الرعية الصبر"[1].

ويعتبر ابن جماعة أن الإمامة نوعان: اختيارية وقهرية، وتنعقد الإمامة الاختيارية بطريقتين هما: بيعة أهل الحل والعقد والرؤساء والعلماء دون أن يحدد عددهم، أو بمن يتيسر حضورهم في بلد الإمام، أي أن العدد لا يهم، ومثال ذلك بيعة أبو بكر الصديق (11ـ13هـ/ 632ـ634م)، والطريقة الثانية ببيعة الإمام السابق لمن يأتي بعدهُ، ومثال ذلك إمامة عمر بن الخطاب[2] (13ـ23 هـ/634ـ644 م).

ويعود ابن جماعة إلى قضية الإمامة بالشوكة والقهر والقوة، فيعتبر أنهُ إذا خلا الوقت من إمام، وقام أحد وغلب الناس بشوكته وقوته وتصدى للإمامة، فإن إمامتهُ صحيحة وجاز ذلك، ووجبت طاعتهُ، ويزيد في تبريره لسلطة الأمر الواقع أنهُ لا يُقدح بالإمام المتغلب الفسق أو الجهل[3]، ومن الواضح أن ابن جماعة قلل من أهمية الإمامة " الخلافة "، فهو يخلط بين الإمامة والسلطنة والمُلك[4].

ويبدو أن ابن جماعة عاين الوضع الذي أصبحت عليه السلطنة من تغير كبير، من عزل سلطان، وتعيين سلطان، وقتل آخر عند المماليك البحرية، لذا شّرع انقلاب سلطان على أخر، فيقول: "إذا انعقدت الإمامة لصاحب شوكة وغلبه، وجاء آخر فقهر الأول بشوكتهُ وجنوده، فيصبح الثاني إماماً"[5]، ويمكن اعتبار شعار " نحن مع من غلب " عنواناً للمرحلة السياسية التي عاشها ابن جماعة[6].

---

[1] ابن جماعة، تحرير الأحكام، ص50. وقد علق محمد ناصر الدين الألباني على هذا الحديث أنهُ موضوع، الألباني، محمد، ضعيف الجامع، حديث رقم 3353، ص492.

[2] ابن جماعة، تحرير الإسلام، ص51، ص52، ص 53. شلق، الفضل، الفقيه والدولة، ص112.

[3] ابن جماعة، تحرير الأحكام، ص55. شلق، الفضل، الفقيه والدولة، ص112. الجالودي، عليان، تطور مفهوم، ص221.

[4] علقم، أسامة، تطور السلطنة، ص214.

[5] ابن جماعة، تحرير، الأحكام، ص55. شلق، الفضل، الفقيه والدولة، ص112، ص113. الجالودي، عليان، تطور مفهوم، 221.

[6] ابن جماعة، تحرير الأحكام، ص56. شلق، الفضل، الفقيه والدولة، ص112.

ويمكن أن نبني على ما سبق الإشكاليات التي أصابت نظام الحكم المملوكي والصراع على السلطة، فيُلحظ أن ذلك كان سمة بارزة لهذا العصر خاصة مع وجود تبريرات الفقهاء في التعدي على الحكم.

ويعود ابن جماعة إلى التقليد السني في أهمية وجود النسب القرشيّ للإمام[1]، مع عدم مناقشته، أو محاولة إثبات ذلك ولو بطريقة المجادلة وإيراد الأمثلة والمناقشات الموروثة في التاريخ الإسلامي عن الموضوع، فهو يعترف في بداية كتابه " تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام " أنهُ ناقش مواضيعه بشكل مختصر[2]، أو أنه اعتبر" النسب القرشي" أو الخلافة غير ذات أهمية لمحاولة استحضار الشواهد والإكثار من الأدلة وغيرها، ولربما أن هذا هو الحال كان بعد سقوط الخلافة العباسية في بغداد.

ويتماهى ابن جماعة كثيراً مع السلطة الحاكمة في عصره (المماليك البحرية)، فيساوي بين الخليفة والسلطان المتولي ما عدا النسب القرشي؛ لأن السلطان قائم مقام الخليفة[3].

ويختلف ابن جماعة مع ابن تيمية في قضية إطلاق اسم خليفة على الحاكم، فقد اعتبر ابن تيمية أن الخلافة على منهاج النبوة ثلاثين عاماً فقط، ثم تكون مُلك[4]، أما ابن جماعة فيعتبِر أن من يأخذ البيعة دون تحديد فترة زمنية هو خليفة رسول الله[5].

ويعطي ابن جماعة الإمام حق تعيين الولاة وتفويضهم لأي إقليم خاصة البعيدة منها[6]، وبذلك يكون ابن جماعة قد انطلق من مبدأ الماوردي في تفويض الإمام للولاة والقضاة، وتوزيعهم على الأقاليم المختلفة مع مجموعة من الصلاحيات الواسعة خاصة المناطق البعيدة عن عاصمة الخلافة العباسية بغداد، وهذا المبدأ دفع الفقهاء الاعتراف بدولة السلطنة كقوة محلية

---

[1] ابن جماعة، تحرير الأحكام، ص51.

[2] ابن جماعة، تحرير الأحكام، ص46.

[3] ابن جماعة، تحرير الأحكام، ص60.

[4] ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج3، ص406، ج4، ص478، ج35، ص18

[5] ابن جماعة، تحرير الأحكام، ص57.

[6] ابن جماعة، تحرير الأحكام، ص58. شلق، الفضل، الفقيه والدولة، ص113.

وأمر واقع، وبالخلافة كمركز فقط للحفاظ على وحدة الأمة ومنعاً للفتن، وقد اعتــرف الفقهــاء بدولة السلطنة كولاية تفويض[1].

ونلحظ اختلاف التسميات فعند الماوردي وردت باسم " إمارة الاستيلاء " بينما يــذكرها ابن جماعة باسم المملكة أو السلطنة، وهنا يظهر التغير الكبير الذي حل في السلطنة، ويبدو أن ابن جماعة يصل إلى نهاية خط التطور في مسألة اختلاف مسميات نظام الحكم الذي بدأ زمــن الماوردي[2].

ويقر ابن جماعة بالواقع الذي وصلت إليه الأمور، حين يذكر أن التفويض العام الــذي يحصل عليه السلاطين والملوك يؤهلهم إلى تعيين القضاة والولاة وقادة الجيش، والمسؤولية عن الأموال بجمعها وإنفاقها، وبعقد المعاهدات والقتال[3].

ويذهب ابن جماعة في النظرية السياسية الإسلامية إلى مرحلة متقدمة، فيقر كذلك أنهُ إذا قام ملك واستولى على السلطنة بالقوة والقهر وجب على الخليفة أن يقر سلطنته؛ لعجــزه عــن مقاومتهُ، وخوفاً من اختلاف كلمة الأمة[4].

ويضيف ابن جماعة أنّه إذا وُجِد سلطان بالقهر والقوة دون بعض الصفات الواجب تمتعه بها، فإن الخليفة يعين نائباً للسلطان يستوفي شروط السلطان وصفاته[5]، وبهــذا يــتم تجــاوز الصفات الناقصة في السلطان، وكأن ابن جماعة يسير مع التنظيم الإداري وهــرم الحكــم فــي السلطنة، فهو لم يكتف بإيجاد مبررات لوجود منصب السلطان فقط، بل تعداها إلى تبرير منصب نيابة السلطنة في دولة المماليك البحرية.

---

(1) شلق، الفضل، الفقيه والدولة، ص113.

(2) شلق، الفضل، الفقيه والدولة، ص114.

(3) ابن جماعة، تحرير الأحكام، ص60.

(4) ابن جماعة، تحرير الأحكام، ص61. شلق، الفضل، الفقيه والدولة، ص114. الجــالودي، عليــان، تطــور مفهــوم، ص221.

(5) ابن جماعة، تحرير الأحكام، ص61. شلق، الفضل، الفقيه والدولة، ص114.

ابن خلدون (732 - 808هـ/1332-1406م)

أبو زيد، عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن خلدون الحضرمي[1]، عاش ابن خلدون في القرن (الثامن الهجري/الرابع عشر الميلادي)، وشهد هذا العصر تراجعات على جميع الأصعدة عند المسلمين من النواحي السياسية والاجتماعية والفكرية[2]، حتى نهايات دولة المماليك البحرية، وقيام دولة المماليك البرجية.

ويُعد ابن خلدون رجل سياسة إضافة إلى كونه رجل علم وثقافة[3]، فقد تقلد مناصب متعددة في أماكن مختلفة، فعمل سنة (753 هـ/1352 م) كاتباً عند صاحب تونس، وذهب إلى الأندلس، وعمل في غرناطة[4]عند بني الأحمر[5] وكان رسولهم إلى الفرنج بمدينة اشبيلية[6]، وفي سنة (784 هـ/1382 م) قدم مصر وعمل عند السلطان الظاهر برقوق[7]، (784ـ801 هـ/1382ـ1399 م)، فكان قاضي المالكية[8].

---

[1] السخاوي، الضوء اللامع، ج4، ص145. ابن العماد، شذرات الذهب، ج1، ص71. كحالة، عمر، معجم المؤلفين، ج5، ص188.

[2] الجابري، محمد، فكر ابن خلدون، ص19.

[3] علقم، أسامة، تطور السلطنة، ص221.

[4] غرناطة: من أشهر مدن الأندلس، قيل أن اسمها رمانة بلغة أهل الأندلس من العجم، من أعظم مدن كورة البيرة بالأندلس، تبعد عنها ستة أميال، يشقها نهر حداره، ونهر سنجل، وتبعد عن قرطبة ثلاثة وثلاثون فرسخاً، وقيل أن عبد الأعلى بن موسى بن نصير هو من فتحها سنة (92 هـ / 711 م)، ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج4، ص195. الحميري، الروض المعطار، ص28. المقري، نفح الطيب، ج1، ص275.

[5] بني الأحمر أو بني النصر: أخر أسرة عربية حكمت غرناطة في أواخر حكم المسلمين للأندلس، ويعود أصلهم إلى بلدة أرجونه إحدى حصون قرطبة، وينسبون إلى الصحابي سعد بن عبادة سيد الخزرج في المدينة المنورة، أول من قام بحكمهم محمد بن يوسف بن نصر، استمر حكمهم لغرناطة ما بين(629ـ897 هـ / 1232ـ1492 م)، ابن خلدون، تاريخ، ج4، ص218. المقري، نفح الطيب، ج1، ص447.

[6] اشبيلية: أحدى أعظم مدن الأندلس، يطلق عليها اسم "حمص"، بها مقر حكم المسلمين من بني عباد، تقع بالقرب من البحر الأبيض المتوسط في جنوب الأندلس، يشرف عليها جبل الشرف، تشتهر بزراعة القطن،و تتميز بهوائها العليل، بها نهر كبير وهو الوادي الكبير، ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج1، ص195. المقري، نفح الطيب، ج1، ص156، ص157.

[7] برقوق: كلمة تركية قديمة " Berkok " تعني "السهم القوي"، أول سلاطين دولة المماليك البرجية أو الجركسية، تولى الحكم على فترتين من سنة (784ـ791 هـ / 1382ـ1391 م)، والثانية من سنة (792ـ801 هـ / 1392ـ1399 م)، وهو الذي أنهى وجود دولة المماليك البحرية، ابن تغري بردي، مورد اللطافة، ج2، ص109، عبد الحافظ، عبد الله، معجم أسماء، ص73.

[8] السخاوي، الضوء اللامع، ج5، ص145، ص146. ابن العماد، شذرات الذهب، ج1، ص71، ص72.

سار ابن خلدون على المنهج السني في النظر للإمامة، فهو يعرضها من وجهة نظر فقهية إلا أنهُ يُدخِل عليها إسقاطات نظريته المتعصبة التي تعني المدافعة والحماية والمطالبة التي يتجمع الكل إليها[1]، ويُسقط عليها كذلك علم الاجتماع لحاجة البشر للتجمع معا، وإلا كانوا مثل الحيوانات في تعديهم على حقوق بعضهم البعض[2].

تناول ابن خلدون الخلافة أو الإمامة، وعرفها بأنها " نيابة عن صاحب الشّريعة في حفظ الدّين وسياسة الدّنيا"[3]، فهي واجبة شرعاً وعقلاً، فعقلاً ضرورة الاجتماع البشري على تنصيب حاكم ورأس للأمة، وقد خالف بذلك بعض الفرق الإسلامية التي تدّعي أن تنصيب الإمام بالعقل فقط دون الشرع[4]، مثل الخوارج[5] والمعتزلة[6].

وتقع الخلافة عندهُ بين مفهومي المُلك، والسياسة؛ وهي بمقتضى الشّرائع: " حمل الكافّة على الأحكام الشّرعيّة في أحوال دنياهم وآخرتهم وكان هذا الحكم لأهل الشّريعة وهم الأنبياء

---

[1] ابن خلدون، تاريخ، ج1، ص176. الجالودي، عليان، تطور مفهوم، ص229.

[2] ابن خلدون، تاريخ، ج1، ص234.

[3] ابن خلدون، تاريخ، ج1، ص239.

[4] ابن خلدون، تاريخ، ج1، ص239. الجالودي، عليان، تطور مفهوم، ص231.

[5] الخوارج: فرقة من الفرق الإسلامية ظهرت في زمن الخليفة علي بن أبي طالب وخرجت عليه، بسبب رفض فكرة التحكيم بينهُ وبين معاوية بن أبي سفيان بعد معركة صفين سنة (37 هـ / 657 م)، وأول من خرج هم الأشعث بن قيس الكندي، ومسعر بن فدكي التميمي، وزيد بن حصين الطائي، وقد غالى الخوارج في تكفير الصحابة ومنهم علي بن أبي طالب، لأنهم قبلوا التحكيم، وقولهم المشهور " أن لا حكم إلا لله "، وقد كفروا أصحاب الكبائر، وقد تطور فكر الخوارج فيما بعد، وخاضوا الحروب الكثيرة مع بني أمية، الأشعري، مقالات الإسلاميين، ص86ـص 131. الشهرستاني، الملل والنحل، ج1، ص114ـص 187.

[6] المعتزلة: فرقة من فرق الإسلام الكلامية، وأخذت اسمها من اعتزال واصل بن عطاء مجلس الحسن البصري، وذلك في نهاية القرن الثاني الهجري، أواخر الدولة الأموية، وأطلق عليها المعتزلة والقدرية والعدلية، وأصحاب العدل والتوحيد، اعتمدوا على العقل في أفكارهم، وتميزوا بقول المنزلة بين منزلتين، وقد وافقت المعتزلة الخوارج في كثير من القضايا الفكرية والعقائدية، وكان لها دور كبير في النواحي الفقهية والسياسية خاصة في زمن الدولة العباسية، وتعتبر قضية خلق القرآن الكريم من أهم قضايا ذلك العصر، حيثُ أمتحن كثير من علماء الإسلام بهذا القول، وقد حمل بعض خلفاء العباسيين فكر المعتزلة منهم المأمون وغيره، الأشعري، مقالات الإسلاميين، ص155ـص278. الشهرستاني، الملل والنحل، ج1، ص43ـص185.

ومن قام فيه مقامهم وهم الخلفاء"[1]، والملك هو حمل الكافة على مقتضى الغرض والشـــهوة[2]، دون النظر للشارع الذي يهتم للآخرة والدنيا معاً.

ويؤكد ابن خلدون أن المُلك هو الاجتماع الضّروريّ للبشر ومقتضاه التّغلّـــب والقهـــر اللّذان هما من آثار الغضب والحيوانيّة، كانت أحكام صاحبه في الغالب بعيدة عن الحقّ[3].

ويصنف ابن خلدون الدول حسب ميزان الشريعة إلى ثلاث دول وهـــي: دولـــة المُلـــك القائمة على القهر والغلبة وإهمال العصبية وهي دولة الرغبة والشهوة، ويعتبرها دولة عـــدوان وهي مذمومة عندهُ[4]، والدولة الثانية هي دولة المُلك القائمة على الفعل السياسي العقلي التي لا تجلب سوى المصالح الدنيوية وتنسى المصالح الأخروية[5]، وهي أيضا مذمومة عندهُ، والنـــوع الثالث هي دولة الخلافة لأنها تجمع بين المصالح الدنيوية والحاجات البشرية، وبـــين المصـــالح الأخروية، وكل ذلك وفق قانون الشارع وهو الله عز وجل[6].

وبناءً على ما سبق، يمكن القول أن ابن خلدون مال نحو الخلافة التي هي منصب ديني ودنيوي على أساس رؤية اجتماعية، فهو يذِمّ الدولة القائمة على العصبية والقهر، والدولة القائمة على السياسة والدنيا فقط، ويقر الدولة القائمة بناءً على الشريعة الإسلامية؛ لأنها تحقق الغايـــات في الدنيا والآخرة، ويُلحظ التقارب بين ابن تيمية وابن خلدون في النظر للإمامة، فـــابن تيميـــة فرّق بين الإمامة وبين المُلك، وبين الولاية " الدولة الوظيفية " وحاول أن يربط صحة المُلـــك أو الولاية من تطبيق الشريعة الإسلامية في المجتمع والدولة، وكذلك الأمر عند ابن خلدون ولكـــن مع تركيز أكثر على العامل الاجتماعي، والعصبية في تفسير نشوء الدول والممالك وقيامها.

---

[1] ابن خلدون، تاريخ، ج1، ص238. الجالودي، عليان، تطور مفهوم، ص229، ص230.

[2] ابن خلدون، تاريخ، ج1، ص238.

[3] ابن خلدون، تاريخ، ج1، ص237.

[4] الجالودي، عليان، تطور مفهوم، ص229.

[5] ابن خلدون، تاريخ، ج1، ص238، ص239.

[6] ابن خلدون، تاريخ، ج1، ص239. الجالودي، عليان، تطور مفهوم، ص229، ص230.

ولا يتطرق ابن خلدون لشروط الإمامة بشكل واضح ومفصل، ويبدو أنهُ قد تأثر بالجويني[1] فهو بالكاد يذكر شرط أهل الحل والعقد ولا يشرح شيئا عنه، ويذكر أنها خمسة شروط وهي: العلم والعدالة والكفاية وسلامة الحواسّ والأعضاء التي تؤثر في الرّأي والعمل، واختلف في الشرط الخامس وهو النّسب القرشيّ[2].

ويأتي ابن خلدون بتفسير مغاير لطرح الفقهاء السابقين، فهو يفسر النّسب القرشيّ بناءً على نظريته العصبية، ويسهب في تفصيل ذلك، ويرتكز على أن قريش هي ذات العصبية ولكن دون أن يكون النسب أو القرب من الرسول عليه السلام هو السبب الرئيس لذلك، والعصبية التي في قريش هي عُصبة مُضَر وغَلَبَتِهم وهي القادرة على جمع العرب ومنع خلافهم، وبالتالي يستطيع من يتولى الحكم السيطرة على معظم الأمة، لأن عصبيتهُ ومن يقف معهُ أقوياء، لذا فإن قريش وقبائل العرب استطاعت السيطرة على العرب والعجم وغيرهم بالعصبية التي أوصى بها الرسول عليه السلام " الأئمة من قريش"، وهذا هو المقصود من النسب القرشيّ[3].

ويُلحظ من طرح ابن خلدون السابق عن النسب القرشي أنهُ يميل إلى عدم اشتراط النسب القرشيّ، وأهم عامل عندهُ العصبية والقوة والمنعة التي كانت تتمتع بها قريش في بدايات الدعوة الإسلامية، ولكنها تلاشت مع الوقت، كما يقول" إلى أن اضمحلّ أمر الخلافة وتلاشت عصبيّة العرب ويعلم ما كان لقريش من الكثرة والتّغلّب على بطون مضر من خَبِر أخبار العرب وسِيَرِهم"[4].

ويضيف أنه ظهرت عصبيات أخرى وأقوام غير العرب وبالتالي سقط هذا الشرط، ولربما تلك من المبررات للعصر الذي عاش فيه ابن خلدون من تحكم غير العرب بالدولة الإسلامية، خصوصاً تولي المماليك الحكم بغض النظر عن أصولهم.

---

[1] الجالودي، عليان، تطور مفهوم، ص231.

[2] ابن خلدون، تاريخ، ج1، ص241.

[3] ابن خلدون، تاريخ، ج1، ص243، ص244.

[4] ابن خلدون، تاريخ، ج1، ص244.

ويطرح ابن خلدون كيفية تحول الخلافة إلى مُلك، ففي البدايات الأولى في عهد الراشدين كانت خلافة، ثم تحولت زمن الأمويين وحتى عصر هارون الرشيد (170ــ193 هــ/ 786ــ809م) وبعض أبنائه إلى مُلك، وبقي من الخلافة الشؤون الدينية، ثم ذهبت الخلافة ولم يبق منها إلا اسمها فقط، وهكذا أصبح مُلكاً بحتاً، ولكن كان هناك بعض اللَّبس في اختلاط الخلافة بالمُلك[1].

ويظهر مرة أخرى التقارب بين ابن تيمية وابن خلدون في توصيف المراحل التي مرت بها الخلافة" الإمامة " رغم اختلاف المنطلقات الفكرية والفلسفية والتاريخية عند كليهما، فقد انطلق ابن تيمية من منظور فقهي شرعي مع نوع من الفلسفة التاريخية وعلم الكلام والجدل، وقال أن الخلافة فقط محصورة فقط بثلاثين عاماً، وهو يعتمد على الأحاديث النبوية في إثباته لذلك، وبعدها مُلك ولا يعني ذلك عندهُ أنه غير صالح، ولكن الممارسات على الأرض وتطبيق الشريعة هي الفيصل والميزان في الحكم على صحة الحكم.

---

[1] ابن خلدون، تاريخ، ج1، ص253ــص 260.

الفصل الثاني

المماليك في الدولة الأيوبية

أصل المماليك

المملوك نقيض الحُرّ، وهي صفة [1]، والجمع مماليك، وهو العبد الذي أُسِر ولم يُملَــك أبواه، بخلاف العبد (القِن) الذي أُسر ومُلك هو وأبواه [2]، والمملوك عبد يُبَــاع ويُشــتَرى [3]، ويُطلَق اسم "المماليك" اصطلاحاً على أولئك الرقيق البيض[4] دون ذوي البشــرة الســمراء [5]، وتاريخياً عمل بعض حكام المسلمين وأمرائهم على إحضارهم من أقطار مختلفة، والاعتناء بهم وتربيتهم تربية خاصة، للقيام بأعمال معينة [6]، وتطور مصطلح المماليك في الفترات الإسلامية، حتى أصبح يعني الخادم العسكري، أو الحارس العسكري، أو الوصيف [7].

وتناولت المصادر التاريخية أصل المماليك، والمواطِن التي جُلبوا منها إلى مناطق الدولة الأيوبية وأسباب ذلك، ومن هنا فالمماليك ينتمون إلى أعراق مختلفة ليست عربية الأصل بل إلى مواطن لم تَعرِف الدين الإسلامي إلا بفترات تاريخية متأخرة [8]،ومن أهم المناطق التي جلبــوا منها كانت: بلاد القبجاق[9] ذات القبائل التركية [10] والروسية[11]،الذين كانوا في معظمهم مــن مماليك الدولة المملوكية البحرية (الأولى) في مصر[12]، لما تمتعوا به من صفات، منها: حُســن

---

[1] ابن منظور، لسان العرب، ج3، ص270. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص 15.

[2] ابن منظور، لسان العرب، ج10، ص493. ماجد،عبد المنعم، نظم دولة، ج1، ص11.

[3] العبادي، أحمد، قيام دولة، ص11.

[4] بول، استانلي، تاريخ مصر، ص470. ماجد،عبد المنعم، نظم دولة، ج1، ص11. السرحان، خضر، نظــام الســلطنة، ص287.

[5] ماجد، عبد المنعم، نظم دولة، ج1، ص11. السرحان، خضر، نظام السلطنة، ص 287.

[6] ماجد،عبد المنعم، نظم دولة، ج1، ص11. الجزار، هاني، النظام العسكري، ص16.

[7] علقم، أسامه، تطور السلطنة، ص50.

[8] المالكي، شريفة، الأمراء المماليك، ص22.

[9] القبجاق: منطقة جغرافية تقع وسط قارة آسيا، يحدها من الشمال بلاد الصقلب، ومن الجنوب بلاد خراسان، ومن الشرق الصين، ومن الغرب يحدها البحر الأسود، وشبه جزيرة القرم، وكان معظم سكانها من الترك، وهي تقع اليوم في جنــوب شرق روسيا اليوم، العمري، مسالك الأبصار، ج3، ص27. القلقشندي، صبح الأعشى، ج4، ص456. العبادي، أحمد، قيام دولة، ص73.

[10] القلقشندي، صبح الأعشى، ج4، ص454ــص457. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج7، ص94. العبادي، أحمد، قيام دولة، ص73.

[11] العمري، مسالك الأبصار، ج3، ص190.

[12] العمري، مسالك الأبصار، ج3، ص179. القلقشندي، صبح الأعشى، ج4، ص456. العرينــي، الســيد، المماليــك، ص54.

المظهر، وطول القامة، والقوة، والشـجاعة، ووفـائهم وتجنـبهم الغـدر[1]، وتشـمل أيضـا بلاد الصَقلب[2]، والجهـاركس أو الجـركس[3] والماجـار[4] فـي شـمال بـلاد القبجـاق[5]، وبلاد حوض نهر الفولجا [6]، والأراضـي الواقعـة حـول بحـر قـزوين[7]، وبـلاد آسـيا الصغرى (تركيا) وشمال بلاد فارس(إيران) [8]، إضافة إلى بـلاد القبجاق،وأيضـاً بـلاد مـا وراء النهر التي كانت مصدراً مهماً للمماليك التـرك خاصّـة حيـث اشـتهرت مـدن هـذه المنطقة بتصدير المماليك (الرقيق) ومنها: تركستان[9]، وفرغانة[10]

---

[1] العمري، مسالك الأبصار، ج3، ص179.القلقشندي، صبح الأعشى، ج4، ص456.

[2] الصقلب: كلمة فرنسية قديمة " csclave " تعني الرقيق، وهو المصطلح الذي أطلقهُ الجغرافيون العرب في العصـور الوسطى على الشعوب السلافية " شعوب شرق أوروبا " وكانت الشعوب الجرمانية تقوم بسبي السلاف ثـم بـيعهم لـبلاد المسلمين في الأندلس والمناطق الإسلامية الأُخرى، وأطلق عليهم المؤرخون والجغرافيون العرب اسـم الصـقالبة، ابـن حوقل، صورة الأرض، ج1، ص15.المقرَي، نفح الطيب، ج1، ص145. العبادي، أحمد، قيام دولة، ص35.

[3] الجهاركس أو الجركس: الاسم الذي أطلقهُ العرب على الشركس، وهم سكان مناطق قريبة من البحر الأسـود وبحـر قزوين، وشمال القوقاز، وهم غير الشعوب الروسية، وكانوا قريبين بمناطقهم من الصقالبة، العمري، مسـالك الأبصـار، ج27، ص221. القلقشـندي، صـبح الأعشـى، ج4، ص428، ج7، ص315. موقـع الألوكـة الثقافيـة: /https://www.alukah.net/culture/0/68379

[4] الماجار أو المجر: قوم من الترك سكنوا في مدينة الماجر وهي مدينة كبيرة من أحسن مدن الترك على نهر كبير، عند البحر الأسود، وبها بساتين وفواكه كثيرة، وكانوا قريبين بالسكن من مناطق الروس والصقالبة والجهـاركس، العمـري، مسالك الأبصار، ج3، ص182. ابن بطوطة، رحلة ابن بطوطة، ج2، ص224.

[5] القلقشندي، صبح الأعشى، ج7، ص315.

[6] نهر الفولجا: نهر يقع اليوم في (روسيا) ويصب في بحر قزوين، وقد أطلقت علية المصادر العربية اسم نهر أتل، وكان هذا النهر الحد الفاصل بين الروس والصقالبة والجهاركس في مناطقهم، ابن فضلان، رحلة ابن فضلان، ص93، ص95. ابن حوقل، صورة الأرض، ج1، ص13، ص15. ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج1، ص87.

[7] بحر قزوين: وقد أطلقت المصادر العربية على بحر قزوين اسم بحر الخزر، وهو بحر مغلـق لا يتصـل ببحـار أو محيطات، وتشرف على البحر اليوم خمس دول وهي: (روسيا وإيران وأذربيجان وتركمانستان وكازاخستان)، ابن حوقل، صورة الأرض، ج1، ص13، ج2، ص331. ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج1، ص153، ص342ـص342.

[8] ابن عبد الظاهر، تشريف الأيام، ص37.

[9] تركستان: اسم جامع لكل بلاد الترك، يحدها من الجنوب الصين وهضبة التبت، وكان الفاصل بينها وبين بلاد المسلمين فاراب، ومدنهم المشهورة هي ستة عشر مدينة، وهي تقع شمال شرق خراسان، وهذه المنطقة اليوم ضـمن (أفغانسـتان ودولة تركمانستان)، ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج2، ص23، ص24.،

[10] فرغانة: مدينة تقع ما وراء نهر جيحون، بها كثيراً من القرى وأراضيها واسعة، ولا تبعد عن مدينة سـمرقند سـوى خمسين فرسخاً، مشهورة بزراعة العنب والجوز والتفاح ومختلف الفواكه، وهي كثيرة الجبال، المقدسي، أحسن التقاسـيم، ص262. ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج4، ص253، ص254.

وخوارزم[1]، وبخارى[2]،وسمرقند[3]، والصغد[4]، وغزنة [5]، وغيرها[6].

وبالعودة إلى أسباب وصول المماليك إلى الدولة الأيوبية نلحظ وجود أسباب مختلفة منها: كان لهجمات المغول على مناطق قبائل الترك أثراً في هجرتهم أو أسرهم وبيعهم في بلاد الشام ومصر[7]، ففي سنة (620 هـ/1223 م) هاجم المغول بلاد القبجاق وبلاد الروس، فحلَت الهزيمة بهم، ولم ينجُ منهم إلا القليل[8]، وكان من الأسباب أيضاً: أنّ سكان بلاد القبجاق كانوا يبيعون أولادهم من الذكور والإناث عندما يَحِلّ بهم الجوع والقحط، أما في حالة الاستقرار فكان البيع من نصيب الإناث دون الذكور[9]. ويبدو أن الدافع الاقتصادي هو من تحكّم بهذه الظاهرة على اعتبار أن الذكر يعمل وينتج، والأنثى لا تعمل ولا تنتج.

---

[1] خوارزم: مدينة من بلاد خراسان وما وراء النهر، يمر منها نهر جيحون، وأرضها سهلية لا يوجد بها جبال، تحدها مدينة بخارى وجرجان، ويقع للجنوب منها بحيرة آرال (بحيرة الجرجانية في المصادر العربية)، وقد سكنها الترك، وشتاؤها بارد جداً، وتشتهر بزراعة شجر التوت، ابن فضلان، رحلة ابن فضلان، ص48، ص49. البكري، معجم ما استعجم، ج2، ص515. المسالك والممالك، ج1، ص232. ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج2، ص395ــص398.

[2] بخارى: من أشهر مدن ما وراء النهر، وإليها ينسب الإمام البخاري، وهي كثيرة البساتين والخضرة، تحدها مدينة خوارزم، وهي من أكبر مدن خراسان وما وراء النهر مساحة وعدد سكانها كبير، ومشهورة بالعمارة، ابن فضلان، رحلة ابن فضلان، ص48. الاصطخري، المسالك والممالك، ص164. البكري، معجم ما استعجم، ج1، ص229. ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج1، ص353ــص355. ابن بطوطة، رحلة ابن بطوطة، ج3، ص17.

[3] سمرقند: مدينة تقع فيما وراء النهر، جنوب مدينة بخارى، أطلق عليها الجغرافيون العرب اسم سُمران، ويقال أن الأسكندر المقدوني هو من بناها، مشهورة بالبساتين والأشجار، بُنيت على جانب واد يعرف بواد القصّارين، وهي اليوم ضمن (أوزبكستان)، الاصطخري، المسالك والممالك، ص177. البكري، معجم ما استعجم، ج3، ص754، ص755. ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج3، ص246ــص250. ابن بطوطة، رحلة ابن بطوطة، ج3، ص35.

[4] الصغد أو السغد: اسم أطلق على بلاد بخارى وسمرقند والقرى المحيطة بهما، وهو ليس اسم مدينة محددة، وكأنه اسم يشبه غوطة دمشق لكثرة البساتين والأشجار كذلك اسم الصغد في تلك المنطقة، وهي منطقة جبلية، الاصطخري، المسالك والممالك، ص177. البكري، المسالك والممالك، ج1، ص269. ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج3، ص409.

[5] غزنة: مدينة تقع في جنوب بلاد خراسان، على الحد الفاصل بين خراسان وبلاد الهند، وهي بلد السلطان محمود بن سبكتكين مؤسس الدولة الغزنوية، يحدها مدينة بلخ، ولا يوجد بها انهار وبساتين، لكنها من أكثر مدن خراسان تجارة وأموالاً، الاصطخري، المسالك والممالك، ص156. ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج4، ص201. ابن بطوطة، رحلة ابن بطوطة، ج3، ص61.

[6] القلقشندي، صبح الأعشى، ج7، ص315.

[7] أبو الفداء، المختصر في أخبار، ج3، ص202.

[8] ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج6، ص255

[9] العمري، مسالك الأبصار، ج3، ص183، ص190.

وكان ميناء الكفا[1] على البحر الأسود (بنطس)[2] بمثابة القاعدة التي ترسو فيهــا ســفن تجار بلاد الشام ومصر، ومن بعدها يتجه التجار إلى بَرّ بلاد القبجاق لشراء المماليك، ثم يتوجه بهم إلى الأمراء في الشام ومصر للبيع[3].

كذلك تُضيف المصادر التاريخية أنّ انتقال المماليك إلى بلاد الشام ومصر كان سببهُ هو حرص الترك على إرسال أبنائهم للقاهرة في الفترتين الأيوبية والمملوكية لِمَا تمتعت بــه مــن أوضاع اقتصادية جيدة، وحياة ترف ورفاهية كان يعيشها المملوك في خدمة السلطان، وما كان يصلهم عن مصر من زيادة الثراء والأموال فيها، وعن فتح وظائف بالدولة المملوكية أمام كــل صاحب شأن وتميز؛ لذلك باع الترك أبنائهم للتجار الذين نشطت حركتهم في بــلاد تركســتان وبلاد الشرق، واشتهر التجار الغربيون وبخاصة تجار جَنَوَة الإيطاليين بهذه التجارة [4].

تنافس التجار الأوروبيون مع تجار المشرق بتجارة الرقيق، فكان للمدن الإيطالية (جَنَوَة والبُندقِية) مستعمرات، وموانئ على سواحل البحر الأسود، أشهرها ميناء الكفا الذي يُعدّ من أهم الأسواق لتجارة الرقيق الجورجيين [5] والأرمن[6] وغيرهم من أقوام وسط آسيا وشرق أوروبــا وجنوب روسيا[7].

---

[1] الكفا: مدينة مشهورة وعظيمة تقع على ساحل البحر الأسود سكانها من المسيحيين وبالذات الجنَويين الإيطاليين، وكــان يكثر بها التجار، وكانت من ضمن أراضي السلطان محمد أوزبك خان، وكان بها ميناء ومرسى للسفن التي تتوجــه إلــى (البحر الأبيض المتوسط)، العمري، مسالك الأبصار، ج3، ص351. ابن بطوطة، رحلة ابــن بطوطــة، ج2، ص216، ص228.

[2] بنطس: الاسم الذي أطلقتهُ المصادر العربية على البحر الأسود وأطلق علية أيضا بحر القسطنطينية (اسطنبول اليــوم) الشرقي، ويرتبط ببحر الشام والإسكندرية وإفريقيا(البحر الأبيض المتوسط) عن طريق خليج القسطنطينية، ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج1، ص216، ص342. العمري، مسالك الأبصار، ج3، ص351.

[3] العمري، مسالك الأبصار، ج3، 351.

[4] ابن عبد الظاهر، تشريف الأيام، ص37. حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص 29. ماجد،عبد المنعم، نظم دولة، ج1، ص11ـــ ص 12.

[5] الجورجيون: سكان منطقة من أرمينية القديمة، أطلقت عليهم المصادر العربية اسم الكرج، وهم مسيحيون، من أشــهر مدنهم تفليس القديمة، وهذه المنطقة قريبة من القوقاز وجنوب روسيا، تقع عند البحر الأسود، (واليوم هناك دولــة اســمها جورجيا) ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج2، ص152، ج4، ص446.

[6] الأرمن: هم سكان بلاد أرمينية، والأرمن من أتباع الديانة المسيحية، وبلادهم تقع بالجهة الشمالية الغربية لبحر قزوين، بالقرب منها تقع أذربيجان،، تقع جنوب جبال القوقاز، ويقع غربها بلاد االديلم، الإصطخري، المسالك والممالك، ص108. ياقوت الحموي، معجم البلدان،ج1، ص232.

[7] حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص30. ماجد،عبد المنعم، نظم دولة، ج1، ص11ـــ ص12.

اضطر بعض القادة الأوربيين والمسيحيين لاتخاذ إجراءات عقابية ضد التجار المسيحيين الأوروبيين، والإيطاليين لتعاملهم مع التجار المسلمين بيعاً وشراءً [1].

وقد اتبع تجار الرقيق طُرقاً برية، وأخرى بحرية من أجل إيصال الرقيق إلى مصر، فكان التجار الأجانب يتبعون طريق البحر للوصول إلى سواحل مصر خاصة ميناء دمياط، والإسكندرية، أما التجار المسلمين فغالباً يتبعون الطريق البرية للوصول إلى مصر[2].

وكان المماليك الذين يُجلبون إلى مصر عادة صغاراً في السن، ويباعون في أسواق الرّق والنّخاسة [3] فكان هناك في القاهرة والإسكندرية أسواق خاصة بهم أشهرها: سوق خان الخليلي[4] وخان مسرور[5][6] لبيع الرقيق[7] البيض [8]، ويشرف على هذه الأسواق تجار آخرون يشترون المماليك، ويسمى الواحد منهم تاجر المماليك أو معلم تجار المماليك [9].

---

[1] حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص30.

[2] ماجد،عبد المنعم، نظم دولة، ج1، ص13ـ ص14.

[3] حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص30.

[4] خان الخليلي: من أشهر أسواق القاهرة، بناهُ الأمير المملوكي جهاركس الخليلي، وقبلها كان المقبرة التي دفنت بها رفات الخلفاء الفاطميين وأطلق عليها تربة الزعفران، من أشهر الأسواق التي أخضر إليها المماليك، لبيعهم للأمراء وأصحاب الدولة والقادة العسكريين، المقريزي، المواعظ والاعتبار، ج3، ص171. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج15، ص166.

[5] خان مسرور: من أشهر أسواق القاهرة، أنشأهُ الأمير شمس الدين الخواص مسرور، كان يُعرض فيه المماليك من الترك والروم وغيرهم، وبقي خان مسرور كذلك حتى أيام السلطان الظاهر برقوق حيث أبطل هذا السوق، الذهبي، تاريخ الإسلام، ج52، ص32. القلقشندي، صبح الأعشى، ج3، ص413. المقريزي، المواعظ والاعتبار، ج2، ص227.

[6] المقريزي، المواعظ والاعتبار، ج3، ص167. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج11، ص364. علي، حسن، دراسات في تاريخ، ص30. ماجد،عبد المنعم، نظم دولة، ج1، ص13.

[7] المقريزي، المواعظ والاعتبار، ج3، ص171. العبادي، أحمد، قيام دولة، ص18. ماجد،عبد المنعم، نظم دولة، ج1، ص13.

[8] المقريزي، المواعظ والاعتبار، ج3، ص454.

[9] ماجد،عبد المنعم، نظم دولة، ج1، ص13.

استمر تيار الوافدين من المماليك من ذوي الأجناس المختلفة بصحبة النّخاسين بالوصول إلى مصر وبلاد الشام بشكل دائم؛ لحاجة السلطنةالأيوبية والمملوكية إلى اقتناء المماليك لاستخدامهم في الجيش [1].

فعلى سبيل المثال يعود السلطان الظاهر بيبرس [2] (658ـ676 هـ/1260ـ1277 م) في أصله إلى بلاد القبجاق وهو من جنس الترك [3]، وكذلك السلطان المنصور قلاوون [4] (678ـ689 هـ/1279ـ1291 م) من بلاد القبجاق تركي الأصل، وقد اشتراه الأمير علاء الدين آق سنقر[5] بألف دينار لذلك عُرِف بالألفي [6].

ونجدُ في دولة المماليك البحرية تنوعاً في مماليكها، فهم خليطاً من الأتراك والروم والفرس والشركس والأكراد، وقليل من الأوروبيين، مع أغلبية من مماليك الترك، وهذا ما شاهدناهُ في دولة الأيوبيين دون التركيز على مماليك الترك [7]، ونتيجة تفوق عناصر المماليك التركية على باقي العناصر المملوكية أُطلِق على دولتهم دولة المماليك الترك أو الأتراك [8].

ظهور المماليك في الدولة الأيوبية

يرجع ظهور المماليك في العالم الإسلامي إلى فترات تاريخية متقدمة [9] فقد وردت إشارات في ذلك أثناء خلافة المأمون [10] العباسي (198ـ218 هـ/813ـ832 م)، وفترة أخيه

---

(1) المقريزي، المواعظ والاعتبار، ج2، ص90ـص 91.

(2) بيبرس: كلمة تركية قديمة " Baybars " وتعني "أمير فهد"، رابع سلاطين المماليك البحرية، عبد الحافظ، عبد الله، معجم أسماء، ص76.

(3) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج7، ص94.

(4) قلاوون: كلمة تركية قديمة " Kalavnu " وتعني "البطة"، سابع سلاطين المماليك البحرية، عبد الحافظ، عبد الله، معجم أسماء، ص113.

(5) آق سنقر: كلمة تركية قديمة " AKsungur " وتعني "الصقر الأبيض"، عبد الحافظ، عبد الله، معجم أسماء، ص62.

(6) المقريزي، السلوك لمعرفة، ج2، ص122.

(7) ابن عبد الظاهر، تشريف الأيام، ص37.

(8) ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص430.

(9) حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص28.

(10) المأمون: عبد الله بن هارون، الخليفة العباسي السابع، ولد سنة (170 هـ / 786 م)، دار صراع بينهُ وبين أخيه الأمين على الخلافة، شهد عصرهُ ازدهار علمي وثقافي، توفي في سنة(218 هـ / 833 م)، وقد اعتمد المأمون بشكل كبير على العنصر التركي في الجيش وإدارة الدولة، الطبري، تاريخ الأمم، ج8، ص478. الذهبي، سير اعلام، ج10، ص272.

الخليفة المعتصم بالله[1] (218ـ227 هـ/833ـ842 م) [2]، وتذكر المصادر التاريخية أن المعتصم أراد الاحتياط لنفسه فأَكثَر من الجند الترك؛ لخوفه من المؤامرات، وشكّل فئة جديدة؛ لتعمل على التوازن بين العرب والفرس من الناحية السياسية والعسكرية[3]، ويبدو أن هذه السياسة كانت منذ البدايات الأولى للدولة العباسية أيام الخليفة أبو جعفر المنصور[4] (136ـ158هـ/754ـ775 م)، ولكن لا يمكن أن تُعتَبر ظاهرة في ذلك الوقت؛ لأنها كانت بنطاق ضيق [5]، ولأنها لم تكن بمفهوم المماليك في الدولة الأيوبية فيما بعد.

استمرت هذه السياسة أيضا عند حكام مصر بعد ذلك، فقام الطولونيون[6]، والإخشيديون[7]،

---

[1] المعتصم بالله: أبو إسحاق محمد بن هارون الرشيد، ولد في سنة (180 هـ / 796 م)، وهو الخليفة العباسي الثامن، تولى الخلافة بعهد من أخيه المأمون، وفي عهده أزداد نفوذ الترك، وبنى لهم مدينة سامراء، ليفصلهم عن سكان بغداد، توفي سنة (227 هـ / 842 م)، الطبري، تاريخ الأمم، ج9، ص118ـص123. المقدسي، البدء والتاريخ، ج6، ص114. الذهبي، سير اعلام، ج10، ص290.

[2] ابن عبد الظاهر، تشريف الأيام، ص38. ابن كثير، البداية والنهاية، ج10، ص 325.ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج 2، ص233. السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص 225ـص 248. حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص28.العبادي، أحمد، قيام دولة، ص11. بول، استانلي، تاريخ مصر، ص470.سلامة، جلال، دور المماليك، ص322

[3] ابن عبد الظاهر، تشريف الأيام، ص38. بول، استانلي، تاريخ مصر، ص470.حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص28.

[4] أبو جعفر المنصور: محمد بن علي الخليفة العباسي الثاني، ولد سنة (95 هـ / 714 م)، ويعد المؤسس الحقيقي للخلافة العباسية، تمتع بالحزم والقوة في إدارة دولتهُ، وتمتع بالشجاعة والدهاء، توفي في سنة (158 هـ / 775 م)، وعهد بالخلافة لابنه محمد المهدي، الطبري، تاريخ الأمم، ج7، ص469ـص473، ج8، ص62ـص102. الذهبي، سير اعلام، ج7، ص83. ابن كثير، البداية والنهاية، ج10، ص121ـص129.

[5] العبادي، أحمد، قيام دولة، ص13.

[6] الطولونيون: نسبة إلى أحمد بن طولون تركي الأصل، كان سنة (254 هـ / 868 م) والياً على مصر من قبل العباسيين، لكنهُ أعلن عصيانه وأسس الأمارة المستقلة بمصر، وفي عام 264 هـ / 877 م) سيطر على بلاد الشام، استمرت الدولة الطولونية من عام (254ـ292 هـ / 868ـ905 م)، وانقرضت دولتهم على يد العباسيين، ابن مسكويه، تجارب الأمم، ج4، ص371ـص494، ج5، ص29ـص39. بول، استانلي، تاريخ الخلفاء، ص77، ص78.

[7] الإخشيديون: نسبة إلى محمد بن الإخشيد (طغج)، وكان من القادة العسكريين الذين عملوا بالدولة العباسية، تولى حكم دمشق، وفي عام (321 هـ / 933 م) تولى حكم مصر من قبل العباسيين، ثم أعلن خلعهم، واستقل بمصر، واستمر حكمهم بمصر من سنة (323ـ358 هـ / 935ـ969 م)، ابن مسكويه، تجارب الأمم، ج6، ص23ـص139. ابن كثير، البداية والنهاية، ج11، ص90ـص301. بول، استانلي، تاريخ الخلفاء، ص79.

والفاطميون[1]، باستخدام المماليك من الأتراك وغيرهم في الجيش[2] عند حكمهم مصر وبـــلاد الشام، وسار كذلك على نهجهم الأيوبيون[3].

قامت الدولة الأيوبية " الكردية الأصل " في مصر عام (567 هـــــ/1171 م)، علـــى أنقاض الدولة الفاطمية وبقاياهم، وفي الشام على أنقاض الدولة الزنكية، وفي الأصل نشأ معظم الأيوبيين في كَنَف الدولة السلجوقية التركية، لذلك جلبوا معهم عادات ونظم حكم السلاجقة [4].

فقد تألف جيش أسد الدين شيركوه [5] (ت 564 هــ/1169 م) المتجه إلى مصر بأوامر من نور الدين زنكي [6] (ت 569 هــ/1174 م) من خليط من الأعــراق والأجنـــاس، ومـــنهم المماليك الأتراك فقد بلغ عددهم ستة آلاف جندي [7]، وعند سيطرته على مصر ظهرت فرقـــة من المماليك لُقّبت " بالمماليك الأسدية " [8]، وبعد وفاة أسد الدين شيركوه واستلام صلاح الـــدين الأيوبي دفّة القيادة كوّن لنفسه فرقة أخرى دُعيت " بالمماليك الصلاحية أو الناصرية " [9].

---

[1] الفاطميون: من يدعون نسبهم إلى فاطمة بنت الرسول(صلى الله عليه وسلم)، وقد أسسوا دولتهم في شمال إفريقيا تحديداً في تونس، سنة(297 هــ / 909 م) على يد عبيد الله المهدي أول خليفة لهم، ثم استولوا على مصر وبعدها علـــى بـــلاد الشام، وتم نقل مقر الخلافة الفاطمية إلى القاهرة سنة (356 هــ / 969 م)، واستمر حكم الفاطميين من سنة (297ــ567 هــ / 909ــ1171 م) وانتهت دولتهم على يد الأيوبيين، بول، استانلي، تاريخ الخلفاء، ص80، ص81.

[2] المقريزي، المواعظ والاعتبار، ج1، ص 177. حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص28،ص29.العبادي، أحمد، قيـــام دولة، ص63. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص19، ص20. سلامة، جلال، دور المماليك، ص322.

[3] ابن إياس، بدائع الزهور، ج1، ص289. حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص29.العبادي، أحمد، قيام دولـــة، ص63، ص81. سلامة، جلال، دور المماليك، ص322.

[4] العبادي، أحمد، قيام دولة، ص73. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص21.

[5] شيركوه: أسد الدين شيركوه بن شاذي بن مروان بن يعقوب الدّوينيّ، الكردي، عم صلاح الدين الأيوبي، أرسلهُ نـــور الدين زنكي لمصر لمواجهة الصليبيين ومنعهم من السيطرة عليها، وساعدت انجازاتهُ في قيام السلطنة الأيوبيـــة بمصـــر، توفى سنة (564 هــ / 1169 م)، في مصر، سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج21، ص44. الذهبي، سير اعلام، ج20، ص587. الصفدي، الوافي بالوفيات، ج16، ص126.

[6] نور الدين زنكي: محمود بن عماد الدين زنكي، التركي الأصل، عمل نور الدين على تمهيد الطريق لقتال الصليبيين في بلاد الشام ومصر، وكان لهُ دور كبير في بدايات الصحوة الإسلامية التي تجسدت على يد صلاح الدين الأيوبي بتحريـــر بيت المقدس وبلاد الشام، ابن واصل، مفرج الكروب، ج1، ص109. الذهبي، سير اعلام، ج20، ص531.

[7] جب، هاملتون، دراسات في حضارة، ص97. السرحان، خضر، نظام السلطنة، ص288.

[8] أبو شامه، الروضتين في أخبار، ج4، ص446. العبادي، أحمد، قيام دولة، ص83. طقوش، محمد، تاريخ المماليـــك، ص22.

[9] أبو شامه، الروضتين في أخبار،ج4، ص420. العبادي، أحمد، قيام دولة، ص83. طقوش، محمد، تـــاريخ المماليـــك، ص23. السرحان، خضر، نظام السلطنة، ص288. سلامة، جلال، دور المماليك، ص322.

وبالعودة إلى بُنيَة الجيش الأيوبي فقد تشكل من خليط من الأجناس والأعراق، ويعود سبب ذلك إلى حاجة الدولة الناشئة إلى جيش قوي منظم يحقق أهدافها في توحيد البلاد الإسلامية ومواجهة أطماع الصليبيين وأخطارهم على مصر[1].

عمل صلاح الدين الأيوبي مؤسس الدولة الأيوبية على تجنيد عدد من الفئات لصالح جيشه بما فيهم المماليك لتحقيق أهدافه بغض النظر عن هذه العناصر[2]، فقد شاركت معه فِرَق من المماليك في المعارك التي خاضها ضد خصومه من قادة المسلمين خاصة أمراء آل زنكي، وكذلك ضد أعدائه الصليبيين[3].

وقد سار صلاح الدين الأيوبي على نهج الخليفة هارون الرشيد (170ــ193 هـ/786ــ809 م)؛ بتقسيم الدولة بين أبنائه الثلاثة: الأمين والمأمون ومحمد القاسم، فقد قسّم صلاح الدين الأيوبي السلطنة بين أبنائه الثلاثة [4] وهم: الملك العزيز بالله [5] عثمان على مصر، و ابنه الأفضل نور الدين علي [6] وهو أكبرهم سِنّاً على بلاد الشام [7]، وولّى ابنه

---

[1] السرحان، خضر، نظام السلطنة، ص288.

[2] جب، هاملتون، دراسات في حضارة، ص99، ص100، ص101، ص102. السرحان، خضر، نظام السلطنة، ص288.

[3] طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص23.

[4] ابن واصل، مفرج الكروب، ج3، ص4.عبد المنعم، ماجد، التاريخ السياسي، ص63.سلامة، جلال، دور المماليك، ص323.

[5] العزيز بالله: عثمان بن السلطان صلاح الدين الأيوبي، ولد سنة (567 هـ / 1171 م)، ثاني سلاطين بني أيوب بمصر، فكانت مصر هي الجزء الذي ولاَه إياها والدهُ السلطان صلاح الدين قبل وفاتهِ، وحدث بينهُ بين أخيه الملك الأفضل قتال وصراع على الحكم والسلطنة، توفي سنة (595 هـ / 1200 م)، ابن واصل، مفرج الكروب، ج3، ص4. الذهبي، سير اعلام، ج21، ص291.

[6] الأفضل: نور الدين علي بن السلطان صلاح الدين الأيوبي، ولد سنة (566 هـ / 1169 م)، والسلطان الثالث من سلاطين بني أيوب،، كانت بلاد الشام ودمشق من ضمن الجزء الذي ولاَه إياها والدهُ السلطان صلاح الدين، تحارب مع أخيه العزيز بالله عثمان وغلبهُ، وحارب عمهُ العادل أبي بكر، توفي سنة (622 هـ / 1225 م)، سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج8، ص637. الذهبي، سير اعلام، ج21، ص294.

[7] المقريزي، السلوك لمعرفة، ج1، ص198.ص223. عبد المنعم، ماجد، التاريخ السياسي، ص63.

الظاهر غيّاث الدين غازي [1] على البلاد الحلبية [2]، ونتيجة لذلك وقعت بين الأخوة الحــروب والصراعات الطويلة [3]، وقد أقنع المماليك الملك الأفضل بعدم التنازل عن سيطرته على مدينة القدس والاحتفاظ بها لنفسه، بعد أن كان ينوي التنازل عنها لأخيه الملك العزيز بالله عثمــان[4]، لذلك حاول كل أمير أيوبي زيادة عدد مماليكه حتى تكون له الغَلَبَة والوصول إلى سَدّة الســلطنة والحكم.

ويتضح من ذلك أن الإكثار من المماليك في الدولة الأيوبية سببهُ الصراعات، والخلافات الأسرية في البيت الأيوبي[5]، مما أدى إلى جلبهم إلى أراضي الدولــة الإســلامية فــي ذلــك العصر[6].

ويتضح بشكل أكبر بعد وفاة السلطان صلاح الدين الأيوبي سنة (589 هــ/1193 م)، إذ تغير الهدف الذي أُنشئ من أجله الجيش الجديد من المماليك، فقد عمل كل أمير أيــوبي علــى استخدام مماليكه لتحقيق هدفه وهو الوصول إلى السلطنة وزيادة النفوذ على حساب باقي الأمراء في البيت الأيوبي [7].

قُسّم المماليك في الدولة الأيوبية إلى فرق وأقسام،حيث نُسب كل منهم إلــى ســلطان أو أمير[8] مثل الفرقة الأسدية أو الصلاحية [9] نسبةً إلى صلاح الدين الأيوبي، والعزيزية نسبة إلى

---

[1] الظاهر: غياث الدين غازي بن السلطان صلاح الدين، ولد سنة (568 هــ / 1172 م) بمصر، تولى حكم حلب بعهــد من والدهُ السلطان صلاح الدين، وبقي حاكما لها حتى توفى سنة (613 هــ / 1216 م)، ولم يدخل في الصراع بين أخوته والبيت الأيوبي على السلطنة، الذهبي، سير اعلام، ج21، ص296. ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج12، ص129.

[2] ابن واصل، مفرج الكروب، ج3، ص4.المقريزي، السلوك لمعرفة، ج1، ص205.

[3] ابن واصل، مفرج الكروب، ج3، ص4. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج1، ص231.ابن إياس، بــدائع الزهــور، ج1، ص250.

[4] المقريزي، السلوك لمعرفة، ج1، ص229.

[5] المقريزي، المواعظ والاعتبار، ج1، ص400. العبادي، أحمد، قيام دولة، ص92، ص93. المالكي، شريفة، الأمــراء المماليك، ص6.

[6] العبادي، أحمد، قيام دولة، ص92.

[7] طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص24.السرحان، خضر، نظام السلطنة، ص289.

[8] ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص430.

[9] المقريزي، السلوك لمعرفة، ج1، ص231.

العزيز عثمان بن صلاح الدين [1]، والعادلية نسبه إلى العادل أبي بكر[2] بن نجم الدين، والكاملية نسبه إلى الكامل بن العادل[3]،والأشرفية نسبةً إلى الأشرف موسى [4] بن العادل وغيرهم [5] وقد لعبت هذه الفرق المملوكية دوراً بارزاً في الصراعات الداخلية في البيت الأيوبي، الأمر الـذي أدى إلى زيادة أعدادهم بشكل لافت للنظر[6].

تعاظمت قوة المماليك خاصة الأسدية والصلاحية، ففـي سـنة (590 هــ/1193 م) شاركت هاتين الفرقتين في الصراع الذي كان قائماً بين الأمير الأفضل وابن أخيه منصور مـن جهة وعمهم الملك العادل من جهة أخرى[7].

وبلغ المماليك من القوة في أواخر السلطنة المملوكية مبلغاً جعلهم يتدخلون فـي تعيـين السلاطين وعزلهم [8]، إذ قام المماليك الأشرفية بقيادة الأمير عز الدين أيبك [9] الأسمر[10] بعـد وفاة الملك الكامل بخلع الملك العادل بن أبي بكر بن الملك الكامل، واتفـق ذلـك القـرار مـع

---

(1) ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص430.

(2) السلطان العادل: سيف الدين محمد بن شاذي الأيوبي، السلطان الأيوبي الرابع، تسلطن في مصر من سنة (596ـ615 هـ / 1200ـ1218 م)،أبو الفداء، المختصر في أخبار، ج3، ص126. الذهبي، سير اعلام، ج22، ص115.

(3) السلطان الكامل: محمد بن السلطان العادل أبو بكر الأيوبي، ولد سنة (576 هـ / 1180 م)، السلطان الأيوبي الخامس في مصر، تنازل عن بيت المقدس للصليبيين، توفى سنة (635 هـ / 1238 م)، سبط ابن الجوزي، مرآة الزمـان، ج8، ص705.الذهبي، سير اعلام، ج22، ص127.

(4) الملك الأشرف: موسى بن السلطان العادل أبو بكر الأيوبي، لم يتسلطن في مصر، حكم في شمال بلاد الشام والرهـا، ولد سنة (578 هـ / 1182 م)، اهتم بالمماليك وقد اشترى عدد كبير منهم، توفي بدمشق سنة (635 هـــ / 1237 م)، الصفدي، الوافي بالوفيات، ج9، ص159.

(5) العبادي، أحمد، قيام دولة، ص92.

(6) علقم، أسامه، تطور السلطنة، ص55.

(7) المقريزي، السلوك لمعرفة، ج1، ص231- ص238. السرحان، خضر، نظام السلطنة، ص289.

(8) العبادي، أحمد، قيام دولة،ص93.

(9) أيبك الأسمر: أحد أشهر المماليك في الدولة الأيوبية، في البدايات كان في خدمة الملك المعظم عيسى الأيـوبي بـبلاد الشام، واتفق أن خدم الملك الأشرف موسى بن العادل الأول، وقد مال بعد خلع السلطان العادل الثاني إلى جهـة الأميـر عماد الدين إسماعيل ضد الأمير الصالح نجم الدين أيوب، وألقي القبض عليه إلى أن مات سـنة (646 هـــ / 1248 م)، النويري، نهاية الأرب، ج29، ص256. الصفدي، الوافي بالوفيات، ج9، ص269.

(10) النويري، نهاية الأرب، ج29، ص256. ابن الوردي، تاريخ، ج2، ص165. المقريـزي، السـلوك لمعرفـة، ج1، ص401، ص402. ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص412. سالم، السيد، دراسات في تاريخ، ص190.

المماليك الكاملية بقيادة جوهر النوبي[1] وغيرهم، فقبضوا عليه وحبسوه[2]، ولم يتحـــرك أحـــد لنجدة هذا السلطان إلا جماعة الأكراد، ولكن المماليك التركية والخدم هزموهم، ومـــا لبـــث أن حدث خلاف بين الأشرفية والكاملية على تولي السلطنة فكانت الفرقة الأشرفية تميل إلى الصالح عماد الدين إسماعيل[3] – صاحب دمشق – والفرقة الكاملية تميل إلى الصالح نجم الدين أيوب[4] وهم الأكثر والأقوى، لذلك تم استدعاء الصالح نجم الدين أيوب لحكم مصـــر وتـــولي عـــرش السلطنة الأيوبية[5].

وتذكر المصادر التاريخية أن الصالح نجم الدين اشترى ألف مملوك فـــي عهـــد والـــده السلطان الكامل، فأخرجه والدهُ إلى أطراف شرق الدولة الأيوبية، وولاه حصن كيفـــا ومنطقـــة آمـــد من أعمال ديار[6] بكر[7] وذلك بتدبير من أم أخيه العادل[8]، ويبدو أن ذلك كان خوفاً مـــن

---

[1] جوهر النوبي: أحد المماليك الذين كان لهم دور كبير في تولي السلطان الصالح نجم الدين أيوب سدة السلطنة الأيوبيـــة بمصر، قبض عليه السلطان الصالح نجم الدين أيوب خوفاً من الانقلاب عليه، وتم التخلص منهُ، النويري، نهايـــة الأرب، ج29، ص276. الذهبي، تاريخ الإسلام، ج47، ص345.

[2] النويري، نهاية الأرب، ج29، ص256. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج1، ص401، ص402.

[3] الملك الصالح: عماد الدين إسماعيل بن السلطان العادل (الأول) محمد بن أيوب، تملك بعلبك ودمشق، وكان بينهُ وبـــين الصالح نجم الدين أيوب ابن أخيه منازعات، واستعان بالصليبيين بحرب الصالح، وطمع في السلطنة الأيوبية بمصر، أُسر وقامت المماليك البحرية سنة (648 هـــ / 1250 م) بقتله بالقاهرة، الذهبي، سير اعلام، ج22، ص136. الصفدي، الوافي بالوفيات، ج9، ص129.

[4] السلطان الصالح الأيوبي: نجم الدين بن السلطان الكامل محمد بن العادل أيوب، ولد سنة (603 هـــ / 1206 م)، تولى السلطنة المملوكية بعد أن عُزل أخيه السلطان العادل الثاني سنة (637 هـــ / 1196 م)، وهو المسؤول عن تأسيس فرقـــة المماليك البحرية، توفى بالمنصورة سنة (647 هـــ / 1249 م)، الذهبي، سير اعلام، ج23، ص187. الصفدي، الـــوافي بالوفيات، ج10، ص35. سلامه، جلال، دور المماليك، ص339.

[5] المقريزي، السلوك لمعرفة، ج1، ص401، ص402.

[6] ديار بكر: منطقة جغرافية واسعة تنسب إلى قبيلة بكر بن وائل، وهي جزء من منطقة الجزيرة، يحدها من الغرب نهر الفرات، ومن الشرق أراضي أرمينيا، ومن الشمال بلاد الروم، ويتبعها عدد كبير من المدن والحصون والثغور الإسلامية، منها حصن كيفا ومنطقة آمد، (تقع اليوم شرق تركيا) الاصطخري، المسالك والممالك، 52. ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج2، ص494.

[7] ابن العبري، تاريخ مختصر، ص259. ياقوت، معجم البلدان، ج2، ص265، ص494. ابن أيبك، كنـــز الـــدرر، ج7، ص306. العمري، مسالك الأبصار، ج27، ص302. ابن تغري، النجوم الزاهرة، ج6، ص303.

[8] النويري، نهاية الأرب، ج29، ص160، ص172. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج1، ص360.

زيادة قوة الصالح حتى تضمن ولاية العهد لابنها العادل [1]، وهذا مثال على تدخل النساء في تحديد ولاية العهد عند الأيوبيين.

ويبدو أن السلطان الصالح نجم الدين أيوب بعد وصوله إلى عرش السلطنة الأيوبية خشي من بقايا المماليك الذين أوصلوه لهذا المنصب، ومن غيرة الأمراء الأيوبيين وأقاربه لذلك عمل على التخلص منهم [2]، خاصة بعد علمه بمؤامرة المماليك الأشرفية ضدهُ، ورغبتهم بتولية السلطنة لعمه الملك الصالح إسماعيل [3] فقبض على الأمير عز الدين أيبك الأسمر[4]، وعلى الخدم من المماليك الذين قبضوا على أخيه الملك العادل، وجوهر النوبي، وجماعة من الأتراك، فنفى جماعة منهم، في المراكب نحو الصعيد[5] وبلاد المغرب، وأخذ أموالهم وقتل بعضهم، وأمّر السلطان مماليكه بدلاً من الذين قبض عليهم، وأعطاهم الإقطاع والأعطيات [6]، وكذلك خاف السلطان الصالح نجم الدين أيوب من خروج فرق الخوارزمية [7] عليه ونَهْبِهم بلاد الشام، رغم أنهم ساعدوهُ على استعادة السيطرة على مدينة القدس من الصليبيين، وإعادة الاستقرار إلى بلاد الشام[8].

---

[1] المقريزي، السلوك لمعرفة، ج1، ص360.

[2] أبو الفداء، المختصر في أخبار، ج3، ص 167.النويري، نهاية الأرب، ج29، ص276. ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص412. العبادي، أحمد، قيام دولة، ص94. السرحان، خضر، نظام السلطنة، ص289، ص290.

[3] ابن واصل، مفرج الكروب، ج5، ص274.

[4] أبو الفداء، المختصر في أخبار، ج3، ص 167. ابن أيبك، كنز الدرر، ج 7، ص343، ص344.النويري، نهاية الأرب، ج29، ص276. العمري، مسالك الأبصار، ج27، ص316. الذهبي، تاريخ الإسلام، ج47، ص345. ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص412.

[5] الصعيد: منطقة جغرافية واسعة تقع جنوب مصر، وسميت بهذا الاسم لأنها بلاد عالية كأنها صاعده، وأخر بلاد الصعيد مدينة أسوان في الجنوب وتليها بلاد النوبة (تقع اليوم في السودان)، ويتبع لها كثيراً من المدن والبلدات، ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج5، ص153. الحميري، الروض المعطار، ص57، ص361.

[6] النويري، نهاية الأرب، ج29، ص276. الذهبي، تاريخ الإسلام، ج47، ص345.

[7] الخوارزمية: فرقة تعود في أصلها إلى بلدة خوارزم من وراء النهر وخراسان، وهم جنود السلطان جلال الدين خوارزمشاه أخر سلاطين الدولة الخوارزمية والتي قضى عليها جنكيزخان، فاضطروا إلى الهجرة غرباً باتجاه شمال العراق وبلاد الشام، وكان لهم دور بمساعدة السلطان الأيوبي الصالح نجم الدين أيوب في استعادة بيت المقدس من الصليبيين، العبادي، أحمد، قيام دولة، ص100.

[8] أبو الفداء، المختصر في أخبار، ج3، ص162. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج 1، ص458. العبادي، أحمد، قيام دولة، ص 100.

حفظ السلطان الصالح نجم الدين أيوب للمماليك وقوفهم معه عندما تعرض للحبس في الكرك، وعندما تخلت الفرق الكردية عنه ولم يبق معه إلا عدد قليل من مماليكه، وعندما استتب له الأمر بمصر كافأهم وزاد من اعتماده عليهم وأعطاهم الأموال وولاّهم المناصب المهمة في السلطنة الأيوبية بمصر [1].

بعد هذه الحادثة عمل السلطان الصالح نجم الدين أيوب على شراء مماليك صغار في السن، لا يعرفون غير الولاء لسيدهم [2]، ودرّبهم ليكونوا أداة التغيير في تركيبة الجيش الأيوبي، حيث مالت كَفّة المماليك على باقي المكونات الأخرى، خاصة على حساب المكون الكردي [3]، وبذلك أصبحوا محور الجيش الأيوبي.

تُجْمِع معظم المصادر التاريخية على أن فترة السلطان الصالح نجم الدين أيوب شهدت ازدياداً ملحوظا في شراء المماليك والاعتماد عليهم [4]، ويبدو أنه لم يكتف بشراء المماليك فقط، بل أعطاهم الحرية وميزهم عن باقي المكونات، وقلّل من اعتماده على الفرق المملوكية والكردية الأخرى، حتى ضاقت بهم القاهرة، فنهبوا البضائع من الدكاكين، وانزعج منهم العامة، ونتيجة لذلك كثر هجاء الشعراء للسلطان الصالح نجم الدين أيوب، فقال أحدهم:

الصالح المرتضى أيوب أكثر من ترك بدولته يا شر مجلوب
لا آخذ الله أيوباً بفعلته فالناس قد أصبحوا في ضُر أيوب[5] (البسيط)

---

[1] المقريزي، السلوك لمعرفة، ج1، ص441.

[2] العبادي، أحمد، قيام دولة، ص94. السرحان، خضر، نظام السلطنة، ص290.

[3] ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج6، ص331.

[4] اليونيني، ذيل مرآة، ج1، ص186. أبو الفداء، المختصر في أخبار، ج3، ص167، ص169. النويري، نهاية الأرب، ج29، ص 417. الذهبي، تاريخ الإسلام، ج47، ص357. العمري، مسالك الأبصار، ج27، ص338. ابن الوردي، تاريخ، ج2، ص176. ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص430. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج1، ص441.ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج6، ص319. السيوطي، حُسن المحاضرة، ج2، ص34. ابن إياس، بدائع الزهور، ج1، ص269. العبادي، أحمد، قيام دولة، ص94.

[5] ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج6، ص319. السيوطي، حُسن المحاضرة، ج2، ص34ـص35. ابن إياس، بدائع الزهور، ج1، ص269. العبادي، أحمد، قيام دولة، ص94. عاشور، سعيد، العصر المماليكي، ص6. قاسم، قاسم، عصر سلاطين، ص26.

وقد أطلق السلطان الصالح نجم الدين أيوب على المماليك الجدد اسم المماليك البحرية[1]، وبنى لهم قلعة الروضة[2] عند المقاس في نهر النيل[3]، وعمل على نقل مقر حكمه الرئيس من قلعة الجبل التي تعتبر مقر حكم السلاطين الأيوبيين في مصر إلى جزيرة الروضة الجديدة وأسكن بها المماليك البحرية الصالحية[4].

أما سبب تسميتهم بالمماليك البحرية فقد اختلفت المصادر التاريخية في ذلك، فيذكر المؤرخون أن هذا الاسم عُرف في بعض فترات الحكم الإسلامي [5]، فنجدهُ عند الفاطميين، وهي فرقة عسكرية عُرفت بالمعز البحرية[6]؛ وانطلاقا من ذلك يميل بعض المؤرخين إلى تسميتهم بدولة المماليك الأولى لتميزها عن دولة المماليك البرجية أو الجركسية[7].

ويرى الذهبي (ت 748 هـ/1347م) أن سبب التسمية تعود إلى مكان الذي جلبوا منهُ من وراء البحر إلى مصر[8]، وهناك رأي أخر يعتقد أن التسمية تعود إلى مكان إقامتهم في جزيرة الروضة الواقعة في نهر النيل[9].

---

[1] الحسن الصفدي، نزهة المالك، ص139. المنصوري، التحفة المملوكية، ص23. أبو الفداء، المختصر في أخبار، ج3، ص169. الذهبي، تاريخ الإسلام، ج47،ص357.العمري، مسالك الأبصار، ج27، ص338. ابن الوردي، تاريخ، ج2، ص176. ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص417. القلقشندي، صبح الأعشى، ج4، ص16. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج1، ص441. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة،ج6، ص331. السيوطي، حُسن المحاضرة، ج2، ص34. حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص29. عاشور، سعيد، العصر المماليكي، ص5.الزيدي، مفيد، موسوعة التاريخ، ص20. علقم، أسامه، تطور السلطنة، ص56.

[2] جزيرة الروضة: أحدى ثلاث جزر تقع بين القاهرة والجيزة، يربطها في وقتنا الحاضر بالقاهرة خمسة جسور، وبالجيزة جسرين، المغلوث، سامي، أطلس تاريخ، ص16.

[3] المنصوري، التحفة المملوكية، ص23. أبو الفداء، المختصر في أخبار، ج3، ص169. ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص417، ص430. القلقشندي، صبح الأعشى،ج4، ص16.. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج1، ص441. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة،ج6، ص331 السيوطي، حُسن المحاضرة، ج2، 34. العبادي، أحمد، قيام دولة، ص94. عاشور، سعيد، العصر المماليكي، ص5. قاسم، قاسم، عصر سلاطين، ص26.

[4] المقريزي، السلوك لمعرفة، ج1، ص441. علقم، أسامة، تطور السلطنة، ص56.

[5] العبادي، أحمد، قيام دولة، ص94. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص27.

[6] ابن تغري بردي، النجوم، ج4، ص90.

[7] العبادي، أحمد، قيام دولة، ص94ـص 99.

[8] الذهبي، سير اعلام، ج23، ص192. العبادي، أحمد، قيام دولة، ص99.

[9] ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص430. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج1، ص441. عاشور، سعيد، العصر المماليكي، ص5. الزيدي، مفيد، موسوعة التاريخ، ص20. علقم، أسامه، تطور السلطنة، ص56.

وقد استحدث السلطان الصالح نجم الدين أيوب شراء المماليك الصغار، وسار على نهجه سلاطين المماليك[1]، بعد إن كان سلاطين الأيوبيين يأتون بهم كباراً في السن؛ الأمر الذي يؤدي إلى تغير ولائهم بسرعة، مقارنة مع صغار المماليك.

وفي عام(647 هـ/1249م) أقدم السلطان الصالح نجم الدين أيوب على قتل أخيه الملك العادل الثاني، بوساطة مماليكه، فقد أمر السلطان الصالح نجم الدين أيوب محسن الطواشي[2] أن يأخذ معه عدداً من المماليك لقتل أخيه، فلم يوافق على ذلك إلا أربعة منهم، وبهذا يكون السلطان الصالح نجم الدين أيوب قد عجّل بنهاية حكم الأيوبيين، وأن هؤلاء المماليك البحرية سيحكمون مصر وبلاد الشام فيما يقرب من 138 سنة، واعتبر المؤرخون المحدّثون أن الصالح نجم الدين أيوب هو المسؤول عما ستؤول له دولة بني أيوب من انهيار دولتهم، وسيطرة المماليك على مقاليد الحكم، وما تبعها من تطورات بعد وفاته[3].

وبالنظر لما تقدم نجد أن المماليك كانوا الدرع الواقي للدولة الأيوبية التي طالما احتمت بهم في الحروب التي حدثت سواء بين أفراد البيت الأيوبي، أو بين الأيوبيين وأعدائهم، ويبدو واضحا أن المماليك تعلموا من الأيوبيين على قاعدة الوفاء للأقوى، ولا ننسى أن المماليك استفادوا من الأيوبيين بعض الأساليب، ونظم الحكم والإدارة استفادوا منها فيما بعد في حكم البلاد، و بات واضحا أن قيام الدولة المملوكية جاء نتيجة لسياسات الأيوبيين في الإكثار من شراء المماليك.

المماليك ومواجهة الحملة الصليبية السابعة (647 هـ/1249 م)

تطورت الأحداث في نهايات الدولة الأيوبية، حيث أهمل سلاطين الأيوبيين شؤون الدولة والحكم، وتقاعسوا عن جهاد الصليبيين الذي كان سبباً في شهرتهم، ووصولهم للحكم، فدّب

---

(1) المغلوث، سامي، أطلس تاريخ، ص12.

(2) الطواشي: كلمة تركية وجمعها الطواشية، وهم الفتيان الخصيان عند المماليك، وعرفوا عند الفاطميين بالأستاذين، استخدموا في خدمة السلطان والحريم السلطاني، وكانت وظيفة مقدم المماليك السلطانية لا يتولها إلا الطواشي فقط، القلقشندي، صبح الأعشى، ج5، ص428، ص432، ص458.

(3) قاسم، قاسم، عصر سلاطين، ص26.

الضعف في دولتهم، حيث إنّهم مالوا إلى حياة اللهو والترف والبذخ، والاقتتال الداخلي، الأمــر الذي أعطى المماليك فرصة لمد نفوذهم، وظهور قوتهم بشكل تدريجي، ومن ثم تدخل المماليك في الصراع بين الأمراء الأيوبيين، ما زاد من أهميتهم وانتشار نفوذهم في الدولة الأيوبية [1].

ويبدو أن قدوم الحملة الصليبية السابعة إلى مصر كانت بسبب ظهور المماليــك كقــوة رئيسة، واستعادة السلطان الصالح نجم الدين أيوب مدينة القدس بعــد أن تنــازل عنهــا والــدهُ السلطان الكامل للإمبراطور فريدريك الثاني ملك ألمانيا مدة عشر سنوات [2]، مما دفع الصليبيين لتوجيه هذه الحملة ضد مدينة دمياط [3] للاستيلاء عليها [4]،والقضاء على الدولــة الأيوبيــة[5]، فاستطاع الصليبيون السيطرة على دمياط دون مقاومة تُذكر[6]، بالرغم من أن السلطان الصــالح نجم الدين أيوب قد جهزها، وحصّنها، ووضع بها الآلات الحربيــة، والمــؤن أثنــاء حصــار الصليبيين لها، كذلك انتقاله لمدينة المنصورة[7] لتحصينها وحمايتها[8].

سيطر الصليبيون بقيادة ملك فرنسا لويس التاسع[9] على دمياط، عام (647هــ /1249م) وفكّر بالتوجه نحو مدينة الإسكندرية[10]؛ لوقوعها على الساحل ولسهولة وصــول الإمــدادات

---

[1] سليم، محمود، موسوعة عصر، ج1، ص18.

[2] ابن واصل، مفرج الكروب، ج4، ص241.

[3] دمياط: مدينة مصرية قديمة تقع شمال مصر، موقعها بين مدينة تنيّس والقاهرة، على شواطئ البحر الأبيض المتوسط، وعندها مصب نهر النيل(دلتا النيل) بهذا البحر، وهي من الثغور الإسلامية منذ زمن عمر بن الخطاب، مشهورة بصــناعة القماش، ومناخها الرطب، وثمارها كثيرة، ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج2، ص472، ص473. ابن بطوطة، رحلة ابن بطوطة، ج1، ص198.

[4] ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج2، ص472ــص474. العمري، مسالك الأبصار،ج3، ص497. ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص415. العبادي، أحمد، قيام دولة، ص100

[5] أبو الفداء، المختصر في أخبار، ج3، ص178ــص179. النويري، نهاية الأرب، ج29، ص334.

[6] أبو الفداء، المختصر في أخبار، ج3، ص178ــص 179. النويري، نهاية الأرب، ج29، ص334.

[7] المنصورة: مدينة مصرية، تقع إلى الجنوب من مدينة دمياط، بناها السلطان الأيوبي الكامل بن العادل بن أيــوب ســنة (616 هــ / 1219 م)، من أجل مواجهة الصليبيين الذين سيطروا على مدينة دمياط، ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج5، ص212.

[8] ابن إياس، بدائع الزهور، ج1، ص 277ــص278.

[9] لويس التاسع: أشهر ملوك فرنسا، أطلقت عليه المصادر العربية ريد أفرنس، وقد أسر أثناء معركة المنصورة من قبل الجيش الأيوبي، أطلق سراحهُ بعد قتل السلطان تورانشاه مقابل مبلغ ضخم من الأموال، قدمتها زوجتهُ، عمل على قيــادة الحملة الصليبية الثامنة على تونس، الصفدي، الوافي بالوفيــات، ج10، ص197. طقــوش، محمــد، تــاريخ المماليــك، ص36ــص38.

[10] المقريزي، السلوك لمعرفة، ج1، ص348.

العسكرية واللوجستية لها، لكن اقتراح الفونسو كونت دي إرتوا شقيق الملك لويس كان التوجه نحو الجنوب باتجاه القاهرة، فاستقر الأمر على ذلك[1]، وهنا كان الخطأ القاتل الذي وقع به الصليبيون أثناء معركة المنصورة وهو التعمق داخل الأراضي المصرية بعيداً عن الساحل.

ومن الملاحظ أن هذه الأحداث المتمثلة بالحملة الصليبية على دمياط واستبسال العناصر المملوكية في صدها، إضافة إلى مرض السلطان الصالح نجم الدين أيوب ووفاته لاحقاً فتح المجال بشكل واضح لبروز مكانة المماليك العسكرية والسياسية.

فأثناء انشغال السلطان الصالح نجم الدين أيوب بالدفاع عن المنصورة التي وصل الصليبيون إلى بعض أنحائها، أُصيب السلطان بمرض عضال وتوفي على أثره [2]، بمدينة المنصورة[3] سنة (647هـ/1249م)[4].

قامت شجرة الدر[5] بخطوة مهمة جداً وهي إخفاء خبر وفاة الملك الصالح [6] عن جنود الدولة ورجالها، إلا أنها أحضرت فخر الدين ابن شيخ الشيوخ [7]، والطواشي جمال الدين محسن

---

[1] العبادي، أحمد، قيام دولة، ص104.

[2] أبو الفداء، المختصر في أخبار، ج2،ص178ـ ص179.

[3] ابن كثير، البداية والنهاية، ج13، ص177. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج6، ص364.

[4] اليونيني، ذيل مرآة، ج2، ص208. أبو الفداء، المختصر في أخبار، ج3، ص179. ابن كثير، البداية والنهاية، ج13، ص177. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج6، ص364.المغلوث، سامي، أطلس تاريخ، ص16.

[5] شجر الدر أو شجرة الدر: بنت عبد الله أول سلطانة لمصر من غير الأيوبيين كانت أرمنية الأصل وقيل تركية، جارية الملك الصالح نجم الدين، وأم ولده خليل، ولما قتل الملك المعظم تورانشاه، ملكت الديار المصرية، وخطب لها على المنابر لمدة ثلاثة أشهر، واختلفت المصادر في التسمية شجر الدر، أو شجرة الدر، والأرجح شجرة الدر، ابن واصل، مفرج الكروب، ج5، ص240. اليونيني، ذيل مرآة، ج1، ص61. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج6، ص372، ص373.

[6] أبو الفداء، المختصر في أخبار، ج3، ص180. ابن كثير، البداية والنهاية، ج13، ص177. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج1، ص444. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج6، ص364. العبادي، أحمد، قيام دولة، ص105. سالم، السيد، عبد العزيز، سحر، دراسات في تاريخ، ص199.

[7] ابن شيخ الشيوخ: فخر الدين يوسف بن محمد بن عمر بن علي بن محمد بن حمويه، الصاحب الكبير، ملك الأمراء، ولد بدمشق بعد سنة (580 هـ / 1184 م)، خدم السلطنة الأيوبية، غضب منهُ السلطان الصالح نجم الدين أيوب وسجنهُ ثلاث سنوات، أفرج عنهُ وكان لهُ دور كبير في مقاومة الصليبيين بالمنصورة، ولعب دوراً بارزا في إدارة السلطنة الأيوبية بعد موت السلطان الصالح نجم الدين، ونقل العرش لأبنه السلطان تورانشاه فيما بعد، قتل في المنصورة على يد الصليبيين سنة (647 هـ / 1249 م)، الذهبي، سير اعلام، ج23، ص101، ص102. الصفدي، الوافي بالوفيات، ج29، ص145، ص146.

وأخبرتهم بموت الملك [1]، وقام هؤلاء الثلاثة بإدارة السلطنة، وإصدار المراسيم السـلطانية [2]، وبقيت المراسيم والكتب السلطانية تخرج وهي مختومة بختم السلطان [3] لمنع انهيار معنويـات القوات المدافعة عن المنصورة ضد هجمات الصليبيين، وحتى لا يصل خبر الوفاة للصليبيين[4]، ومع كل الحذر والتستر الشديد على وفاة السلطان الصالح إلا أن الصليبيين علموا بخبر الوفـاة، واستغلوا ذلك بالانتقال من دمياط والهجوم على المنصورة[5]، وفي هذه الأثناء اتفقت شجرة الدر والأمراء الأيوبيين، وبعض قادة المماليك خاصة مماليك السلطان الصالح أيوب، على طلب ابن السلطان وولي عهده تورانشاه[6] الحضور إلى مصر من حصن كفيا حتى يتسلم أمور السـلطنة بعد وفاة والده[7].

وقد برز دور فرقة المماليك البحرية بالتصدي للهجوم الفرنجي على مدينة المنصورة[8]، بعد توغل الجيش الصليبي داخل المدينة، ومباغتتهم لمعسكر المسلمين، ونتيجـة لـذلك تفـرق الجيش الإسلامي[9]، ووصلت فرق الفرسان الصليبيين إلى داخل القصر السلطاني بالمنصـورة، بالمقابل قام المماليك بقيادة الظاهر بيبرس بتجميع المماليك البحرية خارج مدينـة المنصـورة،

---

[1] أبو الفداء، المختصر في أخبار، ج3، ص180. ابن كثير، البداية والنهاية، ج13، ص177. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج1، ص444.سالم، السيد، عبد العزيز، سحر، دراسات في تاريخ، ص199.

[2] أبو الفداء، المختصر في أخبار، ج3، ص180. سالم، السيد، عبد العزيز، سحر، دراسات في تاريخ، ص199.

[3] المقريزي، السلوك لمعرفة، ج1، ص444.

[4] أبو الفداء، المختصر في أخبار، ج3، ص180. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج1، ص444. ابن تغري بردي، النجـوم الزاهرة، ج6، ص364. سالم، السيد، عبد العزيز، سحر، دراسات في تاريخ، ص199.

[5] العبادي، أحمد، قيام، ص105، التاريخ، ص92. سالم، السيد، عبد العزيز، سحر، دراسات، ص200.

[6] تورانشاه: السلطان غياث الدين تورانشاه بن السلطان الصالح نجم الدين بن السلطان الكامل بن السلطان العادل الأيوبي، وهو أخر سلاطين الأيوبيين بمصر، ولد بمصر وحكم حصن كفيا وبلا آمد من ديار بكر بعهد من أبيه السلطان الصـالح نجم الدين أيوب، أُحضر إلى مصر بعد وفاة والدهُ السلطان الصالح نجم الدين، وتسلطن وعمل على مقاومة الصليبيين في المنصورة، ساءت العلاقة بينهُ وبين المماليك وشجرة الدر زوجة أبية، فقتل سنة (648 هـ / 1250 م)، الـذهبي، سـير اعلام، ج23، ص193، ص194. الصفدي، الوافي بالوفيات، ج10، ص36.

[7] أبو الفداء، المختصر في أخبار، ج3، ص180. ابن الوردي، تاريخ، ج2، ص176. ابن كثير، البداية والنهاية، ج13، ص177. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج1، ص444.

[8] المقريزي، السلوك لمعرفة، ج1، ص448.

[9] أبو الفداء، المختصر في أخبار، ج3، ص180. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج1، ص444- ص448.العبادي، أحمـد، قيام دولة، ص105، ص106. سالم، السيد، عبد العزيز، سحر، دراسات في تاريخ، ص200.

ومحاصرة الفرنجة داخل المدينة، والهجوم عليهم، حتى قتلوا معظم فرسان الفرنجة، وقيـــل أن عدد قتلاهم وصل حوالي ألف وخمسمائة فارس[1]، كان على رأسهم الكونت دي إرتوا[2]، وهو أخ الملك لويس التاسع كما تقدم ذكره، وهي الموقعة التي عرفت بالمنصورة الأولى[3].

ولعب القائد المملوكي الثاني فارس الدين اقطاي[4] دوراً مهماً في معركة المنصـــورة، فقام بعرض الملابس الحربية التي تعود لأخي الملك الكونت إرتوا على أنها ملابس الملك لويس نفسه، وأخبر القادة الحربيين، وجموع الجيش أن شعباً بلا ملك مثل جسم بلا رأس [5]، بمعنـــى أنه أراد رفع معنويات الجيش من أجل تحفيزهم للهجوم على معسكر الصليبيين.

وعمل على جمع أربعة آلاف مقاتل،وقام بالهجوم على معسكر الصـــليبيين، واســـتخدم المماليك في ذلك الهجوم النار الإغريقية، فأدرك الملك لويس صعوبة الســـيطرة علـــى مدينـــة المنصورة، وهي التي عُرفت بموقعة المنصورة الثانية [6].

وتورِد المصادر التاريخية دور المماليك البحرية في أحداث معركة المنصـــورة، فبعـــد هزيمة الصليبيين وجلائهم عن المنصورة، قاد الظاهر بيبرس فرق المماليك البحرية في الهجوم على فلول الصليبيين المتجهة من المنصورة باتجاه دمياط، فأسروا وقتلوا عدداً منهم [7]، وعمل

---

[1] المقريزي، السلوك لمعرفة، ج1، ص448.

[2] المقريزي، السلوك لمعرفة، ج1، ص448. العبادي، أحمد، قيام دولة، ص106. سالم، السيد، عبـــد العزيـــز، ســـحر، دراسات في تاريخ، ص202.

[3] العبادي، أحمد، التاريخ الأيوبي، ص93.

[4] أقطاي: كلمة تركية قديمة (Aktay) وتعني "المهر الضخم"، من مماليك السلطان الأيوبي الصالح نجم الـــدين أيـــوب، تدرج في المناصب حتى أصبح قائد المماليك البحرية أيام السلطان المملوكي عز الدين أيبك، ودار صـــراع بينـــهُ وبـــين السلطان عز الدين أيبك حتى قُتل بأمر من السلطان لأنهُ طمع في السلطنة سنة (652 هـــ / 1254 م)، الـــذهبي، ســـير اعلام، ج23، ص197، ص198. ابن تغري بردي، المنهل الصافي، ج2، ص502، ص503. عبد الحـــافظ، عبـــد الله، معجم أسماء، ص62.

[5] العبادي، أحمد، قيام، ص107.

[6] العبادي،أحمد، التاريخ الأيوبي، ص94.

[7] ابن إيبك، كنز الدرر، ج7، ص381. العمري، مسالك الأبصار، ج27، ص341. ابن تغري بردي، النجوم الزاهـــرة، ج6، ص365. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج1، ص455. العبادي، أحمد، قيام دولة، ص109. طقوش، محمـــد، تـــاريخ المماليك، ص32.

المماليك والفرق العسكرية الإسلامية الأخرى على الاستفادة من جسر صنعهُ الصليبيون من الصنوبر، ووضعوه فوق نهر النيل، فتسلل المسلمون من خلاله ليلاً نحو البَر تُجاه معسكر الصليبيين، فقتلوا وأسروا عدداً كبيراً منهم، وعلى رأسهم الملك لويس التاسع، ونتيجة المقاومة الباسلة من فرق المماليك خاصة البحرية، ولعدم وصول المؤن والإمدادات العسكرية لصليبيين، وما أصاب خيول الصليبيين من الوباء والأمراض، انهزموا بمعركة المنصورة [1]، ولكثرة شجاعة المماليك البحرية في هذه الموقعة، أطلق المؤرخون عليهم " داوية الإسلام " [2] وذلك تشبيها لهم بداوية الصليبيين.

وهكذا نجد المماليك البحرية كان لهم الفضل في إفشال الحملة الصليبية السابعة على مصر[3]، ولم يبقَ سوى المفاوضات من أجل الصلح بين الدولة الأيوبية والصليبيين.

دور المماليك في إضعاف الدولة الأيوبية وإسقاطها

تذكر المصادر التاريخية أن السلطان الأيوبي الجديد تورانشاه بعد قدومه من حِصن كفيا تولى قيادة جيش المسلمين في مواجهة الصليبيين في معركة المنصورة[4]، والانتصار عليهم[5]، وربما يعود الفضل في ذلك لفرق المماليك البحرية، التي قام السلطان الصالح نجم الدين بشرائهم وتربيتهم تربية خاصة، وتدرّيبهم من أجل مثل هذه الظروف؛ ليستفيد من قوهم ابنه تورانشاه (ولي عهده) في تحقيق النصر على الصليبيين في معارك المنصورة والساحل المصري.

---

[1] ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج6، ص364.

[2] العبادي، أحمد، قيام دولة، ص109.

[3] العبادي، أحمد، قيام دولة، ص110. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص32.

[4] العمري، مسالك الأبصار، ج27، ص340. ابن إيبك، كنز الدرر، ج7،ص376، ص380. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج1، ص449. ابن تغري بردي، مورد اللطافة، ج2، ص17، النجوم الزاهرة، ج6، ص364. العبادي، أحمد، التاريخ الأيوبي، ص95، قيام دولة، ص108.

[5] العمري، مسالك الأبصار، ج27، ص341. ابن إيبك، كنز الدرر، ج7، ص381. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج6، ص365. العبادي، أحمد، قيام دولة، ص109.

لم يستمر هذا الوفاق والوئام بين المماليك البحرية والسلطان تورانشاه[1]، بسبب كُره المماليك البحرية لذلك، رغم أن المصادر التاريخية لم تُعطِ سبباً مقنعاً لهذا الكُرْه[2] إلا أنها تذكر من الأسباب: إبعاد مماليك أبيه (المماليك البحرية) وإهمالهم وتهديدهم، وتقريب مماليكه وحاشيته التي قدمت معهُ من حصن كفيا والشام حيث أَسْنَد إليهم المناصب المهمة، منها: نيابة السلطنة، وما خصَهم من الأعطيات والإقطاع[3].

وقام تورانشاه بعزل الأمير حسام الدين بن أبي علي [4] عن نيابة السلطنة [5]، ومن أسباب الكره أيضا: أنه وعد فارس الدين أقطاي بنيابة الإسكندرية ولم يفِ بذلك [6]، ومنها أيضا أنه كان إذا شرب الخمر وسكر أمسك بسيفه وبدأ بقِطع رؤوس الشمع ويقول هكذا أفعل بالبحرية[7] ويذكر بكل شمعة اسم واحد من قادة المماليك البحرية بالاسم[8].

ويبدو أن السبب الرئيس لقتل المماليك للسلطان تورانشاه، هو موقفهُ من شجرة الدّر زوجة أبيه التي كانت ذات المكانة القوية عند المماليك البحرية، حيث إنها ذهبت إلى مدينة

---

[1] اليونيني، ذيل، ج1، ص186. ابن الوردي، تاريخ، ج2، ص176. العمري، مسالك الأبصار، ج27، ص341. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج6، ص371. حسن، علي، مصر في العصور، ص155.العبادي، أحمد، قيام دولة، ص110.

[2] العبادي، أحمد، قيام دولة، ص110.

[3] ابن أيبك، كنز الدرر، ج7، ص382. أبو الفداء، المختصر في أخبار، ج3، ص181.العمري، مسالك الأبصار، ج27، ص341، ص342. ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص417. المقريزي، المواعظ والاعتبار، ج1، ص411. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج6، 371. العبادي، أحمد، قيام دولة، ص110، ص111، التاريخ الأيوبي والمملوكي، ص98. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص32، ص33.

[4] الأمير حسام الدين: ابن أبي علي، تولى شؤون دمشق أيام صراع السلطان الصالح نجم الدين أيوب مع الملك الصالح إسماعيل الأيوبي، وكان لهُ دور كبير في سيطرة السلطان الصالح نجم الدين على بلاد الشام، و كان لهُ دور كبير في إحضار السلطان تورانشاه لمصر بعد وفاة والدهُ، ومع ذلك قام السلطان تورانشاه بعزله عن نيابة السلطنة الأيوبية بعدما تخلص من الصليبيين، الذهبي، سير اعلام، ج23، ص189ـص190. الصفدي، الوافي بالوفيات، ج5، ص216.

[5] المقريزي، المواعظ والاعتبار، ج1، ص411.

[6] ابن أيبك، كنز الدرر، ج7، ص382. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج6، ص371. العبادي، أحمد، قيام دولة، ص111.

[7] المقريزي، المواعظ والاعتبار، ج1، ص411.

[8] ابن أيبك، كنز الدرر، ج7، ص382. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج6، ص371. العبادي، أحمد، قيام دولة، ص111. السرحان، خضر، نظام السلطنة، ص292.

القدس عندما تولى تورانشاه السلطنة من شدة خوفها منه [1]، ثم عادت إلى القاهرة [2]، وقد كتب إليها أن تعيد الأموال والجواهر وثروة والده التي أخفتها [3].

وتذكر المصادر مؤامرة قادة المماليك البحرية للتخلص من السلطان الجديد تورانشاه [4]، بعد الذي ظهر منهُ ضدهم، وهنا يأتي المؤرخ البريطاني السير "وليم موير" بتفسير العداء بين السلطان تورانشاه، والمماليك البحرية ويعزو ذلك إلى إطلاق سراح الملك لويس التاسع من السجن، ما أغضب المماليك البحرية فعملوا على ذبح السلطان تورانشاه والتخلص منهُ[5]، ولم يعطِ الأسباب التي دفعته لمثل هذا التفسير.

ويمكن الرد على ذلك أن المصادر الإسلامية تذكر أن إطلاق سراح الملك لويس التاسع كان من قِبَل شجرة الدر والمماليك البحرية بعد قتل تورانشاه والتخلص منهُ، فكان من أوائل الأمور والشؤون التي بادرت إليها السلطانة الجديدة هي إدارة المفاوضات مع الفرنجة من أجل تسليم دمياط وإطلاق سراح الملك [6] ولربما أن السبب الأدق هو سياسة السلاطين الأيوبيين الرغبة في التخلص من مماليك السلطان القديم وتقديم مماليكه الجدد [7]، ثم إن تصرفات السلطان تورانشاه غير المسؤولة، وعدم تمكنهُ من إتقان فن السياسة والإدارة والحكم، هي من أدت في النهاية إلى التخلص منهُ، وبذلك انتهى حكم الأيوبيين وبزغ فجر دولة المماليك البحرية.

---

[1] ابن أيبك، كنز الدرر، ج7، ص382. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج6، ص371. العبادي، أحمد، قيام دولة، ص111.

[2] ابن أيبك، كنز الدرر، ج7، ص382.

[3] ابن أيبك، كنز الدرر، ج7، ص382. المقريزي، المواعظ والاعتبار، ج1، ص411. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج6، ص371. العبادي، أحمد، قيام دولة، ص111. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص33. السرحان، خضر، نظام السلطنة، ص292.

[4] ابن أيبك، كنز الدرر، ج7، ص382، ص383. أبو الفداء، المختصر في أخبار، ج3، ص181. العمري، مسالك الأبصار، ج27، ص342. ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص417. المقريزي، المواعظ والاعتبار، ج1، ص411. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج6، ص371. العبادي، أحمد، قيام دولة، ص112، التاريخ الأيوبي والمملوكي، ص 99. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص33، ص34. السرحان، خضر، نظام السلطنة، ص292.

[5] موير، وليم، تاريخ دولة، ص42.

[6] ابن أيبك، كنز الدرر، ج7، ص383، ص384. أبو الفداء، المختصر في أخبار، ج3، ص182. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج1، ص460.

[7] السرحان، خضر، نظام السلطنة، ص292.

اجتمع قادة المماليك البحرية من أجل اغتيال السلطان تورانشاه، وقيل إنهم أربعة [1] وهم: ركن الدين بيبرس الذي أصبح سلطاناً فيا بعد، وفارس الدين أقطاي [2]، وسيف الدين قلاوون، وعز الدين أيبك التركماني[3]، وقيل أن أول من بادر وضربه بالسيف هو ركن الدين بيبرس[4]، وكان ذلك ببلدة فارسكور [5] حيثُ أقيم لهُ برج من خشب من أجل الاحتفال به؛ نتيجة الانتصار على الصليبيين[6]، حيث دخل قادة المماليك البحرية على خيمة السلطان تورانشاه، وضربه ركن الدين بيبرس بالسيف وتصدى انشاه للضربة بيده فتقطعت أصابعهُ، وهرب إلى البرج الخشبي وهم يرمونهُ بالنّشاب، ثم أشعلوا النار بالبرج الخشبي، فرمي نفسه بمياه النيل، وهو يستنجد ويستغيث، ويقول" يا مسلمين ما فيكم من يصطعني ويجيرني"[7] دون أن يغيثهُ أحد من الجنود، ما يدلل على سيطرة المماليك البحرية على زمام الأمور[8] وقد تفرق مماليكه وجماعتهُ وتشتت في البلاد[9] وبذلك مات آخِر سلاطين الأيوبيين بمصر قتيلاً حريقاً غريقاً[10].

لم يجرؤ أحد من حاشيته أن يدفنه[11]؛ خوفاً من المماليك البحرية، بقي كذلك مدة ثلاثة أيام حتى شفع لهُ رسول الخليفة العباسي، عندئذ سُمِح بدفنه [12]، وتورد المصادر تاريخ قتله في

---

(1) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج6، ص372. العبادي، أحمد، قيام دولة، ص112.

(2) ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص417. العبادي، أحمد، قيام دولة، ص112.

(3) ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص417.

(4) ابن أيبك، كنز الدرر، ج7، ص383. أبو الفداء، المختصر في أخبار، ج3، ص181. العمري، مسالك الأبصار، ج27، ص342. ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص417. العبادي، أحمد، قيام دولة، ص112. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص33.

(5) فارسكور: قرية مصرية تقع على الجانب الغربي لنهر النيل، في الجنوب الغربي لمدينة دمياط ولا تبعد عنها كثيرا، ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج4، ص258.

(6) ابن أيبك، كنز الدرر، ج7، ص383. أبو الفداء، المختصر في أخبار، ج3، ص181. المقريزي، المواعظ والاعتبار، ج1، ص412.

(7) ابن أيبك، كنز الدرر، ج7، ص383.المقريزي، السلوك لمعرفة، ج1، ص458.

(8) العبادي، أحمد، قيام دولة، ص113.

(9) المقريزي، السلوك لمعرفة، ج1، ص458.

(10) ابن أيبك، كنز الدرر، ج7، ص382، ص383. أبو الفداء، المختصر في أخبار، ج3، ص181. العمري، مسالك الأبصار، ج27، ص342. ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص417. المقريزي، المواعظ والاعتبار، ج1، ص411. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج6، ص371. العبادي، أحمد، قيام دولة، ص112، التاريخ الأيوبي والمملوكي، ص 99. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص33، ص34.

(11) أبو الفداء، المختصر في أخبار، ج3، ص181. ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص417. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج1، ص458. العبادي، أحمد، قيام دولة، ص113. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص33.

(12) المقريزي، السلوك لمعرفة، ج1، ص458. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص34.

(28 محرم سنة 648 هـ/3 أيار سنة 1250 م) [1]، وأنه بقي في الحكم مدة إحدى وسبعين يوما فقط [2]، وقيل شهرين وأياماً [3].

اجتمع أمراء المماليك البحرية وأعيان الدولة وأهل المشورة بالدهليز السلطاني بعد قتل السلطان تورانشاه[4] واتفقوا على أن يتولى شؤون السلطنة شجرة الدر، وأن يتولى أتابك العسكر عز الدين أيبك التركماني، وأخذ اليمين والعهد من أمراء المماليك، وخطب لها على المنابر، وضُرِبت السكة(النقود) باسمها، وكتب عليها المستعصمة الصالحية ملكة المسلمين، والدة الملك المنصور خليل[5]، رغم ذلك لم تلبس الخلع السلطاني المقدم من الخليفة العباسي؛ لأنه لم يُقدّم لها[6]، ما يدلل على رفض الخليفة العباسي لفكرة تولي إمرأة لشؤون المسلمين، لأن الشرع الإسلامي لا يُجيز للمرأة تولي الإمامة العامة مهما استوفت من شروط الإمامة والسلطنة [7].

وتورد المصادر التاريخية موقف الخليفة العباسي المستعصم بالله [8] (639—656 هـ/1242—1258 م) من تولي شجرة الدر منصب السلطنة بمصر[9]، حيث ورد كتاب الخليفة وهو ينكر على الأمراء بمصر هذا الموقف، وفيه " إن كانت الرجال قد عُدمت عندكم فأعلِمونا حتى نُسيّر إليكم رجلاً "[10].

---

[1] ابن أيبك، كنز الدرر، ج7، ص383.أبو الفداء، المختصر في أخبار، ج3، ص181. ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص417. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج1، ص458. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص33.

[2] المقريزي، السلوك لمعرفة، ج1، ص458.

[3] أبو الفداء، المختصر في أخبار، ج3، ص181، ص182.

[4] أبو الفداء، المختصر في أخبار، ج3، ص182. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج1، ص459.

[5] ابن أيبك، كنز الدرر، ج7، ص383. أبو الفداء، المختصر في أخبار، ج3، ص182. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج1، ص459. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج6، ص373.

[6] ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج6، ص373.

[7] الغزالي، فضائح الباطنية، ص180.

[8] المستعصم بالله العباسي: أبو أحمد، عبد الله بن المستنصر بالله بن الظاهر بالله، ولد سنة (609 هـ / 1211 م)، أخر الخلفاء العباسيين ببغداد، قتل على يد التتار سنة (656 هـ / 1258 م)، الذهبي، سير اعلام، ج23، ص174، ص175.

[9] المقريزي، السلوك لمعرفة، ج1، ص463.

[10] المقريزي، السلوك لمعرفة، ج1، ص464. العبادي، أحمد، قيام دولة، ص123.

يُلحظ أن شجرة الدر وصلت إلى السلطنة؛ نتيجة ظروف محددة، ولم يكن مخططا لهـا من قبل أحد حتى المماليك البحرية أنفسهم، والدليل هو مدى تغير الأحوال والقرارات السياسـية التي اتخذها أمراء المماليك في أعقاب مقتل السلطان تورانشاه، وأن وصولها إلى السلطنة لم يكن نتيجة رغبة شعبية وإجماع، بل إنها تخالف الشريعة الإسلامية، وعادات وتقاليد المجتمع الإسلامي.

اختلفت المصادر التاريخية في قضية انقضاء الحكم الأيوبي من مصر، وبداية حكم المماليك، فنجد فريق من المؤرخين يعتبر شجرة الدر آخر سلاطين الأيوبيين بمصر[1]، كونها زوجة السلطان الصالح نجم الدين أيوب، لذلك عدوها آخر سلاطينهم [2]، أما الفريق الثاني فقد اعتبرها أول سلاطين المماليك البحرية[3]، لأنها لا تُعد من البيت الأيوبي، بل هي مملوكة وجارية تزوجها السلطان الصالح نجم الدين أيوب فقط، وهذا لا يجعلها من نَسِب الأيوبيين، والفريق الثالث يرى أن آخر سلاطين الأيوبيين هو السلطان الأشرف موسى الأيوبي صاحب العشر سنوات، الذي نُصّب مع السلطان عز الدين أيبك التركماني، ثم عُزِل عن الحكم [4]، والواضح أن الحكم الأيوبي انتهى بقتل السلطان تورانشاه، وبذلك بدأ عصر جديد لدولة ستستمر من سنة (648 هـ/1250 م) إلى سنة(922 هـ/1516 م).

---

[1] ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج6، ص373.

[2] ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج6، ص373. ابن إياس، بدائع الزهور، مج1، ج1، ص288.طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص36.

[3] المقريزي، السلوك لمعرفة، ج7، 464. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص36.

[4] أبو الفداء، المختصر في أخبار، ج3، ص183. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص36.

الفصل الثالث

تطور مفهوم السلطنة عند المماليك البحرية

نشأة مؤسسة السلطنة وتطورها في عصر المماليك البحرية (648ــ784هــ/1250ــ1382م)

تحمل كلمة سلطان معانٍ كثيرة في اللغة العربية[1]، وقد ورد لفظ السلطان في القــرآن بآيات متعددة وهي تحمل معنى الحُجّة والبرهان[2]، والمعنى المُراد تاريخياً هو القدرة على المُلك والحكم[3]، وتم استخدام هذا المصطلح بمعناه المجرد دون إطلاقــه علــى أي شــخص، فكــان استخدامه في البدايات الأولى عند المسلمين للوزراء والولاة والقضاة والشخصيات المهمــة دون الدلالة على منصب سياسي، وإنما لصفة الوقار والتبجيل[4]، وقد استعمله الفقهاء لقباً للحكام[5].

ويبدو أن الخليفة هارون الرشيد (170ــ193 هــ/786ــ809 م)، أول من أطلق اللقب على وزيره[6] جعفر بن يحيى البرمكي[7] (ت 187 هــ/803 م)، ولم يلقّب به أحد، حتى جــاء بنو بويه (334ــ447 هــ/946ــ1056 م) فلقّب ملوكهم بلقب سلطان، إضافة إلــى الألقــاب الخاصة التي كان يضفيها الخليفة عليهم[8].

ثم تلقب السلاجقة سنة (447 هــ/1056 م) بالسلطان[9]، وهذا يعني أن لقب سلطان كان مجرد لقب فخري انقطع استخدامهُ حتى القرن (الرابع الهجري/العاشر المــيلادي) [10]، وهــذا الانقطاع دليل على أن هذا اللقب غير رسمي.

---

[1] ابن دريد، جمهرة اللغة، ج2، ص836. القلقشندي، صبح الأعشى، ج5، ص421. الباشا، حسن، الألقاب الإســلامية، ص323. بركات، مصطفى، الألقاب والوظائف، ص33.

[2] الباشا، حسن، الألقاب الإسلامية، ص323. عبد الله، زكي، مؤسسة الخلافة، ص32.

[3] الفراهيدي، كتاب العين، ج7، ص213. العسكري، الفروق اللغويــة، ص188. القلقشــندي، صــبح الأعشــى، ج5، ص421. الباشا، حسن، الألقاب الإسلامية، ص323.

[4] لويس، برنارد، لغة الإسلام، ص87.

[5] القلقشندي، صبح الأعشى، ج5، ص421.

[6] القلقشندي، صبح الأعشى، ج9، ص423. الباشا، حسن، الألقاب الإسلامية، ص323.

[7] جعفر البرمكي: أبو الفضل، جعفر بن يحيى بن خالد بن برمك، ولد سنة (150 هــ / 767 م) ببغداد، تولى الــوزارة لهارون الرشيد، فشاركه في الأموال والجاه، تميز بالبلاغة والفصاحة، وأخذ الفقه عن القاضي أبي يوسف، وساءت العلاقة بين الخليفة هارون الرشيد وجعفر البرمكي، فقد أساء التصرف في الأموال مما جعل الخليفة ينكبهُ هو وأهلهُ، فأصــبحوا عبرة في التاريخ، مات جعفر سنة (187 هــ / 803 م)، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج7، ص152. الــذهبي، ســير اعلام، ج9، ص52ــص71.

[8] القلقشندي، صبح الأعشى، ج5، ص420. الباشا، حسن، الألقاب الإسلامية، ص 323.

[9] القلقشندي، صبح الأعشى، ج5، ص420.

[10] الباشا، حسن، الألقاب الإسلامية، ص323. لويس، برنارد، لغة الإسلام، ص87، ص88.

وسياسياً نلحظ أن البويهيين حملوا هذا اللقب للدلالة على صفات التبجيل والعظمة لا من باب المسمى السياسي، فيقول برنارد لويس أنه لم يُعثر على نقود تحمل هذا اللقب[1].

ويعد العصر السلجوقي حداً فاصلاً لاستخدام اللقب ففيه تبلور مصطلح " السلطان " وانتقل من المعنى المجرد إلى لقب سياسي يُطلق على الحاكم[2]، وتحول لقب سلطان في نهايات القرن (الرابع الهجري/ العاشر الميلادي)، وبدايات القرن (الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي) ليُطلَق على الحكام والولاة المستقلين عن الخلافة، ويظهر ذلك من خلال نقش ألقابهم على العملة تمييزاً لهم عن الولاة الآخرين[3].

كما ظهر هذا اللقب في القرن (الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي) عند الغزنويين[4]، الذين عاصروا بني بويه [5]، ويورِد ابن خلدون أن محمود بن سبكتكين[6] الغزنوي[7]، أول أمراء الغزنويين الذي اتخذ لقب سلطاناً إذ لُقّب بالسلطان الأعظم[8]، إذ نقش

---

(1) لويس، برنارد، لغة الإسلام، ص88.

(2) الباشا، حسن، الألقاب الإسلامية، ص325. الجالودي، عليان، تطور مفهوم، ص211.

(3) الباشا، حسن، الألقاب الإسلامية، ص323. لويس، برنارد، لغة الإسلام، ص88.

(4) الغزنويون: ينتمون إلى الأتراك، وقد أسسوا دولتهم فيما وراء النهر وشمال الهند وخراسان وشرق ووسط وجنوب بلاد فارس،استمر حكمهم في الفترة (349ـ581 هـ / 961ـ1186 م)، واتخذوا من غزنة عاصمة لهم، (تقع اليوم في أفغانستان)، وكان لهم دور كبير في نشر الإسلام وبالذات المذهب السني في الهند، وقد انتهى حكمهم على يد الغوريين، بول، استانلي، تاريخ الخلفاء، ص160.

(5) ابن خلدون، تاريخ، ج4، ص478. الباشا، حسن، الألقاب الإسلامية، ص324. بركات، مصطفى، الألقاب والوظائف، ص34. السرحان، خضر، نظام السلطنة، ص138.

(6) محمود بن سبكتكين: أبو القاسم، محمود بن سبكتكين التركي الأصل، ولد في سنة (361 هـ / 971 م)، يعتبر من أعظم سلاطين الغزنويين فقد سيطر على خراسان وشمال الهند، وخلع عليه الخليفة العباسي القادر بالله لقب سلطان، وكان عصره عصر العلماء مثل: ابن سينا والبيروني وغيرهم، توفي سنة (420 هـ / 1030 م)، ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج5، ص175ـص182. الذهبي، سير اعلام، ج17، 483ـص495.

(7) ابن خلدون، تاريخ،ج4، ص478. الباشا، حسن، الألقاب الإسلامية، ص324. الناطور، حسام، السلطنة ونيابة، ص16.

(8) الباشا، حسن، الألقاب الإسلامية، ص324. الناطور، حسام، السلطنة ونيابة، ص16.

بمدينة غزنة[1] على نصب تذكاري سنـــة (421 هــ/1030 م)، ويبدو أنهُ أقدم نقش أثري يرد فيه لقب سلطان[2].

ويُعتقدُ أن لقب السلطان انتقل من الغزنويين إلى السلاجقة، الذين وجدوا أن اللقب يتفـــق مع نظمهم وفكرتهم في السيطرة على الحكم والسلطة، ويتوافق ذلك مع تقاليدهم القَبَلية[3].

وتحول لقب السلطان في العصر السلجوقي ليُطلق على الحاكم الذي يمارس سلطته على السكان في الجوانب الدنيوية [4](كالواجبات السياسية والعسكرية)[5]، إلى جانب الخليفـــة الـــذي يمارس الجوانب الدينية[6].

وهذا ما ذهب إليه الماوردي " صاحب نظرية الاستيلاء " فيورد في كتابـــه " الأحكـــام السلطانية والولايات الدينية "قوله: "وأما إمارة الاستيلاء التي تنعقد عن اضطرار فهي أن يستولي الأمير بالقوة على بلاد يقلدهُ الخليفة إمارتها، ويفوِّض إليه تدبيرها وسياستها، فيكـــون الأميـــر باستيلائه مستبداً بالسياسة والتدبير، والخليفة بإذنه منفذاً لأحكام الدين"[7].

ويُلحظ في هذا العصر ظهور مؤسستين سياسيتين هما: الخلافة والسلطنة، وتتمـــايزان نظرياً وعملياً في آنٍ واحد، لكن مؤسسة السلطنة لم تصل إلى مرتبة مؤسسة الخلافةً في التجذر والوضوح، لأنهُ لاحقاً تم إطلاق لقب سلطان على حكام كُثُر في العالم الإسلامي[8]، وربما يعود هذا التمايز إلى نظرة الناس إلى الخلافة وتطلعهم إليها، وتمسكهم بها أكثر من السلطنة، إضـــافة إلى عدم تقبلهم وجود خلافتين معاً.

---

[1] غزنة: مدينة تقع جنوب خراسان، ويطلق عليها العرب جزنه، وهي مدينة عظيمة واسعة، تتميز بجوهـــا البـــارد، ولا يوجد بها بساتين، وهي الحد الفاصل بين خراسان بلاد الهند، (تقع اليوم في أفغانستان)، وقد أتخذها الغزنويـــون عاصـــمة لهم، الإصطخري، المسالك والممالك، ص156.ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج4، ص201.

[2] الباشا، حسن، الألقاب الإسلامية، ص324.

[3] بركات، مصطفى، الألقاب والوظائف، ص34.

[4] الجالودي، عليان، تطور مفهوم، ص210، ص211.

[5] لويس، برنارد، لغة الإسلام، ص88.

[6] الجالودي، عليان، تطور مفهوم، ص211.

[7] الماوردي، الأحكام السلطانية، ص66. الناطور، حسام، السلطنة ونيابة، ص16، ص17.

[8] لويس، برنارد، لغة الإسلام، ص89.

ولكن ظهور السلطنة كمؤسسة حقيقية والتي توازي مؤسسة الخلافة من حيث الأهمية والدور الذي تلعبه لم يكن إلا في عصر المماليك[1]، لأنه في هذا الوقت تم القضاء على مؤسسة الخلافة العباسية في بغداد على يد المغول سنة (656 هـ/1258 م)، ويبدو أن الطريق مهدّت لتأخذ مؤسسة السلطنة الشرعية الكاملة والقوة المعنوية والعملية من مؤسسة الخلافة البائدة رغم محاولات بعض سلاطين المماليك[2] التمسك بها اسمياً كما حصل مع السلطان الظاهر بيبرس سنة (659 هـ/1260م)[3]، وبعد ضعف السلاجقة وظهور الأُسر المستقلة التي اتخذت من الأتابكيات[4] مسمىً سياسياً لها انتقل مصطلح السلطان ليُستخدم عند الزنكيين والأيوبيين فيما بعد[5]، فقد تأثر الزنكيون الذين نشأوا في كَنَف السلاجقة[6] بنُظُمهم وإدارتهم، ومنها الألقاب، فقد أُطلِق على عماد الدين زنكي (521ـ541 هـ/1127ـ1146 م) لقب السلطان؛ فوجد نصّاً خاصا سنة (533 هـ/1137 م) بإنشاء مدرسة السادات في دمشق وُصِف به عماد الدين زنكي بأنهُ سلطان[7]، بينما ذهب بعض الباحثين إلى أن الزنكيين رغم استقلالهم عن السلاجقة إلا أنهم لم يتلقبوا بلقب بالسلطان[8]، لكن دون إيراد دليل على ذلك.

وكذلك فعل الأيوبيون (567ـ648هـ/1171ـ1250م) الذين نشأوا في كنف السلطنة الزنكية، فقد تأثروا أيضا بتقاليد السلطنة السلجوقية[9]، وتبلور لقب السلطان في العصر الأيوبي،

---

(1) لويس، برنارد، لغة الإسلام، ص83. الجالودي، عليان، تطور مفهوم، ص211.

(2) عبد الله، زكي، مؤسسة الخلافة، ص41.

(3) السرحان، خضر، نظام السلطنة، ص140. عبد الله، زكي، مؤسسة الخلافة، ص46.

(4) الأتابكيات: مفردها أتابك وهي كلمة تركية قديمة " Atabek " تتكون من مقطعين الأول " أتا أو آطا " وتعني "الأب أو الرجل المحترم" ذو الخبرة، والثانية " بك أو بيه" وتعني "الأمير"، فتصبح مربي الأمير، أما في المعنى الاصطلاحي فتعني قادة الجيش السلجوقي، وعندما أحس قادة الجيش السلجوقي بضعف قادتهم، استقلوا بمناطق خاصة بهم، وأول من استقل هو الأتابك " طغتكين " أتابك السلطان دقماق تتش، بدمشق، وتبعهُ الأتابك عماد الدين زنكي باستقلاله بالموصل وحلب، وغيرهم، القلقشندي، صبح الأعشى، ج6، ص4، 35. بول، استانلي، تاريخ الخلفاء، ص181، ص182. عبد الحافظ، عبد الله، معجم أسماء، ص128.

(5) لويس، برنارد، لغة الإسلام، ص89. علقم، أسامه، تطور السلطنة، ص35.

(6) ابن واصل، مفرج الكروب، ج1، ص11.

(7) الباشا، حسن، الألقاب الإسلامية، ص325.

(8) علقم، أسامه، تطور السلطنة، ص35.

(9) الباشا، حسن، الألقاب الإسلامية، ص325، ص326. الناطور، حسام، السلطنة ونيابة، ص17. السرحان، خضر، نظام السلطنة، ص141.

فقد لُقّب أسد الدين شيركوه بلقب سلطان الجيوش أثناء حملته على مصـــر، وعنـــدما اســـتطاع صلاح الدين الأيوبي سنة (567ــ589 هــ/1174ــ1193 م) توحيــد مصــر وبــلاد الشــام والعراق، اتخذ لنفسه لقب السلطان[1]، ويبدو أن صلاح الدين وخلفائه من بعــده تــأثروا بــنُظُم الفاطميين[2].

وبشكل عام فإن لقب السلطان الذي اتخذه بعض قادة الأيوبيين كــان مرتبطــاً بتــوليهم شؤون مصر[3]، دون المناطق الشرقية التي سيطر عليها الأيوبيين، وقد اتبــع صــلاح الــدين الأيوبي والأيوبيين فيما بعد النظام العائلي في توزيع الولايات والممتلكات فكان يُطلق على حاكم كل ولاية اسم الملك[4]، لأن لقب ملك يعبّر عن مرتبة أدنى من مرتبة السلطان، فالملــك عنــد الأيوبيين يكون مسؤولاً عن ولاية واحدة فقط، أما السلطان فيتبع لهُ أكثر من ولاية ومملكة[5].

واستمر الأيوبيون على هذا النهج من نظام الحكم الذي وَضَع أسســهُ صــلاح الــدين الأيوبي، وهي أن يحكم أفراد العائلة المناطق المختلفة، تحت نظر السلطان الأيوبي[6]، في الديار المصرية [7].

كذلك سارت المماليك البحرية على نظام الحكم والسلطنة المتبع عند الأيوبيين، فكانــت إمارة استيلاء حتى جاء السلطان الظاهر بيبرس وأعاد إحياء الخلافة العباسية بمصر، فأصبحت إمارة تفويض بدل الاستيلاء من خلال التفويض العام الذي يمنحهُ الخليفــة العباســي للســلطان المملوكي لإدارة كل الأمور العامة في البلاد، دون أي استثناء[8].

---

[1] السرحان، خضر، نظام السلطنة، ص141، ص142.

[2] القلقشندي، صبح الأعشى، ج9، ص427، ج10، ص4.الناطور، حسام، السلطنة ونيابة، ص16.

[3] السرحان، خضر، نظام السلطنة، ص142.

[4] عاشور، سعيد، الأيوبيين والمماليك، ص77.

[5] القلقشندي، صبح الأعشى، ج9، ص418. الباشا، حسن، الألقاب الإســلامية، ص323، ص324.النــاطور، حســام، السلطنة ونيابة، ص16.

[6] علقم، أسامه، تطور السلطنة، ص36.

[7] السرحان، خضر، نظام السلطنة، ص142.

[8] القلقشندي، صبح الأعشى، ج9، ص424. علقم، أسامه، تطور السلطنة، ص37.

مرحلة تأسيس سلطنة المماليك البحرية (648ـ658هـ/1250ـ1260م)

تصفُ المصادر التاريخية الوضع الذي مرت به مصر بعد قتل المماليك البحرية للسلطان تورانشاه[1] (648 هـ/1250 م)[2]، بحالة عدم الاستقرار؛ نتيجة خلو منصب السلطنة، ثم تولي المنصب امرأة وهي شجرة الدر أولاً[3]،والأمر الثاني عدم قبول الأمراء الأيوبيين التعدي على حقهم الشرعي خاصة بعد قتل سلطانهم تورانشاه وتولى " مماليكهم " السلطنة[4].

لذا تجمّع الأمراء الأيوبيون من أجل استعادة عرش السلطنة في مصر[5]، وكان على رأسهم الملك الناصر صلاح الدين يوسف[6] (634ـ659هـ/1236ـ1261م) صاحب دمشق وحلب[7]، وكان يريد الاستيلاء على السلطنة بمصر[8]، فتقدمت الجيوش الأيوبية نحو مصر،

---

(1) تورانشاه: كلمة تركية قديمة " Turansah" وتعني "ملك التركستان"، أخر سلاطين الأيوبيين في مصر، قتل على يد المماليك البحرية سنة (648 هـ / 1250 م)، ولم يستمر بالسلطنة إلا مدة شهور معدودة، ولم يشفع لهُ قتاله للصليبيين والتصدي للملك لويس التاسع، الصفدي، الوافي بالوفيات، ج15، ص234. عبد الحافظ، عبد الله، معجم أسماء، ص84.

(2) الحسن الصفدي، نزهة المالك، ص145. ابن أيبك، كنز الدرر، ج8، ص12. ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص418. القلقشندي، صبح الأعشى، ج1، ص506.المقريزي، السلوك لمعرفة، ج1، ص463. حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص40، مصر في العصور، ص159، ص160.العبادي، أحمد، قيام دولة، ص123. سليم، محمود، موسوعة عصر، ج1، ص22.

(3) المنصوري، التحفة المملوكية، ص26.ابن أيبك، كنز الدرر، ج8، ص12. ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص418. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج1، ص463. حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص40. العبادي، أحمد، قيام، ص120، ص123. الناطور، حسام، السلطنة ونيابة، ص20.

(4) العبادي، أحمد، قيام دولة، ص117.

(5) الحسن الصفدي، نزهة المالك، ص145. المنصوري، التحفة المملوكية، ص27. ابن أيبك، كنز الدرر، ج8، ص16ـص 20. النويري، نهاية الأرب، ج29، ص364، ص377. ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص418، ص419. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج1، ص463. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج7، ص6. العبادي، أحمد، قيام دولة، ص124. حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص42.

(6) الملكُ الناصر صلاح الدين: يوسف الناصر بن محمد العزيز بن الظاهر غازي بن الناصر صلاح الدين يوسف بن أيوب، ولد في حلب سنة (627 هـ / 1230 م)، تولى المُلك بعد وفاة والده، يعد أخر ملوك الأيوبيين، تزعم جبهة الأيوبيين المطالبين باستعادة السلطنة في مصر من المماليك البحرية، مات سنة (659 هـ / 1261 م)، الصفدي، الوافي بالوفيات، ج12، ص161. الذهبي، سير اعلام، ج17، ص213.

(7) المنصوري، التحفة المملوكية، ص27. ابن أيبك، كنز الدرر، ج8، ص16. ابن خلدون، تاريخ، ج5، 418، ص419. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج1، ص463. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج7، ص6. حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص42، ص43. العبادي، أحمد، قيام دولة، ص124.

(8) المنصوري، التحفة المملوكية، ص27.

وفي هذه الأثناء قررت المماليك البحرية الخروج من مشكلة حكم امرأة لهم[1] فتم الزواج بـــين شجرة الدرّ و المملوك أتابك الجـيش عــز الــدين أيبــك التركمــاني[2] (648ــــ655هــــ/ 1250ــ1257م)، وبذلك تراجعت شجرة الدرّ عن قيادة السـلطنة لصـالح زوجهـا السـلطان الجديد[3].

السلطان عز الدين أيبك(648ــ655 هــ/1250ــ1257م)

اختلف الباحثون في سبب اختيار الأمير عز الدين أيبك لمنصب السلطنة مع أنــهُ لــيس أكبر المماليك سناً وليس أكثرهم قوة وقدرة[4]، فذهب بعضهم إلى أن المماليك أرادوا من ذلك أنهُ متى أرادوا خلع هذا السلطان كان ذلك لأنهُ ليس أقواهم[5]، ويمكن اعتبار هذا الاختيار من أهــم الإشكاليات التي واجهت نظام الحكم وولاية العهد طوال فترة دولة المماليك البحرية، ويُلحظ أن المماليك لم يكن ينقصهم الدهاء والخبرة الإدارية والسياسية، فأول خطوة قاموا بهــا لمواجهــة الأيوبيين هو تنحية شجرة الدرّ عن السلطنة، ورغم أن هذه الخطوة لاقت ارتياحاً داخل مصر إلا أنها لم تغيّر من موقف الأمراء الأيوبيين.

ولما رأى المماليك أن هذا الأجراء غير كافٍ اجتمع أمراء المماليك البحرية فوجدوا أنهُ لا بد من وضع شخص من "بني أيوب" حتى يجمع الكلمة وتكون لهُ الطاعة[6] وهذا ما ذكرهُ ابن أيبك (ت 732 هــ/1331 م) بقوله "لا يستقيم لنا الأمر إلا أن نُملك أحداً من بنى أيوب"[7] فــتم

---

[1] ابن أيبك، كنز الدرر، ج8، ص13.

[2] أيبك: كلمة تركية قديمة (Aybek)، وتعني "أمير قمر أو قمر قوي"، أول سلاطين المماليك البحرية في مصـــر، عبــد الحافظ، عبد الله، معجم أسماء، ص68.

[3] المنصوري، التحفة المملوكية، ص26. ابن أيبك، كنز الدرر، ج8، ص13. النويري، نهايـــة الأرب، ج29، ص363. العمري، مسالك الأبصار، ج27، ص343، ص344. ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص420. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج1، 463. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج7، ص4.

[4] العبادي، أحمد، قيام دولة، ص124.

[5] ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج7، ص4. حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص40.

[6] المنصوري، التحفة المملوكية، ص28.ابن أيبك، كنز الدرر، ج8، ص13. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج1، ص464. حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص40.

[7] ابن أيبك، كنز الدرر، ج8، ص13.

اختيار صبي من بني أيوب[1] يبلغ ست سنوات[2]، وقيل عشر سنوات[3]، وهو الأشرف موسى بن الملك المسعود[4] (648ــ651 هــ/1250ــ1253 م)[5]، على أن يكون عز الــدين أيبــك مدبراً لشؤون السلطنة[6]، وكانت المراسيم تخرج باسم السلطان الأشرف والملك المعز أيبك[7].

ويُلحظ أن هذا السلطان كانت سلطته اسمية[8]، وهنا تظهر مرةً أُخرى براعة الأمــراء المماليك البحرية ودهائهم أنهم في نفس اليوم الذي تولى فيه السلطان الأيوبي " السلطان الأشرف " نادوا بأن البلاد للخليفة المستعصم بالله العباسي (640ــ656 هــ/1242ــ1258 م) وأن عز الدين أيبك نائباً عنهُ[9] من أجل اكتساب الشرعية من الخلافة العباسية؛ ولكي يقطعوا الطريــق على الأمراء الأيوبيين المطالِبين بشرعية السلطنة الأيوبية وحقهم بذلك، ويلحظ أيضا أن شرعية الحكم " السلطنة أو المُلك " حتى ذلك الوقت كانت تُكتسب من الخلافــة العباســية، بمعنــى أن النزاعات بين الأسر الحاكمة كانت تُحل من قِبل الخلافة العباسية، مع العِلم أن هذا الحكم قــائم على الاستيلاء والقوة.

---

[1] المنصوري، التحفة المملوكية، ص28.ابن أيبك، كنز الدرر، ج8، ص13. النــويري، نهايــة الأرب، ج29، ص364. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج1، ص464.

[2] النويري، نهاية الأرب، ج29، ص364.المقريزي، السلوك لمعرفة، ج1، ص464. العبــادي، أحمــد، قيــام دولــة، ص125.

[3] المنصوري، التحفة المملوكية، ص28.ابن أيبك، كنز الدرر، ج8، ص13.ابن تغري بردي، النجــوم الزاهــرة، ج7، ص5.

[4] الملكُ الأشرف: موسى بن يوسف (الملك المسعود) بن الكامل بن العادل الأيوبي، يعتبره البعض أخر سلاطين الأيوبيين بمصر، وقد وضع في السلطنة الأيوبية سنة (648 هــ / 1250 م)، وكان لهُ من الحكم الاسم فقط، وتم عزلهُ مــن قبــل الأمير عز الدين أيبك سنة (651 هــ / 1253 م)، الصفدي، الوافي بالوفيات، ج12، ص122.

[5] المنصوري، التحفة المملوكية، ص28.ابن أيبك، كنز الدرر، ج8، ص13. النويري، نهاية الأرب، ج29، ص364. ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص418. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج1، ص464. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج7، ص5. حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص40. العبادي، أحمد، قيام دولة، ص125. علقم، أسامة، تطور السلطنة، ص63.

[6] ابن أيبك، كنز الدرر، ج8، ص14. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج1، 464. العبادي، أحمد، قيام دولة، ص125.

[7] المنصوري، التحفة المملوكية، ص28.ابن أيبك، كنز الدرر، ج8، ص14. النــويري، نهايــة الأرب، ج29، ص419. العبادي، أحمد، قيام دولة، ص125.

[8] المقريزي، السلوك لمعرفة، ج1، ص464.

[9] المقريزي، السلوك لمعرفة، ج1، ص464. العبادي، أحمد، قيام دولة، ص125. علقم، أسامة، تطور السلطنة، ص63.

ورغم ذلك لم تُفد هذه الخطوة المماليك، فقد أصّر الأمراء الأيوبيون على استعادة عرش السلطنة منهم[1]، وما هي إلا فترة قليلة[2] حتى أقدم الملك المُعز أيبك والأمراء المماليــك علــى عزل السلطان الأيوبي[3] سنة (651 هــ/1253م)[4].

وتُجمع المصادر التاريخية على وقوع الصــدام بــين الأمــراء الأيــوبيين والمماليــك البحرية[5]، وكان نتيجة هذه المعركة التي وقعت قرب العباسية[6] بمصــر هزيمــة الأيــوبيين وانتصار المماليك البحرية عليهم[7]، وبذلك استطاع المماليك تثبيت أُسس الدولة الفتية الحديثة من خلال هزيمة الأمراء الأيوبيين، وكان سبب هزيمتهم هو ميل المماليك الأتــراك "فــي الجــيش الأيوبي" للمماليك؛ الأمر الذي نتج عنهُ انتصاراً لصالح المماليك البحرية على الأيوبيين[8].

ولحسم النزاع بين المماليك والأيوبيين أرسل الخليفة العباسي المستعصم بالله سنة (651 هــ/1253م) مبعوثه الخاص الشيخ نجم الدين البادرائي[9] (ت 655 هــ/1257 م)، ليصلح بين

(1) المنصوري، التحفة المملوكية، ص28.

(2) المنصوري، التحفة المملوكية، ص33.

(3) المنصوري، التحفة المملوكية، ص33.ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج7، ص12. ابــن خلــدون، تــاريخ، ج5، ص420.

(4) المنصوري، التحفة المملوكية، ص33.

(5) الحسن الصفدي، نزهة المالك، ص145.المنصوري، التحفة المملوكية، ص31. ابن أيبك، كنز الــدرر، ج8، ص18. النويري، نهاية الأرب، ج29، 420. العمري، مسالك الأبصار، ج27، ص346، ص347. ابــن خلــدون، تــاريخ، ج5، ص431، ص432. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج1، ص466، ص467. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج7، ص6، ص7. حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص42. العبادي، أحمد، قيام دولة، ص126.

(6) العباسية: بلدة مصرية قديمة تقع على الجهة الشرقية لنهر النيل على الطريق من الشام إلى القاهرة، تتميــز بخصــوبة أراضيها، وكثرة المراكب فيها، المقدسي، أحسن التقاسيم، ص196. ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج3، ص202.

(7) المنصوري، التحفة المملوكية، ص31. ابن أيبك، كنز الــدرر، ج8، ص18. النــويري، نهايــة الأرب، ج29، 420. العمري، مسالك الأبصار، ج27، ص346، ص347. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج1، ص467.

(8) الحسن الصفدي، نزهة المالك، ص145. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج1، ص467. العبــادي، أحمــد، قيــام دولــة، ص126.

(9) البادرائي: أبو محمد، عبد الله بن محمد بن أبي الوفاء بن الحسن بن عبد الله بن عثمان، نجم الدين البادرائي، البغدادي، ولد سنة (594 هــ / 1197 م)، كان صاحب علم وفقه، سكن بغداد ودمشق والقاهرة، وعمل في التدريس على المــذهب الشافعي، وكان مبعوث الخليفة المستعصم بالله العباسي الخاص لحل الإشكالية بين الأيوبيين والمماليك، توفى ســنة (655 هــ / 1257 م)،. الذهبي، سير اعلام، ج23، ص332. الصفدي، الوافي بالوفيات، ج17، ص313

السلطان عز الدين أيبك (648 هـ/655 هـ/1250ـ1257 م) والملك الناصر يوسف (634ـ659 هـ/1236ـ1261 م)، وتم الفصل بين المماليك والأيوبيين من خلال معاهدة قضت بتقاسم الأراضي في مصر والشام بين الطرفين، وتحديد الحدود بينهما، فكانت مصر وساحل فلسطين حتى نابلس وغزة والقدس من نصيب المماليك، وباقي الشام مع الأيوبيين[1]، ويبدو أن هذا الاتفاق لم يدم طويلا إذ وقعت بين الطرفين مواجهات وحروب، مما دفع الخليفة إلى عقد صلح جديد بين الطرفين عام (654 هـ/1256 م)[2].

ويُلحظ أهمية الحصول على الشرعية في الحكم والسلطنة في ذلك الوقت خاصة بوجود مؤسسة الخلافة، فقد أرسل السلطان عز الدين أيبك إلى الخليفة العباسي المستعصم بالله يطلب إليه تشريفهُ بالتقليد والخلع بالألوية والتفويض بالحكم ـأُسوة بملوك مصر من قبل[3] حتى يقطع الطريق على من يقول أن السلطنة حق للبيت الأيوبي، وهو يمثل ما فعلهُ صلاح الدين الأيوبي عندما طلب ذلك التقليد من الخليفة العباسي[4].

ونتيجة عدم وضوح أُسس نظام الحكم الذي أوصل المماليك لحكم مصر من خلال عز الدين أيبك، برزت على الفور إشكالية الصراع بين أصدقاء الأمس وأعداء اليوم، ففي سنة (652 هـ/1254 م) قام السلطان عز الدين أيبك بإعطاء أمر التخلص من الأمير المملوكي فارس الدين أقطاي، فقامت مجموعة من مماليك السلطان وقتلوهُ[5]، ويبدو أن العداوة والغيّرة والتنافس والصراع على الحكم كانت على أشدها، فكان فارس الدين أقطاي لا يحترم السلطان ويحاول أن يستبد بالأمر والحكم دونهُ، وقيل أن السلطان عز الدين أيبك كان لهُ من الحكم والسلطنة الاسم فقط، بينما التدبير في يد فارس الدين أقطاي، لما قدمهُ في مواجهة الصليبيين بمعارك دمياط والمنصورة بالذات، وما قدمهُ ايضا في مواجهة أمراء الأيوبيين والتخلص من خطرهم على دولة

---

[1] المقريزي، السلوك لمعرفة، ج1، ص477.

[2] المنصوري، التحفة المملوكية، ص38. العبادي، أحمد، قيام دولة، ص135.

[3] المقريزي، السلوك لمعرفة، ج1، ص489. حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص43. العبادي، أحمد، قيام دولة، ص136. علقم، أسامة، تطور السلطنة، ص64.

[4] حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص43.

[5] ابن أيبك، كنز الدرر، ج8، ص26.ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص420. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج1، ص483.

المماليك البحرية[1]، وقد زاد خطر أقطاي عندما قام سنة (651 هـ/1253 م) بالاستقلال بمدينة الإسكندرية، واستيلائه على كثير من الأموال فدخلت المماليك البحرية تحت طاعته[2].

بعد مقتل الأمير فارس الدين أقطاي، تشتت المماليك البحرية في الشام ومناطق أخرى[3]، وكان منهم الأمير الظاهر بيبرس، والأمير سيف الدين قلاوون وغيرهم[4] ووقع بين السلطان عز الدين أيبك والمماليك البحرية مناوشات وصراعات دفعت المماليك البحرية للتحالف مع الملك الناصر يوسف الأيوبي خصم السلطان، وكان على رأس المماليك البحرية في ذلك الوقت الظاهر بيبرس[5].

استقر الوضع في السلطنة بعد التخلص من خطر الأمراء الأيوبيين، والأمير فارس الدين أقطاي وأمراء البحرية وتفرُّقهم في البلاد باتجاه بلاد الشام ومناطق أخرى، ففي سنة (655 هـ/1257م) علمت شجرة الدّر زوجة السلطان عز الدين أيبك أنه أرسل ليخطب ابن صاحب الموصل[6] وهو الملك الرحيم بدر الدين لؤلؤ[7] (630ـ657 هـ/1232ـ 1259م)[8]، وقيل

---

[1] ابن أيبك، كنز الدرر، ج8، ص25. النويري، نهاية الأرب، ج29، ص419. ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص420. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج1، ص483.

[2] المنصوري، التحفة المملوكية، ص34. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج1، ص483.

[3] المنصوري، التحفة المملوكية، ص35.ابن أيبك، كنز الدرر، ج8، ص26. النويري، نهاية الأرب، ج29، ص432. العبادي، أحمد، قيام دولة، ص134.

[4] المنصوري، التحفة المملوكية، ص35.ابن أيبك، كنز الدرر، ج8، ص26. العبادي، أحمد، قيام دولة، ص 134، ص135.

[5] المنصوري، التحفة المملوكية، ص37، ص38.

[6] الموصل: مدينة عراقية قديمة تقع في الشمال، سميت الموصل لأنها وصلت بين نهري دجلة والفرات، أو أنها وصلت منطقة الجزيرة الفراتية بالعراق، وهي بوابة العراق إلى أذربيجان وخراسان، يمر بها نهر دجلة، وأرضها واسعة، وجبالها عالية، وتربتها خصبة تشبه تراب الشام، وهوائها عليل، المقدسي، أحسن التقاسيم، ص138. ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج5، ص223ـص225.

[7] بدر الدين لؤلؤ: أبو الفضائل، بدر الدين لؤلؤ الأرمنيّ، "الملك الرحيم"، مملوك السلطان نور الدين أرسلان شاه، لا يعرف سنة ولادته، ولكنهُ كان أتابكاً على أولاد السلطان أرسلان شاه، وضع أولاده في السلطنة على الموصل اسمياً فقط، ثم تسلطن سنة (630 هـ / 1232 م)، وكانت لهُ علاقة قوية مع هولاكو وعاد من عنده بحكم الموصل، ولكن التتار غدروا به وببلاده، بعد وفاته سنة (657 هـ / 1259 م)، الذهبي، سير اعلام، ج23، ص356ـص357.

[8] المنصوري، التحفة المملوكية، ص39. ابن أيبك، كنز الدرر، ج8، ص31. النويري، نهاية الأرب، ج29، ص456. العمري، مسالك الأبصار، ج27، ص363. ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص434. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج1، ص493.

أنّه أراد خطبة ابنة صاحب حماة [1] الملك المنصور بــن المظفــر الأيــوبي[2] (642ــــ683 هــ/1244ــ1284م)[3]، لذا تتهم المصادر التاريخية شجرة الدّر بأنها من قامت بتــدبير قتــل زوجها الثاني السلطان عز الدين أيبك وذلك بمساعدة بعض الخدم والمماليك البحرية[4]، وكــان مقتلهُ في سنة (655 هــ/1257 م)[5]، وقيل أن شجرة الدّر شاركت بيدها قتل زوجها الســلطان بضربه بالقبقاب على رأسه[6]، يُستبعد مثل هذه العملية من القتل، إذ ليس من مصــلحة شــجرة الدّر أن تتسبب بمزيد من العداء والكراهية، وربما أن شجرة الــدّر أرســلت بعــض الأمــراء المقربيين منها أو أغراء بعض أمراء السلطان عز الدين أيبك لاغتياله والتخلص منه، ثم أن مثل هذه الروايات في بعض المصادر التاريخية المتوافرة ربما كانت من باب الســخرية والــتهكم، وهكذا انتهت حياة أول سلاطين المماليك البحرية بالقتل، ليكون بذلك ضحية الصراع بين أمراء المماليك البحرية أنفسهم.

السلطان نور الدين علي(655ــ657 هــ/1257ــ1259م)

بعد ذلك اتفق أمراء المماليك على تولية ابن السلطان عز الدين أيبك وهو نــور الــدين علي، وأُطلِق عليه السلطان المنصور علي بــن الســلطان عــز الــدين أيبــك (655ــــ657

---

[1] حماة: مدينة شامية قديمة (سوريا اليوم)، تتميز بكثرة خيراتها، وتربتها الخصبة ومزروعاتها، يمر بها نهر العاصــي، بها الكثير من النواعير التي تسقي البساتين، وفي جنوبها الغربي تقع مدينة حمص، وتقع حلــب إلــى شــمالها الشــرقي، المقدسي، أحسن التقاسيم، ص190. ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج2، ص300.

[2] الملك المنصور الأيوبي: محمد بن المظفر تقي الدين عمر بن شاهنشاه بن أيوب، تولى مُلك حمــاة ســنة (642 هــــ /1244 م)، بعد وفاة والدهُ وكان يبلغ من العمر عشر سنين، وذلك كان محباً للعلم والعلماء ولهُ مؤلفات في التاريخ، توفي سنة (683 هــ / 1284 م)، الذهبي، سير اعلام، ج22، ص126. الصفدي، الوافي بالوفيات، ج4، ص259.

[3] المنصوري، التحفة المملوكية، ص39. ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص434. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج1، ص489.

[4] المنصوري، التحفة المملوكية، ص39. ابن أيبك، كنز الدرر، ج8، ص31. النويري، نهايــة الأرب، ج29، ص456. العمري، مسالك الأبصار، ج27، ص363. ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص434. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج1، ص493. حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص44. العبادي، أحمد، قيام دولة، ص137، ص138. علقم، أسامة، تطــور الســلطنة، ص59.

[5] المنصوري، التحفة المملوكية، ص39. ابن أيبك، كنز الدرر، ج8، ص31. النويري، نهايــة الأرب، ج29، ص456. العمري، مسالك الأبصار، ج27، ص363. ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص434. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج1، ص493. العبادي، أحمد، قيام دولة، ص138.

[6] ابن أيبك، كنز الدرر، ج8، ص32.

هـ/1255ـ1257م)[1]، وكان صبياً صغير السن يبلغ عشر سنوات [2]، وقيل خمسة عشر سنة[3]، ويبدو أن اتفاق أمراء المماليك على تولية ابن السلطان القتيل جاء من أجل الثأر لهُ وليس احتراما لمبدأ الوراثة في الحكم، وهذا فتح الباب للتنافس بين أمراء المماليك الأقوياء من أجل استغلال الوقت المناسب وعزل أبناء السلطان عز الدين أيبك بعد اعتلائه السلطنة بفترة[4]، وتم وضع الأمير سيف الدين قطز[5] أتابكاً ووصياً على السلطان الصبي[6].

وأول عمل قام به السلطان المنصور علي هو الانتقام لمقتل والده السلطان عز الدين أيبك بأن أوقع بشجرة الدّر[7] وأمر الجواري أن يقتلنها بالقباقيب[8]، ويبدو أن هذا التخطيط هو من فِعْل والدة السلطان المنصور علي، لأنها كانت تدير المملكة " السلطنة " كونهُ صغيراً[9]، وتصف المصادر التاريخية السلطان المنصور علي بأنهُ كان قليل التدبير، فكان يلهو ويلعب

---

[1] المنصوري، التحفة المملوكية، ص39. ابن أيبك، كنز الدرر، ج8، ص32. النويري، نهاية الأرب، ج29، ص459. العمري، مسالك الأبصار، ج27، ص363. ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص434. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج1، ص495. العيني، عقد الجمان، ج1، ص143. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج7، ص41. حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص44. عاشور، سعيد، العصر المماليكي، ص22. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص58. الشيال، جمال، تاريخ مصر، ج2، ص119.

[2] المنصوري، التحفة المملوكية، ص39.

[3] العمري، مسالك الأبصار، ج27، ص363. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج1، ص495. العيني، عقد الجمان، ج1، ص143.ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج7، ص41. عاشور، سعيد، العصر المماليكي، ص23.

[4] حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص44، ص181. عاشور، سعيد، العصر المماليكي، ص22، ص23. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص58.

[5] قطز: كلمة تركية قديمة (Kutuz)، وتعني "الثور الوحشي"، ثالث سلاطين المماليك البحرية في مصر، عبد الحافظ، عبد الله، معجم أسماء، ص112.

[6] المنصوري، التحفة المملوكية، ص39. ابن أيبك، كنز الدرر، ج8، ص33. النويري، نهاية الأرب، ج29، ص460. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج1، ص495. حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص44. عاشور، سعيد، العصر المماليكي، ص23.

[7] ابن أيبك، كنز الدرر، ج8، ص33. العمري، مسالك الأبصار، ج27، ص364. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج1، ص494. حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص44.

[8] ابن أيبك، كنز الدرر، ج8، ص33. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج1، ص494. الناطور، حسام، السلطنة ونيابة، ص22.

[9] النويري، نهاية الأرب، ج29، ص468. الناطور، حسام، السلطنة ونيابة، ص22.

بالحَمام ومناقرة الديوك، ويركب الحمير[1]، فكيف لهُ أن يدبر خطة لقتل امرأة قوية وخبيرة مثل شجرة الدّر.

وبناءً على ما سبق، تهيّأت كل الظروف أمام الأمير سيف الدين قطز الذي يُعتبـــر أول من تقلد منصب نيابة السلطنة عند المماليك[2]، من أجل أن يستبد بالسلطنة دون السلطان الصبي المنصور علي[3].

السلطان المظفر سيف الدين قطز (657ــ658 هـ/1259ــ1260م)

استغل الأمير سيف الدين قطز الأوضاع التي مرّت بها مصر والبلاد الإســلامية مــن اجتياح التتار، وسقوط الخلافة العباسية وقتل الخليفة العباسي المستعصم بالله سنة (656 هــــ/ 1258م)[4]، ووصول جيوش التتار إلى بلاد الشام، ومحاولة بعض الأمراء الأيوبيين الوقوف مع التتار للسيطرة على مصر، ففي سنة (657 هــ/1259 م) قام قطز بعزل الســلطان المنصــور علي بن عز الدين أيبك، وألقى القبض عليه وعلى أخيه وأمه[5] ووضعهم فـــي ســـجن القلعـــة بدمياط[6]، وحاول مماليك السلطان المنصور علي الاحتجاج على ذلك، لكن الســلطان المظفــر قطز قبض عليهم وأودعهم في السجن أيضاً[7] ويبدو أن السلطان الجديد المظفر قطز قد اســتغل

---

[1] المقريزي، السلوك لمعرفة، ج1، ص495.

[2] المنصوري، التحفة المملوكية، ص33.

[3] حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص44.الناطور، حسام، السلطنة ونيابة، ص22.

[4] المنصوري، التحفة المملوكية، ص42. ابن أيبك، كنز الــدرر، ج8، ص34. ابــن خلــدون، تــاريخ، ج5، ص436. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج1، ص507. العيني، عقد الجمان، ج1، ص220. ابن تغري بردي، النجوم الزاهــرة، ج7، ص72. حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص44. عاشور، سعيد، العصر المماليكي، ص25. طقــوش، محمــد، تــاريخ المماليك، ص60.

[5] المنصوري، التحفة المملوكية، ص42. النويري، نهاية الأرب، ج29، ص469. العمري، مســالك الأبصــار، ج27، ص374. القلقشندي، صبح الأعشى، ج3، ص498. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج1، ص507. حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص44. عاشور، سعيد، العصر المماليكي، ص22.

[6] ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص436. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج1، ص507. العيني، عقد الجمــان، ج1، ص221. عاشور، سعيد، العصر المماليكي، ص25. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص60.

[7] ابن أيبك، كنز الدرر، ج8، ص39.النويري، نهايــة الأرب، ج29، ص469. العمــري، مســالك الأبصــار، ج27، ص374. ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص436. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج1، ص508.

الظروف السياسية والعسكرية وخطر التتار كي يعزل السلطان المنصور علي، حين صرّح بقوله: " لا بُد من سلطان ماهر قاهر يُقاتل هذا العدو، والملك المنصور صبي صغير لا يعرف تدبير المملكة"[1]، وحاول السلطان الجديد استرضاء أمراء المماليك عندما احتجوا على عزل السلطان المنصور علي، وأخبرهم أنهُ أراد تجميع المماليك من أجل مواجهة العدو" التتار" وبعد الانتصار عليهم يستطيع أمراء المماليك وضع من شاؤوا على عرش السلطنة[2].

ويُلحظ بأن خطوة عزل السلطان المنصور علي بن السلطان عز الدين أيبك جعلت الطريق مفتوحة أمام من يريد من الأمراء المماليك الأقوياء الاستبداد بالسلطنة، فقد تضعضع مبدأ الوراثة في الحكم عند المماليك، ولربما الظروف والمتغيرات السياسية التي رافقت سقوط الخلافة العباسية كهجوم التتار على المشرق الإسلامي هي المسؤولة عن عدم تمكن مبدأ الوراثة من عرش السلطنة عند المماليك البحرية.

ويبدو أن معركة عين جالوت (658 هـ/1260 م) وانتصار المماليك فيها على التتار[3]، تُعد من أهم انجازات السلطان المظفر قطز[4]، فهو الذي دعم الدولة المملوكية الفتية بالقوة والثبات وكأن الاستجابة للظروف السياسية والعسكرية التي ثبّتت الدولة الأيوبية أيام صلاح الدين الأيوبي هي نفس الظروف التي ثبّتت الدولة المملوكية[5] كمواجهة الصليبيين بالنسبة للأيوبيين والتتار ولاحقاً الصليبيين بالنسبة للمماليك، ويبدو أن هذه هي الشرعية الفعلية الواقعية التي أفرزت هؤلاء السلاطين أكثر من غيرها من الشرعيات التقليدية، مع ما تحملهُ من

---

[1] المقريزي، السلوك لمعرفة، ج1، ص507.

[2] المقريزي، السلوك لمعرفة، ج1، ص 508. حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص44.

[3] المنصوري، التحفة المملوكية، 43. ابن أيبك، كنز الدرر، ج8، ص49. النويري، نهاية الأرب، ج29، ص472. العمري، مسالك الأبصار، ج27، ص384. ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص437. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج1، ص516. العيني، عقد الجمان، ج1، ص243. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج7، ص79. حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص45. العبادي، أحمد، قيام دولة، ص168، ص169. عاشور، سعيد، العصر المماليكي، ص32، ص33. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص73، ص74.

[4] العمري، مسالك الأبصار، ج27، ص384. ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص437. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج1، ص516. العيني، عقد الجمان، ج1، ص243. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج7، ص79. حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص45. العبادي، أحمد، قيام دولة، ص168، ص169. عاشور، سعيد، العصر المماليكي، ص32، ص33.

[5] قاسم، قاسم، عصر سلاطين، ص11.

أهمية، ولكن القوة على الأرض والمتغيرات الاجتماعية والسياسية والعسكرية هي من فرضت واقعها أكثر لتشكل السلطنات أو الممالك.

والجدير ذكره أن انتصار المماليك في معركة عين جالوت أنقذ المماليك من مشكلة النسب خاصة أنهم كانوا مماليك في الأصل وهذا العمل الكبير والانتصار على التتار عمل على أخراجهم من هذا الموقف، وأعطاهم الحق في حكم مصر أمام من كان يعتقد بأحقية الأيوبيين في السلطنة[1].

ويُلحظ أن هذا الإنجاز التاريخي لم يشفع للسلطان المظفر قطز، فقد أقدم مجموعة من المماليك البحرية ومنهم الأمير المملوكي بيبرس البندقداري على قتل السلطان المظفر قطز سنة (658 هـ/1260م)[2]، وتذكر المصادر التاريخية أن سبب قيام الأمير بيبرس البندقداري على قتل السلطان المظفر قطز كان هو وعد السلطان للأمير بيبرس بعد انتهاء معركة عين جالوت بأن تكون لهُ نيابة حلب، ولكنه لم يفعل ذلك، مما دفع ببيبرس إلى قتله[3]، ويمكن أن يكون ذلك سبباً مباشراً للقتل، ولكن القضية أبعد من ذلك وهي أن السلطان المظفر قطز كان نائب السلطان عز الدين أيبك وهو الذي تولى قتل قائد المماليك البحرية الأمير فارس الدين أقطاي[4] سنة (652 هـ/1254 م)، وبقتل السلطان المظفر قطز تكون مرحلة التأسيس لدولة المماليك البحرية قد تمت ما بين (548ـ558 هـ/1250ـ1260 م)، وهي مرحلة شهدت اعتلاء ثلاثة سلاطين لعرش السلطنة اثنين منهم أُبعدوا عن الحكم بالقتل وهم السلطان عز الدين أيبك، والسلطان المظفر قطز، والسلطان المنصور علي حيث تم تنحيتهُ وإبعاده عن الحكم دون قتل.

---

(1) طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص82.

(2) المنصوري، التحفة المملوكية، ص45. ابن أيبك، كنز الدرر، ج8، ص61، ص62. النويري، نهاية الأرب، ج29، ص477. العمري، مسالك الأبصار، ج27، ص388. ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص438. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج1، ص519. العيني، عقد الجمان، ج1، ص253. حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص45. العبادي، أحمد، قيام دولة، ص172. عاشور، سعيد، العصر المماليكي، ص39. سليم، محمود، موسوعة عصر، ج1، ص25.

(3) المقريزي، السلوك لمعرفة، ج1، ص519. العبادي، أحمد، قيام دولة، ص172. الطائي، خضر، الدولة المملوكية، ص49.

(4) ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص438. العبادي، أحمد، قيام دولة، ص172.

الفصل الرابع

السلطنة في مرحلة قوة دولة المماليك البحرية (658ـ741 هـ/1260ـ1341 م)

السلطان الظاهر ركن الدين بيبرس (658ــ676 هــ/1260ــ1277م)

وصل السلطان الظاهر بيبرس إلى سُدة السلطنة سنة (658 هــ/1260 م) بعدما أقــدم على قتل السلطان المظفر قطز، إثر معركة عين جالوت، وعند وصوله والمماليك إلى مصر بعد حادثة القتل سألهم نائب السلطنة فارس الدين أقطــاي المســتعرِب[1] (ت 672 هـــــ/1273 م) استفسر عن قاتل السلطان المظفر قطز وقال " ينبغي ألا يلي السلطنة إلا من خاطر بنفسه فــي قتل السلطان، وأقدم على هذا الأمر العظيم " فقال الأمير الظاهر بيبرس " أنـــا قتلتـــهُ " ووثـــب وجلس في سدة السلطنة[2].

وقد تسلطن الأمير بيبرس سنة (658 هــ/1260 م) ودُعي بالسلطان الظاهر ركن الدين بيبرس[3]، ويبدو من خلال التاريخ المملوكي أصبح القاتل يحلّ مكان المقتول[4] وبناءً على هذا النهج دفع كثيراً من أمراء المماليك بعد قتل السلطان المظفر قطز يتخوفون من تولي المنصــب خوفاً على حياتهم[5].

وتشير المصادر التاريخية إلى المصاعب والمشكلات الداخلية التي واجهــت الســلطان الجديد منها: رفض نائب دمشق الأمير علم الدين سنجر الحلبي[6] الذي عيّنهُ السلطان المقتــول

---

[1] أقطاي المستعرب: الأمير المملوكي فارس الدين أقطاي المستعرب، من مماليك السلطان الصالح نجم الدين أيوب، جعلهُ السلطان المظفر قطز أتابك الجيش، وأوصله مرتبةً عالية في الدولة المملوكية، عمل على نقل السلطنة للسلطان الظــاهر بيبرس وبقي عندهُ بمكانة عالية، وبعد فترة خلعهُ السلطان الظاهر بيبرس، مات سنة (672 هــ / 1273 م)، ابن تغــري بردي، المنهل الصافي، ج2، ص504.

[2] النويري، نهاية الأرب، ج30، ص13. العمري، مسالك الأبصار، ج27، ص389. ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص438. عاشور، سعيد، العصر المماليكي، ص39، ص40.

[3] ابن عبد الظاهر، الروض الزاهر، ص69.الحسن الصفدي، نزهة المالك، ص150.المنصــوري، التحفــة المملوكيــة، ص45. ابن أيبك، كنز الدرر، ج8، ص62، ص63. النويري، نهاية الأرب، ج30، ص13. العمري، مسالك الأبصــار، ج27، ص389. ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص438. القلقشندي، صبح الأعشى، ج3، ص498. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج1، ص520. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج7، ص94. عاشور، سعيد، العصر المماليكي، ص40.

[4] عاشور، سعيد، العصر المماليكي، ص40. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص87.

[5] المنصوري، التحفة المملوكية، ص45.

[6] سنجر: كلمة تركية قديمة " Sancar " وتعني "المنتصر أو الفائز"، الأمير المملوكي علم الدين سنجر الحلبي، تولى نيابة دمشق أيام السلطان المظفر قطز، وعندما علم بقتله ثار على السلطان الظاهر بيبرس وأعلن عن نفسه سلطاناً، واســتطاع الظاهر بيبرس احتواء ثورته، وسجنهِ ثم أفرج عنهُ بعد مدة، الصفدي، الوافي بالوفيات، ج10، ص209. ابن تغري بردي، المنهل الصافي، ج3، ص453. عبد الحافظ، عبد الله، معجم أسماء، ص92.

المظفر قطز سنة (659 هـ/1261 م) الدخول في طاعة السلطان الجديد الظاهر بيبرس؛ احتجاجاً على قتل السلطان السابق المظفر قطز، وأعلن نفسهُ سلطاناً في دمشق وأطلق على نفسه السلطان المجاهد[1]، لكن سرعان ما تم القبض عليه في بعلبك[2] ووضعه في سجن القلعة بالقاهرة[3]، ثم أُفرِج عنهُ بعد فترة من الزمن[4].

ويُلحظ أن السلطان الظاهر بيبرس قد وصل إلى الحكم عن طريق اغتصاب منصب السلطنة من السلطان المظفر قطز لذا واجه معارضة قوية من الأمراء المماليك بشكل عام[5]، ويبدو أن النظام الذي كان مُتبَعاً منذ أيام السلطنة الأيوبية كان لهُ أثر قوي في رضا أمراء بلاد الشام وأتباعهم على سلطنة المماليك البحرية بمصر، ونجد ذلك في جواب الملك المنصور محمد بن المظفر الأيوبي (642ـ683 هـ/1244ـ1284 م) صاحب حماة عندما أرسل إليه الأمير علم الدين سنجر في أن يتبعهُ عندما أعلن رفضه تولي الأمير بيبرس عرش السلطنة بمصر بعد قتل السلطان المظفر قطز، وأعلن نفسه سلطاناً في بلاد الشام" بدمشق"، فرد عليه صاحب حماة قائلاً: " أنا مع من يملك الديار المصرية كائناً من كان"[6]، وكذلك كان موقف الأمير حسام الدين

---

[1] المنصوري، التحفة المملوكية، ص45. ابن أيبك، كنز الدرر، ج8، ص63، ص64. أبو الفداء، المختصر في أخبار، ج3، ص208.العمري، مسالك الأبصار، ج27، ص389، ص390. ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص439. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج1، ص521. العيني، عقد الجمان، ج1، ص265. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج7، ص104. العبادي، أحمد، قيام دولة، ص178. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص90. علقم، أسامة، تطور السلطنة، ص116. الطائي، خضر، الدولة المملوكية، ص49.

[2] بعلبك: مدينة تقع في البقاع (شرق لبنان اليوم)، وبعلبك مدينة قديمة بها مباني من الرخام، ويبدو أن اسمها مشتق من بعل وهو صنم عند الكنعانيين قديماً، وتتميز بكثرة مزروعاتها، تقع إلى الشرق منها مدينة الزبداني السورية ودمشق، المقدسي، أحسن التقاسيم، ص154، ص160. ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج1، ص153ـص155.

[3] المنصوري، التحفة المملوكية، ص46. أبو الفداء، المختصر في أخبار، ج3، 210. العمري، مسالك الأبصار، ج27، ص392. ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص439. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج1، ص526. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج7، ص107، ص108. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص91. الطائي، خضر، الدولة المملوكية، ص50، ص 51.

[4] أبو الفداء، المختصر في أخبار، ج3، ص210. العمري، مسالك الأبصار، ج27، ص392. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص91.

[5] حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص47.

[6] أبو الفداء، المختصر في أخبار، ج3، ص208. العيني، عقد الجمان، ج1، ص266. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج7، ص104.

لاجين[1] (ت 662 هـ/1264م)[2] صاحب حلب عندما رد على السلطان المجاهد علم الدين سنجر، وقال " أنا نائب ملك مصر "[3].

استقر الحكم في السلطنة المملوكية أيام السلطان الظاهر بيبرس، بسبب ما ابتدعهُ من قواعد ونُظُم وطّد بها أسس دولة المماليك البحرية[4]، وأهم ما قام به هو تطوير البريد حيث ربط جميع الولايات والنيابات مع المركز" القاهرة " مما ساعد دولة المماليك من السيطرة على جميع الثورات، ومواجهة بقايا التتار والصليبيين في بلاد الشام والقضاء عليهم[5].

فقد كان في كل بلدة أو منطقة خيل خاصة بالبريد مجهزة للانطلاق في أي وقت يصل شيئاً من وإلى السلطان في القاهرة[6] في أسرع وقت ممكن[7]، فقيل إن البريد كان يصل في ثلاثة أيام من القاهرة إلى دمشق وبالعكس[8] مما ساعد في ضبط السلطنة مناطق السلطنة المختلفة.

كذلك ما قام به من إحياء للخلافة العباسية بمصر سنة (659 هـ/1260 م) [9]، التي منحة شرعية دينية ومعنوية لهُ وللسلاطين المماليك بأحقيتهم في حكم مصر، فقبل إحياء الخلافة

---

[1] لاجين: كلمة تركية قديمة "Laçin " وهي" نوع من الصقور"، الأمير المملوكي حسام الدين لاجين، كان مملوكاً عند السلطان الصالح نجم الدين أيوب، وعمل مع السلطان المظفر قطز، تولى نيابة حلب بعد معركة عين جالوت، رفض أن يقف مع السلطان المجاهد علم الدين سنجر، عندما أعلن الثورة على السلطان الظاهر بيبرس، وقد حفظ لهُ السلطان ذلك وبقي على نيابة حلب حتى مات سنة (662 هـ / 1264 م)، الصفدي، أعيان العصر، ج4، ص174. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج1، ص522، ج2، ص7. عبد الحافظ، عبد الله، معجم أسماء، ص120.

[2] المقريزي، السلوك لمعرفة، ج2، ص7.

[3] المقريزي، السلوك لمعرفة، ج1، ص522.

[4] حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص47.

[5] اليونيني، ذيل مرآة، ج3، ص255، 256. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج2، ص8، ص10. العبادي، أحمد، قيام دولة، ص239.طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص102.

[6] المقريزي، السلوك لمعرفة، ج2، ص52، ص53. العبادي، أحمد، قيام دولة، ص211.

[7] اليونيني، ذيل مرآة، ج3، ص255.

[8] العبادي، أحمد، قيام دولة، ص211. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص102.

[9] المنصوري، التحفة المملوكية، ص47. أبو الفداء، المختصر في تاريخ، ج3، ص212. النويري، نهاية الأرب، ج30، ص28، ص29. العمري، مسالك الأبصار، ج27، ص96. ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص440. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج1، ص528، ص529. العيني، عقد الجمان، ج1، ص293، ص294. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج7، ص109، ص110. السيوطي، حُسن المحاضرة، ج2، ص93. حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص47. العبادي، أحمد، قيام دولة، ص179، ص180. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص92، ص93. علقم، أسامة، تطور السلطنة، ص67، ص68. عبد الله، زكي، مؤسسة الخلافة، ص42، ص43. الطائي، خضر، الدولة المملوكية، ص68، ص69.

بمصر كان يُطلب التقليد والاعتراف بالسلطنة، كما فعل أول سلاطين المماليك السلطان عز الدين أيبك عندما طلب التقليد بالسلطنة من المستعصم بالله سنة (655 هـ/1256م) آخر الخلفاء العباسيين[1]، ولكن بعد إحيائها في مصر أصبح السلطان المملوكي يقلد الخليفة منصب الخلافة.

ويُلحظ أن الظاهر بيبرس كان على دراية بأهمية استقرار نظام الحكم المعمول به في السلطنة لهذا عمل على مبدأ " وراثة العرش"؛ ليجعل الملك في بيته[2]، وحتى يمنع استمرار الصراع بين أمراء المماليك بعد موت السلطان الحاكم[3]، ففي سنة (662 هـ/1263 م) عمل على عقد ولاية العهد لابنه الأمير محمد بركة خان[4] وفي سنة (667 هـ/1268م)[5] عاد مرة ثانية وعقد ولاية العهد لهُ على أن يتسلطن معهُ في حال غيابه؛[6] وذلك تأكيداً للبيعة، ويبدو أن السلطان الظاهر بيبرس لجأ إلى ذلك خوفاً من أمراء المماليك الطامعين بمنصب السلطنة[7]، لكن هذه الإجراءات التي قام بها السلطان الظاهر بيبرس بخصوص نظام الحكم وولاية العهد لم تصمد طويلاً أمام الصراع على السلطنة[8].

السلطان السعيد بركة خان (676ـ678 هـ/1277ـ1279م)

بعد وفاة السلطان الظاهر بيبرس سنة (676 هـ/1277م)[9]، تولى عرش السلطنة ابنهُ

---

[1] المقريزي، السلوك لمعرفة، ج1، ص489. حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص43. العبادي، أحمد، قيام دولة، ص136. علقم، أسامة، تطور السلطنة، ص64.

[2] حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص181.

[3] طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص97.

[4] المنصوري، التحفة المملوكية، ص52.المقريزي، السلوك لمعرفة، ج2، ص10، ص11. القلقشندي، صبح الأعشى، ج10، ص164، ص167. العيني، عقد الجمان، ج1، ص377، ص378.حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص47، ص48.حمادة، محمد، الوثائق السياسية، ص29. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص97.

[5] المقريزي، السلوك لمعرفة، ج2، ص55.العيني، عقد الجمان، ج2، ص39.حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص49. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص97.

[6] المقريزي، السلوك لمعرفة، ج2، ص55.العيني، عقد الجمان، ج2، ص39.حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص48. حمادة، محمد، الوثائق السياسية، ص29.

[7] حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص49.

[8] حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص182.

[9] المنصوري، التحفة المملوكية، ص86. ابن أيبك، كنز الدرر، ج8، ص207، ص208. أبو الفداء، المختصر في أخبار، ج4، ص10. النويري، نهاية الأرب، ج30، ص366. العمري، مسالك الأبصار، ج27، ص423. ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص451. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج2، ص103، ص108. العيني، عقد الجمان، ج2، ص174. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج7، ص175. السيوطي، حُسن المحاضرة، ج2، ص105. حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص51. عاشور، سعيد، العصر المماليكي، ص66. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص155. الطائي، خضر، الدولة المملوكية، ص25.

محمد بركة خان ولُقّب بالسلطان السعيد ناصر الدين بركـة خـان، باتفـاق أمـراء المماليـك البحرية[1]، وبعهد من والده، ولعدم صغر سنَه لم يعيِّن لهُ أتابكاً[2]، إذ بلغ آنذاك عمـره ثمانيـة عشر سنة[3] وقيل تسعة عشر[4].

بقي السلطان السعيد بركة خان في سِـدة الحكـم سـنتين فقـط (676ـــ678هـــ/ 1277ــ1279م)[5]، إذ لم يكن على قَدْر المسؤولية التي أُوكِلت إليه في تحمّل تَرِكة السلطنة التي خلفها لهُ والدهُ الظاهر بيبرس، فقد خرج عن سياسة أبيه في الحكم والتعامل مع أمراء المماليـك البحرية، وفي توزيع الإقطاع والأعطيات والأموال[6] فقد أبعد أمراء كبار المماليك، وقربّ لنفسه صغارهم[7].

ويبدو أن والدتهُ كانت تتدخل في شؤون السلطنة، فقد تـدخلت لـدى ابنهـا السـلطان السعيد للإفراج عن شقيقها الأمير بدر الدين محمـد بـن بركـة خـان[8]، ومجموعـة مـن

---

(1) المنصوري، التحفة المملوكية، ص86. ابن أيبك، كنز الدرر، ج8، ص210. أبو الفداء، المختصر فـي أخبـار، ج4، ص11. النويري، نهاية الأرب، ج30، ص369. العمري، مسالك الأبصار، ج30، ص424. ابن خلـدون، تـاريخ، ج5، ص451، ص452. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج2، ص108. العيني، عقد الجمان، ج2، ص181، ص185. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج7، ص259.

(2) طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص161.

(3) اليونيني، ذيل مرآة، ج3، ص249.ابن أيبك، كنز الدرر، ج8، ص219.سليم، محمود، موسوعة عصر، ج1، ص28.

(4) النويري، نهاية الأرب، ج30، ص370. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج7، ص261. طقـوش، محمـد، تـاريخ المماليك، ص161.

(5) المنصوري، التحفة المملوكية، ص90. ابن أيبك، كنز الدرر، ج8، ص227. أبو الفداء، المختصر فـي أخبـار، ج4، ص12. النويري، نهاية الأرب، ج30، ص398. العمري، مسالك الأبصار، ج27، ص426، ص427. ابن خلدون، ج5، ص453. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج2، ص119. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج7، ص270. حسـن، علـي، دراسات في تاريخ، ص53. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص164.

(6) المقريزي، السلوك لمعرفة، ج2، ص117.

(7) المنصوري، التحفة المملوكية، ص87. ابن أيبك، كنز الدرر، ج8، ص227. أبو الفداء، المختصر فـي أخبـار، ج4، ص11. النويري، نهاية الأرب، ج30، ص372.العمري، مسالك الأبصار، ج27، ص425. ابن خلـدون، تـاريخ، ج5، ص452. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج2،ص109، ص117، ص118. العيني، عقد الجمـان، ج2،ص186. ص187. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص161.

(8) الأمير بدر الدين: محمد بن بركة خان، بدر الدين، كان لهُ منزلة عالية في الديار المصرية عنـدما تسـلطن السـلطان السعيد بركة خان، لكنهُ تعرض للوشاية من مماليك السلطان فتم اعتقاله، انتقل للشام ومات في دمشق سـنة (678 هـــ / 1279 م)، الصفدي، الوافي بالوفيات، ج2، ص179.

الأمراء[1] وقد اتَّهم أمراء المماليك البحرية السلطان السعيد بركة خان بتسميم نائب السلطنة الأمير بدر الدين بيليك[2] الخازندار[3] (ت 676 هـ/1277 م)[4]، في عهد والده السلطان الظاهر بيبرس وقيل أن والدة السلطان هي من سممتهُ[5]؛ خوفاً من ضياع مركز ولدها مستقبلاً، لما تمتع به الأمير بيليك من تحكم بأمراء المماليك، وفي شؤون السلطنة، رغم أن الأمير بيليك عمل كل جهده حتى يتمكن السلطان السعيد بركة خان من الوصول إلى عرش السلطنة المملوكية خلفاً لوالده، كما أخذ لهُ الولاء من أمراء المماليك والقادة والجنود، ورتب لهُ الأمور للوصول لاعتلاء سُدة الحكم[6].

وبناءً على هذا الاتهام تمرد أمراء المماليك البحرية والقادة العسكريون على السلطان السعيد بركة خان، ودخلت السلطنة في حالة من الفوضى، وتفرقت بذلك الأهواء والآراء[7]، وزدادت الأمور تعقيداً عندما حاصر أمراء المماليك البحرية القادمين من الشام السلطان في قلعة الجبل بالقاهرة سنة (678 هـ/1279)[8].

---

[1] النويري، نهاية الأرب، ج30، ص373. ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص452. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج2، ص109. العيني، عقد الجمان، ج2، ص186. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج7، ص262، ص263.

[2] بيليك: كلمة تركية قديمة "Beylik " تعني "إمارة"،الأمير المملوكي بدر الدين، بيليك بن عبد الله الظاهري (نسبة للسلطان الظاهر بيبرس)، وضعهُ الظاهر بيبرس نائباً للسلطنة، تميز بالعلم والهيبة ومساعدة الفقراء والعامة، رغم أنهُ من حفظ نقل السلطنة للملك السعيد إلا أن المصادر تشير إلى أنهُ مات مسموماً سنة (676 هـ / 1277 م)، الصفدي، الوافي بالوفيات، ج10، ص226ـص227. ابن تغري بردي، المنهل الصافي، ج3، ص512ـص 514. عبد الحافظ، عبد الله، معجم أسماء، ص79.

[3] الخازندار: أحدى الوظائف المهمة في العصر المملوكي، وهو صاحب بيت المال، والمسؤول عن أموال السلطان والسلطنة، القلقشندي، صبح الأعشى، ج3، ص556.

[4] المقريزي، السلوك لمعرفة، ج2، ص108.

[5] النويري، نهاية الأرب، ج30، ص371.

[6] المنصوري، التحفة المملوكية، ص86.اليونيني، ذيل مرآة، ج3، ص234. النويري، نهاية الأرب، ج30، ص370، ص371. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج2، ص108.

[7] المنصوري، التحفة المملوكية، ص87. اليونيني، ذيل مرآة، ج4، ص2. ابن أيبك، كنز الدرر، ج8، ص227. أبو الفداء، المختصر في أخبار، ج4، ص12. النويري، نهاية الأرب، ج30، ص386. العمري، مسالك الأبصار، ج27، ص426.المقريزي، السلوك لمعرفة، ج2، ص118.

[8] اليونيني، ذيل مرآة، ج4، ص3.أبو الفداء، المختصر في أخبار، ج4، ص12. النويري، نهاية الأرب، ج30، ص394. العمري، مسالك الأبصار، ج27، ص426. ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص453. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج2، ص118، ص119.

وفي هذه الأثناء ظهر على مسرح الأحداث الأمير سيف الدين قلاوون[1] والــد زوجــة السلطان السعيد بركة خان[2]، فعندما حوصر السلطان السعيد بركة خان ما بين ثلاثة أيام[3] إلى سبعة أيام[4] بعث إلى الأمير سيف الدين قلاوون[5] واستشاره بما يفعل فاقترح عليــه أن يخلــع نفسهُ من عرش السلطنة[6]، وقيل إن موقف أمراء المماليك البحرية من السلطان كان العــزل أو الخلع، وكان موقف الأمير سيف الدين قلاوون مشابه لموقف الأمراء، فهو لم يكن سوى رسول بين السلطان وأمراء المماليك البحرية[7].

وافق السلطان السعيد بركة خان على خلع نفسه عن عرش السلطنة مقابل نفيه أميــراً[8] إلى نيابة الكرك سنة (678 هــ/1279م)[9][10] مع ما لديه من أموال، وأن لا يتعرض لهُ ولأهله أحد من أمراء المماليك البحرية، وحتى تكون عملية خلع السلطان السعيد بركة خان شرعية جُمع قضاة المذاهب الأربعة المالكية، الشافعية، الحنابلة، والأحناف ــوالخليفة العباسي الحاكم بأمر الله

---

[1] قلاوون: كلمة تركية قديمة " Kalavan " وتعني" بطة"، لأن قلاوون كان يتخذ من البطة شعاراً لهُ، عبد الحافظ، عبــد الله، معجم أسماء، ص113.

[2] النويري، نهاية الأرب، ج30، ص223.ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج7، ص270. حسن، علي، دراسات فــي تاريخ، ص53.

[3] ابن أيبك، كنز الدرر، ج8، ص229.

[4] النويري، نهاية الأرب، ج30، ص398.المقريزي، السلوك لمعرفة، ج2، ص119. العيني، عقد الجمان، ج2، 220.

[5] اليونيني، ذيل مرآة، ج4، ص5.

[6] اليونيني، ذيل مرآة، ج4، ص5.النويري، نهاية الأرب، ج30، ص398. العيني، عقد الجمــان، ج2، ص223.حســن، علي، دراسات في تاريخ، ص53.

[7] المنصوري، التحفة المملوكية، ص90. اليونيني، ذيل مرآة، ج4، ص5.النويري، نهاية الأرب، ج30، ص398.

[8] المنصوري، التحفة المملوكية، ص90. اليونيني، ذيل مرآة، ج4، ص5. ابن أيبك، كنز الــدرر، ج8، ص229. أبــو الفداء، المختصر في أخبار، ج4، ص12. النويري، نهاية الأرب، ج30، ص398، ص399. العمري، مسالك الأبصــار، ج27، ص426. ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص453. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج2، ص119.العيني، عقد الجمان، ج2، ص221. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج7، ص271. حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص53. ســليم، محمــود، موسوعة عصر، ج1، ص28. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص162.

[9] ابن أيبك، كنز الدرر، ج8، ص229.

[10] الكرك: بلدة تقع في جنوب الشام (الأردن اليوم)، وتطل جبالها العالية على البحر الميت والأغوار، بها حصن الكــرك المشهور العالي المنحوت بابهُ في الصخر الصلب، تتميز بضيق الطريق المار إليها، لذلك كان يلجــأ إليهــا الكثيــر مــن السلاطين المعزولين والأمراء الهاربين أيام المماليك، ابن بطوطة، رحلة ابن بطوطة، ج1، ص344. الحميري، الــروض المعطار، ص493.

أحمد[1] (661ـ701 هـ/1262ـ1302م) والأعيان وأمراء المماليك عند عملية الخلع وجعلوا السلطان يخلع نفسهُ بنفسه، وأمراء المماليك البحرية يحلفون الإيمان ويعطون الوعود بعدم التعرض له أو المساس بحياته[2].

ولم يُكتفَ بذلك بل كُتب توثيق بخلع السلطان السعيد بركة خان من المفتين والقضاة ووضع أمراء البحرية شهاداتهم وخطوطهم على هذا المكتوب، وجُعِل منهُ أكثر من نسخة ووُزِعت على مناطق مختلفة[3]، ومنها إلى الشام لأخذ يمين البيعة من أمراء المماليك هناك[4] وكأن الهدف من هذا الأجراء إثبات شرعية خلع السلطان، ولمنع الفتنة والذهاب إلى الفوضى بالسلطنة المملوكية، وحتى لا يثور أمراء المماليك الظاهرية في الشام[5].

ويُلحظ من خلال ذلك أنها أول حادثة في نظام حكم دولة المماليك البحرية يتم فيها عزل سلطان من هذا المنصب وخلعه بطريقة سلسة لم تُرَق فيها دماء ولم تحدُث فوضى كبيرة في السلطنة، ما يظهر أن الطبقة الحاكمة " طبقة أمراء البحرية " كانت في تلك اللحظة التاريخية على قدر من المسؤولية في نقل السلطة من سلطان إلى آخر.

ويبدو أن تأثير مكانة السلطان الظاهر بيبرس والد السلطان السعيد بركة خان كان لها أثر بعدم تعرض ابنهُ " السلطان المخلوع " للقتل والتنكيل، فضلاً عن أن معظم الأمراء والقادة والجنود، والنواب وأصحاب القلاع كانوا من المماليك الظاهرية أتباع أبيه[6].

---

[1] الحاكم بأمر الله: أبو العباس، أحمد بن الحسن بن أبي بكر بن علي (الخليفة المسترشد بالله)، الحاكم بأمر الله، الخليفة العباسي الثاني في مصر، بايعهُ بالخلافة السلطان الظاهر بيبرس سنة (661 هـ / 1262 م)، مكث في الخلافة أربعين سنة، لم يكن لهُ منها سوى الاسم فقط، توفي سنة (701 هـ / 1302 م)، الصفدي، أعيان العصر، ج1، ص208. ابن تغري بردي، المنهل الصافي، ج2، ص49.

[2] المقريزي، السلوك لمعرفة، ج2، ص119.

[3] اليونيني، ذيل مرآة، ج4، ص5، ص6. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج7، ص287.

[4] ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج7، ص287.

[5] المماليك الظاهرية: المماليك الذين ينتسبون إلى السلطان الظاهر بيبرس، والذي عمل على شرائهم وتربيتهم وتجهيزهم لخدمته وخدمته السلطنة، القلقشندي، صبح الأعشى، ج14، ص164.

[6] المنصوري، التحفة المملوكية، ص90. اليونيني، ذيل مرآة، ج4، ص8. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج2، ص120.

السلطان العادل سلامُش (678هـ/1279م)

تورد المصادر التاريخية أن أمراء المماليك البحرية اتفقوا على عدم خروج السلطنة من بيت السلطان الظاهر بيبرس، لهذا وضعوا في عرش السلطنة سنة (678 هـ/1279 م) الابن الثاني للسلطان الظاهر بيبرس الصبي الصغير بدر الدين سلامُش[1]، ولُقِّب بالسلطان العادل[2]، ولم يتجاوز عمره سبع سنوات، وعُيّن الأمير سيف الدين قلاوون أتابكاً له[3]، وبذلك نرى عودة نظام الوصاية إلى دولة المماليك البحرية بعد أن توقف العمل به، لأن السلاطين الذين تولوا هذا المنصب من بعد السلطان الأول عز الدين أيبك كانوا كباراً في السن، إضافة إلى ما لهذا النظام "الأتابك" من سلبيات لتحكمه بالسلطان الذي لم يبق لهُ إلا الاسم[4]، إذ لقب الأمير سيف الدين قلاوون بالأتابك، لكن تصرفاته كتصرفات الملوك[5].

ويبدو أن الأمير سيف الدين قلاوون كان يخطط للوصول إلى منصب السلطنة المملوكية بحذر شديد دون إثارة الفتن بين أمراء المماليك البحرية خاصة المماليك الظاهرية[6]، فبعد خلع السلطان السعيد بركة خان عرض أمراء المماليك البحرية عرش السلطنة على الأمير سيف

[1] سلامُش: وهي كلمة تركية قديمة " Selamus " وتعني "الساعد أو المساعد"، السلطان الخامس من المماليك البحرية، ولم يدم في السلطنة إلا ثلاثة أشهر فقط، خلع بعد ذلك، عبد الحافظ، عبد الله، معجم أسماء، ص91.

[2] المنصوري، التحفة المملوكية، ص90. اليونيني، ذيل مرآة، ج4، ص5. أبو الفداء، المختصر في أخبار، ج4، ص12. النويري، نهاية الأرب، ج30، ص398. العمري، مسالك الأبصار، ج27، ص427. ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص453. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج2، ص120. العيني، عقد الجمان، ج2، 223. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج7، ص286. حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص53، ص54. سليم، محمود، موسوعة عصر، ج1، ص28. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص165.

[3] أبو الفداء، المختصر في أخبار، ج4، ص12. النويري، نهاية الأرب، ج30، ص399. العمري، مسالك الأبصار، ج27، ص427. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج2، ص120. العيني، عقد الجمان، ج2، ص223. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج7، ص286. حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص54. سليم، محمود، موسوعة عصر، ج1، ص28. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص165.

[4] النويري، نهاية الأرب، ج30، ص399. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج7، ص286. حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص54.طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص165.

[5] المقريزي، السلوك لمعرفة، ج2، ص121.

[6] النويري، نهاية الأرب، ج30، ص399، ص400.المقريزي، السلوك لمعرفة، ج2، ص120. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج7، ص287.

الدين قلاوون، فأظهر الأخير الزهد[1] وقال لهم: " لم أخلع الملك " والمقصود بالملك السلطان السعيد بركة خان "؛ طمعاً في السلطنة إلا حفظاً للنظام، وأُلفة لأكابر الأمراء أن يتقدم عليهم الأصاغر، والأوْلى ألا تخرج السلطنة عن الذرية الظاهرية"[2].

لكن الواقع أظهر عدم صدق هذا القول والتصرف، وعدم احترام مبدأ الوراثة في السلطنة عند المماليك البحرية، ونظراً للظروف المحيطة لم يصل سيف الدين قلاوون إلى الحكم[3]؛ بسبب قوة المماليك الظاهرية، وأثرهم بالسلطنة[4].

وما هي إلا فترة قصيرة حتى أظهر الأتابك سيف الدين قلاوون سياستهُ في إقصاء أمراء المماليك البحرية الظاهرية، فعزل جزءاً منهم من مناصب السلطنة، وحبس جزءاً آخر، وأبعد الجزء الباقي إلى أطراف السلطنة وإلى الثغور، وقرب إليه المماليك البحرية الصالحية[5] القدماء، وهيأ الظروف لتوليه عرش السلطنة[6]، فعزل قاضي المالكية والحنفية والشافعية من مناصبهم؛ لموافقتهم عزل السلطان السعيد بركة خان[7] كأنها رسالة من السلطان القادم سيف الدين قلاوون للقضاة والعلماء على عدم التفكير في عزله أو موافقة أمراء المماليك البحرية مستقبلاً على ذلك.

وبعد مرور شهرين أو ثلاثة من تولي السلطان العادل نور الدين سلامُش عرش السلطنة المملوكية في مصر عُزل من المنصب، وهذا هو العزل الثاني يتمَ بتوجيه كبار أمراء المماليك البحرية والقضاة والقادة العسكريين، وكانت الحجة هذه المرة أن السلطنة والمُلك لا تُسيَّر

---

[1] طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص165.

[2] النويري، نهاية الأرب، ج30، ص398، ص399. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج2، ص120.

[3] حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص54.

[4] المنصوري، التحفة المملوكية، ص90. اليونيني، ذيل مرآة، ج4، ص8. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج2، ص120. حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص54.

[5] المماليك البحرية الصالحية: نسبة إلى مماليك السلطان الصالح نجم الدين أيوب.

[6] المنصوري، التحفة المملوكية، ص90. النويري، نهاية الأرب، ج30، ص399، ص400.ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص453. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج2، ص120، ص121. العيني، عقد الجمان، ج2، ص225. حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص54.ماجد،عبد المنعم،التاريخ السياسي، ص88.طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص166.

[7] العيني، عقد الجمان، ج2، ص224.

بصبي[1]، فنفي السلطان العادل سلامش إلى الكرك[2] وكأنهُ لم يكن صبياً صغيراً عندما تمت البيعة والسلطنة لهُ، مما يؤكد أن كل شيء كان مدبراً ومخططاً له، وبتولي السلطان المنصور قلاوون عاد ليظهر مبدأ الحُكم لمن غلب [3].

السلطان سيف الدين المنصور قلاوون (678ـ689هـ/1279ـ1290م)

بعد أن أقر أمراء المماليك البحرية والأعيان خلع السلطان الصبي العادل نور الدين سلامُش تقرر تعيين الأمير سيف الدين قلاوون سنة (678 هـ/1279م)[4] في عرش السلطنة وأُطلق عليه السلطان سيف الدين المنصور قلاوون، وبذلك فإن السلطنة بقيت في أسرة السلطان الظاهر بيبرس عشرين سنة (658ـ678 هـ/1260ـ1279 م)، وبعدها انتقل الحكم إلى أسرة السلطان المنصور قلاوون وأولاده فأحفاده [5]، ليحكم أربعة عشر سلطاناً بصورة وراثية بعيداً عن فكر المماليك البحرية[6]، ليدوم حكم هذه الأسرة ما يقرب من مئة وست سنوات (678ـ784 هـ/1279ـ1382م)[7].

---

[1] المنصوري، التحفة المملوكية، ص90. اليونيني، ذيل مرآة، ج4، ص8. ابن أيبك، كنز الدرر، ج8، ص231. أبو الفداء، المختصر في أخبار، ج4، ص12، ص13. العمري، مسالك الأبصار، ج27، ص427. ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص453، ص454. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج2، ص121. العيني، عقد الجمان، ج2، ص225. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج7، ص287.حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص55. سليم، محمود، موسوعة عصر، ج1، ص28. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص166.

[2] المقريزي، السلوك لمعرفة، ج2، ص121. ماجد،عبد المنعم، التاريخ السياسي، ص88.

[3] الحسين، خليل، وراثة العرش، ص80.

[4] المنصوري، التحفة المملوكية، ص91. اليونيني، ذيل مرآة، ج4، ص8. ابن أيبك، كنز الدرر، ج8، ص231. أبو الفداء، المختصر في أخبار، ج4، ص12، ص13. النويري، نهاية الأرب، ج31، ص7. العمري، مسالك الأبصار، ج27، ص427. ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص453، ص454. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج2، ص121. العيني، عقد الجمان، ج2، ص226. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج7، ص287.حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص55. ماجد،عبد المنعم، التاريخ السياسي، ص88. سليم، محمود، موسوعة عصر، ج1، ص29. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص167.

[5] حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص55. ماجد،عبد المنعم، التاريخ السياسي، ص88. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص167. الحسين، خليل، وراثة العرش، ص80.

[6] الحسين، خليل، وراثة العرش، ص80.

[7] حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص55. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص167.

ويُلحظ أن سلطنة المماليك البحرية عادت إلى عهد القوة والسيطرة كمـــا كانـــت أيـــام السلطان الظاهر بيبرس، فقد سار السلطان قلاوون على سياسته وتأثر بها ومنها التقـــرب إلـــى الشعب[1]، فعمل على إلغاء بعض الضرائب عن عامة الناس[2].

ويبدو أن السلطان المنصور قلاوون حاول نسخ تجربة السلطان الظاهر بيبـــرس فـــي توريث عرش السلطنة المملوكية[3]، وأنشأ لهذا الهدف فرقة جديدة من المماليك عُرفوا بالمماليك البرجية للمحافظة على وراثة السلطنة[4]، الذين أطلق عليهم فيما بعد فرقة المماليك الجركسية[5] ويعود سبب التسمية إلى أبراج القلعة التي سكنوا فيها، وكان الهدف منها منافسة فرقة المماليـــك البحرية التركية في الحفاظ على عرش السلطنة لأبنائه، ولكن في النهاية كانـــت هـــذه الفرقـــة المملوكية البرجية وراء إنهاء حكم أسرة قلاوون[6].

لم يستسلم بعض أمراء المماليك البحرية الظاهرية لخروج عرش السلطنة المملوكية من أبناء السلطان الظاهر بيبرس وخلع ابنه السلطان الصبي العادل سلامش[7]، وهذا ما يذهب إليـــه ابن تغري بردي (ت 874 هـــ/1470م) إلى أن السلطان المنصور قلاوون أخّر إعلان تـــولي السلطنة، وصبر على السلطان العادل سلامش خوفاً من ثورة المماليك الظاهرية الذين يملكـــون القلاع والنيابات[8].

---

[1] حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص55.

[2] المنصوري، التحفة المملوكية، ص92. النويري، نهايـــة الأرب، ج31، ص9. المقريـــزي، الســـلوك لمعرفـــة، ج2، ص122.

[3] ماجد،عبد المنعم، التاريخ السياسي، ص88. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص170.

[4] العيني، عقد الجمان، ج3، ص216.بول، استانلي، تاريخ مصر، ص527.حسن، علي، دراسات في تـــاريخ، ص55. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص175.

[5] طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص175.

[6] حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص55. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص175.

[7] ماجد،عبد المنعم، التاريخ السياسي، ص88.

[8] ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج7، ص288.

ويورد ابن تغري بردي خبر تمرد نائب دمشق الأمير شمس الدين سنقر الأشقر[1] (ت 691هـ/1291م)[2] على سلطنة السلطان المنصور قلاوون، ففي سنة (678 هـ/1279م)، تسلطن الأمير سنقر في بلاد الشام وتلقب بالسلطان الكامل شمس الدين سنقر[3]، والسبب في خروجه عليه أنهُ اتفق معهُ على أن تكون لهُ النيابة على المنطقة الممتدة من الفرات إلى العريش[4] مقابل أن يكون عرش السلطنة من نصيب السلطان المنصور قلاوون[5]، لكن الصلح جرى بين الطرفين؛ حين عاد التتار مهاجمة بلاد الشام سنة (680 هـ/1281 م)[6]، ثم استؤنفت المعارك والاشتباكات بين الطرفين، ففي سنة (686 هـ/1287 م)[7]، بعث السلطان المنصور قلاوون نائب السلطنة الأمير حسام الدين طرنطاي[8] (ت 689هـ/1290م)[9] على رأس جيش

---

[1] سنقر: كلمة تركية قديمة " Sungur " وتعني "الصقر"، الأمير المملوكي شمس الدين، سنقر الأشقر الصالحي، من مماليك السلطان الصالح نجم الدين أيوب، ومن المقربين إلى السلطان الظاهر بيبرس، تولى في أيامه نائب دمشق واستمر كذلك فترة أولاده أيضا، وعندما تم عزل السلطان العادل سلامُش، أعلن الثورة على السلطان المنصور قلاوون، وأعلن نفسهُ سلطاناً، وتم أسرهُ، مات سنة (691 هـ / 1291 م)، الصفدي، الوافي بالوفيات، ج15، ص297ـص298. ابن تغري بردي، المنهل الصافي، ج6، ص89ـص95.

[2] ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج8، ص37.

[3] اليونيني، ذيل مرآة، ج4، ص11. ابن أيبك، كنز الدرر، ج8، ص234. أبو الفداء، المختصر في أخبار، ج4، ص13. النويري، نهاية الأرب، ج31، ص14. العمري، مسالك الأبصار، ج27، ص427. ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص455. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج2، ص131. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج7، ص292. سليم، محمود، موسوعة عصر، ج1، ص29. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص174.

[4] العريش: مدينة مصرية قديمة تقع شمال شرق سيناء، وقيل أن سبب تسميتها يعود إلى عريش أقامهُ أخوة النبي يوسف عليه السلام فيها، وهي أول مدن مصر التي تتصل ببلاد الشام، يحدها من الشرق مدينة رفح، المقدسي، أحسن التقاسيم، ص214. ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج4، ص113ـص114.

[5] النويري، نهاية الأرب، ج31، ص14.

[6] أبو الفداء، المختصر في أخبار، ج4، ص14. النويري، نهاية الأرب، ج31، ص21. ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص456. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص172.

[7] المقريزي، السلوك لمعرفة، ج2، ص197.

[8] طرنطاي: كلمة تركية قديمة " Toruntay " وتعني "حفيد المهر"، الأمير المملوكي حسام الدين، طرنطاي بن عبد الله المنصوري، أبو سعيد، وهو أحد مماليك السلطان المنصور قلاوون، تدرج في المناصب حتى وصل إلى نيابة السلطنة في مصر أيام قلاوون، تمتع بالسياسة والذكاء والإدارة، كان ذات مكانة مميزة عندهُ، ولكن عندما وصل الأمير الأشرف خليل بن قلاوون إلى السلطنة قبض عليه وعذبهُ وقتلهُ، لأنهُ كان يميل إلى أخيه علاء الدين علي بولاية العهد، ابن تغري بردي، المنهل الصافي، ج6، ص386ـ387.

[9] ابن تغري، النجوم الزاهرة، ج7، ص383، ص384.

وحاصر الأمير شمس الدين سنقر في حصن صهيون[1]، فطلب الأخير الأمان على نفسه وأهله وجماعته، فأمنهُ، وذُهب به إلى القاهرة فعفى عنهُ السلطان المنصور قلاوون[2].

استقرت السلطنة المملوكية في مصر فترة السلطان المنصور قلاوون، وأصبحت أكثر قوة، فأنشأ المدارس والبيمارستانات سنة (682هـ/1283م)[3]، وجعل العلاج بالمجّان للفقراء والعامة، ووفر الطعام والشراب والملابس للمرضى[4] وضبط الأوضاع الاقتصادية ونظّم الأوضاع الداخلية للسلطنة[5]، وواجه التتار والصليبيين في بلاد الشام وأخذ منهم حصوناً وقلاعاً كثيرة[6]، مما عجّل لابنه السلطان الأشرف خليل بن قلاوون وسهل لهُ إنهاء الوجود الصليبي في بلاد الشام بشكل نهائي بتحرير مدينة عكا سنة (690 هـ/1291م)[7].

سار السلطان المنصور قلاوون على نهج السلطان الظاهر بيبرس في محاولة حصر عرش السلطنة وراثياً في بيته، فظهرت ولاية العهد للمرة الثانية في تاريخ دولة المماليك البحرية[8]، فعمل سنة (679 هـ/1280م)[9] على تقليد ولاية العهد لابنه علاء الدين علي

---

(1) حصن صهيون: يقع غرب مدينة حمص، يتمتع بالحصانة والمنعة، بسبب الأودية العميقة، والجبل، والخندق المحيطة به، كان بيد الصليبيين واسترده صلاح الدين الأيوبي سنة (584 هـ / 1188 م)، ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج3، ص436ـص437.

(2) المنصوري، التحفة المملوكية، ص117، ص118. اليونيني، ذيل مرآة، ج4، ص314، ص315. ابن أيبك، كنز الدرر، ج8، ص280، ص281. النويري، نهاية الأرب، ج31، ص23، ص24. العمري، مسالك الأبصار، ج27، ص448، ص449. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج2، ص197، ص198. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص173.

(3) النويري، نهاية الأرب، ج31، ص105، ص106.ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص462. سليم، محمود، موسوعة عصر، ج1، ص29.

(4) النويري، نهاية الأرب، ج31، ص107. سليم، محمود، موسوعة عصر، ج1، ص29.

(5) سليم، محمود، موسوعة عصر، ج1، ص29.

(6) المنصوري، التحفة المملوكية، ص113، ص114. ابن أيبك، كنز الدرر، ج8، ص268، ص269. أبو الفداء، المختصر في أخبار، ج4، ص23. النويري، نهاية الأرب، ج31، ص30، ص31، ص32، ص33، ص34. العمري، مسالك الأبصار، ج27، ص450. ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص461. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج2، ص189. حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص56.سليم، محمود، موسوعة عصر، ج1، ص29.

(7) الحسين، خليل، وراثة العرش، ص81.

(8) حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص57.طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص173.

(9) المنصوري، التحفة المملوكية، ص95. أبو الفداء، المختصر في أخبار، ج4، ص14. حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص57. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص174.

وأُطلق عليه الملك الصالح، وتسلْطن في نفس السنة[1]، ومكث ولي العهد الملك الصالح علاء الدين في السلطنة في حياة والده ثماني سنوات (679ــ687هــ/1280ــ1288م)[2]؛ ثم مات سنة (687 هــ/1288م) بسبب مرض أصابه، فحزن عليه السلطان المنصور قلاوون حزناً شديداً[3]، وأورد المقريزي (ت 845 هــ/1441م) أن هناك شكّ في أن الأمير صلاح الدين خليل هو من دَسّ السُم لأخيه الملك علاء الدين علي[4].

وتوردِ المصادر التاريخية أن السلطان المنصور قلاوون عهد بولاية العهد لابنه الثاني صلاح الدين خليل ولقبهُ بالملك الأشرف سنة (687 هــ/1288م)[5]، رغم أن بعض المصادر تشكك في ولاية العهد وبتوقيع السلطان المنصور قلاوون على كتاب التفويض بالعهد فيما يُعرف بالعلامة السلطانية[6].

السلطان الأشرف خليل بن قلاوون (689ــ693 هــ/1290ــ1293م)

بعد وفاة والدهُ سنة (689 هــ/1290م) أُعلن الأمير صلاح الدين الأشرف خليل بن قلاوون سلطاناً[7]، فعاد دور أمراء المماليك للظهور بقوة، وبدأ الضعف يدب في أركان

---

[1] المنصوري، التحفة المملوكية، ص95. اليونيني، ذيل مرآة، ج4، ص46. أبو الفداء، المختصر في أخبار، ج4، ص14. النويري، نهاية الأرب، ج31، ص68. العمري، مسالك الأبصار، ج27، ص429. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج2، ص136. حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص57. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص174.

[2] ابن أيبك، كنز الدرر، ج8، ص282. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج7، ص377.حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص57.

[3] المنصوري، التحفة المملوكية، ص119. ابن أيبك، كنز الدرر، ج8، ص282. النويري، نهاية الأرب، ج31، ص159. العمري، مسالك الأبصار، ج27، ص449، ص450. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج2، ص207. العيني، عقد الجمان، ج2، ص377، ص378. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج7، ص377.

[4] المقريزي، السلوك لمعرفة، ج2، ص207. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص174.

[5] ابن أيبك، كنز الدرر، ج8، ص282. النويري، نهاية الأرب، ج31، ص160. ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص462. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج2، ص207. العيني، عقد الجمان، ج2، ص386. حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص57. سليم، محمود، موسوعة عصر، ج1، ص30.

[6] النويري، نهاية الأرب، ج31، ص177، ص178. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج2، ص218. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص174.

[7] المنصوري، التحفة المملوكية، ص122. ابن أيبك، كنز الدرر، ج8، ص301، ص302. أبو الفداء، المختصر في أخبار، ج4، ص24. النويري، نهاية الأرب، ج31، ص173. العمري، مسالك الأبصار، ج27، ص451، ص452. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج2، ص217. العيني، عقد الجمان، ج3، ص12، ص13. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج7، ص383.ج8، ص3. سليم، محمود، موسوعة عصر، ج1، ص30. الحسين، خليل، وراثة العرش، ص81.

مؤسسة السلطنة المملوكية؛ ويعود ذلك إلى أن السلطان الجديد لم يراعِ شؤونهم واستهتر بقوتهم رغم مقدرتهم على التحكّم بالسلطان والسلطنة، ويتطابق الحال مع ما حصل مع السلطان المظفر قطز الذي تجاهل الأمراء، وكذلك الحال بالنسبة للسلطان السعيد بركة خان عندما لم يقّدر دور أمراء المماليك وقوتهم في التأثير بالسلطنة فتم عزلهُ سنة (678 هـ/1279م)، خاصة أن هذه الأحداث لم تكن بعيدة زمنياً عن فترة السلطان الأشرف خليل بن قلاوون[1].

بدأ الأشرف خليل بن قلاوون عهدهُ بالقبض على نائب السلطنة الأمير حسام الدين طرنطاي[2] الذي كان نائباً لوالده مدة عشر سنوات، وقتلهُ سنة (689 هـ/1290 م)، وصادر أمواله وممتلكاته[3]، كذلك قبض على الأمير زين الدين كتبغا المنصوري[4] (ت 702هـ/ 1303م)[5] الذي اغتصب السلطنة من أبناء السلطان المنصور قلاوون ويبدو أن الأمير حسام الدين طرنطاي كان يريد اغتيال السلطان الأشرف خليل أثناء موكبه السلطاني يوم تُوّج على رأس السلطنة[6]، ويُلحظ أن سبب العداء كان موقف الأمير حسام الدين طرنطاي من قضية ولاية العهد بين أبناء السلطان المنصور قلاوون (الأمير علاء الدين علي والأمير صلاح الدين خليل)[7]، فقد تأثر أمراء المماليك بما فعلهُ السلطان الأشرف خليل بن قلاوون بالأمير حسام

---

[1] حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص58.

[2] المنصوري، التحفة المملوكية، ص125. ابن أيبك، كنز الدرر، ج8، ص304. أبو الفداء، المختصر في أخبار، ج4، ص24. العمري، مسالك الأبصار، ج27، ص452.

[3] المنصوري، التحفة المملوكية، ص125. النويري، نهاية الأرب، ج31، ص180، ص181، ص182. ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص463. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج2، ص218.

[4] كتبغا كلمة تركية قديمة"Ketboğa " وتعني "الثور المغادر(الذاهب)"، السلطان المملوكي العادل، زين الدين كتبغا المنصوري، هو أحد مماليك السلطان المنصور قلاوون، تولى منصب السلطنة المملوكية بالقوة بعد أن عزل السلطان الناصر محمد بن قلاوون سنة (694 هـ / 1294 م)، لكنه عزل بعد سنتين فقط، مات بالشام سنة (702 هـ / 1303 م)، الصفدي، أعيان العصر، ج4، ص144ــص146. عبد الحافظ، عبد الله، معجم أسماء، ص116.

[5] ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج8، ص206.

[6] النويري، نهاية الأرب، ج31، ص179. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج2، ص218.

[7] النويري، نهاية الأرب، ج31، ص180. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج2، ص219.

الدين طرنطاي[1]، من تعذيب وقتل[2]، واستمر السلطان في القبض على أمراء المماليك فحَبَس مجموعة منهم، وقتل مجموعة أخرى[3].

لقد تسببت هذه الأحداث في نشوب الصراع بين عدد من أمراء المماليك وهم: نائب السلطنة الأمير بدر الدين بيدرا[4] (ت 693 هـ/1293م)[5]، وزير السلطان الأشرف خليل وهو الأمير شمس الدين محمد بن السلعوس[6] (ت 693 هـ/1293م)[7]، والوزير وباقي أمراء المماليك[8]، ويبدو أن ابن السلعوس قد استبد بالوزارة؛ بسبب قربه من السلطان الأشرف خليل بن قلاوون وعلاقته به، حتى أنهُ كان يطلب من أمراء المماليك والأعيان ومعظم موظفي السلطنة الكبار وقضاة المذاهب الأربعة الاجتماع في بيته قبل الذهاب إلى القلعة كأنهُ ملك[9].

وتفاقم العداء بين نائب السلطنة بدر الدين بيدرا ووزير السلطنة شمس الدين بن السلعوس فكان الوزير يشي عن النائب وأملاكهُ للسلطان، وأنها في بعض المناطق أكثر من

---

[1] حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص58.

[2] النويري، نهاية الأرب، ج31، ص182. حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص57.

[3] النويري، نهاية الأرب، ج31، ص194، ص195.المقريزي، السلوك لمعرفة، ج2، ص236، ص239.، ص247. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج8، ص11.سليم، محمود، موسوعة عصر، ج1، ص30.

[4] بيدرا كلمة تركية قديمة " Baydara " وتعني "أمير مميز"، الأمير المملوكي بدر الدين بيدرا بن عبد الله المنصوري، أحد مماليك السلطان المنصور قلاوون، تولى منصب نائب السلطنة المملوكية في مصر زمن السلطان الأشرف خليل بن قلاوون، حدث صراع بينهُ وبين وزير الأشرف بن السلعوس، على أثر ذلك ساءت العلاقة بينهُ وبين السلطان الأشرف، وفي النهاية قام بيدرا بقتل السلطان الأشرف خليل سنة (693 هـ / 1293 م)، ثم قتلُ هو بعد يومين من مقتل السلطان، الصفدي، الوافي بالوفيات، ج10، ص224ـص 225. ابن تغري بردي، المنهل الصافي، 3، ص493. عبد الحافظ، عبد الله، معجم أسماء، ص78.

[5] ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج8، ص41.

[6] ابن السلعوس: هو شمس الدين، محمد بن عثمان بن أبي الرجاء بن السلعوس التّنوخيّ، وزر للسلطان الأشرف خليل، تكبر على معظم أمراء المماليك وساءت العلاقة بينهُ وبين نائب السلطنة الأمير بيدرا، وجرت بينهم الوشايات، دفع ابن السلعوس حياتهُ ثمناً لذلك الصراع، فقد حُبس وعُذب بعد مقتل السلطان الأشرف خليل، سنة(693 هـ / 1293 م)، الصفدي، الوافي بالوفيات، ج4، ص64ـص66. ابن تغري بردي، المنهل الصافي، ج7، ص189.

[7] العمري، مسالك الأبصار، ج27، ص471.

[8] المنصوري، التحفة المملوكية، ص136. النويري، نهاية الأرب، ج31، ص191، ص192. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج2، ص221، ص222. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص209.

[9] النويري، نهاية الأرب، ج31، ص193. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج2، ص221.

أملاك السلطان نفسهُ، فعمل السلطان الأشرف خليل بن قلاوون أكثر من مرة على توبيخ نائــب السلطنة الأمير بيدرا[1].

وبناءً على ما سبق اتفق أمراء المماليك بتدبير من نائب السلطنة الأمير بدر الدين بيدرا على قتل السلطان الأشرف خليل بن قلاوون والتخلص منهُ سنة (693 هـ/1293م)[2].

وتوردِ المصادر التاريخية المتوافرة كيف تحيُّن أمراء المماليك خاصة نائــب الســلطنة الأمير بدر الدين بيدرا الفرصة؛ لقتل السلطان الأشرف خليل بن قلاوون، فجاءهم ما ينتظــرون حينما خرج السلطان سنة (693 هـ/1293م) للصيد ولم يكن معهُ كثير من أمراء المماليك بعد أن سمح لهم بالذهاب إلى أقطاعاتهم وإلى القاهرة، فاستغل الأمير بيدرا ومن معهُ ذلك وضــرب السلطان بالسيف وقتلهُ، واتفق أمراء المماليك الذين معهُ على تولّيته عــرش الســلطنة، ولقــب بالسلطان القاهر[3]، وقيل السلطان الأوحد[4]، وعلى إثر ذلك انقسم أمراء المماليك فــي قضــية مقتل السلطان، ولم تستقر أوضاع السلطنة، فتم ملاحقة بدر الدين بيدرا وقتله بعد يــومين مــن مقتل السلطان الأشرف خليل بن قلاوون أثناء توجهه للقلعة ليتسلم عرش السلطنة[5].

---

(1) المنصوري، التحفة المملوكية، ص136. ابن أيبك، كنز الدرر، ج8، ص346. النويري، نهاية الأرب، ج31، ص259، ص260. ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص466. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج2، ص229، ص239، ص245. العيني، عقد الجمان، ج3، ص227. سليم، محمود، موسوعة عصر، ج1، ص30. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص209، ص210.

(2) المنصوري، التحفة المملوكية، ص136. ابن أيبك، كنز الدرر، ج8، ص346. النويري، نهاية الأرب، ج31، ص260. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج2، ص245. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج8، ص17. حسن، علي، دراســات فــي تاريخ، ص59. سليم، محمود، موسوعة عصر، ج1، ص30. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص210.

(3) المنصوري، التحفة المملوكية، ص136. ابن أيبك، كنز الدرر، ج8، ص347. أبو الفداء، المختصر في أخبــار، ج4، ص30. النويري، نهاية الأرب، ج31، ص260. العمري، مسالك الأبصــار، ج27، ص470، ص471. ابــن خلــدون، تاريخ، ج5، ص466. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج2، ص245، ص246. العيني، عقد الجمــان، ج3، ص205. ابــن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج8، ص17، ص18. حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص59. سليم، محمود، موســوعة عصر، ج1، ص30. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص210. الحسين، خليل، وراثة العرش، ص81.

(4) النويري، نهاية لأرب، ج31، ص263.

(5) ابن أيبك، كنز الدرر، ج8، ص347. النويري، نهاية الأرب، ج31، ص260. العمــري، مســالك الأبصــار، ج27، ص470، ص471. ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص466. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج2، ص245، ص246. العيني، عقد الجمان، ج3، ص205. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج8، ص17، ص18. حسن، علــي، دراســات فــي تــاريخ، ص59. سليم، محمود، موسوعة عصر، ج1، ص30. الحسين، خليل، وراثة العرش، ص81.

وتذكر المصادر التاريخية قيام أمراء المماليك[1] والأعيان بعقد اجتماع من أجل اختيار السلطان الجديد، فاتّفقوا على الابن الثالث للسلطان المنصور قلاوون وهو الأمير ناصر الـــدين محمد وكان صبياً يبلغ تسع سنوات[2]، وعُيّن الأمير زين الدين كتبغا المنصوري نائباً للســلطنة في مصر، والأمير علم الدين سنجر الشجاعي[3] (ت 693 هــ/1293 م)[4] وزيراً [5]، ويُلحــظ أن منصب الوزير قلما كان يتولاه شخص عسكري في التاريخ المملوكي، وإنما كـــان منصـــباً إدارياً يتولاه شخص مدني من أصحاب العلم والقلم[6]، وهذا يدلل علـــى الاســتعداد للصـــراع والتنافس بين قادة أمراء المماليك على عرش السلطنة المملوكية كما سنرى.

ويبدو أن هذا التصرف من أمراء المماليك بتعيين الصبي الصغير الناصر محمـــد بـــن قلاوون على عرش السلطنة لم يكن بدافع احترام مبدأ الوراثة في بيـــت الســـلطان المنصـــور قلاوون، وإنما بسبب غياب شخصية قوية من أمراء المماليك تفرض نفسها على عرش السلطنة، ثم إن وجود صبي في السلطنة يعني تقاسم أمراء المماليك صلاحيات السلطان، وفضلاً عن هذا وذاك فإنهم لن يسمحوا لأي أمير منهم بالوصول إلى عرش السلطنة بهذه السهولة، لأنهم نظروا لأنفسهم بعين المُساواة لتولي هذا المنصب[7].

---

[1] المنصوري، التحفة المملوكية، ص138. العيني، عقد الجمان، ج3، ص222. بول، استانلي، تاريخ مصر، ص534.

[2] النويري، نهاية الأرب، ج31، ص267. العمري، مسالك الأبصار، ج27، ص471. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج2، ص249. حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص62. بول، استانلي، تاريخ مصر، ص534. ســليم، محمـــود، موســـوعة عصر، ج1، ص31. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص211.

[3] سنجر الشجاعي: الأمير المملوكي علم الدين، سنجر بن عبد الله الشجاعي، المنصوري، أحد مماليك السلطان المنصور بن قلاوون، تولى نيابة دمشق أيام المنصور قلاوون، ومنصب الوزارة أول سلطنة الناصر محمد بن قلاوون، لم يدم بهـــا كثيراً، فقتل سنة (693 هــ / 1293 م)، وطيف برأسه في القاهرة، الصفدي، الوافي بالوفيات، ج15، ص289. ابن تغري بردي، المنهل الصافي، ج6، ص80.

[4] أبو الفداء، المختصر في أخبار، ج4، ص31.

[5] ابن أيبك، كنز الدرر، ج8، ص352. أبو الفداء، المختصر في أخبار، ج4، ص30. النـــويري، نهايـــة الأرب، ج31، ص268. ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص466. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج2، ص249. العينـــي، عقـــد الجمـــان، ج2، ص222. ابن تغري، النجوم الزاهرة، ج8، ص41. سليم، محمود، موسوعة عصر، ج1، ص31. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص212.

[6] حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص65.

[7] حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص62. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص212. الحسين، خليل، وراثـــة العـــرش، ص82.

وتُعد فترة السلطان الناصر محمد بن قلاوون أطول فترة حكم في تاريخ دولة المماليك البحرية رغم أنها ليست متصلة، بل كانت على ثلاث فترات، فكان يُخلع عن سدة السلطنة ثم يعود إلى أن توفي سنة (741 هـ/1340م)[1].

السلطان ناصر الدين محمد بن قلاوون (693ـ694 هـ/1293ـ1294م) (السلطنة الأولى)

تنقسم سلطنة السلطان الناصر محمد بن قلاوون إلى ثلاثة أقسام[2] وهي على التوالي:

السلطنة الأولى سنة (693ـ694 هـ/1293ـ1294م)[3]، والسلطنة الثانية سنة (698ـ708هـ/1298ـ1309م)[4]،والسلطنة الثالثة سنة (709ـ741هـ/1309ـ1340م)[5].

وتشير المصادر التاريخية المتوافرة كما ذكرنا سابقاً أن أمراء المماليك اتفقوا بعد مقتل السلطان الأشرف خليل بن قلاوون، على تنصيب شقيق السلطان القتيل الصبي الصغير الناصر محمد لعرش السلطنة سنة (693 هـ/1293 م)، وتم تعيين الأمير زين الدين كتبغا المنصوري نائباً للسلطنة، والأمير علم الدين سنجر الشجاعي وزيراً للسلطنة[6] ولم يكن للسلطان الصبي الناصر محمد من السلطنة إلا الاسم فقط[7].

ولأن السلطان الناصر محمد بن قلاوون كان صغيراً في السن، فمن الطبيعي أن يعود مشهد الصراع بين أمراء المماليك والمنافسة بينهم[8]، خاصة بين نائب السلطنة الأمير زين الدين

---

[1] بول، استانلي، تاريخ مصر، ص534.الحسين، خليل، وراثة العرش، ص81.

[2] حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص63.

[3] ابن أيبك، كنز الدرر، ج8، ص357.

[4] ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج8، ص115.

[5] ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج8، ص233.

[6] المنصوري، التحفة المملوكية، ص138. ابن أيبك، كنز الدرر، ج8، ص352. أبو الفداء، المختصر في أخبار، ج4، ص30. النويري، نهاية الأرب، ج31، ص268. ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص466. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج2، ص249. العيني، عقد الجمان، ج2، ص222. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج8، ص41. حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص62. بول، استانلي، تاريخ مصر، ص535. سليم، محمود، موسوعة عصر، ج1، ص31. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص212. الحسين، خليل، وراثة العرش، ص82.

[7] المقريزي، السلوك لمعرفة، ج2، ص249. بول، استانلي، تاريخ مصر، ص535.

[8] المنصوري، التحفة المملوكية، ص141. حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص65.بول، استانلي، تاريخ مصر، ص535.

كتبغا الذي يُعد أقوى أمراء المماليك، لتزعمه الثأر للسلطان الأشرف خليل بن قلاوون ولاستمالته للمماليك المنصورية[1]، وبين وزير السلطنة الأمير علم الدين سنجر الشجاعي، وفي نهاية الصراع استطاع الأمير زين الدين كتبغا قتل الأمير علم الدين سنجر الشجاعي سنة (693 هـ/1293م)[2].

ويورد بيبرس المنصوري(ت 725 هـ/1324 م) وهو الذي عاصر تلك الفترة والأحداث، أبياتاً من الشعر تُدلل على صغر سنّ السلطان فيقول:

بلغت لعشر مضت من سنيك ما بلغ السيد الأشيب
فهمك فيها جسام الأمور وهم لذاتك أن يلعبوا[3] (المتقارب)

ويُلحظ مما سبق، بروز قوة المماليك المنصورية البرجية وتدخلها في السياسة والصراع بين أمراء المماليك البحرية، وتحكمهم في السلطنة، فالأمير علم الدين سنجر الشجاعي يستميل المماليك البرجية[4]؛ ليقفوا معهُ ضد الأمير زين الدين كتبغا أثناء صراعهم على النفوذ والتحكم بالسلطان والسلطنة، وتم نقلهم من أبراجهم وإعادة توزيعهم إلى أماكن مختلفة من القاهرة بعد مقتل الأمير علم الدين الشجاعي[5]، فقامت المماليك البرجية بثورة ضد الأمير زين الدين كتبغا سنة (694 هـ/1294 م)؛ بسبب ما لحق بهم من أذى وتعدي، فهجموا على السجون وأخرجوا عدداً من زملائهم المعتقلين، وسرقوا الخيول، وهربوا بها خارج القاهرة[6].

---

[1] نسبة إلى مماليك السلطان المنصور بن قلاوون.

[2] ابن أيبك، كنز الدرر، ج8، ص354، ص355. أبو الفداء، المختصر في أخبار، ج4، ص31. النويري، نهاية الأرب، ج31، 273، ص274. ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص467. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج2، ص252، ص253. العيني، عقد الجمان، ج2، ص234ـص240. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج8، ص41، ص42.

[3] المنصوري، التحفة المملوكية، ص141.

[4] ابن أيبك، كنز الدرر، ج8، ص354. النويري، نهاية الأرب، ج31، ص274. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج2، 252، ص254.

[5] النويري، نهاية الأرب، ج31، ص276.المقريزي، السلوك لمعرفة، ج2، ص252، 254.

[6] المنصوري، التحفة المملوكية، ص143. أبو الفداء، المختصر في أخبار، ج4، ص31. النويري، نهاية الأرب، ج31، ص281.

السلطان العادل زين الدين كتبغا (694ــ696 هــ/1294ــ1296م)

استطاع الأمير زين الدين كتبغا نائب السلطنة التخلص من معظم منافسيه مــن أمــراء المماليك البحرية والبرجية، خاصة بعد مقتل الأمير علم الدين سنجر الشــجاعي، فعمــل علــى التخلص من السلطان الناصر محمد بن قلاوون واغتصب عرش السلطنة المملوكية ســنة (694 هــ/1294م)[1]،ولُقب زين الدين كتبغا بالسلطان العادل[2]، وكانت الذريعة أنهُ صبي صغير ولا تقوم السلطنة به[3]، ومُنع السلطان الناصر من التنقل، وضُيّق عليه في قلعة الجبل مع والدتهُ لمدة سنتين[4]، ثم نُفي سنة (696 هــ/1296 م) إلى الكرك جنوب الأردن[5].

ويُلحظ أن المبدأ الوراثي كان يتذرع به أمراء المماليك للوصول إلى عــرش الســلطنة خاصة عندما يكون الوريث صغير السن، وقد رأينا ما حل بالسلطان الصبي نور الدين علي ابن السلطان عز الدين أيبك كيف عزلهُ السلطان المظفر قطز، وكذلك ما فعلهُ الســلطان المنصــور قلاوون بالسلطان الصبي العادل سلامش ابن السلطان الظاهر بيبرس وعزلهِ من السلطنة، وهذا ما حدث في السلطنة الأولى لابنه السلطان الناصر محمد بن قلاوون، عندما عزلهُ السلطان زين الدين كتبغا، وقد تذرع هذا الأخير للسلطان الناصر محمد في صراعه مع الوزير علــم الــدين سنجر الشجاعي بأهمية الوراثة فقال لهُ: " أنا مملوكك، ومملوك أبوك وأخوك، وأنت صــاحب المُلك. فلا تخف مني، فإنما أنا أحفظه لك حتى تكبر وتدبر ملكك وتعرف أحوالك"[6]، فاســتقر الأمر للسلطان زين الدين كتبغا المغتصب لعرش الســلطنة مــن بيــت قــلاوون ســنة (694

---

[1] ابن أيبك، كنز الدرر، ج8، ص357.

[2] المنصوري، التحفة المملوكية، ص144. ابن أيبك، كنز الدرر، ج8، ص357. أبو الفداء، المختصر في أخبــار، ج4، ص31. النويري، نهاية الأرب، ج31، ص282. العمري، مسالك الأبصار، ج27، ص473. ابن خلــدون، تــاريخ، ج5، ص468. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج2، ص259. ماجد،عبد المنعم، التاريخ السياسي، ص89.

[3] النويري، نهاية الأرب، ج31، ص282. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج2، ص259.

[4] أبو الفداء، المختصر في أخبار، ج4، ص31.ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج8، ص115.

[5] العمري، مسالك الأبصار، ج27، ص473. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج8، ص115.

[6] ابن أيبك، كنز الدرر، ج8، ص357.

هـ/1294م)[1]، وعين الأمير حسام الدين لاجين[2] الصغير[3] (ت 698 هـ/1298م) نائباً للسلطنة [4].

وفي هذه الفترة لم تستقر أوضاع السلطنة المملوكية الداخلية بل زاد الصراع بين أمراء المماليك والمنافسة فيما بينهم على المناصب والإقطاع، فثار نائب السلطنة الأمير حسام الدين لاجين سنة (696 هـ/1296 م) بالاتفاق مع أمراء المماليك في مصر والشام، فعندما خرج السلطان العادل زين الدين كتبغا للشام،خرج عليه أمراء المماليك ونائب السلطنة سنة (696 هـ/1296 م)، وحاولوا قتل السلطان لكنه هرب إلى دمشق[5].

وتعود أسباب الثورة على السلطان العادل زين الدين كتبغا إلى تقديمه المماليك من أصل مغولي واهتمامه بهم على حساب غيرهم[6]، ومنها سوء معاملة مماليك السلطان لأمراء المماليك

---

[1] المنصوري، التحفة المملوكية، ص144. ابن أيبك، كنز الدرر، ج8، ص357. أبو الفداء، المختصر في أخبار، ج4، ص31. النويري، نهاية الأرب، ج31، ص282. العمري، مسالك الأبصار، ج27، ص473. ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص468. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج2، ص259. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج8، ص55. حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص66. سليم، محمود، موسوعة عصر، ج1، ص31. ماجد،عبد المنعم، التاريخ السياسي، ص89. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص216. الحسين، خليل، وراثة العرش، ص82.

[2] حسام الدين لاجين: الأمير المملوكي حسام الدين لاجين المنصوري، لقب بالصغير تمييزاً لهُ عن حسام الدين لاجين، الذي لم يتسلطن، أحد مماليك السلطان المنصور قلاوون، تولى نيابة دمشق زمن السلطان المنصور قلاوون، ساعد السلطان زين الدين كتبغا في الوصول لعرش السلطنة المملوكية، وعندما خُلع السلطان محمد بن قلاوون عمل نائباً للسلطنة ، الصفدي، أعيان العصر، ج4، ص165ــص176. ابن العماد، شذرات الذهب، ج7، ص769.

[3] ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج8، ص115.

[4] أبو الفداء، المختصر في أخبار، ج4، ص31. النويري، نهاية الأرب، ج31، ص283. العمري، مسالك الأبصار، ج27، ص473. ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص468. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج2، ص260. العيني، عقد الجمان، ج3، ص272. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج8، ص56. حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص69. ماجد،عبد المنعم، التاريخ السياسي، ص90. سليم، محمود، موسوعة عصر، ج1، ص31. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص216.

[5] المنصوري، التحفة المملوكية، ص147. ابن أيبك، كنز الدرر، ج8، ص365. أبو الفداء، المختصر في أخبار، ج4، ص34. النويري، نهاية الأرب، ج31، ص311. العمري، مسالك الأبصار، ج27، ص477، ص478. ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص468، ص469. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج2، ص273، ص274. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج8، ص86، ص87. حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص70. بول، استانلي، تاريخ مصر، ص536، ص537. سليم، محمود، موسوعة عصر، ج1، ص31. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص217، ص218.

[6] ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص468. العيني، عقد الجمان، ج3، ص312.بول، استانلي، تاريخ مصر، ص535.

والاستخفاف بهم، وعدم إعطاء السلطان الخلع والعطايا لأمراء المماليك عند أول زيارة لهُ لبلاد الشام كما هو معمول به سابقا[1].

ومن سوء حظ هذا السلطان أن اسمهُ ارتبط مع انتشار الأمراض بمصر وموت أعداد ضخمة من السكان[2] والمجاعات، والفقر وارتفاع الأسعار[3].

السلطان المنصور حسام الدين لاجين (696–698 هـ/1296–1298م)

بعد عزل السلطان زين الدين كتبغا سنة (696 هـ/1296 م) أقر أن يسكن في بلدة صرخد[4] ببلاد الشام[5]، وأن يكون والياً عليها[6]، وأن يتنازل عن عرش السلطنة للسلطان الجديد المنصور حسام الدين لاجين[7]، وأشرف القاضي بدر الدين بن جماعة، ومجموعة من أمراء المماليك بالشام على ذلك[8].

ويُلحظ في هذه الفترة بروز ظاهرة تنازل السلطان عن عرش السلطنة، وتخفيض رتبته من سلطان إلى أمير[9]، ويُعد السلطان المنصور حسام الدين لاجين ثاني سلطان يغتصب عرش

---

(1) العيني، عقد الجمان، ج3، ص312.

(2) المنصوري، التحفة المملوكية، ص144. ابن أيبك، كنز الدرر، ج8، ص363.المقريزي، السلوك لمعرفة، ج2، ص261. العيني، عقد الجمان، ج3، ص275. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج8، ص57. بول، استانلي، تاريخ مصر، ص535. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص216.

(3) المنصوري، التحفة المملوكية، ص144. ابن أيبك، كنز الدرر، ج8، ص363. النويري، نهاية الأرب، ج31، ص286. العمري، مسالك الأبصار، ج27، ص473. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج2، ص261. العيني، عقد الجمان، ج3، ص275. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج8، ص57. بول، استانلي، تاريخ مصر، ص535. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص216.

(4) صرخد: بلدة تقع بالقرب من منطقة حوران (جنوب سوريا اليوم)، كانت تابعة لنيابة دمشق، وأرضها واسعة، بها حصن منيع، مشهورة بالخمر، ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج3، ص401.

(5) المنصوري، التحفة المملوكية، ص148.ابن أيبك، كنز الدرر، ج8،ص368. العمري، مسالك الأبصار، ج27،ص478.

(6) حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص72.

(7) المنصوري، التحفة المملوكية، ص148. ابن أيبك، كنز الدرر، ج8، ص367. أبو الفداء، المختصر في أخبار، ج4، ص34. النويري، نهاية الأرب، ج31، ص315. ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص469. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج2، ص275. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج8، ص85. حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص71.

(8) النويري، نهاية الأرب، ج31، ص320.المقريزي، السلوك لمعرفة، ج2، ص278.

(9) حسن، علي، دراسات في تاريخ، 72. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص220.

السلطنة المملوكية من بيت السلطان المنصور قلاوون من ابنـــه الســـلطان المخلـــوع الناصـــر محمد[1]، وبذلك يغيب مبدأ التوريث ولو بشكل مؤقت عن السلطنة المملوكية.

لم يصل السلطان الجديد المنصور حسام الدين لاجين إلى عرش السلطنة المملوكيـــة إلا بعد أن اشترط عليه أمراء المماليك ألا يعاملهم مثلما فعل السلطان السابق العادل زيـــن الـــدين كتبغا، وأن لا ينفرد برأي دون أمراء المماليك، وأن لا يقدم مماليكه على أمـــراء المماليـــك [2]، ويبدو أن الشكّ كان يملأ قلوب أمراء المماليك من السلطان الجديد، فعملوا علـــى أخـــذ العهـــد والأيْمان على شروطهم سالفة الذكر مرة ثانية[3].

وتظهر مرة أُخرى أهمية وراثة العرش ولو شكليا حتى يُثبّت السلطان المُغتصَبة سلطنتهُ وحكمهُ، فقد قام السلطان المنصور حسام الدين لاجين سنة (697 هـ/1297 م) بترحيل السلطان المخلوع الناصر محمد بن قلاوون إلى الكرك، وقال لهُ: " أعلم أن السلطان الملك الناصر ابـــن أستاذي، وأنا والله في السلطنة مقام النائب عنه، ولو علمت أنه الآن يستقلّ بأعباء الســـلطنة ولا تنخرم هذه القاعدة،ــ وراثة العرش ــ ويضطرب الأمر، أقمته وقمت بين يديه، وقد خشيت عليه في هذا الوقت، وترجّح عندي إرساله إلى قلعة الكرك، فيكون بها إلى أن يشتد عضده، ويكـــون من الله الخير، والله ما أقصد بإرساله إليها ــ الكرك ــ إبعاده، ولكن حفظه، وأما السلطنة فهـــي له"[4].

فاستقر السلطان الجديد على عرش السلطنة وحـــاول إصـــلاح الأوضـــاع الداخليـــة، والاقتصادية حيث تحسن الاقتصاد ورخصت الأسعار[5].

---

[1] حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص63.

[2] أبو الفداء، المختصر في أخبار، ج4، ص34. النويري، نهاية الأرب، ج31، ص315. المقريزي، الســـلوك لمعرفـــة، ج2، ص469. بول، استانلي، تاريخ مصر، ص538.

[3] النويري، نهاية الأرب، ج31، ص315. بول، استانلي، تاريخ مصر، ص538.

[4] النويري، نهاية الأرب، ج31، ص330.

[5] المقريزي، السلوك لمعرفة، ج2، ص276. بول، استانلي، تاريخ مصر، ص539.

وتُشير المصادر التاريخية المتوافرة إلى عدم التزام السلطان المنصور حسام الدين لاجين بشروط أمراء المماليك، فقام نائب السلطان الأمير[1] سيف الدين منكوتمر الحسامي[2] (ت 698 هـ/ 1298 م)، بالتآمر على معظم أمراء المماليك في مصر والشام، وأساء تدبير السلطنة، وهيأها من أجل أن يتولى عرشها بعد السلطان المنصور حسام الدين لاجين، وسيطر على أموال بعض أمراء المماليك وممتلكاتهم، وحبس جماعات منهم وشتت شملهم[3].

ويبدو أن نائب السلطنة الأمير سيف الدين منكوتمر كان يطمع في ولاية العهد من السلطان المنصور حسام الدين لاجين، وهذا ما ذهب إليه النويري (ت 733 هـ/1332 م)، فأشار إلى أن نائب السلطنة قبض على جملة من قادة أمراء المماليك ونواب السلطنة في مصر وبلاد الشام وقادة الجيش وذلك سنة (698 هـ/1298 م)، مما أدى إلى هروب هؤلاء الأمراء إلى ملك التتار[4] قازان[5] (695ـ703 هـ/1295ـ1304 م)؛ لأنهم علموا بإسلام هذا الملك[6].

---

[1] ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج8، ص103.

[2] منكوتمر: كلمة تركية قديمة "Mengü timür " وتعني "الحديد الخالد"، الأمير المملوكي سيف الدين منكوتمر الحسامي (نسبة للسلطان حسام الدين لاجين)، أحد مماليك السلطان حسام الدين لاجين، تولى منصب نائب السلطنة في مصر، وقد أساء التصرف مع أمراء المماليك، فدفع حياتهُ ثمناً لذلك، سنة (698 هـ / 1298 م)، الصفدي، أعيان العصر، ج5، ص455ـص456، الوافي بالوفيات، ج24، ص291ـص291. ابن العماد، شذرات الذهب، ج7، ص769. عبد الحافظ، عبد الله، معجم أسماء، ص122.

[3] المنصوري، التحفة المملوكية، ص149، ص150. ابن أيبك، كنز الدرر، ج8، ص376. أبو الفداء، المختصر في أخبار، ج4، ص37. النويري، نهاية الأرب، ج31، ص332ـص 336. العمري، مسالك الأبصار، ج27، ص480. ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص469. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج2، ص297، ص298. العيني، عقد الجمان، ج3، ص402ـص407. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج8، ص100، ص101. حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص76، ص77. بول، استانلي، تاريخ مصر، ص541، ص542.

[4] النويري، نهاية الأرب، ج31، ص352، ص353، ص357.

[5] قازان: محمود قازان أو غازان بن أرغون بن آبغا، الملك السابع للتتار(الإلخانية) التي قامت بإيران، تولى الحكم بعد والدهُ، سنة (695 هـ / 1295 م)، رغم أنهُ مسلم إلا أنهُ لم يتوقف عن غزو بلاد الشام، توفي سنة (703 هـ / 1294م)، الصفدي، أعيان العصر، ج4، ص7ـص17. ابن العماد، شذرات الذهب، ج8، ص10.

[6] العمري، مسالك الأبصار، ج27، ص480.

وبناءً على ما سبق اتفق قادة أمراء المماليك على التخلص من نائب السـلطنة الأميـر سيف الدين منكوتمر الحسامي[1]؛ لعدم استطاعتهم قتله ما دام السلطان موجوداً لذلك قرروا قتل السلطان والنائب معاً[2].

وتُشير المصادر التاريخية إلى قيام أمراء المماليك بقيادة الأمير سيف الدين كرجـي [3] سنة (698 هـ/1298 م) بقتل السلطان المنصور حسام الدين لاجين أولاً ثم قتل نائب السلطنة الأمير سيف الدين منكوتمر[4]، ويُلحظ دور المماليك البرجية في عملية التخلص مـن السـلطان المنصور حسام الدين لاجين، وهذا ما فعلهُ الأمير سيف الدين كرجي مقدم المماليك البرجية[5].

بعد هذه الحادثة اتفق معظم أمراء المماليك على عودة السلطان الناصر محمد بن قلاوون إلى عرش السلطنة، سنة (698 هـ/1298م)[6]، وهناك رواية ثانية أن أمراء المماليـك الـذي قتلوا السلطان المنصور حسام الدين لاجين فكروا في التّفـرد بـالقرارات واغتصـاب عـرش السلطنة، وأن الأمير سيف الدين كرجي (ت 698 هـ/1298 م)، الذي قتل السلطان اعتـرض

---

(1) المنصوري، التحفة المملوكية، ص154. ابن أيبك، كنز الدرر، ج8، ص376. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج8، ص101.بول، استانلي، تاريخ مصر، ص542.

(2) المنصوري، التحفة المملوكية، ص154. ابن أيبك، كنز الدرر، ج8، ص376. النويري، نهاية الأرب، ج31، ص358. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص226. الحسين، خليل، وراثة العرش، ص82.

(3) كرجي: كلمة تركية قديم " Kerci " وتعني "زورق"، الأمير المملوكي سيف الدين كرجي الأشرفي (نسـبة للسـلطان الأشرف خليل بن قلاوون)، مقدم المماليك البرجية في القاهرة، تميز بالشجاعة والتهور، عمل على قتل السلطان المنصور حسام الدين لاجين، وقتل نائبه الأمير منكوتمر، سنة (698 هـ / 1298 م)، حاول كرجي أن يستقل بالسلطنة المملوكيـة، ومعهُ الأمير سيف الدين طغجي، لكنهُ قتل سنة (698 هـ / 1298 م)، الصفدي، أعيان العصر، ج4، ص157، ص168. ابن العماد، شذرات الذهب، ج7، ص769. عبد الحافظ، عبد الله، معجم أسماء، ص117.

(4) المنصوري، التحفة المملوكية، ص154. ابن أيبك، كنز الدرر، ج8، ص378. أبو الفداء، المختصر في أخبـار، ج4، ص40. النويري، نهاية الأرب، ج31، ص358، ص359. العمري، مسالك الأبصـار، ج27، ص483. ابـن خلـدون، تاريخ، ج5، ص471. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج2، ص300، ص301. ابن تغري بـردي، النجـوم الزاهـرة، ج8، ص101، ص102. حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص77، ص78. بول، استانلي، تـاريخ مصـر، ص542. سـليم، محمود، موسوعة عصر، ج1، ص32. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص227. الحسين، خليل، وراثة العرش، ص82.

(5) ابن أيبك، كنز الدرر، ج8، ص378. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج2، ص300، ص301. ابن تغري بردي، النجـوم الزاهرة، ج8، ص102. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص227.

(6) المنصوري، التحفة المملوكية، ص145، ص146. ابن أيبك، كنز الدرر، ج8، ص380. أبو الفداء، المختصـر فـي أخبار، ج4، ص40. النويري، نهاية الأرب، ج31، ص364.

على تولي السلطان المخلوع الناصر محمد بن قلاوون عرش السلطنة وقال للأمراء المجتمعين: " يا أمراء أنا الذي قتلت السلطان لاجين، وأخذت بثأر أستاذي ــ السلطان الأشرف خليل بن قلاوون ــ والملك الناصر صغير لا يصلح، ولا يكون السلطان إلا هذا وأشار للأمير سيف الدين طغجي[1] (ت 698 هـ/1298 م)، وأنا أكون نائبهُ ومن خالف فدونهُ"[2]، لكن الأمر لم يتم لهولاء المماليك الذين قتلوا السلطان المنصور حسام الدين لاجين، فحاولوا التعدي على عرش السلطنة المملوكية واغتصابه، فتم قتلهم واستدعي السلطان الناصر محمد بن قلاوون من الكرك[3].

ويُلحظ ترسخ هذه الظاهرة في سلوك أمراء المماليك باعتقادهم أن قاتل السلطان لا بد أن يكون هو السلطان الجديد، وهذا ما حدث مع السلطان الظاهر بيبرس من قبل عندما قَتل السلطان المظفر قطز، وتسلطن مكانهُ [4].

وبناءً على ما سبق، يمكن القول أن ترسخ وراثة العرش في بيت السلطان المنصور قلاوون وأبنائه وأحفاده كان لها الأثر الأكبر في عودة عرش السلطنة لهم، فبعد التخلص من أمراء المماليك الذين قتلوا السلطان المنصور حسام الدين لاجين ونائبهِ، ومحاولتهم الاستئثار بعرش السلطنة اتفق قادة المماليك وأمرائهم على طلب السلطان الناصر محمد بن قلاوون وعودته لتولي عرش السلطنة.

---

[1] طغجي: كلمة تركية قديمة "Tuğcu" وتعني "حامل الطُرّة (خاتم الحاكم)"، الأمير المملوكي سيف الدين طغجي الأشرفي (نسبة للسلطان الأشرف خليل بن قلاوون)، كان لهُ مكانة مميزة عندهُ، ولهُ دور في قتل السلطان المنصور حسام الدين لاجين، وحاول أن يتسلطن بعد قتله، فحدثت فتنه بين أمراء المماليك مما أدى إلى قتله، سنة (698 هـ / 1298 م)، الصفدي، أعيان العصر، ج2، ص605ــص605. ابن تغري بردي، المنهل الصافي، ج6، ص414. ابن العماد، شذرات الذهب، ج7، ص769. عبد الحافظ، عبد الله، معجم أسماء، ص98.

[2] ابن أيبك، كنز الدرر، ج8، ص380.المقريزي، السلوك لمعرفة، ج2، ص308. العيني، عقد الجمان، ج3، ص440. حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص78.

[3] المنصوري، التحفة المملوكية، ص154. ابن أيبك، كنز الدرر، ج8، ص381، ص382. أبو الفداء، المختصر في أخبار، ج4، ص40. النويري، نهاية الأرب، ج31، ص365. العيني، عقد الجمان، ج3، ص442ــص 446.

[4] حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص78.

السلطان الناصر محمد بن قلاوون (698ــ708 هــ/1298ــ1309 م) (السلطنة الثانية)

وصل السلطان الناصر محمد بن قلاوون من الكرك سنة (698 هــ/1298 م) وتــولى عرش السلطنة للمرة الثانية[1]، وله من العمر أربعة عشر سنة[2]، وتقرر أن يكون الأمير سيف الدين سلار[3] (ت 710 هــ/1310 م) نائباً للسلطنة، ويكون الأميــر ركــن الــدين بيبــرس الجاشنكير[4] (ت 709 هــ/1309 م) أستاذ دار[5].

ومما زاد هذه المرحلة صعوبة اصطفاف المماليك البرجية إلى جانب الأمير ركن الدين بيبرس الجاشنكير، مقابل اصطفاف المماليك البحرية الصالحية مع الأمير ونائب السلطنة سـيف الدين سلار، فنتج عن ذلك صراع بينهم وبين السلطان الناصر محمد بن قلاوون [6].

أساء أمراء المماليك معاملة السلطان الصبي الناصر محمد بن قلاوون، فقد كــان شــبه محبوس ولا يصل إليه إلا الطعام والشراب، وأستأثر الأمير بيبرس الجاشنكير والأميــر ســيف

---

[1] ابن أيبك، كنز الدرر، ج9، ص6. أبو الفداء، المختصر فــي أخبــار، ج4، ص40. النــويري، نهايــة الأرب، ج31، ص370. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج8، ص115. حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص78.

[2] المقريزي، السلوك لمعرفة، ج2، ص311.الحسين، خليل، وراثة العرش، ص82.

[3] سلار: كلمة تركية قديمة "Salar " تعني "المهاجم، وقائد الجيش"، الأمير المملوكي سيف الدين سلار المنصوري (نسبة للسلطان المنصور قلاوون)، عين نائب للسلطنة في فترة العودة الثانية للسلطان الناصر محمد بن قلاوون سنة (698 هــ / 1298 م)، وكان الحاكم الفعلي للسلطنة في هذه المدة، عمل على تجميع الأموال والممتلكات الكثيرة، ساعد الأمير بيبرس الجاشنكير على عزل السلطان الناصر محمد بن قلاوون، ودفع حياته ثمناً لذلك، سنة (710 هــ / 1310 م)، الصــفدي، أعيان العصر، ج2، ص490ــص494، الوافي بالوفيات، ج16، ص33ــص35. ابن تغري بردي، المنهل الصافي، ج6، ص5ــص10. عبد الحافظ، عبد الله، معجم أسماء، ص91.

[4] بيبرس الجاشنكير: السلطان المظفر ركن الدين، بيبرس بن عبد الله المنصوري (نسبة للسلطان المنصــور قــلاوون)، عُرف بالعثماني، وهو من المماليك البرجية، تميز بالتدين، تسلطن بعد عزل السلطان الناصر محمد بن قلاوون، سنة (708 هــ / 1308 م)، وعين الأمير سيف الدين سلار في نيابة السلطنة، فتحكم به وبالسلطنة، وعمل على التخلص منه، وثــار عليه أمراء المماليك في الشام ومصر، ثم قتلهُ السلطان الناصر محمد بن قلاوون، بعد عودته للسلطنة للمرة الثالثة، ســنة (709 هــ / 1309 م)، الصفدي، أعيان العصر، ج2، ص71ــص75، الوافي بالوفيات، ج10، ص218. ابــن تغــري بردي، المنهل الصافي، ج3، ص467ــص472. ابن العماد، شذرات الذهب، ج8، ص35.

[5] المنصوري، التحفة المملوكية، ص155. ابن أيبك، كنز الدرر، ج9، ص7. أبو الفداء، المختصــر فــي أخبــار، ج4، ص40.النويري، نهاية الأرب، ج31، ص371. ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص472. المقريزي، الســلوك لمعرفــة، ج2، ص311. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج8، ص116.

[6] العيني، عقد الجمان، ج3، ص449، ص450.

الدين سلار بجميع أمور السلطنة، فكانا يُحضران السلطان وأمراء المماليك إلى المجلس كل يوم إثنين وخميس، ويتشاوران في الأمور المتَّفق عليها ويقولان أنّ السلطان رسم وأمر، وهو لـــيس لهُ إلا الاسم[1].

وتعقدت أوضاع السلطان الناصر محمد بـــن قـــلاوون بظهـــور فرقـــة المماليـــك [2] الأويراتية[3]، وهم طائفة من التتار التي قدمت من بلاد التتار زمن السلطان العادل زين الـــدين كتبغا سنة (695 هـــ/1295 م)، وتنافست مع المماليك البرجية، وخططت لاغتيـــال كـــل مـــن الأمير سيف الدين سلار والأمير ركن الدين بيبرس الجاشنكير؛ من أجل إعادة سلطنة الســـلطان العادل كتبغا[4]، باعتبارهم أبناء جنسه.

والخطر الثاني الذي واجه السلطان الناصر محمد بن قلاوون هجوم التتار علـــى بـــلاد الشام، ففي البدايات الأولى انهزم جيش المماليك أمام التتار ولكن سرعان ما تم القضاء علـــيهم وعودة سيطرة السلطنة المملوكية على مصر وبلاد الشام، وإنهاء خطر التتار[5] سنة (702هـــ/ 1302م)[6]، بعد معركة شقحب[7] "مرج الصّفّر" في بلاد الشام[8].

---

[1] المقريزي، السلوك لمعرفة، ج2، ص315.

[2] المنصوري، التحفة المملوكية،ص156.النويري، نهاية الأرب،ج31،ص383. المقريزي، السلوك لمعرفة،ج2،ص317.

[3] الأويراتية: أحد قبائل المغول أقامت دولة لها غرب بحيرة بايكال (جنوب روسيا اليوم)، كـــانوا مـــن أتبـــاع الديانـــة المسيحية، هاجروا نتيجة الصراع بين قبائل المغول نحو الغرب، فاستقروا شمال العراق بـــالقرب مـــن ســـنجار غـــرب الموصل، وتوجه جزء منهم إلى مصر أيام المماليك البحرية وبقوا على دينهم وعاداتهم وتقاليـــدهم، القلقشـــندي، صـــبح الأعشى، ج14، ص448. موقع الألوكة الثقافية: https://www.alukah.net/culture/0/21708/

[4] المنصوري، التحفة المملوكية، ص156.المقريزي، السلوك لمعرفة، ج2، ص317، ص318.

[5] المنصوري، التحفة المملوكية، ص156ـــ ص160. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج2، ص317ـــص 337.

[6] المنصوري، التحفة المملوكية، ص165. ابن أيبك، كنز الدرر، ج9، ص85. النويري، نهايـــة الأرب، ج32، ص28. العمري، مسالك الأبصار، ج27، ص493. ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص478. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج2، ص357، ص358. العيني، عقد الجمان، ج4، ص230. سليم، محمود، موسوعة عصر، ج1، ص32.

[7] شقحب أو مرج الصّفّر: منطقة تقع بين حوران من جهة الجولان ودمشق، بالقرب من مدينة الصنمين وتـــل الجابيـــة (جنوب سوريا اليوم)، هي معركة وقعت بين المماليك البحرية، بقيادة السلطان الناصر محمد بن قلاوون، والتتار، انتهـــت بانتصار المماليك، ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج2، ص91. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج2، ص367.

[8] ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص478. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج2، ص367. العيني، عقد الجمـــان، ج4، ص230. بول، استانلي، تاريخ مصر، ص547.

وتُشير المصادر التاريخية المتوافرة إلى الفوضى التي حلت بالسلطنة؛ نتيجة تـدخلات أمراء المماليك في شؤون السلطان الناصر محمد بن قلاوون، فلم يكن للسلطان أمر في الأموال والإقطاع والعطايا والهِبات وشؤون الحكم[1]، فيشير بيبرس المنصوري (ت 725هـ/1324م)، في أحداث سنة (707هـ/1307م) إلى الفوضى التي وقعت في البلاد من تعصب فِرق المماليك وجماعاتهم، وتأهبهم وحملهم السلاح وحصار السلطان في قلعة الجبل وكل ذلك بتخطيط من الأميرين سيف الدين سلار وبيبرس الجاشنكير[2].

وتظهر مرة أخرى قوة المماليك البرجية بقيادة الأمير بيبرس الجاشنكير في التحكم بأمور السلطان والسلطنة من خلال حصار السلطان في قلعة الجبل، وإبعاد مماليك السلطان الناصر محمد بن قلاوون، والتعدّي على بعض أمراء المماليك وإخراجهم من خدمة السلطان، فأبعدوهم عن القاهرة إلى مناطق في أطراف السلطنة، بعد مصادرة أموالهم وممتلكاتهم كافة[3].

وبناءً على ما سبق، فكّر السلطان الناصر محمد بن قلاوون في عزل نفسه عن السلطنة[4]، فأثناء حصار أمراء المماليك البرجية له بقيادة الأمير بيبرس الجاشنكير والأمير سيف الدين سلار للسلطان بعث إليهم السلطان الناصر محمد بن قلاوون وقال لهم: " ما سبب الركوب على باب إسطبلي، إن كان غرضكم في الملك فهل أنا متطلع إليه فخذوهُ، وابعثوني أي موضع أردتم"[5].

ويمكن الاستنتاج مما سبق، مدى تدهور أوضاع السلطنة وشؤونها زمن السلطنة الثانية التي مرّ بها السلطان الناصر محمد بن قلاوون؛ الأمر الذي دفع السلطان إلى خلع نفسه.

---

[1] المنصوري، التحفة المملوكية، ص181. ابن أيبك، كنز الدرر، ج9، ص148. أبو الفداء، المختصر في أخبار، ج4، ص55. النويري، نهاية الأرب، ج32، ص129. ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص483. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج2، ص413. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج8، ص227.

[2] المنصوري، التحفة المملوكية، ص181. حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص82.

[3] ابن أيبك، كنز الدرر، ج9، ص155. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج8، ص227. بول، استانلي، تاريخ مصر، ص557.

[4] المنصوري، التحفة المملوكية، ص187. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج2، ص414. العيني، عقد الجمان، ج5، ص36. حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص82.

[5] المقريزي، السلوك لمعرفة، ج2، ص414.

وفي سنة (708 هـ/1308 م) تحجج السلطان الناصر محمد بن قلاوون أنه ذاهب إلى الحج، لكنه توجه في حقيقة الأمر نحو الكرك وعزل نفسهُ عن السلطنة[1]، ومن الكرك كتب إلى الأمراء يبلغهم عن تنازلهِ عن السلطنة، وأن يختاروا من يَصلح للسلطنة، وأنهُ طلب أن يتـولى الكرك وأخذ يتحصن بها[2]، وقد عُرض كتاب خلع السلطان الناصر محمد بن قـلاوون علـى قضاة مصر والخليفة العباسي، وقُرِىء الكتاب أمامهم مرتين[3]؛ ربما ليخلي أمـراء المماليـك مسؤوليتهم الفقهية والأخلاقية من شغور منصب السلطنة المملوكية في الديار المصرية.

السلطان المظفر بيبرس الجاشنكير (708ـ709هـ/1308ـ1309م)

عندما علم أمراء المماليك بمصر أن السلطان الناصر محمد بن قلاوون قد عزل نفسـهُ، وسكن الكرك، عقدوا اجتماعهم؛ ليقرروا فيه من يشغل عرش السلطنة بعد أن أصبح شاغراً[4]، فانقسم أمراء المماليك إلى قسمين: الأول المحسوبون على الأمير سيف الدين سلار، وأشـاروا إلى أنهُ هو من يستحق السلطنة، والقسم الثاني المحسوبون على الأمير بيبرس الجاشنكير وهـم المماليك البرجية [5]، ويبدو أن أمراء المماليك في بداية المشاورات أشاروا إلى الأميـر سـيف الدين سلار ثم تراجعوا عن ذلك[6]، بسبب معارضة المماليك البرجية [7] الأكثر عدداً وتسـليحاً،

---

[1] المنصوري، التحفة المملوكية، ص188ــ ص189. ابن أيبك، كنز الدرر، ج9، ص156. أبو الفداء، المختصـر فـي أخبار، ج4، ص54. النويري، نهاية الأرب، ج32، ص140. العمري، مسالك الأبصار، ج27، ص500. ابـن خلـدون، تاريخ، ج5، ص483. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج2، ص422. العيني، عقد الجمان، ج5، ص36. ابن تغري بـردي، النجوم الزاهرة، ج8، ص229. حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص82. بول، استانلي، تاريخ مصر، ص557. سـليم، محمود، موسوعة عصر، ج1، ص33. الحسين، خليل، وراثة العرش، ص82.

[2] المقريزي، السلوك لمعرفة، ج2، ص422.

[3] ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج8، ص233.

[4] المنصوري، التحفة المملوكية، ص191. أبو الفداء، المختصر في أخبار، ج4، ص54. النويري، نهاية الأرب، ج32، ص141. ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص483. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج2، ص423. العينـي، عقـد الجمـان، ج5، ص53.ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج8، ص233. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص232.

[5] النويري، نهاية الأرب، ج32، ص141. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج2، ص423. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج8، ص234.

[6] النويري، نهاية الأرب، ج32، ص141.المقريزي، السلوك لمعرفة، ج2، ص423. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج8، ص234. حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص84.

[7] النويري، نهاية الأرب، ج32، ص141.المقريزي، السلوك لمعرفة، ج2، ص423. حسن، علي، دراسات في تـاريخ، ص84.

فخاف الأمير سيف الدين سلار من الفتنة وسوء العاقبة وأن يدفع روحهُ ثمناً لذلك فأخبرهم أنهُ لا يصلح للمُلك وأشار إلى الأمير بيبرس الجاشنكير[1].

وبناءً على ما سبق، تسلطن الأمير ركن الدين بيبرس الجاشنكير سنة (708 هـ/ 1308م)، ولقّب بالسلطان المظفر ركن الدين بيبرس الجاشنكير، واتفق على إبقاء الأمير سيف الدين سلار نائباً للسلطنة[2].

ويعد تولي السلطان المظفر ركن الدين بيبرس الجاشنكير السلطنة الاغتصاب الثاني للسلطنة من بيت قلاوون ومن السلطان الناصر محمد بن قلاوون[3]، وتعدٍّ من المماليك البرجية الذين أسسهم السلطان المنصور قلاوون؛ للحفاظ على عرش السلطنة وراثية في نسله، ولكنهم اغتصبوا عرش السلطنة من أبناء السلطان المنصور قلاوون[4].

وعندما استقر هذا السلطان في الحكم أخذ يسجن أمراء المماليك الذين يميلون للسلطان المخلوع الناصر محمد بن قلاوون، حيث أخذ يعاملهم بشيء من الإجحاف وعدم الإنصاف[5]، ويبدو أن نائب السلطنة الأمير سيف الدين سلار كان يعمل في الخفاء لإضعاف السلطان المظفر ركن الدين بيبرس الجاشنكير[6].

وتذكر المصادر أن السلطان الجديد لم تستقر لهُ الأمور في مصر خاصة أن جماعة من أمراء المماليك في الشام لم يقتنعوا بعزل السلطان الناصر محمد، بل عملوا على الاتصال به بالكرك واقناعه بالعودة لتسلم زمام السلطنة[7].

---

[1] النويري، نهاية الأرب، ج32، ص141.المقريزي، السلوك لمعرفة، ج2، ص423. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج8، ص234. حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص84. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص232.

[2] المنصوري، التحفة المملوكية، ص191. ابن أيبك، كنز الدرر، ج9، ص157، ص158. أبو الفداء، المختصر في أخبار، ج4، ص55. النويري، نهاية الأرب، ج32، ص141، ص142. ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص483. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج2، ص423. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج8، ص235. حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص85. بول، استانلي، تاريخ مصر، ص557، ص558. الحسين، خليل، وراثة العرش، ص83.

[3] حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص85.

[4] ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج8، ص232.

[5] المنصوري، التحفة المملوكية، ص194.

[6] بول، استانلي، تاريخ مصر، ص557، ص558.

[7] المنصوري، التحفة المملوكية، ص195. النويري، نهاية الأرب، ج32، ص147.

وهنا أخذ السلطان المظفر ركن الدين بيبرس الجاشنكير يهدد السلطان المخلوع الناصر محمد بن قلاوون وهو في الكرك ويتوعده بالقتل والتخلص منهُ كما حصل مع غيره من سلاطين الدولة المملوكية[1].

ويبدو أن سبب ذلك لجوء أكثر من ثلاث مئة أمير من المماليك الناصرية[2] سنة (709هـ/1309م) من مصر إلى السلطان المخلوع الناصر محمد بن قلاوون بالكرك[3]، وبعد هذه الحادثة كتب السلطان المظفر ركن الدين بيبرس الجاشنكير إلى السلطان المخلوع الناصر محمد بن قلاوون يطالبهُ برد هؤلاء المماليك، وأن يبعث الأموال والخيول الموجودة بحوزتة بالكرك[4].

وأمام هذا الموقف اتبع السلطان الناصر محمد بن قلاوون سياسة المماطلة والمراوغة لكسب الوقت في صراعه مع السلطان المظفر ركن الدين بيبرس الجاشنكير، فبعد رسالة التهديد والوعيد والمطالبة بإرجاع المماليك والأموال والخيول، كتب رسالة مفادها " المملوك محمد بن قلاوون يُقبل الأرض ويُنهي أنهُ ما قصد الإقامة إلا طلباً للسلامة، وأن مولانا السلطان ــ المظفر ركن الدين بيبرس الجاشنكيرــ هو الذي رباني وما أعرفُ لي والداً غيرهُ، وكل ما أنا فيه فمنهُ وعلى يديه والقدر الذي أخذتهُ من الكرك لأجل ما لا بدَ لي فيه من الكلف والنفقة........ "[5].

وبعد اعتراض أمراء المماليك، وتوجه قسم منهم إلى الكرك، واحتجاج العامة على حكم السلطان المظفر ركن الدين بيبرس الجاشنكير[6] لجأ الأمراء في مصر إلى تجديد البيعة لسلطان مصر بحضور الخليفة العباسي وأمراء المماليك والقضاة والأعيان[7]، كما يُلحظ تدخل العامة في

---

[1] المنصوري، التحفة المملوكية، ص195.

[2] نسبة إلى السلطان الناصر محمد بن قلاوون.

[3] ابن أيبك، كنز الدرر، ج9، ص167. النويري، نهاية الأرب، ج32، ص146.

[4] المقريزي، السلوك لمعرفة، ج2، ص429.

[5] المقريزي، السلوك لمعرفة، ج2، ص429.

[6] المنصوري، التحفة المملوكية، ص199. النويري، نهاية الأرب، ج32، ص148. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج8، ص244.

[7] النويري، نهاية الأرب، ج32، ص148. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج2، ص437. حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص90.

تحديد من يصل إلى عرش السلطنة المملوكية، وتأثير المبدأ الوراثي في بيت السلطان المنصور قلاوون.

ومن الأدلة التي تشير على تمسك بعض المماليك بمبدأ الوراثة في بيت قلاوون ردة فعل الأمير قبجق المنصوري[1] (ت 710 هـ/1310 م) نائب (دمشق، حماة، حلب) فعندما قرأ كتاب عزل السلطان الناصر محمد بن قلاوون، قال: " لا حول ولا قوّة إلّا بالله العلي العظيم، إيش جرى على ابن أستاذنا ـ السلطان المنصور قلاوون ـ حتّى عزل نفسه!، والله لقد دبرتم أنحس تدبير، هذه والله نوبة لاجين. ثم قال للمملوك ـ حامل الكتاب ـ: اذهب إلى أستاذك وقل لهُ: الآن بلغت مرادك، وسوف تُبصر من يصبح ندمان، وفى أمره حيران! "[2].

وبناءً على ما سبق، توجه السلطان المخلوع الناصر محمد بن قلاوون إلى دمشق بعد اتصاله بأمراء المماليك غير الراضين عن تولي السلطان المظفر ركن الدين بيبرس الجاشنكير لعرش السلطنة، والغاضبين على خروج السلطنة من بيت قلاوون[3]، وعندما اطمأن السلطان المخلوع الناصر محمد بن قلاوون على أن الظروف مُهيأةً لهُ، وتبين ضعف السلطان المظفر ركن الدين بيبرس الجاشنكير في مصر قرر المسير من دمشق قاصداً القاهرة[4].

وبعد تشاور السلطان المظفر ركن الدين بيبرس الجاشنكير مع مماليكه، أشار عليه نائب السلطنة الأمير سيف الدين سلار أن يبعث إلى السلطان المخلوع الناصر محمد بن قلاوون، وأنه

---

[1] قبجق: كلمة تركية قديمة "Kipçak " وتعني "بلاد القبجاق"، الأمير المملوكي سيف الدين قبجق المنصوري، أحد أبرز مماليك السلطان المنصور قلاوون، تولى نيابة دمشق وحماة وحلب، من فرسان الإسلام الذين قاتلوا التتار في بلاد الشام، عارض خروج السلطنة من بيت قلاوون، وساعد السلطان الناصر محمد بن قلاوون للعودة لمنصب السلطنة المملوكية للمرة الثالثة، توفي في حلب سنة، (710 هـ / 1310 م)، الصفدي، أعيان العصر، ج4، ص61ـص71. ابن العماد، شذرات الذهب، ج7، ص769. عبد الحافظ، عبد الله، معجم أسماء، ص106.

[2] ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج8، ص237.

[3] المنصوري، التحفة المملوكية، ص201. ابن أيبك، كنز الدرر، ج9، ص169. أبو الفداء، المختصر في أخبار، ج4، ص57. العمري، مسالك الأبصار، ج27، ص500. ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص484. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج2، ص439. العيني، عقد الجمان، ج5، ص126. بول، استانلي، تاريخ مصر، ص558. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص255.

[4] المنصوري، التحفة المملوكية، ص201. ابن أيبك، كنز الدرر، ج9، ص172، ص176. أبو الفداء، المختصر في أخبار، ج4، ص57. النويري، نهاية الأرب، ج32، ص156. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص257.

يريد خلع نفسه عن السلطنة وأن يتولى الكرك أو إمارة صهيون أو حماة [1]، ويبـــدو أن هـــذا الطلب أصبح عادة عند المماليك من أيام السلطان العادل كتبغا وهو أن يخلـــع الســـلطان نفســـهُ ويطلب مكاناً يلجأ إليه [2].

مع تدهور الأوضاع وخطورتها ووصول السلطان المخلوع الناصر محمد بن قـــلاوون إلى غزة جعل السلطان المظفر ركن الدين بيبرس الجاشنكير يفكر في الهـــرب، وفِعـــلاً جمـــع الأموال والذهب من خزائن السلطنة في مصر، إضافة إلى الخيول والجمال، وبصحبته مئات من المماليك، وهرب باتجاه أسوان[3]، إلى الصعيد[4]، وهكذا انتهى الاغتصاب الثاني لسلطنة الناصر محمد بن قلاوون بخلع السلطان المغتصِب للسلطنة المظفر ركن الدين بيبرس الجاشنكير نفســـهُ عن السلطنة المملوكية.

السلطان الناصر محمد بن قلاوون (709/741هـ/1309ـ1340م) السلطنة الثالثة

بعد أن وصل السلطان الناصر محمد بن قلاوون إلى القاهرة، اجتمع أمـــراء المماليـــك والقضاة والخليفة العباسي، وعامة الناس وبويع بالسلطنة من جديد، سنة (709 هـ/1309م)[5]، ثم قام بإجراءات احترازية أخرى تمثلت بالقبض على السلطان السابق المظفر ركن الدين بيبرس

---

(1) المنصوري، التحفة المملوكية، ص201. أبو الفداء، المختصر في أخبار، ج4، ص57. ابـــن خلـــدون، تـــاريخ، ج5، ص485. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج2، ص442. العيني، عقد الجمان، ج5، ص142. ابن تغـــري بـــردي، النجـــوم الزاهرة، ج9، ص271. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص257.

(2) طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص257.

(3) أسوان: مدينة مصرية كبيرة تقع في أخر صعيد مصر، وأول بلاد النوبة (جنوب مصر شمال السودان اليوم)، تتميـــز بجبالها التي يستخرج منها حجارة البناء الضخمة، وبأنواع تمورها، يمر منها نهر النيل، ياقوت الحموي، معجم البلـــدان، ج1، ص191ـــص192. الحميري، الروض المعطار، ص57.

(4) المنصوري، التحفة المملوكية، ص202. أبو الفداء، المختصر في أخبار، ج4، ص58. ابـــن خلـــدون، تـــاريخ، ج5، ص485. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج2، ص442. العيني، عقد الجمان، ج5، ص142. ابن تغـــري بـــردي، النجـــوم الزاهرة، ج8، ص271.

(5) المنصوري، التحفة المملوكية، ص206. ابن أيبك، كنز الدرر، ج9، ص188. أبو الفداء، المختصر في أخبـــار، ج4، ص58. النويري، نهاية الأرب، ج32، ص157. ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص485.المقريزي، الســـلوك لمعرفـــة، ج2، ص442. العيني، عقد الجمان، ج5، ص146. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج8، ص276. حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص91. بول، استانلي، تاريخ مصر، ص559. سليم، محمود، موسوعة عصر، ج1، ص34. طقـــوش، محمـــد، تاريخ المماليك، ص259. الحسين، خليل، وراثة العرش، ص83.

الجاشنكير وقتلهُ سنة (709هـ/1309م)[1]، وقبل أن يقدم على قتله وقف الجاشنكير بين يديه قائلاً لهُ: "يا ركن الدين أنا اليوم أستاذك، وأمس تقول لما طلبتُ إوَزْ مشوي إيش يعمل بالإوَزْ، الأكل هو عشرون مرة في النهار؟"[2]، ويبدو أن التجربة الصعبة التي مر بها السلطان الناصر محمد بن قلاوون وهو صبي والمعاناة التي أصابتهُ بتحكم الأمراء به قد أثرت في نفسه، وجعلتهُ يفكر في الانتقام من أمراء المماليك الذين أساؤوا إليه من قبل.

وهذا ما حصل مع نائب السلطنة السابق الأمير سيف الدين سلار إذ اعتقلهُ حتى مات في سجنه في سنة (710 هـ/1310م)[3]، كذلك عزل السلطان الناصر محمد بن قلاوون سنة (710هـ/1310م) قاضي القضاة بدر الدين بن جماعة[4] الذي وقف مع السلطان السابق المغتصِب للسلطنة المظفر ركن الدين بيبرس الجاشنكير وقال لهُ السلطان الناصر محمد بن قلاوون: يا قاضي كُنت تُفتي المسلمين بقتالي[5]، ورغم ذلك أعادهُ لمنصب قاضي القضاة سنة (711 هـ/1311 م)[6].

حاول بعض أمراء المماليك، خاصة مماليك السلطان المخلوع المظفر ركن الدين بيبرس الجاشنكير الانقلاب على السلطان الناصر محمد بن قلاوون وتعيين ابن أخيه الأمير موسى بن الصالح علي بن قلاوون[7]، لكن السلطان الناصر محمد استطاع أن يكشف هذه المؤامرة وقبض على من أشرف على حياكتها وتدبيرها[8].

---

(1) ابن أيبك، كنز الدرر، ج9، ص197، ص198. أبو الفداء، المختصر في أخبار، ج4، ص58، ص59. النويري، نهاية الأرب، ج32، ص160. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج2، ص449.

(2) المقريزي، السلوك لمعرفة، ج2، ص449.

(3) أبو الفداء، المختصر في أخبار، ج4، ص60. ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص486.

(4) العمري، مسالك الأبصار، ج27، ص504. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج2، ص455.

(5) المقريزي، السلوك لمعرفة، ج2، ص444.

(6) العمري، مسالك الأبصار، ج27، ص506.

(7) موسى بن علي: الأميرالمملوكي موسى بن علي بن المنصور قلاوون، حاول بعض المماليك المظفرية (نسبة للسلطان المظفر بيبرس الجاشنكير)، تعيينه في منصب السلطنة المملوكية، بدلاً من السلطان الناصر محمد بن قلاوون، الصفدي، أعيان العصر، ج4، ص299.

(8) المنصوري، التحفة المملوكية، ص224.

وزيادة في الحزم والحسم عمل السلطان الناصر محمد بن قلاوون سنة (727 هـ/1326م)[1] على إلغاء منصب نائب السلطنة[2]، ومنصب الوزير[3]، ويلحظ أن السلطان الناصر محمد بن قلاوون قد عرف خطورة منصب نائب السلطنة والوزارة على نظام الحكم، سيما وأنه عانى شخصياً من هذين المنصبين سابقا، ويبدو أنه كان يمهد الطريق للمحافظة على وراثة العرش بإلغاء بعض المناصب واستحداث أخرى، فاستحدث وظيفة الحاجب والمتحدث باسم الأبواب العالية[4].

كما تشدد في القبض على أمراء المماليك، والتخلص منهم[5]، وحاول جاهداً أن يُضعِف من قوتهم وسطوة نفوذهم؛ بعد أن ملَ من تدخلهم في سلطنته الأولى والثانية[6]، فقبض على أكثر من ثلاثين أميراً من المماليك البحرية وقتلهم، وصادر أموالهم، فكان يحبس وينفي ويغرِق ويخنق[7]، فكانت سياستهُ تجاه أمراء المماليك تعتمد على تقريبهم إليه، وعندما يرى فيهم طمعاً أو محاولة في الخروج عن طاعته يقبض عليهم ويعيّن بدلاً منهم مماليك جدد صغار في السن ويفتقرون للحنكة الساسية التي تضرَ بمصالحه[8].

وقد بلغت السلطنة المملوكية في عصر السلطان الناصر محمد بن قلاوون ـ السلطنة الثالثةـ مبلغاً لم تصل إليها من قبل، فتوسعت بشكل كبير[9] وامتدت خارج حدودها القديمة، فأصبحت تمتد من برقة ـ ليبياـ غرباً إلى ساحل البحر الأحمر شرقاً، ومن آسيا الصغرى ـ تركياـ شمالاً إلى بلاد النوبةـ السودان ـ جنوباً، ومعها بلاد الحجاز واليمن[10].

---

[1] ابن أيبك، كنز الدرر، ج9، ص344. حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص94.

[2] ابن أيبك، كنز الدرر، ج9، ص344.حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص94. الحسين، خليل، وراثة العرش، ص83.

[3] ابن أيبك، كنز الدرر، ج9، ص349. حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص94.

[4] ابن أيبك، كنز الدرر، ج9، ص344.

[5] ابن أيبك، كنز الدرر، ج9، ص322، ص343. النويري، نهاية الأرب، ج32، ص161. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج2، ص456.

[6] بول، استانلي، تاريخ مصر، ص559.

[7] المقريزي، السلوك لمعرفة، ج3، ص302.

[8] عاشور، سعيد، الأيوبيون والمماليك، ص249.

[9] حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص104.

[10] حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص103.

ويشير ابن الوردي (ت 749 هـ/1348م) أنهُ خُطب باسم السلطان الناصر في بغـداد والعراق وديار بكر، والموصل وبلاد الروم، وضرب الدينار والدرهم في هذه البلاد كما كـان يضرب بالشام ومصر[1]، وأصبحت القاهرة في زمنه كعبة العلم والفن والتجـارة والصـناعة، وقِبلة أنظار المسلمين وعلمائهم في مشارق الأرض ومغاربها[2].

سار السلطان الناصر محمد بن قلاوون على نهج والدهُ السلطان المنصور قلاوون فـي محاولة حصر وراثة عرش السلطنة المملوكية في نسله، فعمل سنة (732 هـ/1331 م) علـى تعيين ولدهِ الأمير ناصر الدين أنوك[3] (ت 741هـ/1340م) في ولاية العهـد[4]، واسـتدعى أمراء المماليك وأخبرهم بذلك، ثم عدل عن قرار تعيين ولده في ولاية العهد، وقرّر أن يُلبسـه شعار الأمراء وألا يُطلق عليه اسم السلطنة وولاية العهد[5]، ويبدو أن سبب تراجـع السـلطان الناصر محمد بن قلاوون عن ولاية العهد لابنه الأمير ناصر الدين أنوك هو صِغَر سنّه إذ لـم يتجاوز وقتها تسع سنوات[6].

وعلى أي حال فقد مات الأمير ناصر الدين أنوك قبل وفاة والده السلطان الناصر محمد بن قلاوون بفترة قليلة[7]، وبقيت السلطنة دون ولايـة عهـد مـن سـنة (732ــ741هـ/ 1331ــ1340م)، أي دون أن يعهد السلطان لأحد من أولاده[8]، ولكن السلطان قبل وفاته عهـد

---

[1] ابن الوردي، تاريخ، ج2، ص319.

[2] حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص104.

[3] أنوك: كلمة تركية قديمة " Anuk " وتعني "طائر العقاب"، الأمير المملوكي سيف الدين أنوك بن محمد بن قلاوون، بلغ منزله عالية عند والده السلطان الناصر محمد بن قلاوون، رغم أن لهُ ثلاثة أخوة أكبـر منـهُ، وهـم (الناصـر أحمـد، والمنصور أبو بكر وإبراهيم)، إلا أنهُ عقد لهُ ولاية العهد، توفي سنة (741 هـ / 1340 م)، الصفدي، أعيـان العصـر، ج1، ص630. ابن تغري، المنهل الصافي، ج3، ص108ــص109. عبد الحافظ، عبد الله، معجم أسماء، ص66.

[4] العمري، مسالك الأبصار، ج27، ص557. ابن الوردي، تاريخ، ج2، ص319. ابن كثير، البدايـة والنهايـة، ج14، ص222.ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص505. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج3، ص295. حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص103.

[5] المقريزي، السلوك لمعرفة، ج3، ص152. حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص103.

[6] حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص93.

[7] ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص505. حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص103.

[8] حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص103.

إلى ابنه الثاني الأمير سيف الدين أبو بكر، واستدعى أمراء المماليك والأعيان وأبلغهم بذلك وطلب منهم السمع والطاعة لهُ، وعلى ذلك حلفوا[1]، وكان السلطان الناصر محمد بن قلاوون يعاني من مرض شديد[2] أدى إلى وفاته عام (741 هـ/1340م)[3].

وتعدَ فترة السلطان الناصر محمد بن قلاوون هي الأطول بين فترات تولي السلطنة عند المماليك البحرية فقد امتدت على ثلاث مراحل: من سنة (693ـ694 هـ/ 1293ـ1294م)، ومن سنة (698ـ708هـ/1299ـ1308م)، ومن سنة (709ـ741هـ/ 1309ـ1340م)[4]، وبذلك يكون مجموع سنوات حُكمه ما يقارب 43 سنة[5].

بعد وفاة السلطان الناصر محمد بن قلاوون بقي الحكم في أولاده وأحفاده أكثر من أربعين سنة، من سنة (741ـ784 هـ/1340ـ1382 م)، وهذا يُدلل على مدى إخلاص الناس لبيت قلاوون ولعصر السلطان الناصر محمد بن قلاوون بالذات [6]، ويُلحظ أن أولاد السلطان الناصر محمد بن قلاوون وأحفاده قد عاشوا على السمعة الطيبة والمكانة الراسخة القوية التي زرعها السلطان الناصر في نفوس معاصريه[7].

ويبدو أن الاستقرار النسبي الذي حققهُ السلطان الناصر محمد بن قلاوون في فترة سلطنته الثالثة أسهمت في استمرار الحكم الوراثي في نسله أكثر من أربعين سنة، إضافة إلى

---

(1) العمري، مسالك الأبصار، ح27، ص558.ابن الوردي، تاريخ، ج2، ص319، ص320. ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص506. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج3، ص301. حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص103.

(2) المقريزي، السلوك لمعرفة، ج3، ص299ـص 301.

(3) العمري، مسالك الأبصار، ج27، ص558.ابن الوردي، تاريخ، ج2، ص319. ابن كثير، البداية والنهاية، ج14، ص222. ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص506. حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص104. بول، استانلي، تاريخ مصر، ص573. سليم، محمود، موسوعة عصر، ج1، ص34.

(4) الحسين، خليل، وراثة العرش، ص81ـص83.

(5) سليم، محمود، موسوعة عصر، ج1، ص34.

(6) بول، استانلي، تاريخ مصر، ص573. الحسين، خليل، وراثة العرش، ص83.

(7) عاشور، سعيد، الأيوبيون والمماليك، ص253.

خوف العامة من الفوضى التي كانت تعم البلاد من إغــلاق للحوانيــت والــدكاكين[1]؛ تحســباً للصراع بين أمراء المماليك على عرش السلطنة المملوكية.

وبوفاة السلطان الناصر محمد بن قلاوون تنتهي فترة القوة في سلطنة المماليك البحرية، وتبدأ فترة الضعف في السلطنة لتنتهي بنهاية الدولة المملوكية البحرية سنة (784هــ/1382م).

---

[1] عاشور، سعيد، الأيوبيون والمماليك، ص251.

الفصل الخامس

السلطنة في مرحلة ضعف دولة المماليك البحرية (741ـ784هـ/1340ـ1382م)

مرحلة أولاد السلطان الناصر محمد بن قلاوون (741ــ762هــ/1340ــ1361م)

خلال هذه المرحلة حكم أولاد السلطان الناصر محمد بـــن قـــلاوون وأحفـــاده إذ ورث السلطنة المملوكية إثنا عشر سلطاناً من سلالته[1]، وهنا بدأ الانحلال يدُبّ في الســـلطنة بســـبب استبداد أمراء المماليك بالسلاطين خاصة صغار السن، فاتُخذ نظام وراثة العرش ذريعة لعـــزل بعض السلاطين ونفيهم وقتلهم[2]، واستبدالهم بسلاطين جدد، وظهرت في هذه الفترة كذلك قـــوة الأتابك من جديد[3]، إذ كان لا يتورع في أن يسجِن أو يقتل أو ينفي من ينافسهُ[4].

ويمكن تقسيم هذه المرحلة إلى قسمين الأولى: مرحلة أولاد السلطان الناصر محمد بـــن قلاوون وهم ثمانية سلاطين[5]، والمرحلة الثانية: وهم أحفاد السلطان الناصر محمد بن قلاوون وهم أربعة سلاطين[6].

السلطان المنصور أبو بكر (741 هــ/1340ــ1341 م)

بعد وفاة السلطان الناصر محمد بن قلاوون تسلطن ولده الأمير سيف الدين أبو بكر سنة (741 هــ/1340 م) ولقّب بالسلطان المنصور[7]، وهذا اللقبـــالمنصورـــتيمناً بجـــده الســـلطان المنصور قلاوون[8]، وكان عمرهُ عشرين سنة[9]

---

[1] حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص106.بول، استانلي، تاريخ مصر، ص573. ماجد،عبد المنعم، التاريخ السياســـي، ص91. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص299.

[2] حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص106.

[3] حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص106. ماجد، عبد المنعم، التاريخ السياسي، ص91.

[4] عبد المنعم، ماجد، التاريخ السياسي، ص91.

[5] بول، استانلي، تاريخ مصر، ص573. ماجد،عبد المنعم، التاريخ السياسي، ص91. طقوش، محمد، تـــاريخ المماليـــك، ص299.

[6] بول، استانلي، تاريخ مصر، ص573.ماجد،عبد المنعم، التاريخ السياسي، ص91.

[7] العمري، مسالك الأبصار، ج27، ص558. ابن الوردي، تاريخ، ج2، ص319. ابن كثير، البدايـــة والنهايـــة، ج14، ص222، ص223. ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص506. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج3، ص329. ابن تغـــري بـــردي، النجوم الزاهرة، ج10، ص3. حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص107. سليم، محمود، موسوعة عصـــر، ج1، ص35. ماجد،عبد المنعم، التاريخ السياسي، ص92. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص301. الحسين، خليل، وراثـــة العـــرش، ص84.

[8] ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج10، ص3.

[9] حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص107.

وهو ليس أكبر أولاد السلطان الناصر محمد بن قلاوون سنا[1]، لكنهُ أول من تــولى عرش السلطنة المملوكية البحرية بين أولاده[2].

أخذت الخلافات السياسية بين أمراء المماليك تتجدد، فكان الأمير سيف الدين قوصون[3] الناصري[4] (ت 742 هــ/1342 م)، صهر السلطان الناصر محمد بن قــلاوون[5]، والأميــر سيف الدين بشتك الناصري[6] (ت 742 هــ/1342 م) من أقوى الأمراء[7]، وكانا على خــلاف في أواخر أيام السلطان الناصر محمد بن قلاوون وأوصاهما على ولده الأمير سيف الدين أبــو بكر قبل وفاته[8]، لكن الأمير سيف الدين بشتك طمع بنيابة الشام، وطلب ذلــك مــن الســلطان المنصور أبو بكر، ومن الأمير سيف الدين قوصون فرفضا ذلك، وتم الإيقاع به فاعتقِل وأرسِل إلى الإسكندرية، وقُتِل هناك، حيث اتُّهِم الأمير قوصون بقتله[9].

بمقتل الأمير سيف الدين بشتك خلا الجو للأمير سيف الدين قوصــون فأخــذ يــتحكم بالسلطنة والسلطان المنصور أبو بكر، وعزل أمراء المماليك السلطان نفسه من منصــبه؛ لِمَــا

---

(1) سليم، محمود، موسوعة عصر، ج1، ص35.

(2) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج10، ص3. حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص107.

(3) قوصون: كلمة تركية قديمة "Kovsun " وتعني "الطائر"، الأمير المملوكي، سيف الدين قوصــون الناصــري (نســبة للسلطان الناصر محمد بن قلاوون)، كان لهُ مكانة خاصة عند السلطان الناصر، فزوجهُ ابنته، ومع ذلك حاول الســيطرة على السلطنة، تحكم بأولاد السلطان الناصر، اتهم بقتل السلطان المنصور أبو بكر بن الناصر محمد، لذلك دفع حياتهُ ثمنــاً للصراع والقتل، فقتل سنة (742 هــ / 1341 م)، الصفدي، أعيان العصر، ج4، ص136ــص140. عبد الحافظ، عبــد الله، معجم أسماء، ص115.

(4) ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص506.

(5) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج10، ص47.

(6) بشتك: كلمة تركية قديمة "Baştek " وتعني "الزعيم، والآمر"، الأمير المملوكي بشتك بن عبــد الله الناصــري (نســبة للسلطان الناصر محمد بن قلاوون)، تميز بالتكبر على الأمراء، كان لهُ أقطاعات كثيرة، دخل في صــراع مــع الأميــر قوصون والأمراء، حتى أنهُ أنفق كثيراً من الأموال لنيل إمارة الشام، عمل قوصون على اعتقاله وقتله بالإسكندرية، ســنة (742 هــ / 1342 م)، ابن تغري بردي، المنهل الصافي، ج3، ص367. عبد الحافظ، عبد الله، معجم أسماء، ص74.

(7) ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص506. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج3، ص332.

(8) المقريزي، السلوك لمعرفة، ج3، ص301. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج10، ص6.

(9) ابن كثير، البداية والنهاية، ج14، ص223. ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص506. المقريــزي، الســلوك لمعرفــة، ج3، ص330. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج10، ص8.

ظهر عليه من فساد وشرب للخمر وارتكاب الفواحش والمنكرات[1]، فلم يستمر في السلطنة أكثر من شهرين[2]،ونفي السلطان المنصور أبو بكر وسبعة من أخوتـه إلـى بلـدة قـوص[3] فـي الصعيد[4]، وعمل الأمير قوصون على التخلص من السلطان المخلوع المنصور أبو بكر، فأوعز إلى والي قوص عبد المؤمن بن عبد الوهاب السلامي[5] (ت 742 هـ/1342 م) فقتلهُ[6]، سـنة (742 هـ/1342 م) وحمل رأسهُ سراً إلى الأمير سيف الدين قوصون بالقاهرة[7].

السلطان الأشرف علاء الدين كجك (742 هـ/1341 م)

اجتمع أمراء المماليك والقضاة والخليفة العباسي وقرروا تعيين أحـد أبنـاء السـلطان الناصر محمد بن قلاوون الأمير الصبي علاء الدين كجك[8]، ولقب بالسلطان الأشرف[9]، وكان

---

(1) العمري، مسالك الأبصار، ج27، ص559. ابن كثر، البداية والنهاية، ج14، ص224. ابـن خلـدون، تـاريخ، ج5، ص506. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج3، ص335. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج10، ص12.

(2) ابن خلدون،تاريخ،ج5،ص506.المقريزي، السلوك لمعرفة،ج3،ص338.ابن تغري بردي،النجوم الزاهرة،ج10،ص16.

(3) قوص: مدينة قبطيّة قديمة تقع جنوب مصر بالقرب من أسوان، شرق نهر النيل، وهي ليست بعيدة عن البحر الأحمر، كانت محطة تجار اليمن(عدن)، تتميز بجوها الحار حيث تفصلها الصحراء عن أسوان، البكري، المسالك والممالـك، ج2، ص618. ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج4، ص413.

(4) ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص506.المقريزي، السلوك لمعرفة، ج3، ص338. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج10، ص15. حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص107.

(5) عبد المؤمن السلامي: عبد المؤمن بن عبد الوهاب السلامي، تولى مدينة قوص أيام السلطان الناصر محمد بن قلاوون، وشارك الأمير قوصون في قتل السلطان المنصور أبو بكر، وقطع رأسهُ وأحضرهُ سراً إلى القاهرة عند قوصون، وعندما قتل قوصون تحققوا من عبد المؤمن فقتلهُ السلطان الناصر أحمد، سنة (742 هـ / 1342 م)، الصفدي، الوافي بالوفيات، ج10، ص157. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج10، ص62.

(6) العمري، مسالك الأبصار، ج27، ص559. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج10، ص17. حسن، علي، دراسـات في تاريخ، ص107. سليم، محمود، موسوعة عصر، ج1، ص35. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص302. الحسـين، خليل، وراثة العش، ص84.

(7) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج10، ص17.

(8) كجك: كلمة تركية قديمة " küçük " وتعني "الصغير"، السلطان المملوكي علاء الدين كجك بن محمـد بـن قـلاوون، السلطان الرابع عشر من السلاطين الترك (البحرية) في مصر، والثاني من أولاد الناصر محمد، وعندما تسـلطن كـان عمره سبع سنوات، فتحكم بالسلطنة الأمير قوصون، فلم يستمر في الحكم سوى خمسة شهور، توفي سـنة (746 هـ / 1345 م)، الصفدي، أعيان العصر، ج4، ص148. ابن تغري بردي، مورد اللطافة، ج2، ص70ـص72.، حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص107. عبد الحافظ، عبد الله، معجم أسماء، ص116.

(9) العمري، مسالك الأبصار، ج27، ص559. ابن الوردي، تاريخ، ج2، ص321.ابن كثيـر، البدايـة والنهايـة، ج14، ص224. ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص506. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج3، ص338. ابـن تغـري بـردي، النجـوم الزاهرة، ج10، ص21. حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص107. سـليم، محمـود، موسـوعة عصـر، ج1، ص35. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص302. الحسين، خليل، وراثة العرش، ص84.

عُمرهُ عندما تولى عرش السلطنة خمس سنوات[1] وقيل ثمان سنوات[2]، فعُيَن الأمير سيف الدين قوصون نائباً للسلطنة[3] وأتابكاً للسلطان الصغير الأشرف كجك، فجمع بين النيابة والأتابكية[4]، وهذا الأخير لم يكن لهُ من السلطنة والحكم غير الاسم[5]، فلم يكن لهُ نهي أو تدبير في السلطنة والحكم، وكان الأمير سيف الدين قوصون يُمسك السلطان الأشرف كجك القلم بيده ويعلمهُ توقيع الكتب والعلامات التي يريد قوصون أن يدبّر بها أمور السلطنة المملوكية[6].

ونتيجة الفوضى والحال الذي وصلت إليه السلطنة؛ بسبب وقوف صبي على رأسها وصف أحد شعراء ذلك العصر وقال:

سُلطاننا اليوم طفل والأكابر في خلف وبينهم الشيطان قد نزغا
فكيف يطمعُ من تغشيه مظلمة أن يبلغ السّؤل والسلطان ما بلغا[7] (البسيط)

وتشير المصادر التاريخية المتوافرة إلى رفض معظم أمراء المماليك في الشام سيطرة الأمير سيف الدين قوصون على السلطان الصغير الأشرف كجك، فأخذوا يراسلون الأمير شهاب الدين أحمد بن السلطان الناصر قلاوون في الكرك[8]، وعلى أثر ذلك، حدث خلاف بين الأمير سيف الدين قوصون وباقي أمراء المماليك السلطانية؛ بسبب سياسة التخلص من مماليك السلطان السابق المنصور أبو بكر، واستئثاره بالسلطنة، فاندلعت الاشتباكات في أزقة القاهرة، ونهب

---

[1] المقريزي، السلوك لمعرفة، ج3، ص338. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج10، ص21. الحسين، خليل، وراثة العرش، ص84.
[2] العمري، مسالك الأبصار، ج27، ص559. ابن الوردي، تاريخ، ج2، ص321.
[3] ابن كثير، البداية والنهاية، ج14، ص225. ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص506. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج3، ص338. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج10، ص21.
[4] سليم، محمود، موسوعة عصر، ج1، ص35.
[5] حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص107، ص108. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص302.
[6] المقريزي، السلوك لمعرفة، ج3، ص355.
[7] المقريزي، السلوك لمعرفة، ج3، ص339. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج10، ص22.
[8] العمري، مسالك الأبصار، ج27، ص560. ابن الوردي، تاريخ، ج2، ص321. ابن كثير، البداية والنهاية، ج14، ص225. ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص506. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج3، ص344، ص346. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج10، ص29.

العامة بيت نائب السلطنة الأمير سيف الدين قوصون[1]، واتفق المماليك الناصرية على قتل الأمير سيف الدين قوصون والتخلص منهُ[2].

ويصف المقريزي (ت 845 هـ/1441م) الفوضى والنهب التي حدثت في القاهرة في مرحلة الصراع بين أمراء المماليك بقوله: "لم يبقَ شيء لم يُنهب حتى طال دور القضاة والحمامات والإصطبلات وغيرها بشكل يُعجز عن الوصف"[3]، وفي آخر الأمر انفلتت الأمور من يد الأمير سيف الدين قوصون وتم اعتقاله وبُعث به إلى الإسكندرية وهناك تم قتلهُ سنة (742 هـ/1431م) والتخلص منه[4].

السلطان الناصر شهاب الدين أحمد (742 هـ/1341م)

وصل الأمير ناصر الدين أحمد أحد أبناء السلطان الناصر محمد بن قلاوون إلى القاهرة سنة (742 هـ/1341م)، وتم خلع أخيه السلطان الصبي الأشرف كجك بن السلطان ناصر الدين محمد بن قلاوون والذي مكث في السلطنة حوالي خمسة شهور[5]، وتم تعيين السلطان الناصر أحمد في عرش السلطنة[6] وهو أكبر أولاد السلطان الناصر محمد بن قلاوون سنا[7]، وكان عُمرهُ آنذاك أربع وعشرين سنة[8].

---

[1] المقريزي، السلوك لمعرفة، ج3، ص340ـص 344. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج10، ص23ـص 29.

[2] المقريزي، السلوك لمعرفة، ج3، ص342.

[3] المقريزي، السلوك لمعرفة، ج3، ص352ـص356.

[4] ابن الوردي، تاريخ، ج2، ص321. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج10، ص47. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص303.

[5] ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج10، ص49. حس، علي، دراسات في تاريخ، ص108. سليم، محمود، موسوعة عصر، ج1، ص35. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص303.

[6] العمري، مسالك الأبصار، ج27، ص562. ابن الوردي، تاريخ، ج2، ص322. ابن كثير، البداية والنهاية، ج14، ص226، 232. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج3، ص355. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج10، ص50. حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص108. سليم، محمود، موسوعة عصر، ج1، ص35. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص303.

[7] سليم، محمود، موسوعة عصر، ج1، ص35.

[8] طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص303.

لم يستمر السلطان الناصر شهاب الدين أحمد في السلطنة طويلا، فبعد شهرين[1] أو ثلاثة[2] قرر العودة إلى الكرك، وحمل معهُ ما كان في خزائن قلعة الجبل بالقاهرة من أموال[3]، وأخذ معه الخيول والجمال والأبقار والأغنام والحيوانات المختلفة والطيور بأنواعها[4]، وأخذ يعمِّر بالكرك ويزيد من تحصيناتها وأسوارها[5]، لإدارة السلطنة المملوكية من هناك[6]، وهذا الأمر سببَ إزعاجاً كبيراً لأمراء المماليك بخاصة أمراء الشام، فقالوا إن الطاعة لسلطان مصر وليست لسلطان الكرك[7]؛ بسبب ما كان يصلهم من أخبار عن فساد السلطان ومنكرات التي اقترفها في أثناء وجوده في الكرك[8]، فقرر أمراء المماليك بالشام ومصر خلعه عن عرش السلطنة المملوكية[9].

السلطان الصالح عماد الدين إسماعيل (743ـ746هـ/1342ـ1345م)

اجتمع أمراء المماليك بمصر وكتبوا إلى أمراء المماليك بالشام وقرروا خلع السلطان الناصر أحمد، وتعيين أخيه الأمير عماد الدين إسماعيل بن الناصر بن قلاوون بدلاً منه، ولقّب بالسلطان الصالح[10] (743ـ746هـ/1342ـ1345م)[11]، وعُمرهُ آنذاك سبعة عشر عاماً[12].

---

[1] المقريزي، السلوك لمعرفة، ج3، ص375. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص303.

[2] ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص507.

[3] ابن الوردي، تاريخ، ج2، ص323.ابن كثير، البداية والنهاية، ج14، ص233. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج3، ص376.

[4] المقريزي، السلوك لمعرفة، ج3، ص376.

[5] ابن كثير، البداية والنهاية، ج14، ص233.

[6] ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص508. حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص108.

[7] المقريزي، السلوك لمعرفة، ج3، ص382.

[8] ابن كثير، البداية والنهاية، ج14، ص234.

[9] العمري، مسالك الأبصار، ج27، ص562. ابن الوردي، تاريخ، ج2، ص324.

[10] العمري، مسالك الأبصار، ج27، ص562. ابن الوردي، تاريخ، ج2، ص324. ابن كثير، البداية والنهاية، ج14، ص234. ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص508. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج3، ص376. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج10، ص78. حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص107. سليم، محمود، موسوعة عصر، ج1، ص36. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص303.الحسين، خليل، وراثة العرش، ص84.

[11] حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص108. سليم، محمود، موسوعة عصر، ج1، ص36. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص303. الحسين، خليل، وراثة العرش، ص84.

[12] طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص303.

وفي الوقت نفسه عُين الأمير أرغــون العلائـــي[1] (ت 747 هـــــ/1346 م) (زوج أم السلطان) أتابكاً[2]، والأمير آق سنقر السلاري[3] (ت 748 هـــ/1347 م)[4]،نائبـــاً للســـلطنة[5]، واستهل هذا السلطان حكمهُ بحصار أخيه السلطان المخلوع الناصر أحمد بالكرك، وكانت الحُجة بذلك هي الأموال التي صادرها من خزائن السلطنة بالقاهرة وتوجهه بها نحو الكرك سنة (743 هـــ/1342 م)[6]، وقد استمر حصار الكرك مدة عامين وشهر[7] وقيل ثلاث اعوام[8]، ويبدو أن السبب ليس الأموال التي قام بمصادرتها من خزائن القلعة بمصر فحسب، بـــل وصـــلت إلـــى السلطان الصالح عماد الدين إسماعيل بالقاهرة أخبار تفيد بأن أخاه السلطان المخلـــوع الناصـــر أحمد يريد التوجه من الكرك إلى القاهرة لقتال السلطان والمطالبة بعرش السلطنة الـــذي حُـــرم منه[9].

---

(1) أرغون: كلمة تركية قديمة " Ergun " وتعني "حصان سريع"، الأمير المملوكي سيف الدين أرغون العلائي الناصـــري (نسبة للسلطان الناصر محمد بن قلاوون)، تزوج أم السلطان الصالح إسماعيل ودبر السلطنة لهُ، وبعد وفاة السلطان وضع مكانهُ أخيه السلطان الكامل شعبان، وقد ساءت العلاقة بينهُ وبين أمراء المماليك، وحدث صراع بينهم أدى إلى قتله، ســـنة (747 هـــ / 1346 م)، الصفدي، الوافي بالوفيات، ج8، ص230. ابن تغري بردي، المنهل الصافي، ج2، ص461. عبد الحافظ، عبد الله، معجم أسماء، ص57.

(2) ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص509.

(3) آق سنقر: كلمة تركية قديمة " Ak Sungur " وتعني "الصقر الأبيض"، الأمير المملوكي شمس الدين آق سنقر بن عبد الله السلاري (نسبة إلى الأمير سيف الدين سلار نائب السلطنة زمن السلطان الناصر محمد بن قلاوون)، تولى نيابة غـــزة قبل تولي نيابة السلطنة في مصر زمن السلطان الصالح إسماعيل، كان حسن السيرة، وتوفي سنة (748 هـــ / 1347 م)، الصفدي، أعيان العصر، ج2، ص494. ابن تغري بردي، المنهل الصافي، ج2، ص499ـــص500. عبد الحـــافظ، عبـــد الله، معجم أسماء، ص61.

(4) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج10، ص178.

(5) المقريزي، السلوك لمعرفة، ج3، ص377. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج10، ص79.

(6) العمري، مسالك الأبصار، ج27، ص563. ابن الوردي، تاريخ، ج2، ص234. ابن كثير، البدايـــة والنهايـــة، ج14، ص242. ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص508. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج3، ص381. ابـــن تغـــري بـــردي، النجـــوم الزاهرة، ج10، ص82.

(7) المقريزي، السلوك لمعرفة، ج3، ص412.

(8) حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص108. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص304.

(9) المقريزي، السلوك لمعرفة، ج3، ص381.

نعود إلى القول بأن حصار الكرك استمر ما بين عامين إلى ثلاثة أعوام فضُربت بالمنجنيق(1) والنفط(2)، حتى استسلم السلطان المخلوع الناصر أحمد وقُتل(3) وقُطع رأسهُ(4) ويديه(5) وحُمل رأسهُ إلى أخيه السلطان الصالح عماد الدين إسماعيل في القاهرة، عام (745 هـ/1344 م) (6).

ويذكر المقريزي (ت 845 هـ/1441 م) أن السلطان الصالح عماد الدين إسماعيل عندما رأى رأس أخيه السلطان المخلوع الناصر أحمد خاف وارتجف(7)، فلم يلبث طويلاً حتى توفي سنة (746 هـ/1345 م) إثر إصابته بمرض(8)، ويبدو أن هذا السلطان في أواخر حكمه انشغل باللهو والملذات وشغفه بالنساء والجواري السود والمغنيات وازداد حبهُ للطرب، وتدنت إيرادات السلطنة لأدنى المستويات وزادت مصاريف الدولة على أمور البذخ والترف وسوء إدارتها (9).

السلطان الكامل سيف الدين شعبان (746 هـ/1345 م)

تسلطن بعدهُ أخوه وشقيقه الأمير سيف الدين شعبان بن الناصر محمد بن قلاوون، ولقّب بالسلطان الكامل شعبان، سنة (746 هـ/1345 م) (10)، ويبدو أنهُ تسلطن بعهد من أخيه

---

(1) ابن كثير، البداية والنهاية، ج14، ص246.

(2) ابن الوردي، تاريخ، ج2، ص324.

(3) ابن كثير، البداية والنهاية، ج14، ص247. ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص508. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج3، ص412. حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص108. سليم، محمود، موسوعة عصر، ج1، ص36. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص304. الحسين، خليل، وراثة العرش، ص84.

(4) ابن كثير، البداية والنهاية، ج14، ص247. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج3، ص412. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص304. الحسين، خليل، وراثة العرش، ص84.

(5) ابن كثير، البداية والنهاية، ج14، ص247.

(6) ابن كثير، البداية والنهاية، ج14، ص247. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج3، ص412. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص304. الحسين، خليل، وراثة العرش، ص84.

(7) المقريزي، السلوك لمعرفة، ج3، ص412. الحسين، خليل، وراثة العرش، ص84.

(8) ابن الوردي، تاريخ، ج2، ص331. ابن كثير، البداية والنهاية، ج14، ص249، ص250. ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص508. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج4، ص3، ص4. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج10، ص117. حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص108. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص304. الحسين، خليل، وراثة العرش، ص84.

(9) المقريزي، السلوك لمعرفة، ج4، ص4، ص5.طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص304.

(10) ابن الوردي، تاريخ، ج2، ص331. ابن كثير، البداية والنهاية، ج14، ص250. ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص508. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج4، ص6. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج10، ص117، ص118. حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص108. سليم، محمود، موسوعة عصر، ج1، ص36. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص304. الحسين، خليل، وراثة العرش، ص84.

السلطان الصالح عماد الدين إسماعيل قبل وفاته [1]، ولم يكن الاتفاق بهذه السهولة بل بعد اختلاف أمراء المماليك حول ولاية العهد ومن يكون بالسلطنة [2].

بدأ هذا السلطان عصرهُ بالقبض على أخيه الصبي السلطان المخلوع الأشرف كجك وقتلهُ[3]، واتُّهم السلطان كذلك بقتل أخيه الأمير يوسف بن الناصر محمد بن قلاوون[4]، ثم اعتقل أخواه الأميرين حاجي وحسين ابنا الناصر محمد بن قلاوون وأراد قتلهما[5]، ويبدو سبب ذلك خروج نائب الشام الأمير يلبغا اليحياوي[6] (ت 748 هـ/1347 م)، ومعهُ أمراء المماليك بالشام على السلطان الكامل شعبان؛ لِمَا وصلهم من فساد وسوء إدارة السلطان ولقتله أخوته[7].

وهذا ما ذكرهُ الأمير يلبغا اليحياوي في مضمون رسالة بعثها إلى السلطان الكامل شعبان يعلن فيها خروج أمراء المماليك على السلطان فيقول: " بأني أحد الأوصياء عليك، وأنّ مما قاله السلطان الشهيد، رحمه الله تعالى،ـ يعني السلطان الناصرـ لي وللأمراء في وصيّته، إذا أقمتم أحدا من أولادي ولم ترضوا بسيرته جرّوا برجله وأخرِجوه وأقيموا غيره أحد، وأنت أفسدت المملكة وأفقرت الأمراء والأجناد، وقتلت أخاك وقبضت على أكابر أمراء السلطان واشتغلت عن المُلك والتهيت بالنساء وشرب الخمر، وصرت تبيع أخباز الأجناد بالفضّة، وذكر له أمورا فاحشة عملها"[8].

---

[1] ابن كثير، البداية والنهاية، ج14، ص250. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج4، ص6. سليم، محمود، موسوعة عصر، ج1، ص36. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص304. الحسين، خليل، وراثة العرش، ص85.

[2] المقريزي، السلوك لمعرفة، ج4، ص6.

[3] المقريزي، السلوك لمعرفة، ج4، ص13. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص304.

[4] المقريزي، السلوك لمعرفة، ج4، ص29. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج10، ص134.

[5] ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص509. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج4، ص32. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج10، ص137.

[6] يلبغا اليحياوي: الأمير المملوكي سيف الدين، يلبغا بن طابُطا اليحياوي الناصري (نسبة للسلطان الناصر محمد بن قلاوون)، من أبرز أمراء المماليك في الشام، تولى نيابة حماة وحلب ودمشق، لعب دوراً بارزاً في الثورة ضد السلطان الصالح إسماعيل، وتوفي في دمشق، سنة (748 هـ / 1347 م)، الصفدي، أعيان العصر، ج5، ص584ـص591.

[7] المقريزي، السلوك لمعرفة، ج4، ص30.

[8] المقريزي، السلوك لمعرفة، ج4، ص30. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج10، ص134. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص304.

حاول السلطان الكامل شعبان مواجهة تمرد أمراء المماليك بالشام وعمل على إرسال جيش لمواجهتهم، لكن الهزيمة حلّت بغالبية مماليكه، وهرب السلطان واختبأ عند والدته زوجة نائب السلطنة الأمير أرغون العلائي[1]، ولكن أُلقي القبضُ عليه، ووُضِع في السجن ثم قُتِل سنة (747 هـ/1346 م)[2] إذ لم يدم في سدة السلطنة سوى سنة وثمانية وخمسين يوماً[3].

السلطان المظفر سيف الدين حاجي (747 هـ/1346 م)

اتفق أمراء المماليك على تنصيّب أخو السلطان القتيل الأمير سيف الدين حاجي بن الناصر محمد بن قلاوون، ولقّب بالمظفر[4]، وكان عُمرهُ آنذاك إحدى عشرة سنة [5]، وقيل خمس عشرة [6]، ولصغر سنَه، فقد اتهم بتربية الطيور واللعب بها[7] وانهماكه باللهو والغناء والجواري[8]، كماعمل على إقصاء أمراء المماليك، فقيل أنهُ قَتل أكثر من أربعين من أبرز أمرائهم [9].

لم يستقر الوضع في السلطنة المملوكية ؛جراء تصرفات السلطان المظفر حاجي وسياستهُ في القبض على أمراء المماليك وقتلهم؛ مما دفع أمراء المماليك في الشام ومصر

---

[1] المقريزي، السلوك لمعرفة، ج4، ص32، ص33. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج10، ص138، ص139.

[2] ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص509. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج4، ص33. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج10، ص139، ص140. حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص110. سليم، محمود، موسوعة عصر، ج1، ص36. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص305.

[3] المقريزي، السلوك لمعرفة، ج4، ص33. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج10، ص139، ص140. الحسين، خليل، وراثة العرش، ص85.

[4] ابن كثير، البداية والنهاية، ج14، ص254. ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص509. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج4، ص34. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج10، ص148. سليم، محمود، موسوعة عصر، ج1، ص36. الحسين، خليل، وراثة العرش، ص85.

[5] حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص110. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص306.

[6] المقريزي، السلوك لمعرفة، ج4، ص35.

[7] ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص510. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج4، ص45. حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص110. سليم، محمود، موسوعة عصر، ج1، ص36.

[8] المقريزي، السلوك لمعرفة، ج4، ص40. ابن تغري، النجوم الزاهرة، ج10، ص156.

[9] ابن الوردي، تاريخ، ج2، ص335.

الخروج عليه[1]، كما أنهُ حاول القبض على أخيه الأمير حسين وأوصى بعض مماليكـه بقتلـه والتخلص منه، لكنه فشل في ذلك؛ لأن الأمير حسين كان على دراية بهذه الخطة[2].

وعمل السلطان المظفر حاجي على تقريب المماليك البرجية ـ الجراكسة ـ إليـه علـى حساب المماليك البحرية ـ التركية ـ، وكان يميزهم بكُبر عمائمهم، وقد تكبروا علـى أمـراء المماليك مما أثار عليه أمراء المماليك البحرية، وحاولوا تشتيتهم[3]، عنـدها حـاول السـلطان المظفر حاجي تجهيز جيش؛ لمواجهة ثورة أمراء المماليك عليه في بلاد الشام ومصر، لكنهُ فشل في ذلك، كما أعلن أمراء المماليك في مصر ثورتهم عليه، فكان نتيجة ذلك أن دفـع السـلطان حياته ثمناً فقُتل سنة (748 هـ/1347م)[4].

فعندما أمسك أمراء المماليك به توسل إليهم ألا يقتلوه وأن يصبروا عليه ساعة، فقـالوا لهُ: لو أنك صبرت على الناس، فقتلوه [5]، بعد سنة وثلاثة أشهر من تولية للسلطنة المملوكية[6].

السلطان الناصر حسن (748ـ752 هـ/1347ـ1351 م) (السلطنة الأولى)

اجتمع أمراء المماليك؛ حتى يقرروا من يشغل منصب السلطنة المملوكية، فكان هنـاك فريقين[7]، الأول: وهم أمراء المماليك الجركسية، وكانوا يؤيدون سلطنة الأميـر حسـين بـن

---

[1] ابن كثير، البداية والنهاية، ج14، ص254ـص257. ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص510. المقريزي، السلوك لمعرفـة، ج4، ص47ـص56. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج10، ص186، ص

[2] المقريزي، السلوك لمعرفة، ج4، ص56.

[3] ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج10، ص188.

[4] ابن الوردي، تاريخ، ج2، ص335. ابن كثير، البداية والنهاية، ج14، ص259. ابن خلدون، تـاريخ، ج5، ص510. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج4، ص58. حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص110. سليم، محمود، موسوعة عصر، ج1، ص36. الحسين، خليل، وراثة العرش، ص85.

[5] المقريزي، السلوك لمعرفة، ج4، ص58.

[6] المقريزي، السلوك لمعرفة، ج4، ص58. سليم، محمود، موسوعة عصـر، ج1، ص36. طقـوش، محمـد، تـاريخ المماليك، ص306. الحسين، خليل، وراثة العرش، ص85.

[7] ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص510. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج4، ص58. طقـوش، محمـد، تـاريخ المماليـك، ص306.

الناصر محمد بن قلاوون، والفريق الثاني: يؤيد سلطنة الأمير حسن بن الناصـــر محمــد بـــن قلاوون، وهم أمراء المماليك البحرية [1].

وبعد هذه التنافس رجحت الكفة لصالح الفريق الثاني (أمراء المماليك البحرية)[2]، وتقرر وضع الأمير حسن بن الناصر محمد بن قلاوون في سدة السلطنة المملوكيــة وهــي الســلطنة الأولى[3] ولُقّب بالسلطان الناصر[4]، تيمناً بلقب والدهُ السلطان الناصر محمد بـــن قـــلاوون[5]، وكان عُمرهُ آنذاك إحدى عشرة سنة[6].

لم يختلف هذا السلطان عن أخوته السلاطين أولاد الناصر محمد بـــن قـــلاوون، فكـــان صغير السن ولا يوجد لهُ من الحكم إلا الاسم، بينما التصرف بالسلطنة بيد أمراء المماليـــك[7]، ويبدو أن الطاعون الذي ضـــرب المنطقـــة ســـنة (749 هـــــ/1348 م)[8] قــد ســاعد هــذا السلطان الصغير في البقاء على عرش السلطنة مدة أطول، مما خفف من حدة المنافسة والصراع بين أمراء المماليك.

---

[1] المقريزي، السلوك لمعرفة، ج4، ص58. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص306.

[2] طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص306.

[3] ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج10، ص187. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص306.

[4] ابن الوردي، تاريخ، ج2، ص335. ابن كثير، البداية والنهاية، ج14، ص259. ابن خلدون، تـــاريخ، ج5، ص510. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج4، ص58. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج10، ص187. حسن، علي، دراسات فـــي تاريخ، ص110. سليم، محمود، موسوعة عصر، ج1، ص37. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص306. الحسين، خليل، وراثة العرش، ص85.

[5] ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج10، ص187.

[6] المقريزي، السلوك لمعرفة، ج4، ص59. ابن تغري، النجوم الزاهرة، ج10، ص187. حسن، علـــي، دراســـات فـــي تاريخ، ص110. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص306. الحسين، خليل، وراثة العرش، ص85.

[7] ابن كثير، البداية والنهاية، ج14، ص273. ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص512. المقريـــزي، الســـلوك لمعرفـــة، ج4، ص135ــص137.

[8] ابن كثير، البداية والنهاية، ج14، ص270. ابن تغري بردي، النجـــوم الزاهـــرة، ج10، ص233. ســـليم، محمـــود، موسوعة عصر، ج1، ص36.

واستمر السلطان الناصر حسن مدة ثلاث سنوات ألعوبة في يد أمراء المماليك، لكنه استبد بالسلطنة فقبض على الأمير شيخو العمري [1] (ت758 هـ/1357 م) والوزير منجك اليوسفي[2] (ت 755 هـ/1354 م) وغيرهم من الأمراء فصادر أموالهم إلى جانب حرمانهم من الأملاك المادية[3].

ونتيجة للصراع الذي نشب بين أمراء المماليك سنة(752هـ/ 1351م) من جهة وبين أمراء المماليك السلطانية ومن ورائهم السلطان الناصر حسن، فتم عزل السلطان وسجنه[4]، ويصف المقريزي (ت 845 هـ/1441 م) عملية خلع السلطان وما رافقها من إذلال بقوله: "فقد خلع السلطان الناصر حسن نفسهُ وسُحب من بين حريمه ومماليكه وهم يبكون على بكائه"[5]، بعد أن مكث في السلطنة المملوكية في المرة الأولى ثلاث سنوات وتسعة أشهر[6].

السلطان الصالح صلاح الدين (752ـ755 هـ/1351ـ1354م)

اجتمع قادة أمراء المماليك واحضروا الخليفة العباسي والقضاة الأربعة والأعيان وقرروا سنة (752 هـ/1351 م)، تنصيب أحد أبناء السلطان الناصر محمد بن

---

[1] شيخو أو شيخون: كلمة تركية قديمة " şeyhun" وتعني "اسم نهر"، الأمير المملوكي سيف الدين، شيخو بن عبد الله الناصري (نسبة للسلطان الناصر محمد بن قلاوون)، عمل كاتباً عند السلطان الناصر محمد بن قلاوون، كان من أعيان الأمراء المماليك فترة السلطان المظفر حاجي، وزادت مكانتهُ في سلطنة الناصر حسن، وتحكم بالسلطنة، وظلّ على ذلك حتى دفع حياته ثمناً للصراع بين أمراء المماليك سنة (758 هـ / 1357 م)، الصفدي، أعيان العصر، ج2، ص531ـص532. ابن تغري بردي، المنهل الصافي، ج6، ص257ـص261. عبد الحافظ، عبد الله، معجم أسماء، ص93.

[2] منجك: كلمة تركية قديمة " Mencek " وتعني "سحر أو شعوذة"، الأمير المملوكي سيف الدين، منجك بن عبد الله المنصوري اليوسفي، احد مماليك السلطان الناصر محمد بن قلاوون، تدرج في رتب المماليك حتى أصبح من أمرائهم، كان بارعاً في الإدارة والتنظيم، عمل والأمير شيخو على وصول السلطان الناصر حسن إلى سدة العرش المملوكي، ثم تحكم بالسلطنة، ودفع حياته ثمناً لذلك بعد أن قبض عليه السلطان، سنة (751 هـ / 1350)، ثم نفي إلى قوص ومات سنة (755 هـ / 1354 م)، الصفدي، الوافي بالوفيات، ج17، ص37. عبد الحافظ، عبد الله، معجم أسماء، ص121.

[3] المقريزي، السلوك لمعرفة، ج4، ص138. الحسين، خليل، وراثة العرش، ص85.

[4] ابن كثير، البداية والنهاية، ج14، ص275، ص276. ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص512. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج4، ص137، ص138. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج10، ص250. حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص110. سليم، محمود، موسوعة عصر، ج1، ص37. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص307.

[5] المقريزي، السلوك لمعرفة، ج4، ص138. حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص110.

[6] المقريزي، السلوك لمعرفة، ج4، ص138. سليم، محمود، موسوعة عصر، ج1، ص37. الحسين، خليل، وراثة العرش، ص85.

قلاوون الأمير صلاح الدين صالح، الذي لقب بالسلطان الصالح[1]، وكان عُمرهُ آنـذاك أربعـة عشر سنة [2].

وعُين الأمير سيف الدين طاز[3] (ت 763 هـ/1362م)[4] أتابكـاً للسـلطان، فـتحكم بالسلطنة؛ مما أثار عليه أمراء المماليك، فحصل قتال بين أمراء المماليك وبين السلطان والأمير طاز ومعهم الأمير شيخو العمري[5] (ت 758 هـ/1357 م)، واستطاع السلطان ومـن معـهُ الانتصار عليهم، ووقع عدد كبير من خصومه بين قتيل وجريح ومشرد [6]، ثم خـرج معظـم أمراء المماليك بالشام على حكم السلطان الصالح صلاح الدين[7]، لكنهُ جهز جيشاً استطاع مـن خلاله القضاء على هذه الثورة [8].

ورغم ما حققهُ السلطان الصالح صلاح الدين من انتصار وعـودة سـيطرة السـلطنة المملوكية على بلاد الشام إلا أنّ الصراع بين أمراء المماليك عاد مرّة أُخرى، فـدفع السـلطان منصبه ثمناً لذلك؛ حيث كان يميل إلى الأمير طاز، فعلم الأمير شيخو العمري بـأن السـلطان

---

[1] ابن كثير، البداية والنهاية، ج14، ص275، ص276. ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص512. المقريزي، السلوك لمعرفـة، ج4، ص139. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج10، ص254. سليم، محمود، موسوعة عصر، ج1، ص37. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص307. الحسين، خليل، وراثة العرش، ص85.

[2] ابن كثير، البداية والنهاية، ج14، ص277.طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص307.

[3] طاز: كلمة تركية قديمة "Daz " وتعني "أصلع"، الأمير المملوكي سيف الدين، طاز بن قطغاج الناصري، أحد مماليـك السلطان الناصر محمد بن قلاوون، تدرج حتى أصبح من كبار أمراء المماليك في مصر، وهو أحد الأمراء الذين عزلـوا السلطان الناصر حسن، ووضعوا السلطان الصالح صلاح الدين في السلطنة، لكنهُ تحكم بالسلطنة، وحدث بينهُ وبين الأمير شيخو صراع، وقد دفع حياتهُ ثمناً لذلك سنة (763 هـ / 1362 م)، الصفدي، أعيان العصر، ج2، ص567ـــص571. ابن تغري بردي، المنهل الصافي، ج6، ص362ــص365. عبد الحافظ، عبد الله، معجم أسماء، ص96.

[4] ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج10، ص286.

[5] ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص514.

[6] المقريزي، السلوك لمعرفة، ج4، ص140ــص 142. ابن تغري بردي، النجوم الزاهـرة، ج10، ص257، ص258. سليم، محمود، موسوعة عصر، ج1، ص37.

[7] ابن كثير، البداية والنهاية، ج14، ص280. ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص512. المقريـزي، السـلوك لمعرفـة، ج4، ص160ــص 165. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج10، ص270ــص277. سليم، محمود، موسوعة عصر، ج1، ص37.

[8] ابن كثير، البداية والنهاية، ج14، ص281. ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص512، ص513. المقريزي، السلوك لمعرفـة، ج4، ص166. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج10، ص277. سليم، محمود، موسوعة عصر، ج1، ص37.

والأمير طاز اتفقا على القبض عليه[1] فبادر بخلع السلطان الصالح صلاح الــدين ســنة (755 هــ/1354م)[2]، فزج بالسجن، وظل مسجوناً حتى توفي سنة (761هــ/1360م)[3]، بعد حكم دام ثلاث سنوات وثلاثة أشهر[4].

السلطان الناصر حسن (755ـ762 هـ/1354ـ1361 م) (السلطنة الثانية)

اتفق أمراء المماليك بعد خلع السلطان الصالح صلاح الدين على تعيين أخيه الســلطان المخلوع الناصر حسن؛ ليعود مرّة ثانية إلى السلطنة[5]، فاستقر السلطان الناصــر حســن فــي السلطنة دون أتابكاً؛ بعد أن أصبح كبيراً في السن وملك الخبرة والدراية، وفي البداية حاول أن يترك التصرف في شؤون السلطنة بيد مماليكه، لكنهُ حكم وحده فيما بعد[6]، وذلك بعــدما قُتــل الأمير شيخو العمري سنة (758 هــ/1357 م)، ثم مصرع الأميــر صــرغتمش[7] (ت 759 هــ/1358 م) أقوى أمراء المماليك آنذاك[8]، على يد المماليك السلطانية[9].

---

[1] المقريزي، السلوك لمعرفة، ج4، ص206.

[2] ابن كثير، البداية والنهاية، ج14، ص289. ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص514. المقريــزي، الســلوك لمعرفــة، ج4، ص206، ص207. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج10، ص286، ص287. حسن، علي، دراســات فــي تــاريخ، ص112. سليم، محمود، موسوعة عصر، ج1، ص37. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص307.

[3] ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج10، ص287.

[4] المقريزي، السلوك لمعرفة، ج4، ص207. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج10، ص287. سليم، محمود، موسوعة عصر، ج1، ص37. الحسين، خليل، وراثة العرش، ص85.

[5] ابن كثير، البداية والنهاية، ج14، ص289. ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص514. المقريــزي، الســلوك لمعرفــة، ج4، ص207. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج10، ص287. حس، علي، دراسات في تاريخ، ص112. سليم، محمــود، موسوعة عصر، ج1، ص37. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص308. الحسين، خليل، وراثة العرش، ص85.

[6] ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص514.طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص308.

[7] صرغتمش: كلمة تركية قديمة "Sirkatmiş " وتعني "كاتم السر"، الأمير المملوكي سيف الدين، صرغتمش بن عبد الله الناصري (نسبة للسلطان الناصر محمد بن قلاوون)، يعد من أبرز أمراء المماليك البحرية في تلك الفترة، تحكم بالســلطنة وبالسلطان الناصر حسن بعد مقتل الأمير شيخو، فعمل على تغيير القضاة والنواب، وبقي كذلك حتى قبض عليه الســلطان قتل سنة (759 هــ / 1358 م)، الصفدي، أعيان العصر، ج2، ص555ــص560. ابن تغري بردي، المنهل الصــافي، ج6، ص342ــص344. عبد الحافظ، عبد الله، معجم أسماء، ص94.

[8] طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص308.

[9] المقريزي، السلوك لمعرفة، ج4، ص237. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج10، ص328.

انفرد السلطان الناصر حسن في الحكم مدة ثلاث سنوات، من سنة (759ـــ762 هـ/1358ــ1361 م)، وبقي وحده يُدبر السلطنة حتى وقعت الفرقة بينه وبين الأمير يلبغا العمري[1] (ت 769 هـ/1368 م)، الذي تمكن سنة (762 هـ/1361 م) بالقبض على السلطان الناصر حسن[2]، ولم يُعرَف عن السلطان خبر، فقيل أنهُ عذبهُ عذابا شديداً حتى مات، وقيل دفنهُ بإحدى الدور التي تعود لهُ، وأنهُ أخفى قبرهُ[3]، وقيل خنقهُ وألقى جثتهُ في البحر ولم يُعثر عليها[4]، بعد توليه للسلطنة الثانية التي دامت ست سنوات وسبعة أشهر[5]، وبمقتل السلطان الناصر حسن بن الناصر محمد بن قلاوون يكون قد أُنهى عصر سلطنة أولاد السلطان الناصر محمد بن قلاوون [6].

وبناءً على ما سبق، فقد وجدنا أن السلاطين المماليك من أولاد الناصر محمد بن قلاوون كانوا ألعوبة بيد أمراء المماليك، الذين اتخذوا من قضية وراثة العرش حُجة؛ حتى ينصَبوا في سدة السلطنة سلاطين صغار يقفون ورائهم ويتصدرون المشهد من خلفهم، فيتم عزل ونفي وقتل أي سلطان يخالف آراء الأمراء المتحكمين بالمشهد في سلطنة المماليك البحرية.

وبنهاية عصر أبناء الناصر محمد بن قلاوون يأتي عصر أحفاد الناصر محمد بن قلاوون، وهم أربعة سلاطين[7]، لتتعقد إشكالية الحكم عند المماليك البحرية حتى تزول نهائيا على يد المماليك البرجية فيما بعد[8].

---

(1) يلبغا الناصري: الأمير المملوكي يلبغا بن عبد الله الخاصكي الناصري (نسبة للسلطان الناصر حسن)، تدرج في رتب الأمراء حتى أصبح من أكبرهم، وعمل على التخلص من السلطان، ثم قام بوضع السلطان المنصور محمد في سدة السلطنة المملوكية، ثم عزلهُ، ووضع السلطان الأشرف شعبان مكانهُ بالسلطنة، تحكم في أواخر الدولة المملوكية بشكل كبير، ونتيجة الصراع بين أمراء المماليك قتل سنة (769 هـ / 1368 م)، ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة، ج6، ص208ــص210. ابن العماد، شذرات الذهب، ج8، ص364.

(2) ابن كثير، البداية والنهاية، ج14، ص318. ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص514، ص515. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج4، ص253.

(3) المقريزي، السلوك لمعرفة، ج4، ص253. حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص112.

(4) سليم، محمود، موسوعة عصر، ج1، ص38.

(5) المقريزي، السلوك لمعرفة، ج4، ص253. الحسين، خليل، وراثة العرش، ص85.

(6) حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص112. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص308.

(7) بول، استانلي، تاريخ مصر، ص573.ماجد،عبد المنعم، التاريخ السياسي، ص91. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص299

(8) حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص113.

مرحلة أحفاد الناصر محمد بن قلاوون (762ـ784 هـ/1361ـ1382 م)

السلطان المنصور صلاح الدين محمد بن حاجي (762ـ764 هـ/1361ـ1363م)

فبعد قتل السلطان الناصر حسن آخر أبناء السلطان الناصر محمد بن قلاوون سنة (762 هـ/1361 م) تشاور أمراء المماليك فيمن يتولى عرش السلطنة المملوكية، فاقترح أحدهم أن يتولى السلطنة الأمير حسين بن الناصر محمد بن قلاوون وهو آخر أولاد السلطان الناصر محمد بن قلاوون، لكنهم رفضوا الاقتراح؛ خوفاً من استبداده بالسلطنة دون الأمراء، فلا يبقى لهم شأن عندهُ [1]، لذلك، اجتّمعت أراء أمراء المماليك على تعيين الأمير صلاح الدين محمد بن السلطان المظفر حاجي، ولُقّب بالسلطان المنصور[2]، وكان عُمره آنذاك أربع عشرة سنة [3]، وقيل أربعة وعشرين [4]، وهو أول من تسلطن من أحفاد السلطان الناصر محمد بن قلاوون في دولة المماليك البحرية [5].

وفي الوقت ذاته انفرد الأمير يلبغا العمري (ت 769 هـ/1368 م) بأمور السلطنة أتابكاً[6]، ولم يبق للسلطان سوى الاسم[7]، ثم ثار أمراء الشام على الأمير يلبغا العمري[8] وأرادوا أن يأخذوا بثأر مقتل السلطان السابق الناصر حسن، حين أفتى جماعة من العلماء للأمراء بجواز قتال من خرج عن السلطان الناصر حسن، وعمل على قتله[9].

---

(1) المقريزي، السلوك لمعرفة، ج4، ص254.

(2) ابن كثير، البداية والنهاية، ج14، ص318. ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص516. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج4، ص254. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج11، ص3. حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص113. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص308.

(3) المقريزي، السلوك لمعرفة، ج4، ص254.ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج11، ص3. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص308. الحسين، خليل، وراثة العرش، ص86.

(4) سليم، محمود، موسوعة عصر، ج1، ص38.

(5) المقريزي، السلوك لمعرفة، ج4، ص255. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص309.

(6) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج11، ص6. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص309.

(7) المقريزي، السلوك لمعرفة، ج4، ص267.ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج11، ص6.

(8) المقريزي، السلوك لمعرفة، ج4، ص255. سليم، محمود، موسوعة عصر، ج1، ص38.

(9) المقريزي، السلوك لمعرفة، ج4، ص255.

وبعد مشاورته لأمراء المماليك قام الأمير يلبغا العمري سنة (764 هـ/1363 م) بخلع السلطان المنصور محمد[1]، بحجة أنهُ مختل عقلياً[2]، وقيل أنهُ كان يختلي نساء الأمراء، ويجري وراء الحمار في الحوش السلطاني، ويُخِل بالصلاة، ويجلس على كرسي السلطنة وهو جُنُباً غير طاهر وغيرها من الأفعال[3]، واستمر هذا السلطان في الحكم مدة سنتين وثلاثة أشهر[4].

وبناءً على ما سبق، نطرح سؤالاً، هل الأمراء الذين عزلوا السلطان كانت أفعالهم وتصرفاتهم أفضل من أفعال السلطان؟ خصوصاً أنهم حاشية السلطان ويقيمون معهُ ويفعلون ما يفعل، وكما يبدو فإن التهم الشنيعه التي وجهت بحق هذا السلطان وغيره من السلاطين كانت مبرراً لعزلهم عن سدة السلطنة المملوكية.

السلطان الأشرف نور الدين شعبان (764–778 هـ/1363–1376 م)

اجتمع أمراء المماليك بقيادة الأمير يلبغا العمري (ت 769 هـ/1368 م) – الذي خلع السلطان السابق– واتفقوا على تعيين أحد أحفاد السلطان الناصر محمد بن قلاوون وهو الأمير زين الدين شعبان بن الحسين بن الناصر محمد بن قلاوون سنة (764 هـ/1363 م)[5]، وعُمرهُ آنذاك عشر سنوات[6]، والذي لُقّب بالسلطان الأشرف، وهو ابن عم السلطان المخلوع المنصور محمد[7].

---

[1] ابن كثير، البداية والنهاية، ج14، ص344. ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص517. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج4، ص267. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج11، ص6. حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص113. سليم، محمود، موسوعة عصر، ج1، ص38. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص309. الحسين، خليل، وراثة العرش، ص86.

[2] المقريزي، السلوك لمعرفة، ج4، ص267.

[3] ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج11، ص7.

[4] المقريزي، السلوك لمعرفة، ج4، ص267. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج11، ص6. سليم، محمود، موسوعة عصر، ج1، ص38.

[5] ابن كثير، البداية والنهاية، ج14، ص344. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج4، ص267. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج11، ص6.

[6] المقريزي، السلوك لمعرفة، ج4، ص267. سليم، محمود، موسوعة عصر، ج1، ص39. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص309.

[7] ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج11، ص6. سليم، محمود، موسوعة عصر، ج1، ص39. الحسين، خليل، وراثة العرش، ص86.

ويبدو أن عصر السلطان الأشرف زين الدين شعبان يختلف عن باقي عصور السلاطين أولاد الناصر وأحفاده فقد شهد على مدار أربعة عشر سنة صراعاً بين أمراء المماليك بشكل مستمر، فكان الاهتمام بعزل وتعيين الوزراء موضع اهتمام الناس وإثارة لتساؤلاتهم، وليست مساءلة السلطنة وشؤونها ومن يتولاها[1]، فقد حدث صراع بين أمراء المماليك وبين الأتابك يلبغا العمري، حاول أمراء المماليك فيها بمساعدة من السلطان التخلص من الأمير يلبغا العمري الذي أصبح سلطاناً فعلياً للسلطنة المملوكية، ونجح الأمير يلبغا في أن يأتي بالأمير آنوك بن الحسين بن الناصر محمد بن قلاوون ابن عم السلطان الأشرف زين الدين شعبان[2]، وتنصيبه على سدة السلطنة فأخذ لهُ من الخليفة وأمراء المماليك الموجودين في القلعة اليمين بدلاً من السلطان الأشرف شعبان الذي كان خارج القلعة[3]، ونتيجة لذلك استمر القتال بين الفريقين إلى أن قُتل الأمير يلبغا العمري وتم التخلص من معظم من قام بهذا الانقلاب على السلطان الأشرف شعبان سنة (769 هـ/1368 م)[4].

ويلحظ أنها أول مرة يتم فيها تنصيب سلطانيين معاً في تاريخ دولة المماليك البحرية، وهذا يدلل على مدى الفوضى في نظام الحكم المملوكي، وعلى مدى انحدار قوة السلطنة المملوكية البحرية، ممَا يمثل قمة الضعف السياسي والإداري في دولة المماليك البحرية.

لقد استقرت الأوضاع نوعاً ما للسلطان الأشرف شعبان ما بين سنة (769ـ778 هـ/1368ـ1377 م)، وأصبح يحكم السلطنة بلا منازع ويعيّن النواب والأمراء ويعزلهم دون مشورة من أحد [5] رغم بعض ثورات أمراء المماليك التي استطاع السلطان أن يتغلب عليها [6].

---

[1] طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص309.

[2] المقريزي، السلوك لمعرفة، ج4، ص301. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج11، ص37. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص309.

[3] المقريزي، السلوك لمعرفة، ج4، ص299. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص309.

[4] المقريزي، السلوك لمعرفة، ج4، ص301، ص302. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج11، ص40.

[5] ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج11، ص53.

[6] طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص310.

ففي سنة (778 هـ/1377 م) عَهِد السلطان الأشرف شعبان بولاية العهد لابنه الأمير علاء الدين علي[1]، وكان قبلها قد أخرج أخوته وأبناء عمه وكل أسرة قلاوون من مصر إلى الكرك سنة (777 هـ/1376 م) [2]، ويبدو أن هذا الأجراء جاء خوفاً من أن يتعدى أحد منهم بالاتفاق مع قادة أمراء المماليك للوثوب على عرش السلطنة المملوكية.

وفي سنة (778 هـ/1377 م) خرج السلطان الأشرف شعبان ومعظم أمراء المماليك للحج، وبعد خروجه قامت مجموعة من المماليك بالثورة ضده[3] ونصّبوا ابنه الأمير علاء الدين علي في السلطنة[4] بحجة مقتل والده السلطان الأشرف شعبان[5]، والذي لقَب بالسلطان العادل[6]، ثم غيروا لقبهُ إلى السلطان المنصور، وحلف لهُ معظم علماء وأمراء السلطنة[7] .

ومما زاد من تعقيد المشهد هو خروج أمراء المماليك على السلطان الأشرف شعبان وهم في طريق الحج [8]، وقد استطاع السلطان الهرب من محاولة اغتيال، وعاد إلى القاهرة متخفياً[9]، وتم إلقاء القبض عليه متلبساً بزيّ النساء، وقُتل سنة (778 هـ/1376 م)[10] بعد مصادرة ممتلكاته من الذهب والمال[11]، وتشير المصادر التاريخية إلى أن مدة سلطنة السلطان

---

[1] ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص527.المقريزي، السلوك لمعرفة، ج5، ص9.

[2] المقريزي، السلوك لمعرفة، ج5، ص6. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج11، ص69.

[3] ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص528. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج5، ص10. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج11، ص69. سليم، محمود، موسوعة عصر، ج1، ص39.

[4] ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص528. سليم، محمود، موسوعة عصر، ج1، ص39، ص40.

[5] المقريزي، السلوك لمعرفة، ج5، ص9. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج11، ص72.

[6] المقريزي، السلوك لمعرفة، ج5، ص10.

[7] المقريزي، السلوك لمعرفة، ج5، ص11. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج11، ص73.

[8] المقريزي، السلوك لمعرفة، ج5، ص12. سليم، محمود، موسوعة عصر، ج1، ص39، ص40. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص310.

[9] المقريزي، السلوك لمعرفة، ج5، ص12. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص310.

[10] المقريزي، السلوك لمعرفة، ج5، ص14. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج11، ص143. حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص114. سليم، محمود، موسوعة عصر، ج1، ص40. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص310. الحسين، خليل، وراثة العرش، ص86.

[11] المقريزي، السلوك لمعرفة، ج5، ص13. حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص114.

الأشرف شعبان هي الأطول[1] بين أولاد السلطان الناصر محمد بن قلاوون وأحفاده، إذ امتــدت حوالي أربعة عشر سنة وشهرين[2].

السلطان المنصور علاء الدين علي (778ـ782 هـ/1376ـ1381 م)

بعد مقتل السلطان الأشرف نور الدين شعبان وإثبات وفاته من قبل الشهود أمام القاضي ليتم تفعيل ولاية العهد التي عقدها السلطان الأشرف شعبان لولده علي[3]، والغريب في الأمر أنهُ تسلطن في نفس الوقت مع والده السلطان الأشرف شعبان قبل أن يُقتل[4].

اعتلى السلطان المنصور علاء الدين علي بن السلطان الأشرف شعبان سـدة السـلطنة المملوكية وعمره سبع سنوات[5]، ومرّة أُخرى تحكم أمراء المماليك بالسلطان الطفل المنصور علاء الدين علي، وحدث صراع بينهم فيمن سيتحكم بالسلطنة[6]، لتستقر السيطرة للأمير برقوق بن آنص[7] (ت 801هـ/1399م)[8]، لكن وفي هذا الوقت تعرض السلطان لمرض شديد[9]، فلم

---

[1] الحسين، خليل، وراثة العرش، ص86.

[2] المقريزي، السلوك لمعرفة، ج5، ص13. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص309. الحسين، خليل، وراثــة العــرش، ص86.

[3] المقريزي، السلوك لمعرفة، ج5، ص13.

[4] المقريزي، السلوك لمعرفة، ج5، ص14.

[5] ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج11، ص149. سليم، محمود، موسوعة عصر، ج1، ص40. الحســين، خليــل، وراثة العرش، ص86.

[6] ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج11، ص152ــص160.

[7] برقوق: كلمة تركية قديمة " Berkok " وتعني "السهم القوي"، السلطان سيف الدين، برقــوق بــن آنــص الجركســي اليلبغاوي (نسبة ليلبغا العمري)، أول سلاطين المماليك البرجية أو الجراكسة في مصر، تحكم في أواخر الدولــة البحريــة بالأمور والحكم، استطاع سنة (784 هــ / 1382 م) نقل السلطنة لطائفة المماليك البرجية، مات سنة (801 هــ / 1399 م)، ابن تغري بردي، المنهل الصافي، ج3، ص285ــص286. ابن العماد، شذرات الذهب، ج9، ص16.عبد الحافظ، عبد الله، معجم أسماء، ص73.

[8] ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص531.المقريزي، السلوك لمعرفة، ج5، ص102. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج11، ص173، ص176، ص179، ص181، ص183. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص310.

[9] المقريزي، السلوك لمعرفة، ج5، ص101. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج11، ص188.

يكن لهُ حينها من السلطنة والحكم إلا الاسم فقط، وخصصت له نفقة كل يوم بيوم[1]، واستمرت سلتنطة حوالي خمس سنوات وثلاثة أشهر[2]، فكانت وفاته سنة (783 هـ/1381 م)[3].

السلطان الصالح زين الدين حاجي (783–784 هـ/1381–1382م)

يبدو أن الأمير برقوق الجركسي كان يطمع في تـولي السـلطنة المملوكيـة، ولكـن بعض الأمراء أشاروا عليه بعدم اتخاذ هذه الخطوة؛ إذ أنَ الظروف غير مُواتية بعد للتغلب على عرش السلطنة المملوكية[4]؛ بسبب معارضـة بعـض أمـراء المماليـك البحريـة والنـاس، فاجتمع أمراء المماليك بقيادة الأمير برقوق، وبحضور الخليفة والقضاة وتقـرر أن يتسـلطن أحد أبناء السلطان الأشرف شعبان، فجيء بأبناء السلطان وتـم اختيـار الأميـر زيـن الـدين حاجي بن الأشرف شعبان؛ أكبر أولاده سناً[5]، لتنصيبه في سـدة السـلطنة ولُقّـب بالسـلطان الصالح[6]، وكان عُمره آنذاك تسع سنوات[7]، وتم إقرار الأمير برقوق أتابكاً علـى السـلطان، ومدبراً للسلطنة، وقُرِئ ذلك في نص التقليد[8]، وأول ما ابتدأ به الأمير برقوق هو التخلص من أبرز أمراء المماليك المعارضين لحكمه وسلطنته، وكان أمراء المماليك البرجية ـ الجركسية ـ يدعمون الأمير برقوق، مما جعلهم يتآمرون معهُ للتخلص من السلطان الصالح حاجي[9].

---

[1] المقريزي، السلوك لمعرفة، ج5، ص103.

[2] ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص536. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج5، ص103. ابن تغري بردي، النجـوم الزاهـرة، ج11، ص189.

[3] ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص435، 536. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج5، ص103. ابـن تغـري بـردي، النجـوم الزاهرة، ج11، ص206. حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص115. سليم، محمـود، موسـوعة عصـر، ج1، ص40. الحسين، خليل، وراثة العرش، ص86.

[4] ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج11، ص207. حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص115. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص311.

[5] المقريزي، السلوك لمعرفة، ج5، ص118. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج11، ص207.

[6] ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص538. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج5، ص118. ابن تغري بردي، النجـوم الزاهـرة، ج11، ص207. حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص115. سليم، محمود، موسوعة عصر، ج1، ص40. الحسين، خليل، وراثة العرش، ص86.

[7] ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج11، ص207. الحسين، خليل، وراثة العرش، ص86.

[8] ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج11، ص207.

[9] ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص538.

ففي سنة (784 هـ/1382 م) جمع الأمير برقوق الخليفة العباسي والقضاة الأربعة، وأمراء المماليك، والأعيان، وأخبرهم أن السلطنة لا تسير بالصبي وأن الناس فسدت وكَثُر خروج العربان على السلطنة، ولا بد أن يقوم في السلطنة أمير قوي وكبير في السن، فوافقوا على خلع السلطان الصالح زين الدين حاجي، وتعيين الأمير برقوق سلطاناً سنة (784 هـ/1382 م) بدلاً منهُ[1].

وبخلع السلطان الصالح زين الدين حاجي تنتهي دولة المماليك البحرية ــ دولة الأتراك ــ من مصر وينتهي حكم أسرة قلاوون إلى الأبد[2]، فكانت مدة حكم الدولة البحرية مائة وست وثلاثون سنة وسبعة أشهر، وعدد سلاطينهم أربعة وعشرون سلطاناً ما بين رجل وصبي[3].

والجدير ذكره أن السلطان الصالح زين الدين حاجي قد عاد إلى السلطنة مرة ثانية بعد اختفاء السلطان برقوق سنة (791ــ792 هـ/1389ــ1390 م)، وغير لقبهُ من السلطان الصالح إلى السلطان المنصور[4]، لكن هذه العودة لم تغير شيئاً في واقع أن دولة المماليك البحريةــالتركيةــزالت إلى الأبد، وبدأ عصر دولة جديدة هي دولة المماليك الثانية أو دولة المماليك البرجية أو الجركسية[5]، والتي استمرت ما بين سنة (784ــ923 هـ/1382ــ1517م)[6].

---

(1) ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص538. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج5، ص140. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج11، ص215. حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص116. سليم، محمود، موسوعة عصر، ج1، ص40. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص311، ص312.

(2) المقريزي، السلوك لمعرفة، ج5، ص140. حجي، حياة، السلطة والمجتمع، ص21. الحسين، خليل، وراثة العرش، ص86.

(3) الحسين، خليل، وراثة العرش، ص86.

(4) المقريزي، السلوك لمعرفة، ج5، ص275. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج11، ص319ــص371. الحسين، خليل، وراثة العرش، ص

(5) حجي، حياة، السلطة والمجتمع، ص21. الحسين، خليل، وراثة العرش، ص86.

(6) الحسين، خليل، وراثة العرش، ص86.

الفصل السادس

ولاية العهد في عصر دولة المماليك البحرية

ولاية العهد لغةً واصطلاحاً

يحمل مصطلح الولاية في اللغة معانٍ متعددة[1]، فهي مشتقة من الفعل الثلاثي وَلِـــيَ[2]، والمعنى المراد هنا هو من مَلَكَ الشيء وتحكّم به فهو مولاه، والولاية هي الإمارة والسلطان[3].

أما في المدلول الاصطلاحي فإن الولاية أصبحت تطلق على الطريقـــة التـــي اتخـــذها المسلمون في نظامهم السياسي؛ من أجل تولية الإمام "الخليفة، السلطان، المَلِكْ "، لأنـــهُ الوحيـــد المخول لهُ إدارة الدولة ومتابعة أمر الرعية ومصلحة المسلمين[4].

كما أن العهد يحمل معانٍ كثيرة في اللغة[5]، وهو مشتق من الفعـــل الثلاثـــي عهـــد[6]، والمعنى المقصود هنا الوصية بالأمر، والتقدم إلى المرء بشيء، ومنهُ اشتق العهدُ الذي يكتـــبُ للولاة[7].

وأما العهد اصطلاحاً فهو أن يُرشح شخص للخلافة إذا جُعل ولياً للعهد[8]، وهذا المعنى ذهب إليه القلقشندي (ت 821 هـ/1418 م)، فيقول العهد أن يعطي خليفة العهد لخليفة بعـــدهُ، وبعد موت الخليفة، يستقر المعهود لهُ في الخلافة، ومن ثم تؤخذ البيعة لهُ من الرعية حتى يكون هناك إظهار وإجماع على صحة خلافتهُ[9].

---

(1) الفراهيدي، العين، ج8، ص365ـــص367. ابن منظور، لسان العرب، ج15، ص407ـــص414.

(2) الفراهيدي، العين، ج8، ص365. ذوقان، وجيه، ولاية العهد، ص45.

(3) ابن منظور، لسان العرب، ج15، ص409. السرحان، خضر، نظام السلطنة، ص236.

(4) ابن خلدون، تاريخ، ج1، ص381، ص403. ذوقان، وجيه، ولاية العهد، ص46. السرحان، خضر، نظـــام الســـلطنة، ص236.

(5) الفراهيدي، العين، ج1، ص102. ابن منظور، لسان العرب، ج2، ص203، ج3، ص311. ذوقـــان، وجيـــه، ولايـــة العهد، ص46، ص47. السرحان، خضر، نظام السلطنة، 237.

(6) الفراهيدي، العين، ج1، ص102. ابن منظور، لسان العرب، ج3، ص311. ذوقان، وجيه، ولاية العهد، ص46.

(7) الفراهيدي، العين، ج1، ص102. ابن منظور، لسان العرب، ج3، ص311.

(8) ابن منظور، لسان العرب، ج2، ص450.

(9) القلقشندي، صبح الأعشى، ج9، ص289. السرحان، خضر، نظام السلطنة، ص237.

فإذا كان مصطلح الولاية يحمل في أصله وجوهره الإمارة والسلطان، فــإن مصــطلح العهد يحمل في معانيه الوصية والترشيح، فقد ورد في أدبيات نظام الحكم السياسي عند المسلمين مصطلح ولي العهد؛ ليُقصد به الموصى لهُ والوريث الشرعي للملك والحكم[1]، وبذلك يكون لقب ولي العهد قد أُطلق على الشخص " الرجل " الذي أخذ المواثيق والعهود بأن يكــون الخليفــة أو السلطان أو الملك، وبأن يكون مدبر شؤون الدولة بعد وفاة من عهد إليه بذلك "الحاكم السابق"[2].

وتكمن أهمية نظام ولاية العهد في النظام السياسي الإسلامي أنه عمل على اســتقرار أو استمرار وجود السلطة أو النظام السياسي بغض النظر عن شكل هذا النظام أكان نظام خلافة أو مُلك أو سلطنة، فرأس الهرم في هذا النظام بحاجة إلى من يعهد إليه حتى يضمن بقاء هذا البناء السياسي واستمراره[3].

ولكن الممارسات على الأرض تختلف عن النظريات، ففي الحقيقة أعطى نظام ولايــة العهد استقراراً نسبياً في مؤسسات الحكم عند المسلمين، ولكن على المدى الطويل كان مــدخلاً لتحكّم قوى مختلفة فيمن يتولى ولاية العهد، فأصبح نظام ولاية العهد مــدخلاً للصــراع بــين الأمراء والقادة العسكريين[4]، والنساء والعلماء والخدم وأهــل القصــور علــى مــر التــاريخ الإسلامي، وأحدث كثيراً من المشكلات كالثورات وعدم قبول ولاية العهد لبعض أبناء الخلفــاء كما حدث برفض ولاية يزيد بن معاوية[5] (60ــ64 هــ/680ــ683 م).

وتورد المصادر التوافرة أن استحداث نظام وراثة العــرش والمُلــك وولايــة العهــد وحصرها في داخل أسرة واحدة في التاريخ الإسلامي كان على يد معاوية بن أبــي ســفيان[6]

---

[1] ذوقان، وجيه، ولاية العهد، ص47.

[2] القلقشندي، صبح الأعشى، ج9، ص370.

[3] السرحان، خضر، نظام السلطنة، ص237.

[4] ذوقان، وجيه، ولاية العهد، ص63. السرحان، خضر، نظام السلطنة، ص287.

[5] شعبان، يوسف، ولاية العهد، ص108.

[6] الطبري، تاريخ الرسل، ج5، ص304. ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ، ج5، ص286. السيوطي، تــاريخ الخلفــاء، ص156. شعبان، يوسف، ولاية العهد، ص49. ذوقان، وجيه، ولاية العهد، ص47. السرحان، خضر، نظــام الســلطنة، ص238.

(41ــ60هــ/ 661ــ680م)، الذي أخذ البيعة بولاية العهد لابنــه يزيــد[1]، وســار الخلفــاء المسلمون على هذا النهج، حيث أخذ الخليفة يعهد لمن يرغب في أن يتولى شؤون الحكم من بعده سواء أكان من أولاده أو من أقاربه على أن يتسلم المعهود لهُ عرش الحكم بعد وفاة الحاكم وبعد مبايعته بالحكم.

واستمرت الدولة العباسية على النهج الأموي في وراثة العرش وولاية العهد[2]، وكذلك سارت الإمارات والسلطنات المستقلة عن الدولة العباسية في تعيين ولياً للعهد يقوم مقام الملك أو السلطان بعد موته مثل دولة الأدارسة[3] (172ــ375 هــ/788ــ985 م) [4]، والدولة الطولونية (254ــ292 هــ/868ــ905م)[5]، والسلطنة الأيوبية (564ــ648 هــ/ 1169ـــ1250م)[6]، وغيرها.

ولاية العهد عند المماليك البحرية

لم يكن النظام السياسي المملوكي وليد اللحظة، فهو استمرار لأنظمة حكم سياسية سابقة، كالفاطميين والسلاجقة والزنكيين والأيوبيين، الذين تأثروا بــدورهم بــالنظم السياســية التــي سبقتهم[7]، فدولة المماليك البحرية استمراراً لما كانت عليه سلطنة الأيوبيين، فاستقوا منهم نظام العهد، وأضافوا إليه نائب السلطنة المستحدث[8]، وقد وُجِد هذا المنصب عند المماليك لحاجــات إدارية؛ إذ أن السلطان المملوكي كثيراً ما كان يخرج من مصر ويــذهب باتجــاه بــلاد الشــام

---

[1] الطبري، تاريخ الرسل، ج5، ص304. شعبان، يوسف، ولاية العهد، ص57. ذوقان، وجيه، ولاية العهد، ص47.

[2] شعبان، يوسف، ولاية العهد، ص118.

[3] دولة الأدارسة: أسسها إدريس بن عبد الله بن الحسين بن الحسن بن علي بن أبي طالب، قام بثورة في المدينة المنــورة ضد العباسيين، ولم ينجح فهرب إلى مصر ومنها إلى مراكش، وأسس له دولة فيها وفي سبته، بقيت هذه الدولــة تتوســع حتى عام (246 هــ / 860 م)، حيث بلغت قوتها وعظمتها، ثم انقرضت سنة (375 هــ / 985 م)، بول، استانلي، تاريخ الخلفاء، ص45ــص46.

[4] بول، استانلي، تاريخ الخلفاء، ص45.

[5] بول، استانلي، تاريخ الخلفاء، ص78.

[6] بول، استانلي، تاريخ الخلفاء، ص84.

[7] ماجد،عبد المنعم، نظم دولة، ج1، ص7.

[8] إسماعيل، ليلى، نائب السلطنة، ص162.

لمواجهة المغول (التتار) والصليبيين، فكان الأحرى به أن يترك نائباً لهُ ليسيّر أعمال الســـلطنة ولو بشكل مؤقت حتى عودته إلى الديار المصرية[1].

ومن الملحوظ أن نائب السلطنة عند المماليك البحرية يختلف عنهُ في السلطنة الأيوبية، فالنائب عند الأيوبيين كان من بيت صلاح الدين الأيوبي ومنحصر في أسرته[2]، وهذا ما افتقدهُ المماليك بعدم وجود أسرة واحدة وجذور تاريخية، أي أنهُ غاب عنهم النظـــام العـــائلي بمعنـــاه التقليدي.

ولم يكن منصب نائب السلطنة ليمنع ظهور نظام ولاية العهد عند المماليك البحرية، رغم ما أشرنا إليه من غياب الطابع العصبي العائلي الذي يحصر الوراثة في بيت واحد دون ســـواه، وهذه هي إشكالية ولاية العهد عند هؤلاء المماليك حيث كان بمقدور كل أمير مملوكي أن يصل إلى سدة السلطنة، خاصة إذا ما توافرت لهُ الإمكانيات المادية، إضافة إلى المماليـــك والخـــدم، ومقدار من الشجاعة والمهارة في الحروب، عدا عن صفة الذكاء والدهاء[3].

ومن الإشكاليات التي واجهت نظام الحكم الوراثي وولاية العهد عند المماليك البحريـــة عدم التخطيط الصحيح والمدروس لتحديد مسار الحكم وتنظيمه[4]، وكأن التصرفات والخطوات التي كانت تُتخذ في تحديد رأس السلطنة " السلطان " هي ردات فعل آنية لحظية دون التفكير في نتائجها على المدى البعيد، فكان في لحظات يُتخذ قرار بعزل سلطان وتنصـــيب ســـلطان ثـــانٍ مكانهُ[5].

ويمكن اعتبار الإشكالية الثانية في نظام حكم المماليك البحرية أن سلاطين المماليك لـــم يكونوا أبناء أسرة واحدة حاكمة [6]، إذا ما قارنّا بينهم وبين الأمويين والعباســـيين والأيـــوبيين، الذين يعودون إلى أصول عائلية واحدة.

---

[1] إسماعيل، ليلى، نائب السلطنة، ص163، ص164.

[2] السرحان، خضر، نظام السلطنة، ص239.

[3] حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص181. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص150.

[4] الحجي، حياة، السلطة والمجتمع، ص18.

[5] المقريزي، السلوك لمعرفة، ج4، ص207. الحجي، حياة، السلطة والمجتمع، ص18.

[6] قاسم، قاسم، علي، علي، تاريخ الأيوبيون والمماليك، ص133.

ومن الملحوظ أن مؤسسة ولاية العهد عند المماليك كانت واضحة منذ البداية الأولى لدولتهم، فبعد مقتل سلطانهم الأول عز الدين أيبك سنة (655 هـ/1257 م) [1] عملوا بالمبدأ الوراثي وولاية العهد بقصد أو دون قصد، فكيف يمكن تفسير وضع ابن السلطان المقتول وهو الأمير نور الدين علي ابن السلطان عز الدين أيبك في عرش السلطنة المملوكية بغضّ النظر هل احترم المماليك المبدأ الوراثي وولاية العهد أم لا؟

فكانت مؤسسة ولاية العهد، وأضحة المعالم عند المماليك البحرية، من المؤثرات المستقاة من الدولة الأموية والعباسية، والسلطنة الأيوبية، وإذا ما قارنا بين ولاية العهد بين السلطنة الأيوبية والمملوكية البحرية نجد أن ولاية العهد في البداية الأولى عند الأيوبيين لم تكن واضحة ولم يضع أسسها السلطان صلاح الدين الأيوبي[2]، بينما سنجد التحديد والوضوح بمؤسسة ولاية العهد عند المماليك خاصة بعد فترة التأسيس أي ما بين سنة (648ـ658هـ/ 1250ـ1260م)، بداية من عصر السلطان الظاهر بيبرس.

ولاية العهد عند السلطان الظاهر بيبرس (658ـ676 هـ/1260ـ1277م)

لم يظهر نظام ولاية العهد بشكل واضح في مرحلة تأسيس دولة المماليك البحرية، وربما يعود سبب ذلك إلى عدم استقرار الأوضاع السياسية والعسكرية التي أحاطت بالدولة الناشئة آنذاك، ولكن في مرحلة الاستقرار السياسي والعسكري فَطِن السلطان الظاهر بيبرس إلى هذه القضية، فعمل على سَن قواعد ولاية العهد عند المماليك البحرية، وحرص على حصر وراثة العرش في أسرته[3]، ويمكن اعتبار سبب ذلك إلى وضعه حداً للمؤامرات والدسائس

---

[1] المنصوري، التحفة المملوكية، ص39. ابن أيبك، كنز الدرر، ج8، ص30. أبو الفداء، المختصر في أخبار، ج3، ص192. النويري، نهاية الأرب، ج29، ص456. العمري، مسالك الأبصار، ج27، ص362. ابن كثير، البداية والنهاية، ج13، ص228. ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص434. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج1، ص493. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج7، ص41. حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص44. سليم، محمود، موسوعة عصر، ج1، ص24. عاشور، سعيد، العصر المماليكي، ص22، ص23. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص58. موير، وليم، تاريخ دولة، ص43.

[2] السرحان، خضر، نظام السلطنة، ص240.

[3] حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص47. موير، وليم، تاريخ دولة، ص60.

والصراعات التي كانت تواجه عرش السلطنة المملوكية من قِبَل أمراء المماليك عند وفاة السلطان القائم بالسلطنة.

والجدير ذكره أن السلطان الظاهر بيبرس قد وصل إلى عرش السلطنة المملوكية وفق قاعدة " الحكم لمن غلب " بعد قتله السلطان المظفر قطز سنة (658 هـ/1260م)[1].

كان السلطان الظاهر بيبرس واضحاً في تحديد ولي عهده ففي سنة (662 هـ/1263م) عمل على تولية ابنه الأكبر الأمير محمد بركة خان في هذا المنصب[2]، فحضر القضاة الأربعة والأمراء والأعيان وأخذ عليهم الأيْمان في تولية ابنه[3]، على الرغم من صغر سنَه الذي لم يتجاوز الأربع أو الخمس سنوات؛ فعندما تسلطن بعد وفاة والده السلطان الظاهر بيبرس كان عُمرهُ ثمانية عشر عاماً سنة (676 هـ/1277)[4]، والشاهد على صِغَر سن الأمير محمد بركة خان عندما تولى ولاية العهد ما ذكرهُ النويري (ت 733 هـ/1332م) في أحداث سنة (662 هـ/1263م) أنهُ كان فيها ختان الأمير المشار إليه[5].

وبناءً على ما سبق، يمكن القول أن سلاطين المماليك لم يراعوا العمر أو السن في عملية عقد بيعة ولاية العهد ولم يقيموا لها وزناً على عكس الأمويين الذين امتنعوا عن عقد ولاية العهد لصغار السن، فكانوا يشترطون البلوغ لتولي هذا المنصب السياسي[6].

---

[1] المنصوري، التحفة المملوكية، ص45. ابن أيبك، كنز الدرر، ج8، ص61، ص62. النويري، نهاية الأرب، ج29، ص477. العمري، مسالك الأبصار، ج27، ص388. ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص438. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج1، ص519. العيني، عقد الجمان، ج1، ص253. حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص45. العبادي، أحمد، قيام دولة، ص172. عاشور، سعيد، العصر المماليكي، ص39. سليم، محمود، موسوعة عصر، ج1، ص25.

[2] المنصوري، التحفة المملوكية، ص52.النويري، نهاية الأرب، ج30، ص100. القلقشندي، صبح الأعشى، ج10، ص164.المقريزي، السلوك لمعرفة، ج2، ص10، ص11. العيني، عقد الجمان، ج1، ص377، ص378. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج7، ص144.حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص47، ص48.حمادة، محمد، الوثائق السياسية، ص29. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص97. موير، وليم، تاريخ دولة، ص60.

[3] المقريزي، السلوك لمعرفة، ج2، ص10. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج7، ص144.

[4] اليونيني، ذيل مرآة، ج3، ص249.ابن أيبك، كنز الدرر، ج8، ص219.سليم، محمود، موسوعة عصر، ج1، ص28. الحسين، خليل، وراثة العرش، ص80.

[5] النويري، نهاية الأرب، ج30، ص103.

[6] شعبان، يوسف، ولاية العهد، ص105. ذوقان، وجيه، ولاية العهد، ص48.

لقد أُسند إلى القاضي محي الدين بن عبد الظاهر[1] (ت 692 هـ/1293 م) كتابة تقليد ولاية العهد للأمير محمد بركة خان[2]، وقُرِئ على الملأ بحضور القضاة والعلماء والأمراء والقادة العسكريين [3]، وحمل كتاب التقليد بولاية العهد إلى جميع البلاد الإسلامية التابعة للسلطنة المملوكية وأخذت الأيْمان على ذلك العهد[4]، ولم يكتفِ السلطان الظاهر بيبرس بتنصيب ابنه الأمير محمد بركة خان ولياً للعهد، بل عمل على تقليده شعار السلطنة وأن يمشي الأمراء والقادة والجند من بين يديه وهو يلبس الزيّ السلطاني[5]، زد على ذلك أن السلطان الظاهر بيبرس خرج بنفسه في ركاب ولي العهد ومشى به[6]، ممَا يدل على دعم السلطان الظاهر بيبرس لمبدأ الوراثة في الفكر السياسي المملوكي على حساب قاعدة الحكم السابق (الحُكم لمن غَلب).

ومن الجدير ذكره أن السلطان الظاهر بيبرس جعل ولي العهد مشارِكاً لهُ في معظم صلاحياته كالأمور المالية والعسكرية والدواوين وشؤون الثغور والقلاع والبلاد، وأمر أن يذكر اسمه على المنابر والخطب، وأن يُضرب اسمهُ على الدنانير والدراهم[7]، وبهذا المعنى يكون ولي العهد الأمير محمد بركة خان بمثابة سلطان ثانٍ مع السلطان الأول[8].

---

[1] ابن عبد الظاهر: القاضي محيي الدين، عبد الله بن عبد الظاهر بن نشوان بن عبد الظاهر السعدي المصري، ولد في القاهرة سنة (620 هـ / 1223 م)، عمل والدهُ بالقضاء، وعمل هو بالقضاء وديوان الإنشاء في مصر، زمن السلطان الظاهر بيبرس، والسعيد بركة خان، والمنصور قلاوون، وقد ألف كتباً عنهم، منها الروض الزاهر في سير الملك الظاهر، وغيرها، توفي في القاهرة سنة (692 هـ / 1293 م)، الصفدي، أعيان العصر، ج3، ص486. ابن تغري بردي، المنهل الصافي، ج7، ص98.

[2] أنظر ملحق رقم(1).

[3] النويري، نهاية الأرب، ج30، ص101. القلقشندي، صبح الأعشى، ج10، ص164. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج2، ص10.

[4] ابن عبد الظاهر، الروض الزاهر، ص123. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص97.

[5] المنصوري، التحفة المملوكية، ص52. النويري، نهاية الأرب، ج30، ص100. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج2، ص10. حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص48.

[6] المقريزي، السلوك لمعرفة، ج2، ص10.

[7] ابن عبد الظاهر، الروض الزاهر، ص204ـص 208. القلقشندي، صبح الأعشى، ج10، ص169ـص170. حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص48.

[8] ابن عبد الظاهر، الروض الزاهر، ص203.حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص48.

وبناءً على ما سبق، يبدو أن الظاهر بيبرس قد بالغ في تولية ابنه ولاية العهد في هـذا السن، إلا أنه أراد ترسيخ هذا المبدأ من جهة، وغرس هيبة ولي عهده في نفوس أمراء المماليك وكبرائها من جهة أخرى.

ولتأكيد قراره السابق بخصوص تولية ابنه ولاية العهد، عاد وجدد البيعة لهُ سنة (667 هـ/1268 م)[1]، وكلّف الوزير فخر الدين بن لقمان[2] (ت 693 هـ/1293 م) كتابة تقليد بيعة وولاية العهد من جديد[3]، وأقيم لأجل ذلك احتفالاً وسار ولي العهد في الموكب السلطاني مثلما حصل في المرّة الأولى، وشارك في التوقيع على المراسيم السلطانية[4]، ويبدو أن التقليد الثاني كان لتأكيد الصلاحيات التي منحها لهُ في المرة الأولى[5].

كما تُفسَر البيعة الثانية للأمير محمد بركة خان على أنها رغبة السلطان الظاهر بيبرس في التأكيد على الدور المُناط بولي العهد، وتحجيم دور الأمراء والقادة المماليك[6]، وللتدليل على حرص السلطان على متابعة ولي عهده ومراقبة الطامعين في الحكم، ففي سنة (667 هـ/1268 م) كان السلطان موجوداً في الشام، فتخفى عائداً إلى القاهرة، وعند وصوله صادف خروج موكب ولي عهده فشاركه في ذلك وسط اندهاش الأمراء والقادة والجند[7]، ممَا يُدلل على أن

---

[1] ابن عبد الظاهر، الروض الزاهر، ص338. اليونيني، ذيل مرآة، ج2، ص406. النويري، نهاية الأرب، ج30، ص157. ابن كثير، البداية والنهاية، ج13، ص295. السلوك لمعرفة، ج2، ص55. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج7، ص144. حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص49. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص97. حمادة، محمد، الوثائق السياسية، ص29، ص185.

[2] ابن لقمان: فخر الدين، إبراهيم بن لقمان بن أحمد بن محمد الشيباني الإسعردي، ولد سنة (612 هـ / 1215 م)، عمل في والوزارة عند السلطان السعيد بركة خان، ثم وزر مرتين للسلطان المنصور قلاوون، وكان حسن السيرة، ولا يظلم أحداً من العامة، توفي سنة (693 هـ / 1293 م)، الصفدي، الوافي بالوفيات، ج6، ص64. ابن تغري بردي، المنهل الصافي، ج1، ص136ـص137.

[3] النويري، نهاية الأرب، ج30، ص157. ابن كثير، البداية والنهاية، ج13، ص295. حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص49. حمادة، محمد، الوثائق السياسية، ص185.

[4] النويري، نهاية الأرب، ج30، ص157. ابن كثير، البداية والنهاية، ج13، ص295. حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص49.

[5] حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص49.

[6] العمري، مسالك الأبصار، ج27، ص413. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج2، ص56ـص58.

[7] المنصوري، التحفة المملوكية، ص64، ص65.

السلطان الظاهر بيبرس كان لا يثق بتصرفات أمراء المماليك تُجاه ولي عهده أثناء غيابه[1]، وعند وفاة السلطان الظاهر بيبرس سنة (676 هـ/1277م)[2]، تولى ابنهُ وولي عهدهُ الأمير محمد بركة خان عرش السلطنة المملوكية دون أن يكون هناك أي اعتراض من أي أمير مملوكي[3].

ومن الملحوظ أن تجربة السلطان الظاهر بيبرس في سن نظام ولاية العهد في العصر المملوكي قد نجحت نظرياً وعملياً في بداية الأمر، فقد وصل ولي عهده إلى عرش السلطنة بكل سلاسة وهدوء، لكن المشكلة تمثلت في شخص ولي العهد، الذي أساء الإدارة والسياسة، فتم خلعه عن عرش السلطنة؛ خاصة وأن أداؤه في الحكم كان يقيَّم بناءً على مقارنته مع عهد والده.

ولكن على الرغم من كل ذلك، فإن نظام ولاية العهد الذي أقرهُ السلطان الظاهر بيبرس لم يصمد طويلاً أمام تحديات أمراء المماليك وطموحهم من جهة[4]، وأمام ضعف شخصيات وُلاة العهد الذين وصلوا إلى عرش السلطنة المملوكية من جهة أخرى.

ولاية العهد عند السلطان المنصور قلاوون (678–689 هـ/1279–1290م)

استطاع السلطان المنصور قلاوون أن يتحجج بنظام ولاية العهد ووراثة العرش حتى يصل إلى سدة السلطنة المملوكية، فبعد خلع السلطان السعيد بركة خان وضع المماليك الابن

---

[1] ابن عبد الظاهر، الروض الزاهر، ص280–ص333. أبو الفداء، المختصر في أخبار، ج4، ص7. العمري، مسالك الأبصار، ج27، ص406، ص408، ص409، ص410.

[2] ابن عبد الظاهر، الروض الزاهر، ص473، 474.المنصوري، التحفة المملوكية، ص86. ابن أيبك، كنز الدرر، ج8، ص207، ص208. أبو الفداء، المختصر في تاريخ، ج4، ص10. النويري، نهاية الأرب، ج30، ص366. العمري، مسالك الأبصار، ج27، ص423. ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص451. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج2، ص103، ص108. العيني، عقد الجمان، ج2، ص174. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج7، ص175. السيوطي، حُسن المحاضرة، ج2، ص105. حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص51. عاشور، سعيد، العصر المماليكي، ص66. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص155. الطائي، خضر، الدولة المملوكية، ص25.

[3] المنصوري، التحفة المملوكية، ص86. ابن أيبك، كنز الدرر، ج8، ص210. أبو الفداء، المختصر في أخبار، ج4، ص11. النويري، نهاية الأرب، ج30، ص369. العمري، مسالك الأبصار، ج30، ص424. ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص451، ص452. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج2، ص108. العيني، عقد الجمان، ج2، ص181، ص185. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج7، ص259.

[4] حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص182.

الثاني للسلطان الظاهر بيبرس السلطان الصبي العادل سلامُش[1]، الذي خُلع من السلطنة بعد شهرين أو ثلاثة شهور، والحُجة التي ساقها المنصور قلاوون أن السلطنة لا تسيّر بصبي[2].

ولهذا اتَبع السلطان المنصور قلاوون سياسة السلطان الظاهر بيبرس في اتخاذ نظام ولاية العهد[3]، مستخلصاً العبر من حالة الفوضى والصراع التي عمّت السلطنة المملوكية إثر تولي أبناء السلطان الظاهر بيبرس منصب السلطنة وهم صغار السن، لذا عمل منذ البدايات الأولى على تولية ابنه الأمير علاء الدين علي سنة (679 هـ/1280 م) ولياً للعهد[4]، فكتب لهُ كتاب التقليد[5] بهذه الولاية والسلطنة القاضي محيي الدين بن عبد الظاهر[6]، وبعث به إلى جميع الديار المصرية والشامية من أجل أخذ البيعة والأيْمان على ذلك، وخطب لهُ على المنابر مع والده السلطان المنصور قلاوون[7].

---

[1] المنصوري، التحفة المملوكية، ص90. اليونيني، ذيل مرآة، ج4، ص5. أبو الفداء، المختصر في أخبار، ج4، ص12. النويري، نهاية الأرب، ج30، ص398. العمري، مسالك الأبصار، ج27، ص427. ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص453. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج2، ص120. العيني، عقد الجمان، ج2، 223. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج7، ص286. حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص53، ص54. سليم، محمود، موسوعة عصر، ج1، ص28. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص165

[2] ابن عبد الظاهر، تشريف الأيام، ص200.المنصوري، التحفة المملوكية، ص90. اليونيني، ذيل مرآة، ج4، ص8. ابن أيبك، كنز الدرر، ج8، ص231. أبو الفداء، المختصر في أخبار، ج4، ص12، ص13. العمري، مسالك الأبصار، ج27، ص427. ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص453، ص454. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج2، ص121. العيني، عقد الجمان، ج2، ص225. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج7، ص287.حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص55. سليم، محمود، موسوعة عصر، ج1، ص28. عاشور، سعيد، الأيوبيون والمماليك، ص232. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص166

[3] حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص57.ماجد،عبد المنعم، التاريخ السياسي، ص88. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص170.

[4] ابن عبد الظاهر، تشريف الأيام، ص200.المنصوري، التحفة المملوكية، ص95. اليونيني، ذيل مرآة، ج4، ص46. ابن أيبك، كنز الدرر، ج8، ص238. أبو الفداء، المختصر في أخبار، ج4، ص14. النويري، نهاية الأرب، ج31، ص68. العمري، مسالك الأبصار، ج27، ص429. ابن كثير، البداية والنهاية، ج13، ص341. القلقشندي، صبح الأعشى، ج10، ص173. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج2، ص136. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج7، ص300.حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص57. ماجد،عبد المنعم، التاريخ السياسي، ص88. عاشور، سعيد، الأيوبيون والمماليك، ص232.طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص174. حمادة، محمد، الوثائق السياسية، ص188.

[5] أنظر ملحق رقم(2).

[6] النويري، نهاية الأرب، ج31، ص68. القلقشندي، صبح الأعشى، ج10، ص173ـــص177. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج2، ص136. حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص57. حمادة، محمد، الوثائق السياسية، ص188.

[7] ابن عبد الظاهر، تشريف الأيام، ص200، ص201.اليونيني، ذيل مرآة، ج4، ص46. ابن أيبك، كنز الدرر، ج8، ص238. ابن كثير، البداية والنهاية، ج13، ص341. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج7، ص300.

ويُلحظ أن الدافع وراء إقدام السلطان المنصور قلاوون على جعل ولاية العهد والسلطنة لابنه الأمير علاء الدين علي ما رآه من مخاطر سفره إلى بلاد الشام وقتاله للتتار، فكان كثير السفر[1]، ورغبة منهُ في عدم ترك منصب السلطنة المملوكية دون سلطان أثناء غيابه إضافة إلى خوفه من صراع أمراء المماليك وغدرهم، ويبدو أن وصوله إلى منصب السلطنة عن طريق قاعدة (الحكم لمن غلب) كان سبباً لهذا الإجراء.

وإذا ما قارنا بين ولاية العهد عند السلطان الظاهر بيبرس والسلطان المنصور قلاوون، نجد أن السلطان المنصور قلاوون قلد ابنه ولاية العهد ونعتهُ بالسلطان، وهو موجود على رأس السلطنة المملوكية، ولقبهُ بالسلطان الصالح [2]، في حين أن الظاهر بيبرس أعطى ولي عهده الأمير محمد بركة خان صلاحيات الدولة وإدارة شؤونها، لكنهُ لم ينصّبهُ سلطاناً أثناء حياته [3].

وتشير المصادر التاريخية إلى أن الصراع بدأ على ولاية العهد زمن السلطان المنصور قلاوون، فقد اتُّهم الابن الثاني للسلطان وهو الأمير صلاح الدين خليل ــ والذي سيصبح سلطاناً فيما بعد ــ أنهُ دس السُّم لأخيه الأكبر ولي العهد الأمير علاء الدين علي[4].

وممَا يؤكد هذه الفرضية هو أن السلطان الأشرف خليل بن قلاوون عندما اعتلى عرش السلطنة المملوكية قام بقتل نائب السلطنة الأمير حسام الدين طرنطاي الذي شغل منصب نائب السلطنة في حياة والده السلطان المنصور قلاوون مدة عشر سنوات، وكان من أسباب قتله كما

---

[1] حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص57.

[2] ابن عبد الظاهر، تشريف الأيام، ص200. اليونيني، ذيل مرآة، ج4، ص46. أبو الفداء، المختصر في أخبار، ج4، ص14. النويري، نهاية الأرب، ج31، ص68. العمري، مسالك الأبصار، ج27، ص429. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج2، ص136. حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص57. عاشور، سعيد، الأيوبيون والمماليك، ص232. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص174.

[3] حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص57.

[4] المقريزي، السلوك لمعرفة، ج2، ص207. حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص58. ماجد،عبد المنعم، التاريخ السياسي، ص89. عاشور، سعيد، الأيوبيون والمماليك، ص232. الشيال، جمال، تاريخ مصر، ج2، ص175. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص174.

تشير المصادر المتوافرة وقوفه إلى جانب أخيه الأمير علاء الدين علي في قضية ولاية العهد، وتفضيله له على أخيه الأمير صلاح الدين خليل[1].

ويبدو أن السلطان المنصور قلاوون كان مُتوجساً من ابنه الأمير صلاح الدين خليل ولي عهده الثاني الجديد، لذا رفض أكثر من مرة التوقيع على كتاب تقليده بولاية العهد[2]، فكان القاضي محيي الدين بن عبد الظاهر يقدمهُ للسلطان؛ من أجل التوقيع والسلطان يرفض، والأمير صلاح الدين يسأل القاضي عن التوقيع فيتحجج القاضي محيي الدين بن عبد الظاهر أن السلطان المنصور قلاوون مشغول بالحرب في بلاد الشام [3].

وتشير المصادر التاريخية المتوافرة إلى أن السلطان المنصور قلاوون قد أبلغ القاضي محيي الدين بن عبد الظاهر رفضهُ تولية ابنه شؤون المسلمين، وقال قولتهُ المشهورة: " أنا ما أولّى خليلا على المسلمين!"[4]، وكأن السلطان المنصور قلاوون قد ندم على تولية ابنه ولاية العهد والسلطنة من بعده[5].

ومن الملحوظ أن السلطان المنصور قلاوون كان يريد أن يقلد ابنه الثالث وهو الأمير ناصر الدين محمد ولاية العهد لكن صِغَر سنّه (خمس سنوات) منعهُ من ذلك [6]، وإلا بماذا يُفسر عدم توقيع السلطان المنصور قلاوون على كتاب التقليد بولاية العهد لابنه الأمير صلاح الدين خليل؟

---

[1] النويري، نهاية الأرب، ج31، ص180. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج2، ص219. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص174.

[2] أنظر ملحق رقم(3).

[3] النويري، نهاية الأرب، ج31، ص177، ص178. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج2، ص218. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج8، ص3، ص4. حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص58. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص174.

[4] النويري، نهاية الأرب، ج31، ص178.ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج8، ص4. حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص58. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص174.

[5] ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج8، ص4.

[6] موير، وليم، تاريخ دولة، ص68.

زد على ذلك أن السلطان الأشرف خليل بن قلاوون عندما تولى السلطنة المملوكية أمر القاضي محيي الدين بن عبد الظاهر أن يُخرِج كتاب التقليد بولاية العهد، فوجـدهُ دون توقيـع السلطان المنصور قلاوون، فأخذ الكتاب وألقاهُ على الأرض، وقال للقاضي ابن عبد الظـاهر: " إن السلطان امتنع أن يعطيني، فأعطاني الله "[1]، ويلحظ أن امتناع السلطان المنصور قـلاوون عن التوقيع على كتاب التقليد بولاية العهد لابنه الأشرف خليل بن قلاوون لم يمنع هذا الأميـر المملوكي من الوصول إلى سدة السلطنة المملوكية [2].

وبناءً على ما سبق، بماذا يفسَّر وصول السلطان الأشرف خليل بن قلاوون إلـى سـدة السلطنة المملوكية إذا لم يكن وِفق مبدأ ولاية العهد والنظام الوراثي؟ وبغض النظر هل احتـرم أمراء المماليك البحرية هذا المبدأ أم لا، ويمكن الإجابة عن هذا أن مبدأ ولاية العهـد ووراثـة العرش في عهد دولة المماليك البحرية كان نسبياً وليس مطلقاً و يطبق وفق ظـروف الدولـة، والعوامل المؤثرة فيها، فلا يمكن الجزم أنهُ كان نظاما وراثيا كاملاً أو غير ذلك.

ولاية العهد عند السلطان الناصر محمد بن قلاوون (709ـ741 هـ/1309ـ1340م)

اتبع السلطان الناصر محمد سياسة السلطان الظاهر بيبرس، ووالدهُ السلطان المنصـور قلاوون في محاولة سَن نظام ولاية العهد ووراثة عرش السلطنة المملوكية، وحصر الحكم فـي نسله وأولاده، فقام السلطان الناصر محمد سنة (732 هـ/1331 م) بتعيين ابنه الأمير ناصـر الدين أنوك (ت 741 هـ/1340 م) ولياً للعهد[3] بعد أن جمع أمراء المماليك وشـاورهم فـي

---

[1] النويري، نهاية الأرب، ج31، ص178. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج2، ص218. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج8، ص4. حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص58.

[2] حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص58.

[3] العمري، مسالك الأبصار، ج27، ص557. ابن الوردي، تاريخ، ج2، ص319. ابن كثير، البدايـة والنهايـة، ج14، ص222.ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص505. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج3، ص295. حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص103. عاشور، سعيد، الأيوبيون والمماليك، ص252. الشيال، جمال، تاريخ مصر، ج2، ص192. طقـوش، محمـد، تاريخ المماليك، ص301.

الأمر[1]، لكن بعد أيام عدَة ألغى السلطان الناصر محمد ولاية العهد والسلطنة التي قلدها لابنـــه الأمير ناصر الدين أنوك[2].

ومن الملحوظ أن المصادر المتوافرة تقف صامتة تُجاه هذا التصرف من قبل الســلطان الناصر محمد بن قلاوون[3]، ولربما لصغر سنه (تسع سنوات)[4]، والذي أدى بالسلطان الناصر محمد إلى التراجع عن ولاية العهد لهُ[5]، ويمكن تعليل ذلك أيضا بأن التجربة المريرة والصعبة التي مر بها السلطان الناصر محمد بن قلاوون عندما تولى السلطنة المملوكية المتمثلـــة بتـــآمر أمراء المماليك على ولاية العهد جعلتهُ يتراجع عن هذه الخطوة، إضافة إلى مرض الأمير ناصر الدين أنوك سنة (741 هـ/1340 م)[6] ثم وفاته[7]، وقد ترتب على ذلــك أن ظلــت الســلطنة المملوكية دون ولي للعهد مدة تسع سنوات (732ـ741 هـ/1331ـ1340 م) فخـــلال هــذه الفترة لم يَقُم السلطان الناصر محمد بتعيين أحد في هذا المنصب[8].

وتشير المصادر المتوافرة إلى أن السلطان الناصر محمد بن قلاوون قد أبعد ابنه الأكبر الأمير شهاب الدين أحمد وحرمهُ من ولاية العهد، لما كان يرى فيه من فسوق وبينـــات ســيئة وسيرة منحرفة، فنفاهُ إلى صرخد، ثم عاد ونفاهُ إلى الكرك، وأمر السلطان أن لا يكون للأميـــر

---

[1] ابن أيبك، كنز الدرر، ج9، ص360. ابن كثير، البداية والنهاية، ج14، ص181. المقريزي، الســلوك لمعرفــة، ج3، ص152. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج9، ص99.

[2] المقريزي، السلوك لمعرفة، ج3، ص152. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج9، ص99. حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص103. عاشور، سعيد، الأيوبيون والمماليك، ص252. الشيال، جمال، تاريخ مصــر، ج2، ص192. طقــوش، محمد، تاريخ المماليك، ص301.

[3] عاشور، سعيد، الأيوبيون والمماليك، ص252.

[4] حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص103. عاشور، سعيد، الأيوبيون والمماليك، ص252. الشــيال، جمــال، تــاريخ مصر، ج2، ص192. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص301.

[5] حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص103. عاشور، سعيد، الأيوبيون والمماليك، ص252.

[6] المقريزي، السلوك لمعرفة، ج3، ص295.

[7] ابن كثير، البداية والنهاية، ج14، ص222. ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص505. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج3، 295. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج9، ص160. حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص103. عاشور، سعيد، الأيوبيــون والمماليك، ص252. الشيال، جمال، تاريخ مصر، ج2، ص192. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص301.

[8] حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص103. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص301.

شهاب الدين احمد في الكرك حديثا أو أن يحكم بين اثنين[1]، وأمر أمراء المماليك وقادتهم أن لا يجعلوه سلطاناً، وأن لا يخرج من الكرك [2]، لكن أمراء المماليك لم يعملوا بهـذا الوصـية، إذ وصل هذا الأميرـ شهاب الدين أحمد ـ إلى عرش السلطنة المملوكية، لكنه أساء التصـرف، فخلع ثم قُتل، وعندما شعر السلطان الناصر محمد بدنو أجله، وهو لم يعهد تدخل أمراء المماليك واقترحوا عليه أن يعهد لأحد أولاده بولاية العهد وبالسلطنة، فتم تعيين الأمير سيف الدين أبـو بكر ولياً للعهد [3].

ولكن على الرغم من ذلك، فإن المصادر المتوافرة لم تورد أي نـص أو كتـاب تقليـد لولاية العهد زمن السلطان الناصر محمد بن قلاوون سوى لابنه الأمير ناصر الدين أنوك، ويبدو أن سبب ذلك يعود إلى إلغائه ولاية العهد لابنه، فلم يُكتب له تقليد بذلك، وكذلك الحال بالنسـبة لابنه الثاني ولي عهده الأمير سيف الدين أبو بكر؛ إذ أن عملية توليته قد تمَت قبل موت والـده بأيام قليله، فلم يكن هناك متسع من الوقت لكتابة تقليد بذلك.

ولاية العهد عنـد أولاد السـلطان الناصـر محمـد بـن قـلاوون وأحفـاده (741ــ784 هــ/1340ــ1382م)

لم تورد المصادر المتوافرة أي معلومات بالنسبة لولاية العهد زمن حكم أولاد السـلطان الناصر محمد بن قلاوون، ويبدو أن الفترات القصيرة التي بقي بها أولاد السلطان الناصر محمد في عرش السلطنة المملوكية، وعدم الاستقرار السياسي في السلطنة المملوكية البحرية في تلـك الحقبة، واعتلاء سلاطين صغار العرش، ورضوخ السلاطين لأمراء المماليك لم يـتح لهـؤلاء السلاطين القدرة على تعيين أيّ احد في منصب ولاية العهد.

---

[1] المقريزي، السلوك لمعرفة، ج3، ص295.

[2] المقريزي، السلوك لمعرفة، ج3، ص301. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج9، ص164.

[3] المقريزي، السلوك لمعرفة، ج3، ص301. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج9، ص164. حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص103. عاشور، سعيد، الأيوبيون والمماليك، ص252. الشيال، جمال، تاريخ مصـر، ج2، ص192. طقـوش، محمد، تاريخ المماليك، ص301.

ويعتبر بعض الباحثين المعاصرين أن تعيين الأمير سيف الدين أبو بكر في منصب ولاية العهد زمن السلطان الناصر محمد بن قلاوون سنة (741 هـ/1340 م)، كان آخر ظهور لولاية العهد في عصر دولة المماليك البحرية، وبذلك أصبح المبدأ الوراثي في سلطنة المماليك البحرية هو السائد، بحيث اعتلى السلطنة أولاد السلطان الناصر محمد بن قلاوون وأحفاده[1].

ويبدو للباحث أن ما ذهب إليه المؤرخون ليس دقيقاً؛ لأن نظام ولاية العهد ظهر في أواخر عصر دولة المماليك البحرية في فترة حكم أحفاد السلطان الناصر محمد بن قلاوون سنة (778 هـ/1377 م) في عهد السلطان الأشرف شعبان، فقد عقد ولاية العهد لابنه الأمير علاء الدين علي[2]، وحينها اتخذ أمراء المماليك من ولاية هذا الصبي ذريعة للتخلص من والده السلطان الأشرف شعبان، فجاء أمراء المماليك بالقاضي صدر الدين محمد المناوي[3] (ت 803 هـ/1401 م) وطلبوا منهُ إثبات صحة ولاية العهد للأمير علاء الدين ابن السلطان الأشرف شعبان، وقال لهم: يجب أن نرى جثة السلطان وموته حتى نثبت صحة ولاية العهد؛ إذ أنها لا تصح إلا بموت صاحب العهد أي السلطان السابق، فتم خنق السلطان الأشرف شعبان لإثبات صحة ولاية العهد لابنه[4].

ومع ذلك لم تورد المصادر المتوافرة نص تقليد ولاية العهد للأمير علاء الدين علي ابن السلطان الأشرف شعبان، ويبدو أن سلاطين دولة المماليك البحرية في أواخر عهدهم لم يهتموا بنصوص ولايات العهد، ويعتقد الباحث أن عدم الاستقرار السياسي هو المسؤول عن عدم وجود مثل تلك النصوص مثلما كان الحال في بدايات سلطنة المماليك البحرية.

---

[1] حسن، علي، دراسات في تاريخ، ص107. طقوش، محمد، تاريخ المماليك، ص302.

[2] ابن خلدون، تاريخ، ج5، ص527. المقريزي، السلوك لمعرفة، ج5، ص9.

[3] محمد المناوي: صدر الدين، محمد بن إبراهيم بن إسحاق السلمي المناوي (نسبة لبلدة المنية في مصر)، ولد في القاهرة سنة (742 هـ / 1342 م)، عمل في القضاء والحديث والإفتاء في مصر، ووافق أمراء المماليك على خلع السلطان الأشرف شعبان، وطلب منهم إثبات وفاته حتى تفعل ولاية العهد لابنه وولي عهده، استمر في القضاء أيام دولة المماليك البرجية، توفي في القاهرة سنة (803 هـ / 1401 م)، ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة، ج5، ص9. ابن العماد، شذرات الذهب، ج9، ص55.

[4] المقريزي، السلوك لمعرفة، ج5، ص14.

النتائـج

بعد الانتهاء من هذه الدراسة يمكن الخروج بالنتائج الآتية:

1- شهد نظام السلطنة المملوكية حالة من عدم الاستقرار منذ بدايات حكمهم الأولى؛ لعدم الاستقرار السياسي والعسكري في مصر وبلاد الشام والعراق.

2- لم يضع السلطان عز الدين أيبك مؤسس السلطنة المملوكية قواعد ثابتة للحكم والسلطنة، لذلك ظهر مبدأ " الحكم لمن غلب ".

3- شهدت السلطنة المملوكية البحرية صراعاً مريراً بين الأمراء للوصول إلى عرش السلطنة، مما أدى إلى اضعافها، وخروجها عن الشعار الذي رفعته وهو توحيد البلاد الإسلامية ومواجهة بقايا الصليبيين وهجمات التتار.

4- لم تتدخل الخلافة العباسية في البدايات الأولى في الصراع بين المماليك البحرية والأيوبيين، بل حاولت الاستفادة من الجانبيين لمواجهة خطر التتار.

5- أدى انهيار الخلافة العباسية وسقوطها في بغداد واختفاء دورها السياسي والعسكري، ومن ثم إعادة إحيائها في القاهرة على يد المماليك إلى ترسيخ حكم المماليك البحرية في العالم الإسلامي، وإعطائها الشرعية.

6- حاول السلطان الظاهر بيبرس سَنّ نظام ولاية العهد لابنه الأمير محمد بركة خان، واستطاع هذا الأمير الوصول إلى عرش السلطنة.

7- لم يصمد نظام ولاية العهد الذي أقرهُ السلطان الظاهر بيبرس أمام تحديات أمراء المماليك وطموحهم من جهة، وضعف شخصيات ولاة العهد الذين وصلوا إلى عرش السلطنة المملوكية من جهة أخرى.

8- عمل السلطان المنصور قلاوون بنظام ولاية العهد، واستطاع أن يحصر السلطنة في أبنائه رغم محاولات اغتصاب السلطنة من قِبَل بعض أمراء المماليك.

9- شهدت السلطنة المملوكية حالة من عدم الاستقرار فقد وصل السلطان الناصر محمد بن قلاوون إلى عرش السلطنة ثلاث مرات، وقد شهد عصره أطول فترة حكم عرفها تاريخ المماليك البحرية.

10- لم يكن نظام ولاية العهد عند السلطان الناصر محمد بن قلاوون واضحا؛ فقد عيّن ابنهُ الأمير أنوك لولاية العهد ثم تراجع عن هذا القرار دون معرفة الأسباب، وقد عمل على تولية ابنهُ الثاني الأمير أبو بكر حاجي بمنصب ولاية العهد قبل موته بفترة قصيرة.

11- واجه نظام ولاية العهد عند المماليك البحرية إشكالية عدم وجود روابط قَبَلية وعائلية ينتمي إليها من يتولى ولاية العهد إذا ما قورنت بنظام ولاية العهد عند الأمويين والعباسيين وحتى الأيوبيين، فغياب هذه العصبية الأسرية أو القبلية جعلت من يتولى ولاية العهد من المماليك البحرية في موقف ضعيف أمام طموح أمراء المماليك السياسية.

12- لم يحترم أمراء المماليك البحرية نظام ولاية العهد ووراثة عرش السلطنة، ومع ذلك استطاع السلطان الناصر محمد بن قلاوون وأولادهُ وأحفاده الوصول إلى عرش السلطنة المملوكية لفترة تزيد عن ثمانين سنة، حتى سقطت السلطنة المملوكية وظهرت مكانها السلطنة المملوكية (البرجية أو الجركسية).

13- لم يكن لنظام ولاية العهد وجود في أواخر السلطنة المملوكية البحرية؛ بسبب عدم الاستقرار السياسي وزيادة تدخل أمراء المماليك في شؤون السلطنة.

14- فصل ابن تيمية العلاقة بين النبوة والخلافة وكذلك بين الخلافة والمُلك، وحصر الخلافة في ثلاثين سنة فقط، ومال نحو مسؤولية الأمة في اختيار الأصلح من الحكام.

15- مال ابن خلدون نحو الخلافة التي هي منصب ديني ودنيوي على أساس رؤية اجتماعية، فهو يذم الدولة القائمة على العصبية والقهر، والدولة القائمة على السياسة والدنيا فقط، ويُقِر بالدولة القائمة على الشريعة الإسلامية؛ لأنها تحقق الغايات في الدنيا والآخرة.

قائمة المصادر والمراجع

أ – المصادر

القرآن الكريم.

ابن الأثير، أبو الحسن، علي بن أبي الكرم (ت 630 هـ/1233 م)، **الكامل في التاريخ**، 10 أجزاء، تح: عمر عبد السلام التدمري، دار الكتاب العربي، بيروت ـ لبنان، ط1، 1417 هـ/1997 م.

الإصطخري، أبو إسحاق، إبراهيم بن محمد الفارسي الكرخي (346 هـ/957 م)، **المسالك والممالك**، الهيئة العامة للقصور الثقافة، القاهرة ـ مصر، (د. ط)، (د. ت).

الأشعري، أبو الحسن، علي بن إسماعيل بن إسحاق بن سالم (ت 324 هـ/936 م)، **مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين**، تح: هلموت ريتر، دار فرانز شتاير، فيسبادن ـ ألمانيا، ط3، 1400 هـ/1980 م.

ابن إياس، أبو البركات، محمد بن أحمد الحنفي (ت 929 هـ/1523 م)، **بدائع الزهور في وقائع الدهور**، 5 أجزاء، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ـ مصر، (د. ط)، 1404 هـ/1984 م.

ابن أيبك، أبو بكر بن عبد الله الدواداري (ت 732 هـ/1331 م)، **كنز الدرر وجامع الغرر**، 9 أجزاء، تح: بيرند راتكه وآخرون، مكتبة عيسى البابي الحلبي، (د. ط)، (د. ت).

ابن بطوطة، أبو عبد الله، محمد بن عبد الله بن محمد بن إبراهيم الطنجي (ت 779 هـ/1377 م)، **رحلة ابن بطوطة (تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار)**، 5 أجزاء، أكاديمية المملكة المغربية، الرباط ـ المغرب، (د. ط)، 1417 هـ/1997 م.

البكري، أبو عبيد، عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري الأندلسي (ت 487 هـ/ 1094 م)، **معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع**، 4 أجزاء، عالم الكتب، بيروت ـ لبنان، ط3، 1403 هـ/1983 م.

المسالك والممالك، 2 جزء، دار الغرب الإسلامي، بيــروت ـــ لبنـــان، (د، ط)، 1411 هــ/1992 م.

ابن تغري بردي، أبو المحاسن، يوسف (ت 874 هــ/1470 م)، **النجوم الزاهرة فـــي ملـــوك مصر والقاهرة**، 16 جزء، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، القاهرة ــ مصر، (د. ط)،(د. ت).

المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي، 7 أجزاء، تح: محمد محمد أمين، الهيئـــة المصرية العامة للكتاب، (د. ط)، (د. ت).

مورد اللطافة فيمن ولي السلطنة والخلافة، 2 جزء، تح: نبيل محمد عبد العزيـــز، دار الكتب المصرية، القاهرةــمصر، (د. ط)، (د. ت).

ابن تيمية، أبو العباس، تقي الدين أحمد بن عبد الحليم (ت 728 هــ/1328 م)، **الحســـبة فـــي الإسلام أو وظيفة الحكومة الإسلامية**، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، ط1، (د. ت).

السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، الرياض ــ السعودية، ط1، 1418 هــ/1997 م.

منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، 9 أجزاء، تح: محمد رشـــاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود، ط1، 1406 هــ/1986 م.

مجموع الفتاوى، 35 جزءاً، تح: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد، المدينة المنورة ــ السعودية، ط2، 1416 هــ/1995 م.

ابن جماعة، أبو عبد الله، محمد بن إبراهيم بن سعد الله الكناني (ت 733 هــ/1333 م)، **تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام**، تح: فؤاد عبد المنعم أحمد، دار الثقافة، الدوحة ــ قطـــر، ط3، 1408 هــ/1988 م.

ابن الجوزي، أبو الفرج، عبد الرحمن بن علي بن محمد (ت 597 هـ/1201 م)، **المنتظم في تاريخ الأمم والملوك**، 19 جزءاً، تح: محمد ومصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، ط1، 1412 هـ/1992 م.

الجويني، أبو المعالي، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني، إمام الحرمين (ت 478 هـ/1085 م)، **غياث الأمم في التياث الظلم**، تح: عبد العظيم الديب، مكتبة إمام الحرمين، مكة المكرمة ــ السعودية، ط2، 1401 هـ/1980 م.

حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني (ت 1067 هـ/1656 م)، **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، 2 جزء، مكتبة المثنى، بغداد ــ العراق، (د. ط)، 1359 هـ/1941 م.

ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد (ت 852 هـ/1449 م)، **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**، 6 أجزاء، تح: محمد عبد المعيدضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد ــ الهند، ط2، 1392 هـ/1972 م.

الحميري، أبو عبد الله، محمد بن عبد الله بن عبد المنعم (ت 900 هـ/1495 م)، **صفة جزيرة الأندلس**، دار الجيل، بيروت ــ لبنان، ط2، 1408 هـ/1988 م.

ابن حنبل، أبو عبد الله، أحمد بن محمد بن حنبل (ت 241 هـ/855 م)، **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، 45 جزءاً، تح: شعيب الأرناؤوط وعادل مرشد وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت ــ لبنان، ط1، 1421 هـ/2001 م.

ابن حوقل، أبو القاسم، محمد بن حوقل البغدادي (ت بعد 367 هـ/977 م)، **صورة الأرض**، 2 جزء، دار صادر، بيروت ــ لبنان، (د. ط)، 1356 هـ/1938 م.

الخطيب البغدادي، أبو بكر، أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن المهدي الخطيب البغدادي (ت 463 هـ/1072 م)، **تاريخ بغداد**، 16 جزءاً، تح: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت ــ لبنان، ط1، 1422 هـ/2002 م.

ابن خلدون، أبو زيد، عبد الرحمن بن محمد بن محمد (ت 808 هـ/1405 م)، **تاريخ ابن خلدون " العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر**، 8 أجزاء، تح: خليل شحادة، دار الفكر، بيروت ـــ لبنان، ط2، 1408 هـ/1988 م.

ابن خلكان، أبو العباس، أحمد بن محمد بن إبراهيم (ت 681 هـ/1282 م)، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، 7 أجزاء، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت ـــ لبنان، (د. ط)،(د. ت).

ابن دريد، أبو بكر، محمد بن الحسن الأزدي (ت 321 هـ/933 م)، **جمهرة اللغة**، 3 أجزاء، تح: رمزي بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروتـــلبنان، ط1، 1407 هـ/1987 م.

الذهبي، أبو عبد الله، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان (ت 748 هـ/1347 م)، **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**، 52 جزءاً، تح: عمر عبد السلام التدمري، دار الكتاب العربي، بيروت ــ لبنان، ط2، 1413 هـ/1993 م.

سير أعلام النبلاء، 25 جزءاً، تح: شعيب الأرناؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت ــ لبنان، ط3، 1405 هـ/1985 م.

سبط ابن الجوزي، أبو المظفر، يوسف بن قزأوغلي (ت 654 هـ/1256 م)، **مرآة الزمان في تواريخ الأعيان**، 23 جزءاً، تح: محمد بركات وآخرون، دار الرسالة العلمية، دمشق ـــ سوريا، ط1، 1434 هـ/2013 م.

السخاوي، أبو الخير، محمد بن عبد الرحمن بن محمد (ت 902 هـ/1497 م)، **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**، 6 أجزاء، دار مكتبة الحياة، بيروت ــ لبنان، (د. ط)، (د. ت).

السيوطي، أبو بكر، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت 911 هـ/1505 م)، **تاريخ الخلفاء**، تح: حمدي الدمرداش، مكتبة نزار مصطفى الباز،(د. ب)، ط1، 1425 هـ/2004 م.

حُسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، 2 جزء، تـح: محمـد أبـو الفضـل إبراهيم، دار إحياء الكتـب العربيـة، القـاهرة ـــ مصـر، ط1، 1387 هـ/1967م.

أبو شامة، أبو القاسم، عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي (ت 665 هـ/1267 م)، **الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية**، 5 أجزاء، تح: إبراهيم الزيبق، مؤسسة الرسالة، بيروت ــ لبنان، ط1، 1418 هـ/1997 م.

الشهرستاني، أبو الفتح، محمد بن عبد الكريم بن أبي بكـر (ت 548 هـ/1153 م)، **الملـل والنحل**، 3 أجزاء، مؤسسة الحلبي، (د.ب)، (د. ط)، (د. ت).

الشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمنـي (ت 1250 هـ/1834 م)، **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع**، 2 جزء، دار المعرفة، بيروت ــ لبنان، (د. ط)،(د. ت).

الأصبهاني، أبو عبد الله، محمد بن محمد بن نفيس الـدين الكاتـب (ت 597 هـ/1201 م)، **حروب صلاح الدين وفتح بيت المقدس " الفتح القسي في الفتح القدسي** " دار المنـار، بيروت ــ لبنان، ط1، 1425 هـ/2004 م.

الحسن الصفدي، الحسن بن أبي محمد بن عبد الله العباسي الصفدي (ت بعد 717 هـ/1317 م)، **نزهة المالك والمملوك في مختصر سيرة من ولي مصر من الملوك** " يـؤرخ مـن عصر الفراعنة والأنبياء حتى سنة 717 هـ " تح: عمر عبد السلام التـدمري، المكتبـة العصرية للطباعة والنشر، بيروت ــ لبنان، ط1، 1424 هـ/2003 م.

الصفدي، صلاح الدين، خليل بن أيبك بن عبد الله (ت 764 هـ/1363 م)، **الوافي بالوفيـات**، 29 جزءاً، تح: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت ــ لبنـان، (د. ط)، 1420 هـ/2000 م.

أعيان العصر وأعوان النصر، ج5، تح: علي أبـو زيـد وآخـرون، دار الفكـر المعاصر، بيروتـلبنان، دار الفكر، دمشق ــ سـوريا، ط1، 1418 هــ/ 1998م.

الضبي، أبو جعفر، أحمد بن يحيى بن عميرة (ت 599 هــ/1203 م)، **بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس**، دار الكاتب العربي، القاهرة ــ مصر،(د. ط)، 1386 هــ/1967 م.

الطبري، أبو جعفر، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير (ت 310 هــ/923 م)، **تـاريخ الرسـل والملوك**، 11 جزءاً، تح: محمد أبو الفضل، دار التراث، بيروت ــ لبنـان، ط2، 1387 هــ/1967 م.

ابن الطقطقي، محمد بن علي بن طباطبا (ت 709 هــ/1309 م)، **الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية**، تح: عبد القادر محمد مايو، دار القلم العربي، بيروت ــ لبنـان، ط1، 1418 هــ/1997 م.

الطرطوشي، أبو بكر، محمد بن محمد بن الوليد الفهـري (ت 520 هــ/1126 م)، **سـراج الملوك**، أوائل المطبوعات العربية، القاهرة ــ مصر، (د. ط)، 1389 هــ/1972 م.

ابن عبد الظاهر، أبو الفضل، محي الدين عبد الله بن رشيد (ت 692 هــ/1292 م)، **تشـريف الأيام والعصور في سيرة الملك المنصور**، تح: مراد كامـل، وزارة الثقافـة والإرشـاد القومي، القاهرة ــ مصر، ط1، 1380 هــ/1961 م.

الروض الزاهر في سيرة الملك الظاهر، تح؛ عبـد العزيـز الخـويطر، (د، ن)، الرياض ــ السعودية، ط1، 1396 هــ/1976 م.

ابن العبري، أبو الفرج، غريغوريوس (يوحنا) بن هارون بن توما الملطي (ت 685 هــ/1286 م)، **تاريخ مختصر الدول**، تح؛ أنطوان صالحاني اليسوعي، دار الشرق، بيروت ــ لبنان، ط3، (د. ت).

العسكري، أبو هلال، الحسن بن عبد الله بن سهل (ت 395 هـ/1005 م)، **الفروق اللغوية**، تح: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر، القاهرة ــ مصر، (د. ط)، (د. ت).

ابن العماد، أبو الفلاح، عبد الحي بن أحمد بن محمد (ت 1089 هـ/1679 م)، **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، 11 جزءاً، تح: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، بيروت ــ لبنان، ط1، 1406 هـ/1986 م.

العمري، شهاب الدين، أحمد بن يحيى بن فضل الله العمري (ت 749 هـ/1349 م)، **مسالك الأبصار في ممالك الأمصار**، 27 جزءاً، المجمع الثقافي، أبو ظبي ــ الأمارات، ط1، 1423 هـ/2002 م.

العيني، أبو محمد، محمود بن أحمد بن موسى (ت 855 هـ/1451 م)، **عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان**، 5 أجزاء، تح: محمد محمد أمين، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة ــ مصر،(د. ط)، 1412 هـ/2010 م.

الغزالي، أبو حامد، محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت 505 هـ/1111 م)، **إحياء علوم الدين**، 4 أجزاء، دار المعرفة، بيروت ــ لبنان، (د. ط)، (د. ت).

التبر المسبوك في نصيحة الملوك، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، ط1، 1409 هـ/1988 م.

فضائح الباطنية، تح؛ عبد الرحمن بدوي، مؤسسة دار الكتب الثقافية، الكويت ــ الكويت،(د. ط)، (د. ت).

الاقتصاد في الاعتقاد، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، ط1، 1424 هـ/ 2004م.

المستصفى، تح: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، ط1، 1413 هـ/1993 م.

أبو الفداء، عماد الدين، إسماعيل بن علي (الملك المؤيد) (ت 732 هـ/1331 م)، **المختصر في أخبار البشر**، 4 أجزاء، المطبعة الحسينية المصرية، القاهرة ــ مصر، ط1، (د. ت).

الفراهيدي، أبو عبد الرحمن، الخليل بن أحمد بن عمرو بن تيم (ت 170 هـ/786 م)، **كتاب العين**، 8 أجزاء، تح: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال،(د. ب)، (د. ط)، (د. ت).

ابن فضلان، أحمد بن فضلان بن العباس بن راشد بن حماد (ت بعد 310 هـ/922 م)، **رحلة ابن فضلان إلى بلاد الترك والروس والصقالبة**، دار السويدي، أبو ظبي ــ الأمارات، ط1، 1423 هـ/2003 م.

ابن القلانسي، أبو يعلي، حمزة بن أسد بن علي بن محمد (ت 555 هـ/1160 م)، **تاريخ دمشق لابن القلانسي**، تح: سهيل زكار، دار حسان للطباعة والنشر، دمشق ــ سوريا، ط1، 1403 هـ/1983 م.

القلقشندي، أبو العباس، أحمد بن علي (ت 821 هـ/1418 م)، **صبح الأعشى في صناعة الإنشاء**، 15 جزءاً، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، (د. ط)، (د. ت).

مآثر الإنافة في معالم الخلافة، 13 جزءاً، تح: عبد الستار أحمد، مطبعة حكومة الكويت، الكويت ــ الكويت، ط2، 1405 هـ/1985 م.

ابن كثير، أبو الفداء، إسماعيل بن عمر بن كثير (ت 774 هـ/1372 م)، **البداية والنهاية**، 14 جزءاً، تح: علي شيري، دار إحياء التراث العربي، بيروت ــ لبنان، ط1، 1408 هـ/1988م.

الماوردي، أبو الحسن، علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري (ت 450 هـ/1058 م)، **الأحكام السلطانية**، تح: أحمد جاد، دار الحديث، القاهرة ــ مصر، (د. ط)، (د. ت).

ابن مسكويه، أبو علي، أحمد بن محمد بن يعقوب مسكوية (ت 421 هـ/1030 م)، **تجارب الأمم وتعاقب الهمم**، 7 أجزاء، تح: أبو القاسم إمامي، سروش، طهران ــ إيران، ط2، 1420 هـ/2000 م.

المقدسي، أبو عبد الله، محمد بن أحمد المقدسي البشاري (ت 380 هـ/990 م)، **أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم**، مكتبة مدبولي، القاهرةـمصر، ط3، 1411 هـ/1991 م.

المقدسي، المطهر بن طاهر المقدسي (ت 355 هـ/966 م)، **البدء والتاريخ**، 6 أجزاء، مكتبة الثقافة الدينية، بورسعيد ــ مصر، (د. ط)، (د. ت).

المقريّ، شهاب الدين، أحمد بن محمد التلمساني (ت 1041 هـ/1631 م)، **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب؛ وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب**، 8 أجزاء، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت ــ لبنان، ط1، 1417 هـ/1997 م.

المقريزي، أبو العباس، أحمد بن علي بن عبد القادر (ت 845 هـ/1441 م)، **السلوك لمعرفة دول الملوك**، 8 أجزاء، تح: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، ط1، 1418 هـ/1997 م.

المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، 4 أجزاء، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، ط1، 1418 هـ/1997 م.

ابن مكي، أبو العباس، أحمد بن محمد مكي الحمّوي الحنفي (ت 1098 هـ/1687 م)، **غمز عيون البصائر في شرح الأشباه والنظائر**، 4 أجزاء، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، ط1، 1405 هـ/1985 م.

المنصوري، ركن الدين بيبرس الناصري الدوادار (ت 725 هـ/1324 م)، **التحفة المملوكية في الدولة التركية** " تاريخ دولة المماليك البحرية في الفترة 648ـ711 هـ "، دار الكتب المصرية اللبنانية، القاهرة ــ مصر، بيروت ــ لبنان، ط1، 1407 هـ/1987 م.

ابن منظور، أبو الفضل، محمد بن مكرم بن علي الأنصاري (ت 711 هـ/1311 م)، **لسان العرب**، 15 جزءاً، دار صادر، بيروت ــ لبنان، ط3، 1414 هـ/1993 م.

النويري، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن عبد الوهاب (ت 733 هـ/1332 م)، **نهاية الأرب في فنون الأدب**، 33 جزءاً، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة ــ مصر، ط1، 1423 هـ/ 2002 م.

ابن واصل، أبو عبد الله، محمد بن سالم بن نصر الله المازني التميمي (ت 697 هـ/ 1297 م)، **مفرج الكروب في أخبار بني أيوب**، 5 أجزاء، تح: جمال الدين الشيال وآخرون، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة ــ مصر، 1377 هـ/1957 م.

ابن الوردي، أبو حفص، عمر بن مظفر بن عمر بن أبي الفوارس (ت 749 هـ/1348 م)، **تاريخ ابن الوردي**، 2 جزء، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، ط1، 1417 هـ/ 1996م.

ياقوت، أبو عبد الله، شهاب الدين، ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت 626 هـ/1229 م)، **معجم الأدباء؛ إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب**، 7 أجزاء، تح: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت ــ لبنان، ط1، 1414 هـ/1993 م.

معجم البلدان، 7 أجزاء، دار صادر، بيروتــلبنان، ط2، 1415 هـ/1995 م.

أبو يعلي الفراء، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف (ت 458 هـ/1066 م)، **الأحكام السلطانية**، تح: محمد حامد الفقي، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، ط2، 1421 هـ/ 2000 م.

اليونيني، أبو الفتح، قطب الدين، موسى بن محمد (ت 726 هـ/1326 م)، **ذيل مرآة الزمان**، 4 أجزاء، دار الكتاب، القاهرة ــ مصر، ط2، 1413 هـ/1992 م.

ب- المراجع

الألباني، محمد ناصر الدين، **ضعيف الجامع الصغير وزيادته،** المكتب الإسلامي، (د. ب)، (د. ط)، (د. ت).

الباشا، حسن، **الألقاب الإسلامية في التاريخ والوثائق والآثار**، الدار الفنية للنشر والتوزيع، القاهرة ــ مصر، (د. ط)، 1409 هـ/1989 م.

بركات، مصطفى، **الألقاب والوظائف العثمانية؛ دراسة في تطور الألقاب والوظائف منذ الفتح العثماني لمصر حتى إلغاء الخلافة العثمانية،** " من خلال الآثار والمخطوطات " (1517ــ1924 م)، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة ــ مصر، (د. ط)، 1420 هـ/2000 م.

بول، استانلي لين، **تاريخ مصر في العصور الوسطى،** ترجمة: أحمد سالم، الدار المصرية اللبنانية، القاهرةــمصر، بيروت ــ لبنان، ط2، 1436 هـ/2015 م.

تاريخ الخلفاء والسلاطين والملوك والأمراء والأشراف في الإسلام " من القرن الأول حتى القرن الرابع عشر الهجري "، ترجمة: مكي طاهر، الدار العربية للموسوعات، بيروت ــ لبنان، ط1، 1427 هـ/2006 م.

الجابري، محمد عابد، **فكر ابن خلدون؛ العصبية والدولة؛ معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي،** مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ــ لبنان، ط6، 1414 هـ/1994 م.

جب، هاملتون، **دراسات في حضارة الإسلام،** ترجمة: إحسان عباس وآخرون، دار العلم للملايين، بيروت ــ لبنان، ط3، 1399 هـ/1979 م.

الحجي، حياة ناصر، **السلطة والمجتمع في سلطنة المماليك؛ فترة حكم السلاطين المماليك البحرية من سنة 661ــ784 هـ/1262ـــ1382 م،** دراسة تاريخية وثائقية في وقائع

الممارسات المختلفة السلطانية والأميرية، مجلس النشر العلمي جامعة الكويت، الكويت ــ الكويت، ط1، 1417 هــ/1997 م.

حسن، علي إبراهيم، **دراسات في تاريخ المماليك البحرية وفي عصر الناصــر محمــد بوجــه خاص**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ــ مصر، (د. ط)، 1363 هــ/1944 م.

مصر في العصور الوسطى من الفتح العربي إلى الفتح العثماني، مكتبة النهضــة المصرية، القاهرة ــ مصر، (د. ط)، 1366 هــ/1947 م.

حمادة، محمد ماهر، **الوثائق السياسية والإداريــة للعصــر المملــوكي " 656ـــ922 هـــ/ 1258ــ1516 م)**؛ دراسة ونصوص، مؤسسة الرسالة، بيروت ـــ لبنــان، ط2، 1403 هــ/1983 م.

الدوري، عبد العزيز، **النظم الإسلامية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ــ لبنــان، ط1، 1428 هــ/2008 م.

رضا، محمد رشيد، **الخلافة**، الزهراء للأعلام العربي، القاهرة ــ مصر، (د. ط)، (د. ت).

رسلان، صلاح الدين بسيوني، **الفكر السياسي عند المــاوردي**، دار الثقافة للنشــر والتوزيــع، القاهرة ــ مصر، (د. ط)، 1403 هــ/1983 م.

الزبداني، عمر أنور، **فقه السياسة الشرعية؛ الجويني نموذجاً**، وزارة الأوقاف القطرية، الدوحة ــ قطر، ط1، 1432 هــ/2011 م.

الزحيلي، محمد، **الإمام الجويني؛ إمام الحرمين " 419ــ478 هــ** " دار القلم، دمشق ــ سوريا، ط2، 1412 هــ/1992 م.

الزركلي، خير الدين، **الأعلام لمشاهير العرب والمستعربين**، 8 أجــزاء، دار العلــم للملايــين، بيروت ــلبنان، ط15، 1422 هــ/2002 م.

أبو زهرة، محمد، **ابن تيمية حياته وعصرهـــآراؤه الفقهية**، دار الفكر العربي، القـــاهرة ــــــ مصر، (د. ط)، (د. ت).

الزيدي، مفيد، **موسوعة التاريخ الإسلامي؛ العصر المملوكي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان ــ الأردن، (د. ط)، 1430 هـــ/2009 م.

سالم، السيد عبد العزيز، عبد العزيز، سحر، **دراسات في تاريخ الأيوبيين والمماليك**، مؤسســـة شباب الجامعة، الإسكندرية ــ مصر، (د. ط)، 1424 هـــ/2004 م.

سليم، محمود رزق، **موسوعة عصر سلاطين المماليك ونتاجه العلمي والأدبي**، 2 جـــزء، دار الحمامي للطباعة، ط2، القاهرة ــ مصر، 1384 هـــ/1965 م.

الشيال، جمال الدين، **أبو بكر الطرطوشي؛ العالم الزاهد الثائر**، دار الكاتب العربـــي للطباعـــة والنشر، القاهرة ــ مصر، (د. ط)، (د. ت).

تاريخ مصر الإسلامية، 2 جزء، دار المعارف،(د. ب)، (د. ط)، (د. ت).

طقوش، محمد سهيل، **تاريخ المماليك في مصر والشام**، دار النفائس، بيروت ــــ لبنـــان، ط1، 1418 هـــ/1997 م.

عاشور، سعيد، **الأيوبيون والمماليك في مصر والشام**، دار النهضة العربية، القاهرة ــ مصـــر، (د. ط)، 1416 هـــ/1996 م.

العصر المماليكي في مصر والشام، دار النهضة العربية، القاهرة ــ مصـــر، ط2، 1395 هـــ/1976 م.

العبادي، أحمد مختار، **التاريخ الأيوبي والمملوكي**، مؤسسة شباب الجامعـــة، الإســـكندرية ــــــ مصر، (د. ط)، (د. ت).

قيام دولة المماليك الأولى في مصر والشام، دار النهضة العربية، بيروت ــ لبنان، (د. ط)، 1406 هـــ/1986 م.

العثمان، عبد الكريم، **سيرة الغزالي وأقوال المتقدمين فيه**، دار الفكر، دمشق ـــ سوريا، (د. ط)، (د. ت).

عبد الحافظ، عبد الله عطية، **معجم أسماء سلاطين وأمراء المماليك في مصر والشام** " من خلال ما ورد على عمائرهم وفي الوثائق والمصادر التاريخية "، دار النيل، القاهرة ـــ مصر، (د. ط)، (د. ت).

عبد اللطيف، كمال، **في تشريح أصول الاستبداد؛ قراءة في نظام الآداب السلطانية**، دار الطليعة، بيروت ــ لبنان، ط1، 1419 هـ/1999 م.

العريني، السيد الباز، **المماليك**، دار النهضة العربية، بيروت ــ لبنان، (د. ط)، (د. ت).

قاسم، عبده قاسم، **عصر سلاطين المماليك التاريخ السياسي والاجتماعي**، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة ــ مصر، ط1، 1418 هـ/1998 م.

قاسم، عبده قاسم، علي السيد علي، **الأيوبيون والمماليك التاريخ السياسي والعسكري**، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة ــ مصر، (د. ط)، (د. ت).

كحالة، عمر رضا، **معجم المؤلفين**، 13 جزءاً، مكتبة المثنى، بيروت ـــ لبنان، (د. ط)، (د. ت).

كوناكاتا، حسن، **النظرية السياسية عند ابن تيمية**، دار الأخلاء، الدمام ــ السعودية، مركز الدراسات والإعلام، الرياض ــ السعودية، ط1، 1415 هـ/1994 م.

لاووست، هنري، **نظريات شيخ الإسلام ابن تيمية؛ في السياسة والاجتماع**، ترجمة: محمد عبد العظيم علي، دار الأنصار، القاهرة ــ مصر، (د. ط)، (د. ت).

لويس، برنارد، **لغة الإسلام السياسي**، ترجمة: عبد الكريم محفوظ، دار جفرا للدراسات والنشر، دمشق ــ سوريا، ط1، 1421 هـ/2001 م.

ماجد،عبد المنعم، **التاريخ السياسي لدولة سلاطين المماليك في مصر؛ دراسة تحليلية للازدهار والانهيار**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ــ مصر، (د. ط)، 1408 هـ/1988 م.

نظم دولة سلاطين المماليك ورسومهم في مصر، 2 جزء، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة ــ مصر، ط2، 1399 هـ/1979 م.

المحمود، عبد الرحمن بن صالح، **موقف ابن تيمية من الأشاعرة**، مكتبة الرشد، الرياض ــ السعودية، ط1، 1415 هـ/1995 م.

المغلوث، سامي بن عبد الله، **أطلس تاريخ العصر المملوكي**، مكتبة العبيكان، الرياض ــ السعودية، ط1، 1434 هـ/2013 م.

ت– المجلات

إسماعيل، ليلى عبد الجواد، **نائب السلطنة في القاهرة في عصر دولة المماليك البحرية**، مجلة المؤرخ المصري، القاهرة ــ مصر، عدد 1، 1408 هـ/1988 م.

البغدادي، أحمد مبارك، **الإمامة عند الجويني في كتابة غياث الأمم في التياث الظلم**، مجلة كلية الآداب، جامعة الملك سعود، مجلد 12، عدد 2، 1405 هـ/1985 م.

الجالودي، عليان عبد الفتاح، **تطور مفهوم السلطنة وعلاقتها بالخلافة من إمارة الاستيلاء عند الماوردي إلى مفهوم العصبية والشوكة عند ابن خلدون**، مجلة إسلامية المعرفة، مجلد13، عدد51، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، عمان ــ الأردن، 1427هـ/2007م.

الحسين، خليل، **وراثة العرش في فكر سلاطين دولة المماليك البحرية " 648ــ784 هـ/1250ــ1382 م "**، مجلة جامعة البعث، مجلد 39، عدد 13، حمص ــ سوريا، 1438 هـ/2017 م.

سلامة، جلال حسني، **دور المماليك في الصراع بين أبناء البيت الأيوبي على السلطة " 589ــ637 هـ/1193ــ1239 م "**، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، عدد 38، 1438 هـ/2016 م.

شلق، الفضل، الفقيه والدولة الإسلامية؛ **دراسة في كتب الأحكام السلطانية**، مجلة الاجتهاد، دار الاجتهاد للأبحاث والترجمة والنشر، بيروت ــ لبنان، عدد 4، 1410 هـ/1989 م.

الطبطبائي، محمد عبد الرازق، **قواعد في السياسة الشرعية عند الإمام الجويني من خلال كتابة غياث الأمم في التياث الظلم**، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت، مجلد15، عدد41، 1421 هـ/2000 م.

النجار، عبد القادر، **الإمامة عند ابن تيمية**، مجلة جامعة الزيتونة، جامعة الزيتونة، تونس، عدد16، 1435 هـ/2015 م.

ث- الرسائل الجامعية

الجزار، هاني فخري، **النظام العسكري في دولة المماليك " 648ــ923 هـ/1250ــ1517 م "** (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الإسلامية، غزة ـــ فلسطين، 1428 هـ/2007م.

ذوقان، وجية لطفي، **ولاية العهد في العصر الأموي " 41ــ132 هـ/661ــ750 م "** (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة النجاح الوطنية، نابلس ــ فلسطين، 1426هـ/2005 م.

السرحان، خضر عيد مفلح، **نظام السلطنة وولاية العهد في العصر الأيوبي " 567ـــ658 هـ/1172ــ1259 م "** (رسالة دكتوراه غير منشورة)، جامعة اليرموك، اليرموك ـــ الأردن، 1437 هـ/2016 م.

سميحة، عربية، **الفكر السياسي عند ابن تيمية**، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة محمد بوضياف، المسيلة ــ الجزائر، 1438 هـ/2017 م.

شعبان، يوسف إبراهيم، **ولاية العهد في الدولة العباسية " 132ــ334 هـ "** (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الأردنية، عمان ــ الأردن، 1415 هـ/1995 م.

الطائي، خضر محمد، **الدولة المملوكية في عهد السلطان الظاهر بيبرس البندقداري المملوكي " 658ــ676 هــ/1260ــ1272 م** " دراسة حضارية، (رسالة ماجستير غير منشــورة) جامعة آل البيت، عمان ــ الأردن، 1437 هــ/2015 م.

عبد الجواد، خلف عبد الجواد، **القاضي بدر الدين بن جماعه، حياته، وآثــاره، ومنهجــه فــي التفسير، مع تحقيق مخطوطه النادر في مبهمات القرآن الكــريم،** (رسالة دكتوراه غيــر منشورة)، جامعة البنجاب، باكستان، 1401هــ/ 1981م.

عبد الله، زكي، **مؤسسة الخلافة في العهد المملوكي "659ـــ923 هـــ/1260ـــ1517 م** " (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة النجاح الوطنية، نــابلس ـــ فلســطين، 1424 هــ/2004 م.

علقم، أسامه، **تطور السلطنة وعلاقتها بالخلافــة خــلال العصــر المملــوكي " 648ــــ923 هــ/1250ــ1517 م** " (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة آل البيــت، عمــان ـــ الأردن، 1424 هــ/2004 م.

المالكي، شريفة، **الأمراء المماليك في القاهرة خلال عصر دولة المماليك البحرية " 648ــ784 هــ/1250ــ1382 م** " (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة أم القرى، مكة المكرمة ــ السعودية، 1427 هــ/2006 م.

الناطور، حسام، **السلطنة ونيابة السلطنة في دولة المماليك الثانية،** (رســالة ماجســتير غيــر منشورة)، الجامعة الأردنية، عمان ــ الأردن، 1412 هــ/1991 م.

ج- المواقع الإلكترونية:

موقـــــــــــــع الألوكـــــــــــــــة الثقافيـــــــــــــــة، 1/ 8/2019 م، الـــــــــــــــرابط: /https://www.alukah.net/culture/0/68379

الملاحق

ملحق (1)

نص عهد السلطان الظاهر بيبرس لولده الملك السعيد بركة خان بولاية العهد، بخط القاضي محيي الدين بن عبد الظاهر:

الحمد لله منمّي الغروس، ومبهج النّفوس، ومزيّن سماء المملكة بأحسن الأهلّة وأضواء البدور وأشرق الشّموس، الذي شدّ أزر الإسلام، بملوك يتعاقبون مصالح الأنام، ويتناوبون تدبيرهم كتناوب العينين واليدين في مهمّات الأجساد وملمّات الأجسام.

نحمده على نعمه التي أيقظت جفن الشّكر المتعافي، وأوردت نهل الفضل الصافي، وخوّلت الآلاء حتّى تمسّكت الآمال منها بالوعد الوفيّ وأخذت بالوزن الوافي، ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة عبد كثّر الله عدده وعدده، وأحمد أمسه ويومه ويحمد غده، ونصلّي على سيدنا محمد الذي أطلع الله به نجم الهدى، وألبس المشركين به أردية الرّدى، وأوضح به مناهج الدين وكانت طرائق قددا، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه صلاة دائمة لا تنقضي أبدا. وبعد، فإنا ألهمنا الله من مصالح الأمم، وخوّلنا من الحرص على مهمّات العباد الذي قطع به شأفة الكفر وختم، وأتى به والشرك قد علم كلّ أحد اشتعال ناره فكان علما بنار مضرمة لا نارا على علم، وقدّره من رفع الكفر من جميع الجوانب، وقفوهم من كل جهة حتّى رماهم بالحتف الواصل والعذاب الواصب، فأصبح الشّرك من الإبادة في شرك، والإسلام لا يخشى من قتل ولا يخاف من درك، وثغور الإسلام عالية المبتنى، جانية ثمار الادّخار من هنا ومن هنا، تزاحم بروجها في السماء البروج، وتشاهد الأعداء منها سماء قد بنيت وزيّنت وما لها من فروج، وعساكر الملّة المحمديّة في كلّ طرف من أطراف الممالك تجول، وفي كلّ واد تهيم حتّى تشعر بالنصر ولكنّها تفعل ما تقول: قد دوّخت البلاد فقتلت الأعداء تارة بالإلمام وتارة بالإدهام، وسلّت سيوفها فراعتهم يقظة بالقراع ونوما بالأحلام، ترى أنا قد لذّ لنا هذا الأمر التذاذ المستطيب، وحسن لدينا موقعه فعكفنا عليه عكوف المستجيد ولبّيناه تلبية المستجيب، وجعلنا فيه جميع الآلات والحواس، وتقسّمت مباشرته ومؤامرته سائر الزمن حتّى غدا أكثر تردّدا إلى النّفس من الأنفاس، واستنفدنا الساعات في امتطاء المضمّر الشّموس، وادّراع محكم الدّلاص التي كأنها وميض برق أو شعاع شموس، وتجريد المرهفات التي جفت لحاظها الأجفان، وجرت فكالمياه وأضرمت فكالنّيران، وتفويق السهام التي غدت قسيّها مرابعا نبالها بان، واعتقال السّمهريّة التي

تقرع الأعداء سنّها ندما كلّما قرعت هي السّنان، إلى غير ذلك، من كلّ غارة شـعواء تسـيء للكفّار الصّباح، وتصدم كالجبال وتسير كالرّياح، ومنازلات كم استلبت من موجود، وكم استنجزت من نصر موعود، وكم مدينة أضحت لها مدينة ولكن أخّرها الله إلى أجل معدود. وكانت شجرتنا المباركة قد امتدّ منها فرع تفرّسنا فيه الزيادة والنموّ، وتوسّمنا منه حسن الجنى المرجوّ، ورأينا أنّه الهلال الذي قد أخذ في ترقّي منازل السّعود إلى الإبدار، وأنه سرّنا الذي صادف مكان الاختبار له مكان الاختيار، فأردنا أن ننصبه في منصب أحلّنا الله فسيح غرفه، ونشرّفه بما خوّلنا الله من شرفه، وأن تكون يدنا ويده تلتقطان من ثمره، وجيدنا وجيده يتحلّيان بجوهره، وأنّا نكون للسلطنة الشريفة السمع والبصر، وللملكة المعظّمة في التناوب بالإضاءة الشمس والقمر، وأن تصول الأمّة منّا ومنه بحدّين، ويبطشوا من أمرنا وأمره بيدين، وأن نرتّبه على حسن سياسة تحمد الأمّة- إن شاء الله تعالى- عاقبتها عند الكبر، وتكون الأخلاق الملوكية منتشئة منه ومنتشئة به من الصّغر، ونجعل سعي الأمّة حميدا، ونهب لهم منه سلطانا نصيرا وملكا سعيدا، ونقوّي به عضد الدين ونريش جناح المملكة، وننجح مطلب الأمة بإيالته وكيف لا ينجح مطلب فيه بركة؟.

وخرج أمرنا، لا برح مسعدا ومسعفا، ولا عدمت الأمة منه خلفا منبلا ونوءا محلفا، بأن يكتب هذا التقليد لولدنا السعيد ناصر الدين «بركة خان محمد» جعل الله مطلع سعده بالإشراق محفوفا، وأرى الأمّة من ميامينه ما يدفع للدّهر صرفا ويحسن بالتدبير تصريفا- بولاية العهد الشريف على قرب البلاد وبعدها، وغورها ونجدها، وقلاعها وثغورها، وبرورها وبحورها، وولاياتها وأقطارها، ومدنها وأمصارها، وسهلها وجبلها، ومعطّلها ومغتلّها، وما تحوي أقطاره الأحلام، وما ينسب للدولة القاهرة من يمن وحجاز ومصر وغرب وسواحل وشام بعد شام، وما يتداخل ذلك من قفار ومن بيد في سائر هذه الجهات، وما يتخلّلها من نيل وملح وعذب فرات، ومن يسكنها من حقير وجليل، ومن يحلّها من صاحب رغاء وثغاء وصليل وصهيل، وجعلنا يده في ذلك كلّه المبسوطة،وطاعته المشروطة ونواميسه المضبوطة، ولا تدبير ملك كلّيّ إلا بنا أو بولدنا يعمل، ولا سيف ولا رزق إلا بأمرنا هذا يسلّ وهذا يسأل، ولا دست سلطنة إلا بأحدنا يتوضّح منه الإشراق، ولا غصن قلم في روض أمر ونهي إلّا ولدينا ولديه تمتدّ له الأوراق، ولا منبر خطيب إلا باسمنا يميس، ولا وجه درهم ولا دينار إلا بنا يشرق ويكاد تبرّجا لا بهرجا يتطلّع من خلال الكيس.

فليتقلّد الولد ما قلّدناه من أمور العباد، وليشركنا فيما نباشره من مصالح الثّغور والقلاع والبلاد، وسنتعاهد هذا الولد من الوصايا بما سينشأ معه توءما، ويمتزج بلحمه ودمه حتّى يكاد يكون ذلك إلهاما لا تعلّما، وفي الولد بحمد الله من نفاذ الذّهن وصحّة التصوّر ما تتشكّل فيه الوصايا أحسن التشكيل، وتظهر صورة الإبانة في صفائه الصّقيل، فلذلك استغنينا عن شرحها هاهنا مســرودة، وفيه- بحمد الله- من حسن الخليقة ما يحقّق أنها بشرف الإلهام موجودة، والله لا يعــدمنا منــه إشفاقا وبرّا، ويجعله أبدا للأمة سندا وذخرا، إن شاء الله تعالى[1].

[1] القلقشندي، صبح الأعشى، ج10، ص167ــص170.

ملحق(2)

نص عهد السلطان المنصور قلاوون لولده الملك الصالح علاء الدين علي بولاية العهد بخط القاضي محيي الدين بن عبد الظاهر:

الحمد لله الذي شرّف سرير الملك منه بعليّه، وحاطه منه بوصيّه؛ وعضّد منصوره بولاية عهد صالحه، وأسمى حاتم جوده بمكارم حازها بسبق عديّه، وأبهج خير الآباء من خير الأبناء بمن سموّ أبيه منه بشريف الخلق وأبيّه، وغذّى روضه بمتابعة وبمسارعة وليّه.

نحمده على نعمه التي جمعت إلى الزّهر الثّمر، وداركت بالبحر وباركت في النّهر، وأجملت المبتدأ وأحسنت الخبر، وجمعت في لذاذة الأوقات وطيبها بين رونق الآصال ورقّة البكر، ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة نلبس الألسنة منها في كلّ ساعة ثوبا جديدا، ونتفيّأ منها ظلّا مديدا، ونستقرب من الآمال ما يراه سوانا بعيدا؛ ونصلّي على سيدنا محمد الذي طهّر الله به هذه الأمّة من الأدناس، وجعلها بهدايته زاكية الغراس؛ صلّى الله عليه وعلى آله وصحبه الذين منهم من فهم حسن استخلافه بالأمر له بالصّلاة بالناس، ومنهم من بنى الله به قواعد الدّين وجعلها موطّدة الأساس ومنهم من جهّز جيش العسرة وواسى بماله حين الضرّاء والبأس، ومنهم من قال عنه صلى الله عليه وسلم: «لأعطينّ الرّاية غدا رجلا يحبّه الله ورسوله ويحبّ الله ورسوله» فحسن الالتماس بذلك والاقتباس، وزاد في شرفه بأن طهّر أهل بيته وأذهب عنهم الأرجاس، صلاة لا تزال تتردّد تردّد الأنفاس، ولا تبرح في الآناء حسنة الإيناس.

وبعد، فإنّ خير من شرّفت مراتب السلطنة بحلوله، وفوّفت ملابس التحكيم بقبوله، ومن تزهى مطالع الملك بإشراقه، وتتبادر الممالك مذعنة لاستحقاقه، ومن يزدهي ملك منصوره بانيه، ومن يتشرّف إيوان عظمته: إن غاب والده في مصلحة الإسلام فهو صدره وإن حضر فهو ثانيه، ومن يتجمّل غاب الإيالة منه بخير شبل كفل ليثا، ويتكفّل غوث الأمّة بخير وابل خلف غيثا؛ ومن ألهم الأخلاق الملوكيّة وأوتي حكمها صبيّا، ومن خصّصته الأدعية الشريفة بصالحها ولم يكن بدعائها شقيّا، ومن رفعت به هضبة الملك حتى أمسى مكانها عليّا؛ ومن هو أحقّ بأن ينجب الأمل وينجح، وأولى بأن يتلى له: اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي وَأَصْلِحْ، ومن هو بكلّ خير ملي، ومن إذا فوّضت إليه أمور المسلمين كان أشرف من لأمورهم يلي، ومن يتحقّق من والده الماضي الغرار، ومن اسمه العالي المنار، أن لا سيف إلا ذو الفقار ولا فتى إلا علي.

ولما كان المقام العالي، الولديّ، السلطانيّ، الملكيّ، الصالحيّ، العلائيّ– عضّد الله بـــه الـــدّين، وجمع إذعان كلّ مؤمن على إيجاب طاعته لمباشرة أمور المسلمين، حتى يصبح وهـــو صـــالح المؤمنين– هو المرجوّ لتدبير هذه الأمور، والمأمول لصلاح البلاد والثّغور والمدّخر في النصر لشفاء ما في الصّدور، والذي تشهد الفراسة لأبيه وله بالتحكم: أو ليس الحاكم أبـــو علـــيّ هـــو المنصور؟؛ فلذلك اقتضت الرحمة والشفقة على الأمّة أن ينصب لهم وليّ عهد يتمسّـــكون مـــن الفضل بعروة كرمه، ويسعون بعد الطواف بكعبة أبيه لحرمه، ويقتطفون أزاهر العـــدل وثمـــار الجود من كلمه وقلمه، وتسعد الأمة منه بالملك الصالح الذي تقسم الأنوار لجبينه وتقسّم المبـــارّ من كراماته وكرمه.

فلذلك خرج الأمر العالي، المولويّ، السلطانيّ، الملكيّ، المنصوريّ، السيفيّ أن يفـــوّض إليـــه ولاية العهد وكفالة السلطنة المعظّمة، ولاية تامّة عامّة شاملة كاملة، شـــريفة منيفـــة، عطوفـــة رؤوفة، في سائر أقاليم الممالك وعساكرها وجندها، وعربها وتركمانهـــا وأكرادهـــا ونوّابهـــا وولاتها، وأكابرها وأصاغرها ورعاياها ورعاتها وحكّامها وقضاتها، وسارحها وسانحها، بالديار المصرية ثغورها وأقاليمها وبلادها، وما احتوت عليه، والمملكة الحجازيّة، وما احتوت عليـــه، ومملكة النّوبة، وما احتوت عليه، والفتوحات الصفدية والفتوحات الإسلاميّة الساحلية وما احتوت عليه، والممالك الشاميّة وحصونها، وقلاعها ومدنها، وأقاليمها وبلادها، والمملكـــة الحمصـــيّة، والمملكة الحصنية الأكراديّة والجبلية وفتوحاتها، والمملكة الحلبية وثغورها وبلادها، وما احتوت عليه، والمملكة الفراتيّة، وما احتوت عليه، وسائر القلاع الإسلامية برّا وبحرا، وسهلا ووعرا، شاما ومصرا، يمنا وحجازا، شرقا وغربا، بعدا وقربا، وأن تلقى إليه مقاليد الأمور فـــي هـــذه الممالك الشريفة، وأن تستخلفه سلطنة والده لتشاهد الأمة منه في وقت واحد ســـلطانا وخليفـــة، ولاية واستخلافا تسندهما الرّواة، وتترنّم بهما الحداة، وتعيهما الأسماع وتنطق بهمـــا الأفـــواه، تفويضا يعلن لكافةّ الأمم، ولكلّ ربّ سيف وقلم، ولكل ذي علم وعلم، بما قاله صلى الله عليـــه وسلم لسميّه رضي الله عنه حين أولاه من الفخار ما أولاه: «من كنت مولاه فعليّ مولاه» فـــلا ملك إقليم إلّا وهذا الخطاب يصله ويوصّله، ولا زعيم جيش إلا وهذا التفويض يسعه ويشمله، ولا إقليم إلّا وكلّ من به يقبّله ويقبله، ويتمثّل بين يديه ويمتثله، ولا منبر إلّا وخطيبه يتلو فرقان هذا التقديم ويرتّله.

وأمّا الوصايا فقد لقّنّا ولدنا ووليّ عهدنا ما انطبع في صفاء ذهنه، وسرت تغذيته في نماء غصنه؛ ولابدّ من لوامع للتبرّك بها في هذا التقليد الشريف تنير، وجوامع تعتزّ لخير بها حيث يصير، وودائع ينبّئك عنها ولدنا- أعزنا الله ببقائه- ولا ينبّئك مثل خبير: فاتّق الله كأنّك تراه فإن لم تكن تراه فإنّه يراك، وانصر الشرع فإنّك إذا نصرته ينصرك الله على أعداء الدّين وعداك، واقض بالعدل مخاطبا ومكاتبا حتى يستبق إلى الإيعاز به لسانك ويمناك، وأمر بالمعروف وانه عن المنكر عالما أنه ليس يخاطب غدا بين يدي الله عن ذلك سوانا وسواك، وانه نفسك عن الهوى حتى لا يراك الله حيث نهاك، وحط الرعيّة، ومر النّوّاب بحملهم على القضايا الشرعية، وأقم الحدود، وجنّد الجنود، وابعثها برّا وبحرا من الغزو إلى كلّ مقام محمود، وأحفظ الثّغور، ولا حظ الأمور، وازدد بالاسترشاد بآرائنا نورا على نور؛ وأمراء الإسلام الأكابر وزعماؤه، فهم بالجهاد والذّبّ عن العباد أصفياء الله وأحبّاؤه؛ فضاعف لهم الحرمة والإحسان، واعلم أنّ الله اصطفانا على العالمين وإلّا فالقوم إخوان، لا سيّما أولو السعي الناجح، والرأي الراجح، ومن إذا فخروا بنسبة صالحية قيل لهم: نعم السّلف الصالح، فشاورهم في الأمر، وحاورهم في مهمّات الأمور في كلّ سرّ وجهر، وكذلك غيرهم من أكابر الأمراء الذين هم من تحايا الدّول، وذخائر الملوك الأول؛ أجرهم في هذا المجرى، واشرح لهم بالإحسان صدرا؛ وجيوش الإسلام هم البنان والبنيان، فوال إليهم الامتنان، واجعل محبّتك في قلوبهم بإحسانك إليهم حسنة المربى، وطاعتك في عقائدهم قد شغفها حبّا: ليصبحوا بحسن نظرك إليهم طوعا، وليحصّل كلّ جيش منهم من التقرّب إليك بالمناصحة نوعا، والبلاد وأهلها فهم عندك الوديعة فاجعل أوامرك لهم بصيرة وسميعة.

وأما غير ذلك من الوصايا، فسنخوّلك منها بما ينشأ معك توءما، ونلقّنك من آياتها محكما فمحكما، والله تعالى ينمّي هلالك حتى يوصّله إلى درجة الإبدار، ويغذّي غصنك حتّى نراه قد أينع بأحسن الأزهار وأينع الثّمار، ويرزقك سعادة سلطاننا الذي نعتّ بنعته تبرّكا، ويلهمك الاعتضاد بشيعته، والاستنان بسنّته، حتى تصبح كتمسّكنا بذلك متمسّكا، ويجعل الرعية بك في أمن وأمان حتى لا تخشى سوءا ولا تخاف دركا، والاعتماد على الخط الشريف- أعلاه الله تعالى- أعلاه إن شاء الله تعالى[1].

---

[1] القلقشندي، صبح الأعشى، ج10، ص177ــص181.

ملحق (3)

نص عهد السلطان المنصور قلاوون لولده الثاني الملك الأشرف خليل بولاية العهد بخط القاضي محيي الدين بن عبد الظاهر:

الحمد لله الذي لم يزل له السّمع والطاعة فيما أمر، والرضا والشّكر فيما هدم من الأعمار وما عمر، والتفويض في التعويض إن غابت الشمس بقي القمر.

نحمده على أن جعل سلطاننا ثابت الأركان، كلّ روضة من رياضه ذات أفنان، لا تزعزعه ريح عقيم، ولا يخرجه رزء عظيم عن الرّضا والتسليم، ولا يعتبط من حملته كريم إلا ويغتبط من أسرته بكريم، ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة تزيد قائلها تفويضا وتجزل له تعويضا، وتحسن له على الصبر الجميل في كلّ خطب جليل تحريضا، ونشهد أن محمدا عبده ورسوله الذي أنزل عليه في التسليم: وَما مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ. والنبيّ الذي أوضح به المناهج وبيّن به السّبل، صلّى الله عليه وعلى آله وأصحابه ما تجاوبت المحابر والمنابر في البكر والأصل، وما نثرت عقود ونظمت، ونسخت آيات وأحكمت، ونقضت أمور وأبرمت، وما عزمت آراء فتوكّلت وتوكّلت فعزمت، ورضي الله عن أصحابه الذين منهم من كان للخليقة نعم الخليفة، ومنهم من لم يدرك أحد في تسويد النفس الحصيفة ولا في تبييض الصّحيفة مدّه ولا نصيفه، ومنهم من يسّره الله لتجهيز جيش العسرة فعرف الله ورسوله معروفه، ومنهم من عمل صالحا أرضى ربّه وأصلح في ذرّيته الشريفة.

وبعد، فإن من ألطاف الله تعالى بعباده، واكتناف عواطفه ببلاده، أن جعلنا كلّما وهى للملك ركن شديد شيّدنا ركنا عوضه، وكلما اعترضت للمقادير جملة بدّلنا آية مكان آية وتناسينا تلك الجملة المعترضة، فلم يحوج اليوم لأمسه، وإن كان حميدا، ولا الغارس لغرسه، وإن كان ثمره يانعا وظلّه مديدا، فأطلعنا في أفق السلطنة كوكبا سعيدا كان لحسن الاستخلاف معدّا، ومن لقبيل المسلمين خير ثوابا وخير مردّا، ومن يبشّر الله به من الأولياء المتّقين وينذر من الأعداء قوما لدّا، ولم يبق إلا به أنسنا بعد ذهاب الذين تحسبهم (كالسيف فردا) والذي ما أمضى حدّه ضريبة إلا (قدّ البيض والأبدان قدّا)، ولا جهّز راية كتيبة إلا أغنى غناء الذاهبين وعدّ الأعداء عدّا، ولا بعثه جزع فقال: (كم من أخ لي صالح) إلّا لقيه ورع فقال: (وخلقت يوم خلقت جلدا)، وهو الذي بقواعد السلطنة أدرى وبقوانينها الأعرف، وعلى الرّعايا الأعطف وبالرّعايا الأرأف، وهو الذي

ما قيل لبناء ملك هذا عليه قد وهى إلّا وقيل هذا بناء مثله منه أسمى ملك أشرف، والذي ما برح النصر يتنسّم من مهابّ تأميله الفلاح، ويتبسّم ثغره فتتوسّم الثغور من مبسمه النّجــاح، ويقســم نوره على البسيطة فلا مصر من الأمصار إلّا وهو يشرئبّ إلى ملاحظة جبين عهده الوضّــاح، ويتفتّق اشتقاق النّعوت فيقول التسلّي للتملّي: سواء الصالح والصّلاح، والذي ما بــرح لشــعار السلطنة إلى توقّله وتنقّله أتمّ حنين، وكأنما كوشفت الإمامة العبّاسيّة بشرف مسمّاه فيما تقدّم من زمن سلف ومن حين، فسمّت ووسمت باسمه أكابر الملوك وأخاير السلاطين، فخوطب كلّ منهم مجازا لا كهذه الحقيقة «بخليل» أمير المؤمنين؛ والذي جلا ببهيّ جبينه من بهيم، وكم غدا الملك بحسن روائه ويمن آرائه يهيم، وكم أبرأ مورده العذب هيم عطاش ولا ينكر الخليل إذا قيل عنه إبراهيم، ومن تشخص الأبصار لكماله يوم ركوبه حسيرة، وتلقي البنان سلاحها ذهلا وهــي لا تدري لكثرة الإيماء إلى جلاله إذا يبدو مسيره، والذي ألهم الله الأمة لجــوده ووجــوده صــبرا جميلا، وآتاهم من نفاسة كرمه وحراسة سيفه وقلمه تأمينا وتأميلا، وعظم في القلوب والعيــون بما من برّه سيكون فسمّته الأبوّة الشريفة ولدا وسمّاه الله «خليلا».

ولمّا تحتّم من تفويض أمر الملك إليه ما كان لوقته المعلوم قد تأخّر، وتحيّن حينه فكمل زيــادة كزيادة الهلال حتّى بادر تمامه فأبدر، اقتضى حسن المناسبة لنصــائح الجمهــور، والمراقبــة لمصالح الأمور، والمصاقبة لمناجح البلاد والثّغور، والمقاربة من فواتح كلّ أمــر ميســور، أن نفوّض إليه ولاية العهد الشريف بالسلطنة الشريفة المعظّمة، المكرّمة المفخّمــة المنظّمــة، وأن يبسط يده المنيفة لمصافحتها بالعهود، وتحكّمها في العساكر والجنود، وفي البحور والثّغور وفي التّهائم والنّجود، وأن يعدق ببسطها وقلمها كلّ قطع ووصل، وكلّ فرع وأصــل، وكــلّ نصــر ونصل، وكلّ ما يحمي سرحا، ويهمي منحا، وفي المثيرات في الإعداء على الأعداء نقعا وفــي المغيرات صبحا، وفي المنع والإطلاق، وفي الإرفاد والإرفاق، وفي الخميس إذا ســاق، وفــي السيوف إذا بلغت التراقي وقيل من راق، وفي الرّماح إذا التفّت الساق بالسّاق، وفي المعاهــدات والهدن، وفي الفداء بما عرض من عرض وبالبدن بالبدن، وفيما ظهر من أمور الملك وما بطن، وفي جميع ما تستدعيه بواعثه، في السرّ والعلن، وتسترعيه نوافثه، من كبت وكتب متفرّقين أو في قرن، عهدا مباركا عوذه وتمائمه، وفواتحه وخواتمه، ومناسمه ومياسمه، وشروطه ولوازمه، وعلى عاتق الملك الأعزّ نجاده وفي يد جبّار السموات قائمه، لا رادّ لحكمه ولا ناقض لبرمــه، ولا داحض لما أثبتته الأقلام من مكنون علمه. و يزيده مرّ اللّيالي جدّة..... وتقادم الأيام حســن

شباب وتلزم السّنون والأحقاب استيداعه للذراريّ والأعقاب؛ فلا سلطان ذو قدر وقدرة، ولا ذو أمر وإمرة، ولا نائب في مملكة قربت أو بعدت، ولا مقدّم جيوش اتهمت أو أنجـدت؛ ولا راع ولا رعيّة، ولا ذو حكم في الأمور الشرعيّة؛ ولا قلم إنشاء ولا قلم حساب ولا ذو وأنسـاب ولا ذو وأسباب، إلا وكلّ داخل في قبول هذا العقد الميمون، ومتمسّك بحكم كتابه المكنون، والتسليم لنصّه الذي شهد به من الملائكة الكرام الكاتبون، وأمست بيعته بالرّضوان محفوفـة، والأعـداء يدعونها تضرّعا وخيفة، وليشكروا الصنيع الذي بعد أن كانت الخلفاء تسلطن الملوك قد صـار سلطانهم يقيم من ولاة العهد خليفة بعد خليفة.

وأمّا الوصايا فأنت يا ولدنا الملك الأشرف- أعزّك الله- بها الدّرب، ولسماع شدوها وحـدوها الطّرب، الذي للّغو لا يضطرب، فعليك بتقوى الله عز وجلّ فإنهـا مـلاك سـدادك، وهـلاك أضدادك، وبها يراش جناح نجاحك، ويحسن اقتداء اقتداحك؛ فاجعلهـا دفـين جـوانح تأميلـك ووعيك، ونصب عيني أمرك ونهيك؛ والشرع الشريف فهو قانون الحق المتّبع، ومأمون الأمـر المستمع، وعليه مدار إيعاء كلّ إيعاز، وبه يتمسّك من أشار وامتاز، وهو جنّة والباطل نار: فَمَنْ زُحْزِحَ عَنِ النَّارِ وَأُدْخِلَ الْجَنَّةَ فَقَدْ فازَ؛ فلا تخرج في كلّ حال عن لوازمه وشروطه، ولا تنكب عن معلّقه ومنوطه. والعدل فهو مثمّر غروس الأموال، ومعمّر بيوت الرّجاء والرّجـال، وبـه تزكو الأعمار والأعمال؛ فاجعله جامع أطراف مراسمك؛ وأفضل أيّام مواسمك؛ وسم به فعلـك، وسمّ به فرضك ونفلك، ولا تفرد به فلانا دون فلان، ولا مكانا دون مكان، واقرنه بالفضـل: إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسانِ. وأحسن التخويل، وأجمل التّنويل، وكثّـر لمـن حولـك التمـوين والتّمويل، وضاعف الخير في كلّ مضاف لمقامك، ومستضيف بإنعامك، حتى لا تعدم في كـلّ مكان وكلّ زمان ضيافة الخليل؛ والثّغور فهي للممالك مباسمها، وللمسـالك مناسـمها؛ فاجعـل نواجذها تفترّ عن حسن ثنايا الصّون، ومراشفها شنبة الشّفاه بحسن العون؛ ومنها، بمـا يحمـي السّرح منها، وأعنها، بما يدفع المكارة عنها، فإنها للنصر مقاعد، وبها حفظ البلاد من كلّ مـارّ من الأعداء مارد؛ وأمراء الجيوش فهم السّور الواقي بين يدي كلّ سور، وما منهم إلا كلّ بطل بالنصر مشهور، كما سيفه مشهور، وهم ذخائر الملوك، وجواهر السّلوك، وأخاير الأكابر الذين خلصوا من الشكوك؛ وما منهم إلا من له خدمات سلفت، وحقوق عرفت، ومواتّ على اسـتلزام الرّعاية للعهود وقفت؛ فكن لجنودهم متحبّبا، ولمرابعهم مخصبا، ولمصالحهم مرتّبا، ولآرائهـم مستصوبا، ولاعتضادهم مستصحبا، وفي حمدهم مطنبا، وفـي شـكرهم مسـهبا، والأوليـاء

المنصوريّون الذين هم كالأولاد، ولهم سوابق أمتّ من سوابق الإيجاد؛ وهم من علمت استكانة من قربنا، ومكانة من قلبنا، وهم المساهمون فيما ناب، وما برحوا للدولة الظّفر والناب، فأسهم لكلّ منهم من احترامك نصيبا، وأدم لهم ارتياحك، وألن جماحك؛ وقوّهم بسلاحك، تجد منهم ضروبا، وترى كلّا منهم في أعدائك ضروبا.

وكما أنا نوصيك بجيوش الإسلام، كذا نوصيك بالجيش الذي له الجوار المنشآت في البحر كالأعلام؛ فهو جيش الأمواه والأمواج المضاف إلى الأفواج من جيش الفجاج؛ وهو الجيش السّليمانيّ في إسراع السير، وما سمّيت شوانيه غربانا إلا ليجتمع بها لنا ما اجتمع لسليمان صلى الله عليه وسلم من تسخير الريح والطّير؛ وهي من الديار المصرية على ثبج البحر الأسوار، فإن قذفت قذفت الرعب في قلوب الأعداء وإن أقلعت قلعت منهم الآثار، فلا تخله من تجهيز جيشه، وسكّن طيش البحر بطيشه، فيصبح لك جيشان كلّ منهما ذو كرّ وفرّ، هذا في برّ بحر وهذا ببحر برّ؛ وبيوت العبادات فهي التي إلى مصلّى سميّك «خليل» الله تنتهي محاريبها، وبها لنا ولك وللمسلمين سرى الدّعوات وتأويبها؛ فوفّها نصيبها المفروض غير منقوص، ومر برفعها وذكر اسم الله تعالى للأمر المنصوص؛ وأخواتها من بيوت الأموال الواجدات الواجبات، من حيث إنها كلّها بيوت الله عز وجل: هذه للصّلاة وهذه للصّلات، وهذه كهذه في رفع المنار وجمع المبار؛ وإذا كانت تلك مما أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه فهذه ترفع ويذكر فيها اسمه حتى على الدّرهم والدّينار؛ فاصرف إليها اجتهادك فيما يعود بالتثمير، كما يعود على تلك بالتّنوير، وعلى هذه بإشحانها بأنواع الصّروف، كإشحان تلك باستواء الصّفوف، فإنها إذا أصبحت مصونة، أجملت بحمد الله المعونة، وكفلت بالمؤونة وبالزيادة على المؤونة، فتكمّل هذه لكل ولي دنياه كما كمّلت تلك وليّ دينه؛ وحدود الله فلا يتعدّاها أحد، ولا يرأف فيها ولد بوالد ولا والد بولد؛ فأقمها وقم في أمرها حتى تنضبط أتمّ الضبط، ولا تجعل يد الفتك مغلولة إلى عنقها ولا تبسطها كلّ البسط؛ فلكلّ من الجنايات والقصاص شرط شرطه الله وحدّ حدّه فلا يتجاوز أحد ذلك الحدّ ولا يخرج عن ذلك الشرط، والجهاد فهو الدّيدن المألوف من حيث نشأ نشأ ونشأتك، وفي ظهور الخيل، فمل على الأعداء كلّ الميل، وصبّحهم من فتكاتك بالويل بعد الويل، وارمهم بكلّ شمّريّ قد شمّر من يده عن الساعد ومن رمحه عن الساق ومن جواده الذّيل، واذهب لهم من كلّ ذلك مذهب، وأنر بنجوم الخرصان كلّ غيّ وغيهب، وتكثّر في غزوهم من الليل بكلّ أدهم، ومن الشّفق، بكلّ أحمر وأشقر، ومن الأصيل بكلّ أصفر، ومن الصبح بكلّ أشهب، واستنهب أعمارهم

واجعلها آخر ما يسلب وأوّل ما ينهب؛ ونرجو أن يكون الله قد خبأ لــك مــن الفتوحــات مــا يستنجزها لك صادق وعده، وأن ينصر بك جيوش الإسلام، في كلّ إنجاد واتهام، وما النّصر إلّا من عنده؛ وبيت الله المحجوج من كلّ فجّ، المقصود من كلّ نهج، فسيّر سبيله، ووسّــع الخيــر وأحسن تسبيله، وأوصل من برّك لكلّ من الحرمين ما هو له، لتصبح ربوعه بــذلك مأهولــة، واحمه ممّن يريد فيه بإلحاد بظلم، وطهّره من مكس وغرم: ليعود نفعك على البادي والعــاكف، ويصبح واديه وناديه مستغنيين بذلك عن السّــحاب الواكــف؛ والرعايــا فهــم للعــدل زروع، وللاستثمار فروع، ولا ستلزام العمارة شروع؛ فمتى جادهم غيث أعجب الزرّاع نباتهم، ونمــت بالصّلاح أقواتهم، وصلحت بالنّماء أوقاتهم، وكثرت للجنــود مســتغلّاتهم، وتــوفّرت زكــواتهم وتنوّرت مشكاتهم، والله يضاعف لمن يشاء.

هذا عهدنا للسيد الأجلّ، الملك، الأشرف، صلاح الدنيا والدين، فخر الملوك والسلاطين، خليــل أمير المؤمنين، أعزّ الله تعالى ببقائه الدّين؛ فليكن بعروته متمسّكا، وبنفحته متمسّكا، وليتقلّد سيف هذا التقليد، ويفتح مغلق كلّ فتح منه بخير إقليد؛ وها نحن قد كثّرنا لديه جواهره فدونه ما يشــاء تحليته من تتويج مفرق وتختيم أنامل وتسوير زند وتطويق جيد، ففي كلّ ذلك تبجيل وتمجيــد؛ والله تعالى يجعل استخلافه هذا للمتقين إماما، وللدّين قواما، وللمجاهدين اعتصاما، وللمعتــدين انفصاما، ويطفئ بمياه سيوفه نار كلّ خطب حتى يصبح كما أصبحت نار سميّه صلى الله عليه وسلم بردا وسلاما؛ إن شاء الله تعالى[1].

[1] النويري، نهاية الأرب، ج8، ص111ــص128.القلقشندي، صبح الأعشى، ج10، ص170ــص177.

ملحق (4)

جدول باسماء سلاطين المماليك البحرية الذين تم قتلهم أو خلعهم أو نفيهم:

	السلاطين الذين تم قتلهم	السلاطين الذين تم خلعهم	السلاطين الذين تم نفيهم
1	المعز أيبك	السعيد بركة خان	السعيد بركة خان
2	المظفر قطز	نور الدين علي	نور الدين علي بن
3	الأشرف صلاح الدين خليل	العادل سلامش	العادل بدر الدين سلامش
4	المنصور حسام الدين لاجين	الناصر محمد بن قلاوون (السلطنه الأولى)	الناصر محمد بن قلاوون
5	المظفر بيبرس الجاشنكير	العادل زين الدين كتبغا	العادل زين الدين كتبغا
6	الكامل سيف الدين شعبان	الناصر محمد بن قلاوون (السلطنه الثانية)	الناصر محمد بن قلاوون (السلطنه الثانية)
7	المظفر زين الدين حاجي	المنصور سيف الدين أبو بكر	المنصور سيف الدين أبو بكر
8	الناصر حسن (سلطنته الثانية)	الأشرف علاء الدين كجك	الأشرف علاء الدين كجك
9	الأشراف نور الدين شعبان	الناصر شهاب الدين احمد	الناصر شهاب الدين احمد
10		الناصر حسن (السلطنه الأولى)	الناصر حسن (السلطنه الأولى)
11		الصالح صلاح الدين	الصالح صلاح الدين
12		المنصور صلاح الدين	المنصور صلاح الدين
13		المظفر سيف الدين حاجي	المظفر سيف الدين حاجي

ملحق (5)

جدول باسماء سلاطين المماليك البحرية ومدة سلطنتهم، والعمر عند توليه عرش السلطنة.

	أسماء السلاطين	سنوات الحكم	مدة الحكم	العمر عند تولي السلطنة
1	المعز أيبك	648-655هـ/1250 - 1257م	7 سنوات	كبير في السن
2	نور الدين علي بن أيبك	655-657هـ /1257-1259م	سنتان	10 أو 15 سنة
3	المظفر سيف الدين قطز	657- 658هـ / 1259-1260م	سنة واحدة	كبير في السن
4	الظاهر بيبرس	658-676هـ/ 1260 -1277م	18 سنة	كبير في السن
5	السعيد بركة خان بن بيبرس	676-678هـ/1277م	سنتان	18 سنة
6	العادل بدر الدين بن بيبرس	678هـ/1279م	اقل من سنة	7 سنوات
7	المنصور سيف الدين قلاوون	678-689هـ/1279-1290م	11 سنة	كبير في السن
8	الأشرف صلاح الدين خليل	689-693هـ/1290-1293م	4 سنوات	كبير في السن
9	الناصر محمد بن قلاوون (سلطنته الأولى)	693-694هـ/1293-1294م	سنة واحدة	9 سنوات
10	العادل زين الدين كتبغا	694-696هـ/1294-1296م	سنتان	كبير في السن
11	المنصور حسام الدين لاجين	696-698هـ/1296-1298م	سنتان	كبير في السن
12	الناصر محمد بن قلاوون (السلطنه الثانية)	698-708هـ/1298-1309م	10 سنوات	13 سنة

13	المظفر بيبرس الجاشنكير	708-709هـ/1309م	سنة واحدة	كبير في السن
14	الناصر محمد بن قلاوون (السلطنه الثالثة)	709-741هـ/1309-1340م	32 سنة	24 سنة
15	المنصور سيف الدين أبو بكر	741-742هـ/1341م	3 أشهر	20 سنة
16	الأشرف علاء الدين كجك	742—742هـ/1341م	5 أشهر	5 أو 8 سنوات
17	الناصر شهاب الدين احمد	742-74هـ/1341م	شهران	24 سنة
18	الصالح عماد الدين إسماعيل	743-746هـ/1342-1345م	3 سنوات	17 سنة
19	الكامل سيف الدين شعبان	746-747هـ/1345م	سنة وشهر	كبير في السن
20	المظفر زين الدين حاجي	747-748هـ/ 1346م	سنة وثلاثة أشهر	11 سنة
21	الناصر حسن (السلطنه الأولى)	748-752هـ/1347-1351م	4 سنوات	11 سنة
22	الصالح صلاح الدين	752-755هـ/ 1351-1354م	3 سنوات	14 سنة
23	الناصر حسن (السلطنه الثانية)	755-762هـ/1354-1361م	7 سنوات	22 سنة
24	المنصور صلاح الدين محمد بن حاجي	762-764هـ/1361-1363	سنتان	14 سنة
25	الأشرف نورالدين شعبان	764-778هـ/1363-1376م	14 سنة	10 سنوات
26	المنصور علاء الدين علي	778-783هـ/1376-1381م	6 سنوات	7 سنوات
27	الصالح زين الدين حاجي	783-784هـ/1381-1382م	سنة وتسعة أشهر	9 سنوات

An-Najah National University
Faculty of Graduate Studies

Problematics of Rule's System and Succession in Maritime Mamluk State (648 – 784 H./1250 – 1382 A. D)

By
Ahmad Amarneh

Supervised by
Dr. Mohammad Al-Khateeb

This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of History, Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University, Nablus, Palestine.

2020

Problematics of Rule's System and Succession in Maritime Mamluk State (648 – 784 H./1250 – 1382 A. D)

By
Ahmad Amarneh
Supervised by
Dr. Mohammad Al-Khateeb

Abstract

This study aims to track the problems that faced the ruling system and naming the successor to the throne in the state of the Marine Mamelukes (648 H. - 784 H./1250 A.D - 1382 A.D), it also tries to explain them and determine their causes. The Mameluke sultans ordered in their will that the succession of the rule goes to their sons, but they did not necessarily reach the reign of the Sultanate due to the struggle for this position.

The study also refers to the Mamelukes in Egypt, who held administrative positions in the state and the army, during the Ayyubid state, and the role they played in establishing and sustaining it, but in return they were a major reason for weakening it when they wanted to.

The study examines the positions and opinions of an elite group of jurists and scholars towards the Caliphate and the Sultanate, such as: Al-Mawardi (D 450 H./1058 A. D), Al-Juwayni (D 478 H./1085 A. D), Al-Ghazali (D 505 H./1111 A. D), Tartushi (D 520 H./1126 A. D), Ibn Taymiyyah (D 728 H./1327 A. D) Ibn Jama'ah (D 733 H./1332 A. D), Ibn Khaldun (D 808 H./1405 A. D), where their views differed on the principle

of domination and the rule of the strongest, so we see Ibn Jama’ah justifying The Mameluke’s attitude towards that.

The study also shed light on the rising of the Mameluke Sultanate in terms of the causes and circumstances of its rising, as well as the period when the Sultanate was powerful, and the Mameluke’s attempt to surround their rule with legitimacy and strength, so they revived the Abbasid Caliphate in Egypt. The Mameluke state was accompanied by the emergence of conflicts that eventually weakened it and led to its demise and the establishment of the second state of the Mamelukes (Circassia) - the period of the weak sultans -, the study monitored the political life and the conditions by which these sultans ascended to throne, and the circumstances that led to the killing of some and the isolation of others.

Finally, the study discusses rule succession in terms of language, convention, and the conditions that accompanied the pledge of allegiance to the successors, starting with the succession process at the time of Sultan Al-Zahir Baybars (658-676 H./1260-1277A. D) who exerted an effort and took the pledge of allegiance to his son Alsaeed Baraka Khan (676-678 H./1277 - 1279 A. D), and the succession process of Sultan Al-Mansur Qalawun (677 - 688 H./1279-1290 A. D), and Sultan Al-Nasir Muhammad bin Qalawun, ending with the succession process of the children of Sultan Al-Nasir Muhammad bin Qalawun and his descendants.